جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير

التخصص الإدارة البيئية والسياحية

دور البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في دعم أبعاد التنمية المستدامة على مستوى المؤسسة الاقتصادية :

دراسة حالة الجزائر

إعداد الطالبة : **إشراف الأستاذ الدكتور:**

خلادي سومية **براق محمد**

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة في اللجنة
أ.د عيواج مختار	جامعة الجزائر 3	رئيـــسا
أ.د. براق محمد	المدرسة العليا للتجارة	مشرفا و مقررا
أ.د بلقاسم بوعلام	جامعة الجزائر 3	عضوا مناقشا
أ.د عزالدين حليمة	جامعة الجزائر 3	عضوا مناقشا
أ.د لحرش الطاهر	المدرسة العليا للتجارة	عضوا مناقشا
د.فرقش نوال	جامعة البويرة	عضوا مناقشا

الموسم الجامعي : 2025 / 2026

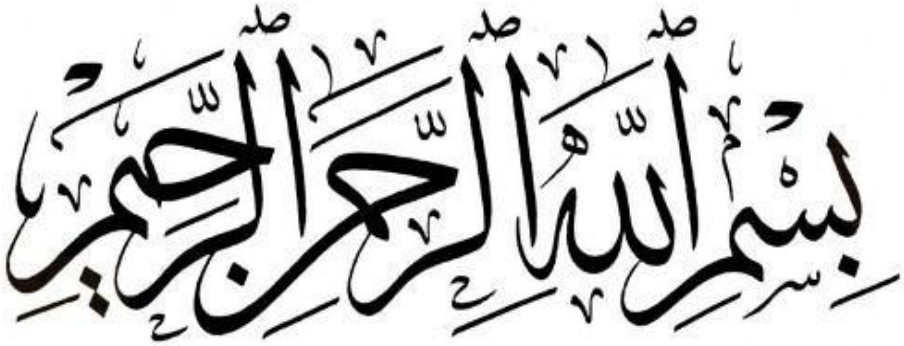
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وهبني الصبر والعزيمة لإنجاز هذا العمل.

ما كانت هذه الدراسة أن ترى النور لولا رحابة صدر أستاذي المشرف **الأستاذ الدكتور براق محمد** وسعة إطلاعه ووعيه بالمشاكل والقضايا الكبرى المطروحة على عاتق الباحث فله جزيل الشكر والامتنان على قبوله الإشراف على هذا البحث وما أحاطني به من إرشادات وتوجيهات علمية نيرة أغنت البحث، وكانت نبراسا للتغلب على الصعاب التي واجهتني أثناء إعداده

كما لا يسعني في هذا المقام سوى أن أتوجه بعبارات الشكر والتقدير والاحترام إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة كل باسمه ومقامه

وأتوجه كذلك بالتقدير والامتنان إلى جميع الأصدقاء والزملاء الذين ساعدوني في إنجاز هذه الدراسة من خلال توفير العديد من الكتب والمراجع

تحية وفاء إلى كل من علمني حرفا، خاصة أساتذتي بجامعة الجزائر 3 وإلى كل الساهرين في وطني على دفع عجلة العلم والمعرفة نحو مزيد من الازدهار والرقي.

سومية خلادي

الإهـداء

إلى روح أمي الطاهرة طيب الله ثراها

إلى والدي العزيز، رمزَ الصبر والعطاء،

الذي قدّم لي من التفاني والدعم ما لا يُقاس بثمن،

إلى زوجي الفاضل وأبنائي أيمن، صلاح الدين، مريم،

إلى كل أفراد عائلتي عرفانا وتقديرا

إلى كل من أسدى لي خيرا في هذا الوجود

أهدي هذا العمل المتواضع عربونَ وفاءٍ وتقديرٍ لهم جميعًا

مقدمة

مقدمة :

لقد ساهم ظهور مفهوم التنمية المستدامة في إحداث نقلة نوعية في توجهات المؤسسات الاقتصادية، حيث لم يعد تحقيق الربح المادي وحده معياراً كافياً لتقييم أدائها، بل أصبح من الضروري إدماج الأبعاد البيئية والاجتماعية ضمن استراتيجياتها وأنشطتها. ويعود ذلك بالأساس إلى الضغوط المتزايدة التي أصبحت تفرضها الحكومات والمنظمات المهنية على المستويين الوطني والدولي، والتي دفعت بالمؤسسات الاقتصادية إلى إعادة النظر في أنماط إنتاجها بما ينسجم مع متطلبات حماية البيئة والمحافظة على الموارد. حيث أضحى الاهتمام بالبعد البيئي في إطار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يشكل احد أهم المؤشرات المحورية التي يمكن من خلالها قياس مستوى مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تجسيد أبعاد التنمية المستدامة، وذلك باعتبار المسؤولية البيئية للمؤسسة الاقتصادية كالتزام قانوني و أخلاقي، وفي نفس الوقت خيار استراتيجي يعزز استمرارية المؤسسة وتنافسيتها على المدى البعيد.

فالمؤسسات الاقتصادية تعد فاعلا محوريا يؤثر تأثيرا كبيرا على التنمية المستدامة، إذ أن مختلف الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية مهما كان مجالها، ترتبط باستهلاك الموارد الطبيعية (المعادن الغابات والمياه والطاقة)، واستخدام وسائل النقل المختلفة ووسائل الإنتاج الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى إحداث آثار سلبية مباشرة على البيئة. حيث تنعكس هذه الممارسات في شكل تداعيات اجتماعية وبيئية واقتصادية بالغة الأهمية. ومن ثم، فإن إدماج البعد البيئي في النشاط الاقتصادي لم يعد خياراً طوعيا، بل أصبح معيارا أساسياً يفرضه الواقع البيئي والتنموي، كما يمثل في الوقت نفسه معياراً إدارياً حديثاً يدمج في استراتيجيات التخطيط والإنتاج ويعكس تطور ممارسات الحوكمة داخل المؤسسات. حيث يعد هذا الإدماج قيمة مضافة تساهم في تحسين كفاءة المؤسسات في استغلال الموارد وتعزيز قدرتها التنافسية وضمان استمرارية أنشطتها على المدى الطويل، بما يحقق انسجاماً بين الأهداف الاقتصادية ومتطلبات التنمية المستدامة.

وعليه، فقد أصبح إشراك المؤسسات الاقتصادية في مسار التنمية المستدامة يحظى باهتمام متزايد، إذ لم يعد دورها مقتصراً على تحقيق العوائد المالية وتنمية النشاط الاقتصادي فحسب، بل تجاوز ذلك ليُنظر إلى التنمية المستدامة كوسيلة إستراتيجية تتيح للمؤسسات الاقتصادية تحسين أدائها الاقتصادي من خلال إدماج القيم والممارسات ذات البعد الاجتماعي والبيئي ضمن سياساتها وأنشطتها.

وبهذا تتحول المؤسسة إلى فاعل رئيسي يساهم في تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة وتعزيز المسؤولية الاجتماعية، بما يضمن لها الاستمرارية والقدرة المنافسة.

من هذا المنطلق ، فإن أي مؤسسة اقتصادية تتبنى خيار إدماج مبادئ التنمية المستدامة ضمن منظومتها الإدارية، مطالَبة بإعطاء أهمية خاصة لتقييم الآثار البيئية المترتبة عن مختلف أنشطتها سواء كانت إنتاجية أو خدمية، مع مراعاة انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على المجتمع والبيئة المحيطة بها. الأمر الذي يقتضي اعتماد آليات دقيقة للقياس والمتابعة تضمن الحد من الآثار السلبية وتعزيز الممارسات الإيجابية، بما يعكس التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية باعتبارها شريك أساسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أولا / الإشكالية :

تعتبر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية عنصراً أساسياً لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة، حيث تساهم في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي من جهة والالتزامات الاجتماعية والبيئية من جهة أخرى. وفي هذا الإطار يبرز البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية باعتباره أحد أهم محاور هذا التوازن، حيث يتجسد في التزام المؤسسات الاقتصادية بحماية البيئة وتقليل الآثار السلبية لأنشطتها الإنتاجية على البيئة والمجتمع. وفي ظل تزايد التحديات البيئية على المستوى المحلي والعالمي، كالتغيرات المناخية والتلوث الصناعي واستنزاف الموارد الطبيعية، أصبح من الضروري على المؤسسات الاقتصادية تحمل مسؤولية حماية البيئة من خلال إدماج البعد البيئي ضمن استراتيجياتها

وفي إطار ما سبق ، تأتي هذه الدراسة للتعرف على واقع التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالمسؤولية البيئية في ظل سعيها لتحقيق متطلبات وأبعاد التنمية المستدامة، وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية التالية :

ما مدى ممارسة البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وما تأثير هذه الممارسة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة فيها ؟

للإحاطة بمختلف جوانب الإشكالية الرئيسية نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية :

1/ كيف تساهم مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة في توجيه أدوار المؤسسة الاقتصادية الحديثة وتعزيز قدرتها على تحقيق الأداء المستدام ؟

2/ ما أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية ؟

3/ ما هو دور المسؤولية البيئية للمؤسسات الاقتصادية في دعم تحقيق التنمية المستدامة ؟

4/ ما هو اثر ممارسات البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية على تحقيق ابعاد الاستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟

ثانيا / فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية :

1/ أدى التطور المفاهيمي للتنمية المستدامة في إعادة صياغة دور المؤسسة الاقتصادية وجعلها عنصرا أساسيا في تحقيق الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتنمية المستدامة

2/ تعد المسؤولية الاجتماعية عنصرا أساسيا في تعزيز مكانة المؤسسة الاقتصادية ودعم أدائها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي .

3/ تساهم المسؤولية البيئية للمؤسسات الاقتصادية ، من خلال تبني ممارسات الإدارة البيئية في دعم تحقيق التنمية المستدامة عبر تحسين الأداء البيئي وتعزيز كفاءة استخدام الموارد وتقليل الآثار السلبية على البيئة.

4/ هناك اثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق عناصر المسؤولية البيئية على تحقيق الاستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة .

تم تجزئة الفرضية الرئيسة إلى مجموعة فرضيات فرعية :

الفرضية الفرعية الأولى : هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للالتزام بمتطلبات المسؤولية البيئية على تحقيق الاستدامة الاقتصادية للمؤسسات الجزائرية محل الدراسة

الفرضية الفرعية الثانية : هناك تأثير دو دلالة إحصائية للالتزام بالمسؤولية البيئية في تحقيق الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة

الفرضية الفرعية الثالثة : يساهم الالتزام بالمسؤولية البيئية في تحقيق متطلبات الاستدامة الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية محل الدراسة

ثالثا / أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال تسليط الضوء على أحد المحاور الأساسية المؤثرة في مسار التنمية المستدامة والمتمثل في البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. ففي ظل تزايد التحديات البيئية نتيجة ارتفاع حجم النشاط الاقتصادي وما أفرزه من اختلالات مست عناصر ومكونات النظام البيئي، لذلك فإن تبني المسؤولية البيئية أصبح ضرورة إستراتيجية لاغنى عنها بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية. فهذه الأخيرة لم تعد مطالبة فقط بتحقيق الأرباح ، بل كفاعلين رئيسيين يتحملون مسؤولية الحفاظ على البيئة وضمان استدامة الموارد من خلال الالتزام بالمسؤولية البيئية كشرط أساسي لاستمراريتها وضمان تنافسيتها في الأسواق. ومن هذا المنطلق، تسعى الدراسة إلى توضيح العلاقة بين المسؤولية البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية، وإبراز دورها في تحقيق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة والمتمثلة في البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.

كما تحاول الدراسة توضيح أهمية تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للبعد البيئي ودوره في تحقيقه الاستدامة، باعتباره خيار استراتيجي يعزز تنافسية المؤسسات واستمراريتها، فضلاً عن المساهمة التي تقدمها هذه الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية حول الموضوع وتقديم رؤى عملية لصانعي القرار حول سبل دعم وتفعيل الممارسات البيئية داخل المؤسسات.

رابعا / أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في معرفة الدور الذي يحققه الالتزام بممارسات البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ومدى مساهمته في دعم الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة، إضافة إلى مجموعة من الأهداف الأخرى والتي تتمثل في :

- تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مع التركيز على البعد البيئي ومكانته ضمن الأبعاد الأخرى، وذلك من خلال تحليل دور المسؤولية البيئية في دعم أبعاد التنمية المستدامة.
- توضيح انعكاسات تبني المسؤولية البيئية على استمرارية وتنافسية المؤسسة وثقة المجتمع المحلي والمستهلكين وأصحاب المصلحة في المؤسسة .
- إبراز الفوائد التي تحققها المؤسسات الاقتصادية على المدى البعيد عند الالتزام بالمسؤولية البيئية وذلك على المستويين الاجتماعي والاقتصادي .
- الخروج بجملة من النتائج العلمية التي يمكن للمؤسسات الاقتصادية الاستفادة منها في تعزيز مساهمة المسؤولية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة .

خامسا / أسباب اختيار الموضوع

يعود اختيار هذا الموضوع لجملة المبررات والدوافع العلمية والعملية نذكر منها :

- الموضوع يجمع بين الجانب النظري المتمثل في تحليل المفاهيم والأطر النظرية للمسؤولية البيئية للمؤسسات والتنمية المستدامة، إضافة إلى الجانب التطبيقي المتعلق برصد ممارسات المؤسسات الاقتصادية في هذا المجال، مما يعطي للبحث قيمة علمية وعملية في نفس الوقت .
- دراسة موضوع المسؤولية البيئية للمؤسسات يتيح إمكانية تقديم نتائج وتوصيات يمكن من خلالها أن تستفيد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من وضع استراتيجيات بيئية تنسجم مع متطلبات التنمية المستدامة .
- دراسة واقع المسؤولية البيئية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية يكتسي أهمية خاصة، كونه يساعد في فهم مدى قدرة هذه المؤسسات على التوفيق بين تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وبين الوفاء بالتزاماتها البيئية. كما تسمح هذه الدراسة بتقييم فعالية الجهود المبذولة للحد من الآثار السلبية على البيئة.

سادسا / منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الإطار المنهجي الأنسب لمقاربة موضوع المسؤولية البيئية في علاقتها بالتنمية المستدامة. حيث يقوم هذا المنهج على استعراض وتحليل مختلف الأطر النظرية المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات، مع التركيز على البعد البيئي

باعتباره أحد المرتكزات الأساسية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة. في هذا الإطار، تم تناول المفاهيم والمبادئ النظرية المرتبطة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية، وبيان تطورها التاريخي والفكري بالإضافة إلى الدراسات التي تناولت موضوع دمج البعد البيئي في النشاط الاقتصادي للمؤسسات. كما يتيح هذا المنهج رصد التحديات والإشكالات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية في تبني ممارسات مسؤولة بيئياً، إلى جانب إبراز الآثار المترتبة عن هذه الممارسات على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

كما اعتمدت الدراسة في شقها التطبيقي على المنهج الاستقصائي كأداة أساسية لجمع البيانات حيث تم توجيه استمارة بحثية محكمة إلى عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. وقد صُممت الاستمارة لتغطية مختلف المحاور المتعلقة بالبعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية، من خلال توجيه أسئلة تستهدف قياس وعي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتصوراتها حول الممارسات البيئية وفهم سياساتها في مجال المسؤولية البيئية، كما تم اعتماد عدد من المتغيرات الأساسية والفرعية التي تُمكّن من اختبار الفرضيات الموضوعة مسبقاً، بما يسمح بالكشف عن طبيعة العلاقة بين تبني المؤسسات الاقتصادية للبعد البيئي ودعمه لأبعاد التنمية المستدامة. ولأجل ضمان موضوعية النتائج ودقتها، استُخدمت مجموعة من الأدوات والأساليب الإحصائية لتحليل البيانات المجمعة، بما يساهم في الوصول إلى استنتاجات علمية رصينة .

سابعا / الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تتقاطع مع موضوع دراستنا في بعض جوانبها والتي تناولت مواضيع المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة بشكل عام والتي نذكر منها :

كتاب للباحث "تجم عبود نجم " بعنوان " المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة" صادر عن مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع سنة 2012

يتناول الكتاب الأبعاد النظرية والتطبيقية لعلاقة المؤسسات الاقتصادية بالبيئة، موضحًا كيف تطورت من المفاهيم التقليدية إلى منطق الاستدامة والاقتصاد الأخضر. حيث استعرض الباحث تعريف المسؤولية البيئية و نشأتها وتطورها، ثم يقارن بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الإيكولوجي الذي يفرض على المؤسسات تبني ممارسات بيئية مستدامة باعتبارها شرطًا للتنافسية وليس مجرد التزام اجتماعي أو

قانوني. كما يبرز دور أنظمة الإدارة البيئية، وعلى رأسها معايير ISO 14000، في رفع الأداء البيئي وتنظيم السياسات الداخلية.

ويبين الكتاب أثر المسؤولية البيئية على استراتيجيات الأعمال في مجالات الإنتاج والتسويق والعلاقات المجتمعية، مع التركيز على المكاسب الاقتصادية والاجتماعية والسمعة التنافسية التي تحققها المؤسسات الملتزمة بيئيًا. ليصل في نهاية الدراسة إلى استعراض أهم التحديات التي تعيق التطبيق في العالم العربي، مثل ضعف التشريعات وقلة الحوافز وغياب الوعي المؤسسي.

توصل الباحث إلى نتيجة أساسية مفادها أن الالتزام بالمسؤولية البيئية أصبح خياراً استراتيجياً لا غنى عنه، يساهم في خفض التكاليف وتحقيق الكفاءة التشغيلية للمؤسسة ويعزز من صورتها. غير أن الفجوة بين التنظير والتطبيق ما تزال قائمة، وهو ما يتطلب إرادة وابتكاراً لاستثمار البعد البيئي كمصدر حقيقي للميزة التنافسية.

دراسة "محمد الهادي حنوس" تحت عنوان " دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات الاقتصادية –دراسة حالة سونطراك" ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير جامعة الجزائر 3 ، 2014 .

تناولت الدراسة بالتحليل دور نظام الإدارة البيئية وفق المواصفة الدولية iso 14001 في تمكين المؤسسة الاقتصادية من تحقيق ميزة تنافسية مستدامة من خلال تطبيق هذا النظام داخل مؤسسة سوناطراك، حيث تضمن الجانب النظري دراسة تحليلية لنظام الإدارة البيئية مستعرضا مفاهيم الإدارة البيئية، وأنواعها، والعناصر الأساسية لنظام الإدارة البيئية بالإضافة إلى تحليل مفهوم الميزة التنافسية . كما تطرق الباحث إلى المواصفة ISO 14001، خصائصها، شروطها وعناصرها، وكيف يمكن أن تؤثر على الأداء البيئي والاقتصادي للمؤسسات.

أما بالنسبة للجانب التطبيقي فكان عبارة عن دراسة ميدانية في ثلاث مجمعات تابعة لشركة سوناطراك والتي تحصلت على شهادة ISO 14001 ، وذلك لمعرفة أثر تطبيق نظام الإدارة البيئية على الميزة التنافسية بالمؤسسات محل الدراسة ، توصلت الدراسة إلى أن تبني نظم الإدارة البيئية وفق المواصفة القياسية ISO 14001 يعتبر استثماراً استراتيجياً يُمكّن المؤسسة من تحسين أدائها البيئي و يحسن من الكفاءة التشغيلية للمؤسسة الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة .

توصي الدراسة بضرورة دمج المعايير البيئية ضمن السياسات والاستراتيجيات المؤسسية والحوافز التشريعية أو التنظيمية التي تشجّع على التوافق مع المواصفات الدولية، مع أهمية شفافية الأداء البيئي في التقارير المؤسسية.

دراسة العايب عبد الرحمان تحت عنوان "وظيفة التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية : دراسة حالة المؤسسات العمومية لصناعة الاسمنت في الجزائر " مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف العدد 11 لسنة 2011

قام البحث في هذه الدراسة بتحليل كيفية إدماج أبعاد التنمية المستدامة في إدارة المؤسسة الاقتصادية، من خلال الجمع بين المعالجة النظرية والتطبيقية. فعلى الصعيد النظري، تناولت الدراسة مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها المختلفة، كما ركزت على مفهوم الاستدامة وعلاقته المباشرة بالمؤسسة الاقتصادية، إضافة إلى استعراض مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات بوصفها المدخل الأساسي لتحقيق التكامل بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مبرزا الأهمية المتزايدة لوظيفة الاستدامة كخيار استراتيجي ضروري لضمان استمرارية المؤسسة وتعزيز تنافسيتها، أما من الناحية التطبيقية فقد تم اعتماد المؤسسات العمومية لصناعة الإسمنت في الجزائر كدراسة حالة، بالنظر إلى الدور الاقتصادي والاجتماعي الكبير الذي تؤديه مقابل الآثار البيئية الكبيرة المرتبطة بأنشطتها الإنتاجية.

بينت نتائج الدراسة وجود فجوة بين الجهود المفترضة الواجب بذلها من طرف مسيّري هذه المؤسسات، وبين المتطلبات الحقيقية اللازمة من أجل إدماج وظيفة التنمية المستدامة في ممارساتها اليومية. فقد أظهرت الدراسة غياب الانسجام بين الاستراتيجيات المعتمدة للمؤسسات وبين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة (الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية)، كما أوضحت النتائج أن المؤسسات الاقتصادية لم تبذل الجهد الكافي للتعرف على الأطراف ذات المصلحة ولا على متطلباتهم الأساسية، وبالتالي لم تعمل على إشباعها بالشكل المطلوب. أما بخصوص الإفصاح والشفافية، خلصت الدراسة إلى أن هذه المؤسسات لا تقوم بالإفصاح الشامل عن أدائها الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، الأمر الذي أضعف من قدرتها على إقناع أصحاب المصالح بمدى التزامها بمبادئ وممارسات التنمية المستدامة.

دراسة خامرة الطار و بختي ابراهيم ، بعنوان " أثر السياسة البيئية على سلوك حماية البيئة في المؤسسات الصناعية – دراسة ميدانية " ، مقال منشور في مجلة الباحث جامعة قاصدي مرباح ورقة ، العدد 16 ، 2016.

سعت هذه الدراسة إلى إبراز الأهمية الإستراتيجية للسياسة البيئية في توجيه سلوك المؤسسة الاقتصادية نحو حماية البيئة، مع تركيز خاص على المؤسسات الصناعية في الجزائر. انطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن السياسة البيئية من خلال ما تتضمنه من أدوات مختلفة تعد وسيلة محورية لدفع المؤسسات إلى تبني ممارسات مسؤولة بيئياً والحد من التلوث الصناعي.

في هذا الإطار، تم التطرق إلى العناصر المكونة لأدوات السياسة البيئية، والتي تتضمن الأدوات التنظيمية مثل القوانين والتشريعات والرقابة البيئية، والأدوات الاقتصادية كآليات الضرائب البيئية والحوافز المالية، إضافة إلى المقاربات الطوعية التي تعتمد على مبادرات المؤسسات ذاتها في تطبيق نظم الإدارة البيئية ومعايير الاستدامة.

في الجانب التطبيقي، أجرت الدراسة مقارنة بين المؤسسات الجزائرية ونظيراتها الأجنبية العاملة في الجزائر، وذلك من أجل الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف في كيفية تفاعل كل منهما مع هذه الأدوات والسياسات، ومدى انعكاس ذلك على سلوكها تجاه حماية البيئة.

توصلت الدراسة في النهاية إلى تقييم فعالية السياسة البيئية في الجزائر في مواجهة التحديات البيئية المرتبطة بالأنشطة الصناعية، ومدى قدرتها على الحد من التلوث الصناعي ودفع المؤسسات نحو التكيف مع المعايير البيئية الحديثة.

تتقاطع دراستنا مع هذه الدراسات في العديد من الجوانب، حيث تم الاستفادة منها في التأسيس لإشكالية الدراسة وصياغة الفرضيات، بالإضافة إلى جمع البيانات والمعلومات، وهو ما ساهم في إثراء الجانب النظري. ورغم هذا التشابه في بعض الجوانب، إلا أن دراستنا تختلف عن الدراسات السابقة من حيث المتغيرات، حيث أن أغلب هذه الدراسات ركزت على المقاربات المفاهيمية والنظرية للمسؤولية البيئية، في حين ربطت دراستنا البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة باعتبار أن العلاقة بين المسؤولية البيئية والتنمية المستدامة علاقة تكاملية وأساسية، حيث تمثل المسؤولية البيئية أحد الأبعاد الجوهرية لتحقيق التنمية المستدامة.

ثامنا/ تقسيمات الدراسة

تطلب دراسة هذا الموضوع تقسيم البحث إلى أربعة فصول كالأتي :

تضمن الفصل الأول مفاهيم التنمية المستدامة وإدماجها في وظيفة المؤسسة الاقتصادية ، حيث تم تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة بداية باستعراض ظهور وتطور مفهوم التنمية بصفة عامة ثم التنمية المستدامة من حيث النشأة، المفهوم، الأهمية، الخصائص، الأهداف، أما المبحث الثاني فتناول أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة والمعوقات التي تحول دون تحقيقها ، في حين تضمن المبحث الثالث العلاقة الارتباطية بين المؤسسة الاقتصادية والتنمية المستدامة من خلال استعراض دور المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة.

تناول الفصل الثاني التأصيل النظري للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية باعتباره الإطار العام للمسؤولية البيئية، حيث تضمن الجانب المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية والبعد التاريخي لظهورها بالإضافة إلى أبعادها وأنماطها، في حين تم تخصيص المبحث الثالث للتطرق إلى الإدارة الإستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة ومعايير ومؤشرات قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية.

أما الفصل الثالث من الدراسة فقد خصص للمتغير الأساسي للدراسة والمتمثل في البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية وعلاقته بالتنمية المستدامة، حيث تم في المبحث الأول استعراض المشكلات البيئية و توضيح التداخل بين الاقتصاد والبيئة، في حين خصص المبحث الثاني للجانب المفاهيمي للمسؤولية البيئية وتم التطرق إلى الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق إستراتيجية الاستدامة للمؤسسة واهم نظم الإدارة البيئية والمواصفات القياسية الدولية، أما المبحث الثالث فتناول المسؤولية البيئية وتطبيقات الإنتاج المستدام في المؤسسات الصناعية، حيث تم التركيز على الإنتاج الأنظف والتسويق الأخضر وإدارة المخاطر البيئية في المؤسسة الاقتصادية.

خصص الفصل الرابع للدراسة الميدانية لمعرفة واقع المسؤولية البيئية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ودورها في دعم أبعاد التنمية المستدامة، شملت الدراسة الميدانية مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث تم عرض الإطار المنهجي للدراسة ثم تحليل ومناقشة نتائج الدراسة، توصلت الدراسة في النهاية إلى مجموعة من النتائج وانتهت بتقديم توصيات واقتراحات .

الفصل الأول

مفاهيم التنمية المستدامة وإدماجها في وظيفة المؤسسة الاقتصادية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

لقد مر الفكر التنموي بعدة تغييرات وتطورات مستهدفا تحسين استغلال الموارد المتاحة لزيادة مستويات تلبية الحاجات المتزايدة ، وتعد التنمية المستدامة نتاج التطورات التي شهدها هذا الفكر والتي عرفت جدلا واسعا على المستويين الأكاديمي والعملي

المطلب الأول: ظهور وتطور مفهوم التنمية

تعتبر التنمية العنصر الأساسي الذي يعبر عن استقرار وتطور المجتمعات في جميع المجالات الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية والثقافية وحتى الإيديولوجية، وقد اقترن ظهور مفهوم التنمية بالتغييرات التي مست اقتصاديات الدول لمواجهة تردي الأوضاع الاقتصادية ، لتعبر بذلك عن التنمية الاقتصادية، ولاحقا تطور مفهوم التنمية ليرتبط بمجالات معرفية متعددة وذلك للتكيف مع المشاكل الجديدة التي أصبحت تواجه المجتمعات بما يتوافق مع تلبية احتياجاتها المتزايدة في مجالات متعددة، وفي إطار متكامل، لذلك أصبح لمفهوم التنمية أبعادا ومستويات متعددة كما انه يتشابك مع الكثير من المفاهيم .

الفرع الأول: تعريف التنمية

لقد تعددت الآراء حول تعريف التنمية وذلك نظرا لتطور هذا المفهوم، وكذا التغييرات التي مست الأفكار وتطورها، وكل هذا من أجل تحسين نوعية الحياة للمجتمع والتي تعتبر الهدف الأساسي للتنمية، وفيما يلي سيتم استعراض بعض التعاريف كالآتي:

تعرف التنمية من الزاوية الاقتصادية بأنها " قدرة الاقتصاد الوطني والتي ظلت ظروفه الاقتصادية الأولية ساكنة نوعا ما لفترة طويلة على توليد زيادة سنوية من الناتج الوطني الإجمالي لهذا الاقتصاد بمعدلات تتراوح مابين **5 %** و**7 %** أو أكثر من ذلك".[1]

ساد هذا المفهوم الضيق للتنمية قبل السبعينيات من القرن الماضي ، حيث كان ينظر للتنمية على أنها ظاهرة اقتصادية بحتة تلخصت في قدرة الاقتصاد على تحقيق زيادة مستمرة في الناتج الوطني الإجمالي، حيث كان التركيز في هذه الفترة على النمو الاقتصادي، مع إهمال المشاكل التي تواجه المجتمع والمتعلقة بالفقر وانتشار البطالة وعدم العدالة في توزيع الدخل.

[1] ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2006، ص ص : 50-51.

وعرفها الدكتور على خليفة الكوارى بأنها " التنمية الاقتصادية– الاجتماعية عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تغييرات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية، يتحقق من خلالها ارتفاع مستمر في متوسط إنتاجية الافراد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات التي تؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد، ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية، وموفرا لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والوطني.[1]

من خلال هذا التعريف، يمكن القول أن التنمية يجب أن تلبي الاحتياجات الأساسية للمجتمع من خلال مساهمة كل القطاعات والفئات في المجتمع، ويكون عن طريق إعداد استراتيجيات طويلة الأجل، تؤدي إلى الزيادة في الإنتاجية لدى الأفراد في إطار تطبيق مبدأ المشاركة والعدالة التوزيعية لمخرجات التنمية على كل فئات المجتمع .

وقد رأى بعض الباحثين بأن التنمية " مفهوم شمولي، يمثل الاقتصاد ركيزتها الأساسية حيث تهدف إلى إحداث تغيير مستمر ، و يؤدي هذا التغير إلى تطوير وتحديث جميع القطاعات، سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية، والتخلف الذي يمس أي قطاع منها سينعكس بالسلب على بقية القطاعات و يؤدي إلى تخلفها ، مع مراعاة الجانب الأخلاقي لعملية التنمية، لأن الإنسان هو هدف وفي نفس الوقت وسيلة لتحقيق التنمية، ويحتل الصدارة فيها، ومن خلالها تستهدف عملية التنمية التحسين من رفاهية المجتمع في مجالات متعددة ".[2]

كما عرفت الجمعية العامة للأمم المتحدة التنمية بأنها " عملية تحسين للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وذلك في إطار المشاركة بين المجتمع والدولة، بحيث تستهدف تحقيق رفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم من خلال زيادة فاعليتهم، والمشاركة النشطة في التنمية استثمار طاقات المجتمع إلى أقصى حد.[3]

---

[11] هشام مصطفى محمد سالم الجمل، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة** ، مجلة كلية الشريعة والقانون،جامعة طنطا، الجزء 04، العدد 31، 2016، ص ص1696–1697.

[2] سهير حامد، **إشكالية التنمية في الوطن العربي**، دار الشروق، عمان/ الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 24.

[3] جميلة قنادزة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان–، 2017–2018 ، ص 44. نقلا عن : عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص ص 147–148.

بناءا على التعريفين الأخيرين، فإن التنمية هي عملية تتصف بالتكامل والشمولية لأنها تتضمن جميع جوانب الحياة الاجتماعية ، الاقتصادية ، الثقافية وغيرها من الجوانب ، مع الأخذ بعين الاعتبار قيم المجتمع الأخلاقية التي يجب أن تكون ضمن استراتيجيات التنمية التي يتم إعدادها. على اعتبار أن رفاهية المجتمع هي الهدف الأساسي للتنمية ، لذلك فإن نجاح التنمية لن يتحقق بدون رغبة وقدرة أفراد المجتمع في تحقيقها، ويكون ذلك من خلال الوعي بالعملية التنموية والمشاركة فيها من جهة ، ومن جهة أخرى توفير الإمكانيات اللازمة وتوجيهها لخدمة التنمية

بصفة عامة وبناءا على ما سبق، يمكن تعريف التنمية على أنها عملية شاملة تحدث تغيرا هيكليا ووظيفيا في المجتمع، من خلال التدخل في حشد وتوجيه الموارد والإمكانيات لخدمة المجتمع وزيادة رفاهيته وتحسين نوعية الحياة ، وهو ما يحتاج إلى الرفع من النمو الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني مع إحداث تطوير للقدرات البشرية من خلال الاستثمار في المورد البشري ، حيث لم تعد تقتصر عملية التنمية على التنمية الاقتصادية وزيادة المنفعة المادية فقط، بل تحسين قدرات الناس وتوسيع خياراتهم .

ضمن هذا الإطار تبنت الأمم المتحدة مفهوم التنمية البشرية من خلال برنامجها الإنمائي عام 1990 ، حيث تم إعادة النظر في الإنسان باعتباره غاية أكثر من كونه وسيلة للتنمية، إذ يعرف تقرير التنمية البشرية التنمية بأنها : " عملية توسيع خيارات الناس وقدراتهم والانتفاع بها" [1] وبهذا يكون المفهوم الحديث للتنمية قد تجاوز المفهوم التقليدي والمتعلق بالنمو الاقتصادي حيث أصبح الإنسان هو محور جهود التنمية التي تكون من خلال توسيع خيارات الإنسان في جميع الميادين، لكن تبقى الخيارات الأساسية في مؤشرات التنمية البشرية، تتلخص في تحسين الحياة المادية من خلال الحصول على الموارد اللازمة لذلك، واكتساب المعرفة من خلال الرفع من مستوى التعليم والصحة ، إضافة إلى المشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية والسياسية .

الفرع الثاني: أهداف التنمية وشروطها

سيتم من خلال هذا الفرع تبيان كل من أهداف وشروط التنمية.

1. الأهداف الجوهرية الثلاثة للتنمية

[1] هشام مصطفى محمد سالم الجمل، **مرجع سبق ذكره**، ص 1699.

يمكن القول أن الهدف الأساسي للتنمية هو تحسين وتطوير رفاهية افراد المجتمع على اعتبار ان التنمية حقيقة مادية ملموسة وفي نفس الوقت تعبر عن حالة نفسية، والتي يستطيع من خلالها المجتمع الحصول على الوسائل اللازمة ليعيش حياة أفضل. وأيا كانت المكونات المحددة لتلك الحياة ، فإن التنمية في جميع المجتمعات يجب أن تحقق على الأقل الأهداف الثلاثة الآتية: [1]

- تحقيق عدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وكذا توسيع توزيع السلع لإشباع الحاجات الأساسية للوصول إلى مستوى رفاهية إنسانية راقية مثل الحماية الصحة التعليم الحرية .

- تحسين الظروف المعيشية لجميع الأفراد من خلال توفير فرص العمل وتطوير المورد البشري، من خلال تقديم تعليم نوعي والتركيز على المعايير والقيم الثقافية والإنسانية، والتي تساهم في إحداث التغيير في المجتمعات بما يحقق التنمية .

- تمكين الأفراد من توسيع مجال خيارتهم سواء الاقتصادية آو الاجتماعية ، وذلك عن طريق تخليصهم من الاعتمادية، مما يؤدي إلى بناء فرد قادر على مواجهة الحياة والتغيرات وفي نفس الوقت فتح مجالات أرحب و أوسع لحياة يسودها الاطمئنان .

فالتنمية هي: "وسيلة وليست غاية، فهي وسيلة نحو الارتفاع بمستوى الإنسان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، وبدون تنمية يستمر التخلف، ومع استمرار التخلف سوف يستمر الفقر، وفي ظل وجود الفقر والجوع تنعدم كل مقومات الأمن الاجتماعي اللازمة لحياة أفضل، وفي غياب التنمية ستزداد الفوارق الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء و سيستمر الجوع في حصد ضحاياه".[2]

2.شروط التنمية

تتمثل الشروط الاثنتي عشرة للتنمية في أن تكون:[3]

- أن تكون التنمية شاملة ومستمرة اقتصاديا اجتماعيا ثقافيا.

- أن تنطلق عملية التنمية من واقع المجتمع وان تبتعد عن تطبيق النماذج الجاهزة نظرا لوجود فوارق بين المجتمعات.

- التنمية مقررة بشكل ذاتي.

---

[1] ميشل تودارو ، **مرجع سبق ذكره**، 2006، ص ص 58-59.

[2] غازي بن عبد الرحمن القصيبي،_**حياة في الإدارة**_، دار النهار للنشر ، بيروت ، 2006، ص 23.

[3] محمد حسن دخيل، **إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ، الطبعة الأولى، 2009، ص ص 24-25.

- التنمية قائمة على الاعتماد الذاتي أو التعاون الأفقي بين الدول النامية أو التعاون الثلاثي بحيث تشترك فيها الدول المتقدمة.

- أن يكون هناك تكامل في عملية التنمية، بحيث تشمل مثلا قطاع الصناعة والقطاع الفلاحي بشكل متكامل مع منظومة التعليم والتكوين.

- يجب أن توازن التنمية بين البيئة التي يعيش فيها الإنسان وبين مكوناتها

-أن تقوم التنمية على تخطيط استراتيجي.

- يجب آن تتوجه التنمية نحو بناء نظام اجتماعي يقوم على العدالة و المساواة.

- التنمية ديمقراطية، إذ إن أهداف المجتمع ليست كلها علمية تقنية، ويجب ألا يسمح للعلم والتقنية بادعاء السيطرة والتحكّم.

- التوزيع العادل لمخرجات التنمية بين جميع المناطق، بمعنى عدم استثناء آية منطقة عن مجال التنمية.

- التنمية إبداعية وخلاّقة لا تعتمد على التقنيات القديمة أو على استيراد التقنيات المتطورة جدا.

- يجب أن يقوم تخطيط التنمية على التركيز على الداخل وتلبية الحاجات الحقيقية والواقعية للمجتمع

بناءا على ما سبق فإن التنمية تقوم على ثلاثة جوانب أساسية تتمثل في :[1]

- الجانب الأول يتعلق بتطوير القدرات البشرية والجسدية والفكرية وتعزيزها، من خلال تحسين مستويات الأفراد في المجال الصحي والغذائي العلمي والعملي .

- الجانب الثاني يتناول توظيف الناس لقدراتهم على نحو يتيح لهم الحصول على فرص للعمل المنتج والفعال ،ومن جهة أخرى تتيح فرص الابتكار والمشاركة النشطة في القرارات التي لها علاقة بالجوانب المختلفة لحياتهم اجتماعيا وثقافيا وسياسيا.

- أما الجانب الثالث يتعلق بالانتفاع بهذه القدرات التي اكتسبوها في مختلف مجالات الحياة حتى يستطيعون العيش برفاهية

الفرع الثالث: أهم المفاهيم المصاحبة للتنمية

هناك العديد من المفاهيم الفرعية التي انبثقت عن مفهوم التنمية والتي سيتم ذكرها في الآتي:

1. التنمية السياسية

[1] **نفس المرجع أعلاه،** ص 25.

آدت التطورات المتسارعة إلى انتقال مفهوم التنمية إلى حقل السياسة وذلك منذ ستينيات القرن العشرين، حيث ظهرت التنمية السياسية كحقل منفرد يهتم بتطوير بلدان العالم الثالث تجاه الديمقراطية.

وتعرف التنمية السياسية بأنها: " عملية يكتسب بمقتضاها النظام السياسي مرونة تسمح له باستيعاب التغييرات الاجتماعية التي تطرأ على المجتمع، وتكسبه القدرة على مواجهة المشكلات التي تواجه المجتمع في المدى البعيد عبر أسلوب تدريجي بما يزيد من فعاليته واستقراره.[1]

إن التنمية السياسية هي عملية تغيير اجتماعي متعددة الجوانب، تستهدف بالأساس البنية الثقافية والسياسية، غايتها نقل المجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث أي بمعنى إيجاد أنظمة على غرار الأنظمة الغربية المتقدمة، من خلال إقامة الأبنية التي ترتكز على المشاركة السياسية والمنافسة والديمقراطية ، وترسخ ثقافة سياسية تقوم الولاء للدولة القومية وتفتح الأفاق نحو التعددية السياسية، مما يسمح ببروز مؤسسات قادرة على تنفيذ السياسات الإنمائية وتحقيق النمو الاقتصادي .

2. التنمية الثقافية والاجتماعية

باعتبار التنمية مفهوم شامل متعدد الأبعاد يغطي جميع مجالات الحياة الإنسانية فهو يرتبط بالعديد من الحقول المعرفية، حيث ظهر مفهوم التنمية الثقافية كمفهوم حديث يرتبط بالفكر والثقافة والإبداع الإنساني، يسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان. وذلك من خلال السياسات الثقافية التي تهدف إلى حماية المبادرات القافية وتعدديتها وتطويرها، بما يحقق الاندماج الاجتماعي والتفاهم والاحترام بين أفراد المجتمع، فأية عملية تنموية يجب أن تّأخذ في الاعتبار العامل الثقافي كعامل له تأثير كبير على تقدم المجتمع وتخلفه .

بالإضافة إلى التنمية الاجتماعية والتي تعرف على أنها " عملية تغيير حضاري تتناول آفاقا واسعة من المشاريع التي تستهدف خدمة الإنسان، وتوفير كل الحاجيات التي لها علاقة بعمله وأنشطته، وكذلك الرفع من مستواه ثقافيا وصحيا، وفكريا، وروحيا، وهذه التنمية تعمل بصورة عامة على توظيف الطاقات والقدرات البشرية من أجل تحسين المستوى المعيشي، و خدمة الأهداف التنموية"[2].

[1] محمد سمير عياد، إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي، مجلة اكايميا، العدد 01، جانفي 2013 ، ص 4

[2] سعاد حفاف، مليكة بوظياف، البعد الاجتماعي للتنمية المستديمة في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول، مجلة جامعة حسيبة بن بوعلي، مجلد 9، العدد 4، جوان 2016، ص 5.

وبالتالي فإن التنمية الاجتماعية تهدف إلى إثراء التواصل بين الأفراد وتطوير علاقاتهم المشتركة وزيادة التفاعلات بين جميع أطياف المجتمع سواء أفرادا ، جماعات، مؤسسات اجتماعية مختلفة ومنظمات المجتمع المدني مما يؤدي إلى تعميق التماسك الاجتماعي وتحقيق الاستقرار في المجتمع.

ومنه فإن مفهوم التنمية الاجتماعية يهدف في الأخير إلى" الرفع من مستوى الحياة الاجتماعية من حيث الصحة، التعليم، المستوى المعيشي، والخدمات بمختلف أنواعها".[1]

3. التنمية البشرية

بالإضافة إلى المفاهيم السابقة المرادفة لمفهوم التنمية ، برز مصطلح التنمية البشرية كمفهوم تنموي في بداية التسعينيات من القرن العشرين، وقد جاء بديلا لمصطلحات تنموية متعددة مثل(تنمية الموارد البشرية، تنمية العنصر البشري تنمية رأس المال البشري...إلخ).

تطور هذا المفهوم عبر تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD)** حيث تم تبني مفهوم التنمية البشرية كمفهوم جديد للتنمية فحسب تقرير التنمية البشرية لسنة **2010**، تم تعريف التنمية البشرية على أنها: " توسيع لحريات البشر. فيعيشوا حياة مديدة ملؤها الصحة والإبداع، ويسعوا إلى تحقيق الأهداف التي ينشدونها، ويشاركوا في رسم مسارات التنمية في إطار من الإنصاف والاستدامة على كوكب يعيش فيه الجميع، فالبشر أفرادا وجماعات هم المحرك لعملية التنمية البشرية وهم المستفيد منها".[2]

وانطلاقا من هذا التعريف، يمكن القول أن مفهوم التنمية البشرية يرتكز على ثلاثة مكونات تتمثل أساسا في :[3]

- **الرفاهية** ، أي توسيع الحريات للناس ليعيشوا حياة راقية وصحية .
- **التمكين** ، أي تمكين الأفراد من القدرات والمهارات التي تتيح لهم الوصول الى مستوى معيشي جيد.
- **العدالة**، اي توفير فرص متساوية لجميع أفراد المجتمع واحترام الحقوق الإنسانية وتحقيق أهداف أخرى للمجتمع.

[1] مالك عبد الله المهدي، مجلة الدراسات المستقبلية ، مجلد17 , عدد1 ، 2016 ، ص 164 .

[2] **تقرير التنمية البشرية**، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **(PNUD)**، 2010، ص 22.

[3] **نفس المرجع أعلاه، ص** : 22.

وقد تم إضافة البعد المتعلق بالاستدامة لعملية التنمية البشرية ، حيث برز مفهوم جديد وهو التنمية البشرية المستدامة التي تجمع بين بعدين أساسيين من أبعاد التنمية، يتمثل البعد الأول في تلبية احتياجات الأجيال الحالية والبعد الثاني عدم إلحاق الضرر بحاجيات الأجيال المقبلة ، بمعنى الإنصاف والعدالة في توزيع الفرص الإنمائية بين الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية.[1]

الفرع الرابع: مراحل تطور مفهوم التنمية

شهد مفهوم التنمية العديد من التطورات عبر مراحل زمنية مختلفة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحالي ، في هذا الإطار يمكن التمييز بين أربعة مراحل أساسية لتطور مفهوم التنمية ومضمونها في العالم ، وهي:[2]

1. التنمية بوصفها مقاربة للنمو الاقتصادي :

تميزت هذه المرحلة التي امتدت تقريبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين، باعتبار التنمية مرادف للنمو الاقتصادي السريع، حيث تقاس مستويات التنمية بالمؤشرات الاقتصادية البحتة، وبذلك ساد في هذه المرحلة المفهوم التقليدي للتنمية الذي يركز على الزيادة في معدلات الإنتاج وعلى إستراتيجية التصنيع كوسيلة أساسية لزيادة الدخل الوطني، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة.

تبنت الدول النامية المفهوم التقليدي للتنمية المأخوذ من الدول المتقدمة، غير أنها فشلت في تحقيق التراكم الرأسمالي الذي يمكن أن يساعدها على التغلب على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها. الأمر الذي أدى إلى تبني استراتيجيات أخرى بديلة تتمثل في إستراتيجية المساعدات الأجنبية ، والتجارة من خلال زيادة الصادرات. ويعد نموذج والت روستو **W.ROSTOW** المعروف باسم "**مراحل النمو الاقتصادي**" أحد النماذج التي تعتبر أن التنمية ليست سوى مرادف للنمو الاقتصادي السريع. هذا النموذج لم يستطع النجاح في خدمة التوجهات التنموية في تلك الدول بسبب اختلاف الظروف والمشاكل الاقتصادية ، الأمر الذي أدى بالمفكرين الاقتصاديين إلى الاهتمام بالأبعاد الأخرى للتنمية.

---

[1] إبراهيم مراد الدعمة، **التنمية البشرية الإنسانية بين النظرية والواقع**، دار المناهج، عمان ، 2009، ص 20

[2] عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة :فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفاء، عمان ، الطبعة الأولى، 2007، ص ص 19 –22.

2. التنمية وفكرة النمو والتوزيع

شهدت فترة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، مفهوما جديدا للتنمية يشمل إلى جانب الأبعاد الاقتصادية، الأبعاد الاجتماعية على اعتبار أن التنمية الاقتصادية لا تكفي لتحقيق تنمية حقيقية وشاملة، فقد يتحقق النمو الاقتصادي السريع في الدولة ولكنها قد تبقى متخلفة في الجوانب الأخرى. وبذلك أخذت التنمية على عاتقها تحقيق أهداف أخرى غير الأهداف المتعلقة بالنمو الاقتصادي ، حيث أصبح التركيز على التخفيف من مشكلة الفقر والبطالة، وذلك بتحقيق العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وخلق فرص العمل والتعليم، من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها. وتتجسد هذه المرحلة في النموذج الذي وضعه سيرز **SEERS** والذي يعرف التنمية من خلال حجم المشاكل المتعلقة بالفقر والبطالة واللا مساواة، لذلك فإن مفهوم التنمية حسب سيرز هو القضاء على هذه المشاكل، إذا لا يمكن اعتبار الدولة أنها حققت تنمية بمجرد زيادة الدخل الوطني في ظل وجود هاته المشكلات المتعلقة بالفقر والبطالة وضعف تلبية الحاجات الأساسية. وكذلك تتجسد هذه المرحلة في نموذج تودارو **Todaro** الذي يلخص التنمية في الأبعاد الثلاث التالية : تلبية الحاجات الأساسية، احترام الذات، وحرية الاختيار.

2. التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة/المتكاملة

شهد مفهوم التنمية تطورا كبيرا خلال الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، حيث ظهرت مفاهيم جديدة للتنمية كمفهوم التنمية الشاملة الذي يهتم بتطوير قدرات الأفراد وتحسين أوضاعهم في المجتمع في جوانب متعددة، ويتم صياغة أهداف التنمية على اعتبار أنها عملية متعددة الأبعاد تتجاوز تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، لتشمل نوعية هذا النمو و كيفية توزيعه على مختلف المناطق وعلى أفراد المجتمع، إن أهم ما يميز هذا النوع من التنمية هو معالجة مشاكل المجتمع بطريقة منفصلة ومستقلة عن بعضها البعض، وهو ما يجعل هذه التنمية صعبة التحقق وغير قادرة على تحقيق أهدافها في كثير من المجتمعات. الأمر الذي أدى إلى ظهور مفهوم أخر، وهو مفهوم التنمية المتكاملة التي تهتم بالجوانب المختلفة للتنمية في إطار تكامل القطاعات المختلفة والأمكنة .

3. التنمية المستديمة Sustainable Development

قبل سبعينيات القرن الماضي كان الهدف الأساسي للتنمية الاقتصادية زيادة الدخل الوطني وتحسين المؤشرات الاقتصادية، الأمر الذي انعكس بالسلب على الموارد الاقتصادية التي تم استنزافها بطريقة سريعة، ومنذ بداية الثمانينيات بدأت تظهر الآثار السلبية لعملية التنمية على البيئة، كما طفت إلى السطح العديد من المشاكل البيئية الخطيرة التي أصبحت تهدد كل أشكال الحياة على الأرض، وكان هذا نتيجة إهمال عملية التنمية للمخاطر البيئية خلال العقود الماضية، لذلك تم التفكير في كيفية الوصول إلى سياسة تنموية حديثة تساهم في التخفيف من المشاكل البيئية. ومن هنا ظهر هدف جديد للتنمية يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة ، استخدم هذا المفهوم لأول مرة في التقرير الذي أصدرته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تحت اسم "مستقبلنا المشترك" وتم نشره للمرة الأولى سنة **1987**. ومنذ ذلك الوقت ازداد الاهتمام بمواضيع البيئة من خلال السعي لإيجاد توازن بين تحقيق النمو الاقتصادي ومراعاة الاعتبارات البيئية .

والجدول أدناه يلخص مراحل تطور مفهوم التنمية بعد الحرب العالمية الثانية.

جدول رقم (01): مراحل تطور مفهوم التنمية بعد الحرب العالمية الثانية

المضمون / المراحل	الفترة الزمنية	المفهوم	الهدف	الاستراتيجيات التي تم اعتمادها
مرحلة أولى	1945-1965	تتلخص عملية التنمية في تحقيق النمو الاقتصادي	تحقيق زيادة سريعة في الناتج الوطني الاجمالى	التصنيع/ المساعدات الخارجية/ الرفع من الصادرات.
مرحلة ثانية	1965-1975	بالإضافة إلى المفهوم الاقتصادي لعملية التنمية تم إدخال الأبعاد الاجتماعية	إيجاد حلول لمشاكل الفقر وانتشار البطالة واللا مساواة	تلبية الحاجات الأساسية / إشراك المجتمع في إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية المعتمدة

مرحلة ثالثة	1975-1985	التركيز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بنفس المستوى تحقيقا للتنمية الشاملة المتكاملة .	تحقيق التنمية الشاملة في إطار تكامل قطاعي ومكاني.	العدالة التوزيعية /تحسين مستويات الحياة
مرحلة رابعة	منذ سنة 1987 تاريخ صدور تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية وتدعم بعد قمة الأرض سنة 1992	الانتقال إلى التنمية المستدامة التي تعكس الاهتمام بجميع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى.	إيجاد توازن بين التنميةالاقتصادية والاعتبارات البيئية.	استهداف الابتكارات التكنولوجية في التنمية /إستراتيجية الاقتصاد الأخضر

المصدر : تم إعداد الجدول بالاعتماد على عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو الزنط، **مرجع سبق ذكره**، 2007، ص ص**19-22** وص ص **286-287**.

المطلب الثاني : التنمية المستدامة (النشأة والمفهوم)

الفرع الأول : أهم المؤتمرات التي ساهمت في ظهور وتطور التنمية المستدامة

لقد ظهر وتطور مفهوم التنمية المستدامة منذ سبعينيات القرن الماضي وعلى مدى السنوات الماضية، وذلك في إطار منظمة الأمم المتحدة من خلال العديد من القمم والمؤتمرات واللجان من سنة **1972** إلى غاية **2015**، وفيما يلي سيتم سرد أهم المؤتمرات الدولية والتي تمثلت في :

1.مؤتمر استكهولم سنة 1972 :

يعتبر مؤتمر استكهولم المنعقد في السويد سنة 1972 برعاية هيئة الأمم المتحدة والمعني بالبيئة البشرية ، أول حدث دولي رئيسي يتعلق بالبيئة حيث خلق زخما كبيرا للاعتراف بالاستدامة على المستوى العالمي، وأدى إلى نشوء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP). ومنذ ذلك الوقت، يعمل هذا البرنامج على تحقيق هدفه المتمثل في " توفير القيادة وتشجيع الشراكة في مجال حماية البيئة من خلال إلهام

الدول والشعوب وتزويدها بالمعلومات اللازمة وتمكينها لتحسين نوعية الحياة البشرية دون المس بنوعية حياة الأجيال المستقبلية".[1] ولقد اعتمد المشاركون في المؤتمر العديد من المبادئ الخاصة بالإدارة السليمة وكذلك تم وضع خطة عمل خاصة بالبيئة البشرية ، صدر عن مؤتمر استكهولم ما يسمى بإعلان ستوكهولم المتكون من ست وعشرين مبدأ.

1-1 نتائج مؤتمر استكهولم

لقد كان لمخرجات مؤتمر استكهولم دور رئيسي في عولمة القضايا المتعلقة بالبيئة، وتم طرح فكرة التنمية المستدامة، كما ارسى ركائز الفكر البيئي الجديد، حيث تم إقرار ثلاث فئات من القرارات كان أولها إعلان ستكهولم، إما القرار الثاني فيتعلق بخطة العمل الدولي التي تتضمن **109** توصية مقدمة إلى الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، تدعوها إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة التدهور البيئي والمشكلات البيئية . في حين تضمنت المجموعة الثالثة خمسة قرارات تدعو إلى :[2]

- وقف إطلاق المواد السامة من خلال حظر تجارب الأسلحة النووية.
- تأسيس بنك دولي خاص بالمعلومات و البيانات المتعلقة بالبيئة.
- تناول الإجراءات ذات العلاقة بالتنمية والبيئة.
- تأسيس صندوق خاص بالبيئة.
- إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE) باعتباره الإطار الرئيسي للتعاون العالمي في مجال البيئة وعقد المعاهدات الدولية ذات الصلة.

مثل مؤتمر ستكهولم أولى المحاولات للتوفيق بين البيئة والتنمية ومتطلباتها، حيث تم بحثها في المؤتمر، حيث ظهر مفهوم التنمية الملائمة للبيئة من قبل الباحث "اينياسي ساش" ، والذي من خلاله يتم جعل التنمية الاقتصادية ملائمة للعدالة الاجتماعية وللحماية البيئية.[3] في هذا الإطار اعتمد مؤتمر

---

[1] نجيب صعب وعبد الكريم صادق، **البيئة العربية 9 التنمية المستدامة في مناخ عربي متغير** " **كيف تحقق الدول العربية أهداف التنمية المستدامة بحلول سنة 2030**، تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2016، المنتدى العربي للبيئة والتنمية AFED، ص 17.

[2] المعهد الدولي للتنمية المستدامة، **نشرة مفاوضات من أجل الأرض، "خدمة إخبارية عن المفاوضات المعنية بالبيئة والتنمية"**، المجلد 27، العدد 8، 2011، ص 3.

[3] **Historique de développement durable** , élaboré par le ministère de l'écologie et du développement durable, Dossier d'information pour Johannesburg, 2002, p 1.

ستكهولم على مقاربة مؤسسية متكاملة ، حيث يتم تحقيق الأهداف الثلاثة المتمثلة في الحذر البيئي والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية من خلال التدخلات في المجالات التالية :[1]

- التحكم في استغلال الموارد من خلال منع نفاذها.
- استخدام التقنيات النظيفة والتي تساعد في التحكم في إنتاج النفايات و استعمال المواد الملوثة.
- حصر معقول لموضع النشاطات الاقتصادية.

لقد وضع مؤتمر استكهولم الحجر الأساس لنشأة القانون الدولي للبيئة كفرع حديث للقانون الدولي العام، حيث كان له دور هام في إيجاد اهتمام مشترك على الصعيد الدولي بالقضايا والمشكلات البيئية ، ووعي الحكومات لخطورة تفاقم المشكلات البيئية على الحياة الإنسانية. وعلى إثر مؤتمر استكهولم أصبحت القضايا البيئة وحمايتها على أجندة العلاقات الدولية ، حيث اعترفت الكثير من الدول في مواثيقها الوطنية ودساتيرها وتشريعاتها بحق الإنسان العيش في بيئة ملائمة كما التزمت في تشريعاتها بحماية هذه البيئة من كل مصادر التهديد[2]. الا انه وبالرغم من هذه النتائج الايجابية السالفة الذكر، إلا أنها تبقى متواضعة من حيث التأثير بسب العديد من النقائص والتي تمثلت في :

- عدم مشاركة الدول النامية في المؤتمر والتي كانت تعتبر آنذاك أن القضايا المتعلقة بالبيئة هي مسائل ثانوية وهامشية، أما القضية الرئيسية وهي تحقيق التنمية ، كما أنها غير معنية بتلويث للبيئة بسبب محدودية قاعدتها الصناعية وذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة ، إضافة إلى ما سبق اعتبرت أن خطط حماية البيئة المعلنة من قبل الدول المتقدمة سوف تعطل النمو في مجال الصناعة للدول النامية ، الأمر الذي انعكس بالسلب على اتخاذ إجراءات فعلية للحد من التلوث الذي يمس البيئة بمختلف أنواعه.
- جاء إعلان استوكهولم في ظل المقاربة السائدة آنذاك، والتي كانت تعتبر التنمية مرادف للنمو الاقتصادي الوطني في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ، حيث أعاقت هذه المقاربة المتداولة الإقبال على التنمية المستدامة

[1] باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع : مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، الأهلية، عمان ، الطبعة العربية الأولى، 2003، ص 186.

[2] شعشوع قويدر، **دور المؤتمرات والمعاهدات الدولية في تطوير القانون الدولي البيئي**، المعيار، المجلد 6، العدد 2، 2015، ص 109.

- ظلت التنمية المستدامة حبيسة الإطار النظري، حيث اقتصرت على المؤتمرات والندوات العلمية التي كان هدفها إيجاد تعريف مقبول لهذا المفهوم الجديد، لهذا من غير الممكن تحقيق التنمية المتوافقة مع متطلبات حماية البيئة، في نفس الوقت لا يتم تقييد الطموحات الغير محدودة للبشر لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية.[1]

2. تقرير بروتلاند 1987

أدركت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن البيئة والموارد الطبيعية تشهد مخاطر كبيرة تهدد بتدهورها لذلك قامت سنة 1983 بإنشاء اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (**WCED**)، وذلك لتشكيل علاقات وشبكات بين الدول والمنظمات للإشراف البيئي تعمل من اجل متابعة التنمية المستدامة من خلال إعداد تقرير عام حول البيئة والإشكاليات الناجمة عن التدهور البيئي ، بما في ذلك اقتراح استراتيجيات للتنمية المستدامة. أنهت اللجنة عملها بعد أربع سنوات، حيث نشرت تقريرها سنة 1987 الذي حمل عنوان "مستقبلنا المشترك"، والذي عرف باسم "تقرير برونتلاند" نسبة لرئيسة الوزراء النرويجية غروهالم برونتلاند التي ترأست اللجنة .

2-1نتائج **تقرير بروتلاند 1987**

أسهمت جهود لجنة بروتلاند في وضع هيكل إطار مفاهيمي مشترك حول الاستدامة، حيث اكتسى هذا التقرير أهمية كبيرة، فمن خلاله تم الآتي:[2]

- التأكيد على محدودية النظام البيئي وقدرته على القيام بعملية التجديد الذاتي لذلك يجب وضع استراتيجيات تنموية في جميع الدول تقر بهذه المحدودية وتأخذها بعين الاعتبار.

-التأكيد على العلاقة المتبادلة بين تحقيق التنمية الاقتصادية والقضايا البيئية على اعتبار أن القضاء على الفقر يعتبر شرطا أساسي لتحقيق تنمية مستدامة بيئيا.

-اعتبرت اللجنة أن التنمية لا يمكن أن تتحقق لها الاستمرارية في ظل استنزاف الموارد الطبيعية وتدهور البيئية، كما انه لا يمكن حماية البيئة إذا لم تأخذ التنمية في حسبانها التكلفة الناجمة عن التدهور البيئي.

---

[1] حيزية لصاق ، **أثر ترشيد الموارد الطاقوية على التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر،2007 – 2008، ص 17.

[2] المعهد الدولي للتنمية المستدامة، **مرجع سبق ذكره**، ص 3.

وأن المؤسسات والسياسات الأحادية الجانب لا تستطيع مواجهة هذه الإشكالات بصفة منفردة ، لأن المشاكل البيئية مترابطة فيما بينها وفق قاعدة السبب والنتيجة.

-لقد توصل تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية إلى تقديم تعريف جامع و عام للتنمية المستدامة، حيث تم تداوله على الصعيد الدولي و تبنته العديد من المنظمات الدولية على غرار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الصندوق العالمي للطبيعة ، الاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة، حيث أكدت على وجوب تضمين الخطط التنموية القضايا البيئية.[1]

3.قمة ريو (قمة الأرض) 1992

يعتبر مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية "مؤتمر قمة الأرض" الذي أقيم في ريو دي جانيرو البرازيلية الفترة 14/3 جوان **1992** بمثابة النقطة الفاصلة في العلاقة بين البيئة والتنمية. حيث تم الإعلان عن جملة من المبادئ بخصوص قابلية الإدارة للاستمرار من الناحية الاقتصادية، وجاء في مقدمة هذه المبادئ حماية البيئة التي يجب ان تشكل نقطة أساسية في عملية التنمية وجزأ منها ، ومنذ ذلك الوقت، أدرك الوعي البيئي العالمي أن العملية التنموية لن تتحقق ما لم تضع الاعتبارات البيئية والأخلاقية والاجتماعية ضمن اولوياتها[2]. إضافة إلى أن أي إستراتيجية لا تضع الجوانب البيئية بعين الاعتبار، ستكون نتائجها محدودة وقد تفشل كليا ، انتهت هذه القمة إلى اعتماد ثلاثة نصوص أساسية تمثلت في :

-أولا : إعلان ريو

يمكن اعتبار ميثاق الأرض "إعلان ريو" من أهم ما تمخض عنه مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية كوسيلة لإصلاح البيئة والاهتمام بها ، حيث يتضمن إعلان ريو 27 مبدأ ووقعت على هذه الوثيقة أكثر من 175 دولة ، تهدف إلى توجيه سياسات الدول في مجال التنمية المستدامة على الصعيد العالمي ، أشارت المادة الأولى من هذه الوثيقة على أن " الاهتمام بالإنسان يدخل ضمن نطاق التنمية

[1] كرد الواد مصطفى ، حماية البيئة : دراسة على ضوء الجهود المؤسسة للمبادئ البيئية،01 ماي 2016، تاريخ الاطلاع 2017 --نوفمبر-10 ، على الموقع : www .maan-ctr.org/magazine/ar_.

[2] عبد الحكيم ميهوبي، **التغيرات المناخية الأسباب، المخاطر ومستقبل البيئة العالمي**، دار الخلدونية، القبة القديمة-الجزائر، 2011، ص ص 11-14.

المستدامة، وأن للإنسان الحق في العيش حياة صحية، وتتوافق مع الاعتبارات البيئية عناصر الطبيعة الأخرى".في حين أشار المبدأ الرابع إلى أن تحقيق التنمية المستدامة لا يكون إلا من خلال اعتبار حماية البيئة كجزء لا يتجزأ من العملية التنموية ، أما المبدأ التاسع أكد على ضرورة التعاون بين الدول لتعزيز القدرات الذاتية في مجال تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال التبادل العلمي والتكنولوجي[1] ، كما تضمن الإعلان صيغتين أساسيتين هما "مبدأ الوقاية" و "مبدأ الملوث يدفع" ، هذا وتمحورت هذه المبادئ حول النقاط الآتية:

/ وضع الإنسان في صلب الاهتمامات الخاصة بالتنمية المستدامة، والدول لها سيادة تامة في استغلال الموارد الطبيعية الخاصة بها على أن لا تلحق ضرر بالبيئة .

/ إعمال الحق في التنمية بشكل عادل يلبي الاحتياجات التنموية والبيئية للأجيال الحالية مع الحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية.

/ وضع مسألة حماية البيئة كجزء لا يتجزأ من عملية التنمية وفي صلب مسارها .

/ الاشتراك في مسؤولية حماية البيئة لكن بشكل متباين من خلال تحميل الدول الصناعية مسؤولية تدهور البيئة بشكل كبير .

/ العمل تضمين التشريعات الوطنية للدول على آليات لحماية البيئة ، إضافة إلى تعزيز التعاون الدولي لمعالجة المشاكل البيئية والحد من التدهور البيئي .

-ثانيا : جدول أعمال القرن الحادي والعشرين أو ما يسمى اعتماد الأجندة 21 حول البيئة والتنمية

يعتبر جدول أعمال القرن 21 احد أهم النتائج الرئيسية التي تمخضت عن مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالبيئة والتنمية ، حيث تضمن برنامج عمل مفصل تبنته 182 دولة شمل جميع ميادين التنمية المستدامة، ومعالجة المشاكل المتعلقة بالبيئية والتنمية بشكل متكامل على المستوى العالمي والوطني والمحلي ، وذلك في اطار وضع إستراتيجية جديدة ومستقبلية في الاستثمار من اجل تحقيق تنمية مستدامة وشاملة، وفي نفس الوقت الإعداد للتحديات التي سيواجهها العالم في القرن 21 . كما أكدت الأجندة على ضرورة إتباع منهج يقوم على التكامل والتوازن التعامل إزاء قضايا البيئة والتنمية وذلك من

[1] إعلان ريو حول البيئة والتنمية ، تاريخ الاطلاع : 2019/11/12 ، على الرابط :
https://www.un.org/ar/conferences/environment/rio1992

خلال بناء شراكة عالمية على أساس التوافق تصب في صالح التنمية المستدامة[1]، خاصة وان الدول لا تستطيع بمفردها تأمين مستقبلها ، لكن من خلال الجهود المشتركة لجميع الدول يمكن تحقيق التنمية المستدامة. كما يعكس جدول أعمال القرن 21 الإرادة السياسية للدول والوعي العالمي على مستويات عالية بضرورة التعاون ودراسة القضايا المتعلقة بالتنمية والبيئة بأبعادها المختلفة اقتصاديا واجتماعيا .

ثالثا : اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ و اتفاقية التنوع الإحيائي أو البيولوجي.

لقد سمح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، ومن خلال إعلان ريو بتوقيع اتفاقيتين دوليتين هامتين، تمثلت الاتفاقية الأولى في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ . وقعت عليها 154 دولة ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في مارس 1994 ، دعت الاتفاقية إلى تخفيض تركيزات الانبعاثات الغازية الدفيئة في الغلاف الجوي وتقليل تأثيرها في الأنظمة الايكولوجية ، خاصة من قبل الدول المتقدمة التي يجب أن تقوم بإجراءات فورية لتقليل ظاهرة الدفيئة نظرا لمساهمتها الكبيرة فيها ، وذلك حتى تستطيع النظم البيئية التكيف بشكل طبيعي مع التغيرات المناخية، كما أولت هذه الاتفاقية أن للدول النامية الحق في التنمية الاقتصادية باعتبارها احتياجات مشروعة ذات أولوية على أن تكون في إطار مستدام يراعي الاستجابات لتغير المناخ .

أما الاتفاقية الثانية المتعلقة بالتنوع الإحيائي والبيولوجي، تهدف إلى حماية التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته، إضافة إلى التقاسم العادل والمنصف للمنافع الاقتصادية من استخدام الموارد البيولوجية، على أن يتم استخدام الموارد الجينية والايكولوجية بطريقة لا تؤدي إلى فقدان أو انخفاض التنوع البيولوجي.

رابعا : لجنة التنمية المستدامة

تشكل لجنة التنمية المستدامة إلى جانب اتفاقية التغيرات المناخية واتفاقية التنوع البيولوجي والتي مثلت أهم النتائج العملية لمؤتمر ريودي جانيرو ، فهي تنظيم تابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ، وتنتمي هذه اللجنة إلى فئة اللجان التقنية الخاصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث تتميز هذه اللجان الفنية عن غيرها من اللجان في أنها تضم ممثلين عن الدول يشترط فيهم الكفاءة الفنية

[1] جدول أعمال القرن 21– الأمم المتحدة ، تاريخ الاطلاع : 2019/11/12 ، على الرابط :
https://www.un.org/ar/conferences/environment/rio1992

للمشاركة في المناقشات. تتمثل مهمة لجنة التنمية المستدامة في إعداد تقييم شامل لمدى تنفيذ النتائج التي توصل إليها مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالتنمية والبيئة، وكذا متابعة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ،لذلك قامت اللجنة بوضع مجموعة من الآليات والوسائل التي تمكنها من تفحص مختلف البرامج والمشاريع التي أدرجت في جدول أعمال 21 ، حيث كان الاجتماع الأول للجنة يسعى إلى حشد الدول على الصعيد العالمي لتعزيز القضايا المتعلقة بالبيئة والتنمية، وإقناعها بالانضمام في شراكات التنمية المستدامة من جهة، وإقناع المشاركين بتبني نهج تنموي جديد من جهة أخرى[1].

3. مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة "جوهانسبورغ" سنة 2002

انعقدت قمة جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة في مدينة جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا من 26اوت إلى 4 سبتمبر 2002 بمشاركة أكثر من 100 رئيس دولة وحكومة، والآلاف من ممثلي المنظمات الحكومية وغير الحكومية، كان الهدف مراجعة ومتابعة تنفيذ ما جاء في أجندة القرن 21 في مجال البيئة والتنمية، تم استعراض ما تم تحقيقه خلال الفترة السابقة ، وكذا العراقيل التي حالت دون تحقيق التنمية المستدامة، حيث تبين أن هنالك تراجع في مواقف الأطراف الفاعلة بسبب الضغوط الداخلية القوية لذلك أكدت القمة على ضرورة استكمال استراتيجيات التنمية المستدامة خاصة في المسائل المتعلقة بالفقر، المياه، الصحة ، الطاقة،التنوع البيولوجي، التجارة والعلاقات الاقتصادية الدولية، كما تطرقت القمة إلى العديد من القضايا التي لها علاقة بالتنمية المستدامة، خاصة في الدول النامية التي اقر المؤتمر بضرورة حماية البيئة والقضاء على ظاهرة الفقر والعمل على تحسين قدرات الدول النامية لمجابهة تحديات العولمة والحد من المشاكل الصحية ذات العلاقة بالبيئة[2] . وقد تضمن إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة على **37** مبدأ، تؤكد على تعزيز الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة والمتمثلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة وذلك على جميع المستويات ، والتأكيد على الالتزام بتعزيز التعاون الإقليمي

[1] عمار التركاوي، **دور المؤتمرات الدولية في رسم السياسات البيئية العالمية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 31، العدد الثاني، 2015، ص ص 102- 103

[2] مدحت ابو النصر و ياسمين مدحت محمد ، **التنمية المستدامة مفهومها-أبعادها -مؤشراتها**، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، القاهرة ، 2017، ص 86.

وزيادة التعاون الدولي. كما وافق المؤتمرين في القمة على خطة جوهانسبرغ للتنفيذ ، والتي كلفت لجنة التنمية المستدامة بمتابعتها لتنفيذ استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة[1].

لم يستطع مؤتمر جوهانسبورغ الوصول إلى برامج ملزمة للدول وجداول زمنية لتنفيذ الالتزامات، التي تم الاتفاق عليها بسبب اختلاف الأولويات في القضايا المطروحة بين الدول الغنية والدول النامية، حيث سعت الدول المتقدمة لإصدار قرارات غير ملزمة دون جدول زمني للتنفيذ، إضافة إلى أن أولوياتها كانت تتعلق بتطبيق الحكم الراشد والحرية التجارية، وإتباع السياسات الاقتصادية اللبرالية والتوسع في القطاع الخاص مقابل تقديم المساعدات الدولية ، في حين كانت اهتمامات الدول النامية تتعلق بالحد من الفقر والمساعدات المالية و التجارة والزراعة وغيرها من المواضيع ذات الأولوية بالنسبة لها .

أما النتائج الإيجابية لقمة جوهانسبرغ فتتركز في الآتي:[2]

- إدراج قضية مصادر الطاقة المتجددة في جدول أعمال القمة باعتبارها عنصرا أساسيا من عناصر التنمية المستدامة.

- استطاعت القمة الحصول على موافقة الدول التي امتنعت في السابق عن التوقيع على اتفاقية كيوتو الخاصة بالاحتباس الحراري، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية.

- تم الاتفاق على تقليص عدد من يعانون في الدول النامية من النقص في مياه الشرب النظيفة والصرف الصحي إلى النصف بحلول عام **2015**.

-إطلاق شراكات ومبادرات بين مختلف أصحاب الشأن في مختلف مجالات التنمية المستدامة

- إنشاء صندوق تضامن عالمي يعنى بالقضاء على الفقر ويعمل على تعزيز التنمية البشرية والاجتماعية في دول العالم الثالث ، إضافة إلى تشجيع دور القطاع الخاص للأفراد.

4.مؤتمر كوبنهاغن حول تغير المناخ

في إطار الجهود الدولية للاستجابة للتغيرات المناخية و مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، تم عقد المؤتمر في مدينة بيلا سنتر ، كوبنهاكن بالدنمارك من اجل مناقشة قضية تغير المناخ وذلك في الفترة مابين 7-18 ديسمبر لسنة 2009 وبحضور ممثلين عن 193 دولة، وذلك من أجل التوصل إلى

[1] مصطفى يوسف كافي ، **الاهتمام بالتنمية المستدامة –قمة الارض جوهانسبورغ 2002** ، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ،2016، ص ص 67-68

[2] عبد العزيز قاسم محارب، **مرجع سبق ذكره**، 2006، ص 52.

اتفاق عالمي جديد يحد من انبعاث الغازات المتسببة في الاحتباس الحراري من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن التغيرات المناخية .إضافة إلى تقديم دعم مالي وتكنولوجي للدول النامية .

ولقد تمخض المؤتمر عن نتيجتين هما: [1]

- إلزام الدول بالعمل على الحد من ارتفاع حرارة سطح الأرض بدرجتين مئويتين على ان يتم مراجعة مدى تنفيذ التعهدات خاصة من قبل الدول المتقدمة سنة 2015.
- تضمن الاتفاق انشاء صندوق مالي لمساعدة الدول الفقيرة لمواجهة تداعيات هذه الظاهرة، حيث يتضمن هذا الاتفاق تخصيص مبلغ 30 مليار دولار على مدى الأعوام الثلاثة المقبلة على أن تصل إلى 100 مليار دولار بحلول عام 2020.

5.قمة كانكون بالمكسيك :

انعقدت قمة كانكون حول تغير المناخ بالمكسيك في **29** نوفمبر **11** ديسمبر **2010**، بحضور مندوبين عن 200 دولة ، تمكنت القمة من تكريس العديد من النقاط التي توصل إليها اتفاق كوبنهاغن والذي لم يتم إقراره بسبب الخلافات ، حيث تعهدت الدول المتقدمة رسميا ولأول مرة بالعمل على الحد من الانبعاثات الحرارية بما لا يسمح لمعدل حرارة الأرض بالارتفاع إلى أكثر من درجتين مئويتين، لكن كانت هناك خلافات كبيرة تتعلق بكيفية تحقيق هذا الهدف ، في حين تم تأجيل الخلافات بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة حول بروتوكول كيوتو الذي ينتهي العمل به سنة 2012 ، إلى قمة جنوب إفريقيا سنة **2011**. وأهم ما تم الاتفاق عليه في قمة كانكون المتعلقة بتغير المناخ، يتمثل في تعهد جميع الدول والتزامها بتخفيض الانبعاثات الغازية، وإنشاء " صندوق المناخ الأخضر" لمساعدة الدول الفقيرة وتخفيف الضغط عليها من خلال تبادل الخبرات والتقنيات الحديثة وحماية الغابات.[2]

تمثلت أهم النتائج التي توصلت اليها اتفاقات في:[3]

---

[1] ممدوح الشرقاوى، **مصر وتحديات المستقبل : التدهور البيئي وتحدياته**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 18، العدد 1، جوان 2010، ص ص 213-214.

[2] بدون كاتب، **صندوق أخضر وخفض الانبعاث وحماية الغابات الاستوائية، كيف أنقذت قمة كانكون؟**، مجلة البيئة والتنمية، المنتدى العربي للبيئة والتنمية " AFED"، المجلد 16، العدد 154، فيفري 2011، ص 28.

[3] تقرير تفصيلى عن فعاليات ونتائج المؤتمر السادس عشر لتغير المناخ بالمكسيك (قمة كانكون لتغيير المناخ)، الادارة المركزية للإعلام والتوعية البيئية ، 2010/12/23 ، تاريخ الاطلاع : 2019/12/01 ، على الرابط : https://www.eeaa.gov.eg/Reports/933/Details

- تلتزم الدول النامية بتقديم بيان تقييمي كل سنتين للإجراءات التي اتخذتها لخفض الانبعاثات ، وفي المقابل تلتزم الدول المتقدمة بتقديم الدعم المالي والتقني.

- موافقة الدول الموقعة على بروتوكول كيوتو ماعدا الولايات المتحدة والصين، على مواصلة المفاوضات المتعددة الأطراف لاستكمال الجهود بين المرحلتين الأولى والثانية.

- تأسيس صندوق أخضر للمناخ يكون بإشراف مؤتمر الأطراف، حيث يتضمن مساواة في التمثيل بين الدول الصناعية والدول النامية.

- تقديم 30 مليار دولار على مدى السنوات الثلاث القادمة إلى الدول النامية لمساعدتها على التكيف مع التغيرات المناخية حتى سنة 2012، على ان تصل إلى 100 مليار دولار سنويا بحلول سنة 2020.

- تأسيس منتدى خاص بتحليل ودراسة المردود الناتج عن خفض الانبعاثات الغازية

- وضع" إطار عمل كانكون للتكيف" وتشكيل لجنة تسيير الإدارة هذا الإطار بما يسمح بتخطيط وتطبيق فعال لمشاريع التكيف مع التغير المناخية.

- تشكيل آلية لنقل التكنولوجيا من خلال لجنة إدارة ومركز وشبكة نقل معلومات ،تعمل على تعميق التعاون التكنولوجي لتخفيف الانبعاثات الغازية.

استطاعت قمة كانكون بالمكسيك إعادة بعض الثقة في المفاوضات الدولية الخاصة بالتغيرات المناخية وذلك بعد ان تضررت في مؤتمر كوبنهاغن، لكنها أيضا لم تستطع إيجاد حل للخلافات الكبيرة بين الدول الصناعية والدول النامية ، حيث تم تأجيلها لقمة دوربان بجنوب إفريقيا **2011**، حينذاك ستجد الدول نفسها مجددا أمام التحدي الأساسي، والذي يتمثل في تجاوز الخلافات المتعلقة باتفاق كيوتو سواء من خلال عقد اتفاق جديد بديل عنه أو تمديد اتفاق كيوتو.

6.مؤتمر جنوب إفريقيا 2011 :

انعقد المؤتمر في مدينة دوربان بجنوب إفريقيا، في 11 ديسمبر 2011، بمشاركة 194 دولة ، تم التركيز في المؤتمر بصفة أساسية على تأمين اتفاقية المناخ حيث قاربت فترة الالتزام الأولى لاتفاقية كيوتو على الانتهاء والتي كان مقررا ان تنتهي سنة 2012 ، وفي إطار هذا المؤتمر أعطت الدول الأطراف موافقتها على توسيع مجال الجهود التي نص عليها اتفاق كيوتو من خلال تحديد فترة التزام ثانية ضمن بروتوكول كيوتو، على أن تبدأ محادثات من اجل الوصول إلى اتفاق جديد ذو قوة قانونية يضم جميع الدول في حدود سنة 2015 ،ويتم تنفيذ الاتفاق عام 2020، كما تم التوصل إلى اتفاق لتشغيل

وإدارة الصندوق الأخضر للمناخ وتقديم حوافز جديدة لتوسيع الاستثمارات في التكنولوجيا والبنية التحتية لمواجهة والحد من التغييرات المناخية.

7.قمة باريس للمناخ عام 2015 :

في إطار الجهود الدولية لمواجهة التغيير المناخي انعقدت في العاصمة الفرنسية باريس قمة أخرى خاصة بتغير المناخ في 30 نوفمبر 2015 ، توصلت قمة باريس إلى اتفاقية تاريخية لمواجهة تغير المناخ، حيث اتفقت 197 دولة على الحد من الاحتباس الحراري في حدود 1.5 درجة ، على أن يتم إعادة النظر في الأهداف المسطرة كل 5 سنوات ، كما تم التأكيد على ضرورة تخصيص 100 مليار دولار كمساعدات للدول النامية على أن يتم مراجعة المبلغ في سنة 2025 .

شهدت اتفاقية باريس انتكاسة كبرى حيث أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 1 جوان 2017 عن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق بسبب التكاليف الكبيرة على الاقتصاد الأمريكي من وجهة نظره ، وقد عادت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاق باريس في 19 فيفري 2021 ، حيث تعهدت إدارة الرئيس بايدن بالقيام بتخفيضات جذرية للانبعاثات في المستقبل .

لعبت المؤتمرات الدولية الخاصة بتغير المناخ دورا كبيرا في الوصول إلى إجماع عالمي يشمل كل الأطراف للوصول إلى حل لقضية التغير المناخي، حيث تم تحقيق بعض التقدم، وعلى الرغم من ذلك لم تستطع هذه المفاوضات الدولية الخروج بالتزامات حقيقية، حيث لم يلتزم الموقعون على اتفاق باريس بتقديم حصيلة للمساهمات الوطنية الخاصة بهم .

الفرع الثاني : مفهوم التنمية المستدامة

لم يتم طرح مصطلح التنمية المستدامة إلا في نهاية الثمانينيات، حيث عرفت التنمية المستدامة لأول مرة من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي تتبع هيئة الأمم المتحدة، والتي تعرف بلجنة بروندتلاند نسبة إلى رئيسة وزراء النرويج التي ترأست اللجنة ، والتي أصدرت تقريرها "مستقبلنا المشترك" عام 1987 حيث عرفت التنمية المستدامة على أنها: "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم. وهي تحتوي على مفهومين أساسين هما":[1]

- مفهوم الحاجات خاصة الحاجات الأساسية التي تتعلق بمحاربة الفقر في العالم كأولوية مطلقة

[1] محمد كامل عارف و علي حسين جحاح، **تقرير مستقبلنا المشترك اللجنة العالمية للبيئة والتنمية**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 142، الكويت ، 1989، ص 69.

- فكرة القيود والمقصود بها القيود البيئية التي يفرضها التقدم التكنولوجي على قدرة البيئة تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

حسب المبدأ الثالث الذي جاء به إعلان ريو الذي تم اقراره في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية والذي انعقد في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية سنة **1992** ، والمعروف باسم قمة الأرض الأولى، حيث تم تعريف التنمية المستدامة على أنها " التنمية التي تضمن إعمال الحق في التنمية على نحو يكفل الوفاء بشكل منصف بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة".[1] كما أشار المبدأ الرابع من نفس الإعلان إلى أنه: " لكي تتحقق التنمية المستدامة يجب أن تمثل الحماية البيئية جزء لا يتجزأ من عملية التنمية ككل ولا يمكن التفكير بمعزل عنها".[2]

في إطار هذا التعريف تم التركيز على جوانب التكامل والترابط بين التنمية والبيئة، والتي تعتبر بمثابة العمود الفقري الذي تقوم عليه التنمية المستدامة. حيث تعتبر عملية شاملة لكافة المجالات من خلال الترابط الموجود بين مختلف الجوانب اجتماعية ، اقتصادية ، بيئة، إضافة إلى الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان التي تعرفها التنمية المستدامة. كما يبين هذا المبدأ الالتزام بنقل الاعتبارات البيئية من المجال السياسي إلى المجال الاقتصادي. حيث أصبحت تمثل جانبا أساسيا في السياسة الاقتصادية الحديثة.

مثلت التنمية المستدامة تيارا قويا في إعلان استكهولم ، رغم أن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لم تقم بصياغة المفهوم إلا بعد سنوات من انقضاء مؤتمر استكهولم حيث سلمت المبادئ من 1،2،3،4 على الحاجة إلى توخي القصد فيما يتعلق بالتعامل مع الموارد الطبيعية، ومدى قدرتها على التحمل في تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية[3] .كما نص الإعلان في مبدأه الأول على أن" للإنسان الحق الأساسي في المساواة والحرية وفي الظروف المعيشة المرضية في ظل بيئة تتيح له نوعيتها العيش في

---

[1] الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية : التطبيق والتنفيذ**، 10 فيفري 1997، ص 8.

[2] **نفس المرجع أعلاه**، ص 10.

[3] غونتل هاندل، **إعلان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية (إعلان استكهولم) 1972 وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية 1992** ، هيئة الأمم المتحدة، 2012، ص 5.

رفاهية وكرامة. كما أن له واجب أساسي في حماية البيئة وصيانتها لمصلحة الأجيال الحالية والمستقبلية".[1]

أما منظمة الزراعة والأغذية العالمية (FAO) فقد قدمت تعريفا واسعا للتنمية المستدامة يتضمن " إدارة قاعدة الموارد وصيانتها وإحداث وتوجيه عملية التغير الهيكلي البيولوجي والمؤسسي، والتمكين للآليات التغيير وضمان استمراره على نحو يضمن إشباع الحاجيات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمستقبلية بصفة دائمة في جميع القطاعات الاقتصادية ، ولا يؤدي في نفس الوقت إلى تدهور البيئة والموارد الطبيعية واستنزافها"[2]

عرف " جيمس غوستاف سبيث " مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية المستدامة في التقرير الذي أصدره "مبادرة من أجل التغيير" بأن:" التنمية المستدامة هي تنمية تتجاوز هدف تحقيق النمو الاقتصادي وحسب ، إنما تشمل التوزيع العادل لمخرجاته أيضا ، وهي تجديد وحماية البيئة بدل استنزافها وتدميرها، وتمكين الناس وتوسيع الخيارات والفرص أمامهم ، والعمل على تأهيل الناس للمشاركة الواعية والفاعلة في القرارات التي تؤثر في حياتهم، إنها تنمية تصب في صالح الفقراء والطبيعة وكذلك المرأة و تستند على الحفاظ على البيئة، وهي تنمية تعمل على تمكين الناس وتحقق العدالة فيما بينهم[3]."

فالتنمية المستدامة هي تنمية تراعي الضوابط والاعتبارات البيئية ولا تؤدي إلى تدمير البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى أنها تعمل على تطوير الموارد البشرية من خلال الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية (محاربة الفقر، الصحة، التعليم، أوضاع المرأة، الديمقراطية، حقوق الإنسان وكل ما يتعلق بترقية حياة البشر المادية والاجتماعية)، وبالتالي ضمان تحقيق استدامة بيئية واقتصادية ".[4]

---

[1] Christian Léveque et Yves Sciama, **Développement durable nouveau bilan**, Dunod, Paris, 2005, p : 86.

[2] راكز هاويت وليم ، نحو عالم مستديم، مجلة العلوم ، العدد1 الكويت . 1990، ص75

[3] دونانو رومانو ، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، دمشق 2003، ص52.

[4] نادية حمدي صالح، **الإدارة البيئية (المبادئ والممارسات)**، المنظمة العربية لتنمية الإدارية، عمان ، 2003، ص32.

من خلال ما سبق، يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها تنمية متوازنة تشمل مختلف جوانب أنشطة المجتمع حيث توفق بين الأنظمة الثلاث للحياة والتي تتمثل في النظام الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وإحداث أقصى قدر من النمو في هذه الأنظمة ، فهي تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية فعالة، وكذا تنمية اجتماعية عادلة سواء في الإنتاج أو الاستهلاك أو توزيع العوائد ، بالإضافة إلى تنمية بيئية مستدامة من خلال الحفاظ على الطبيعة والحفاظ على مصالح الأجيال المقبلة . وعليه، فإن الاستدامة في التنمية تتطلب الموازنة بين تلبية احتياجات الإنسان المتزايدة وبين حدود الإمكانيات الطبيعة ومواردها وقدرتها على تلبية هذه الاحتياجات في إطار إعادة توازنها وتجديدها الطبيعي.

والشكل الآتي يوضح مفهوم التنمية المستدامة:

الشكل رقم (1): مفهوم الاستدامة

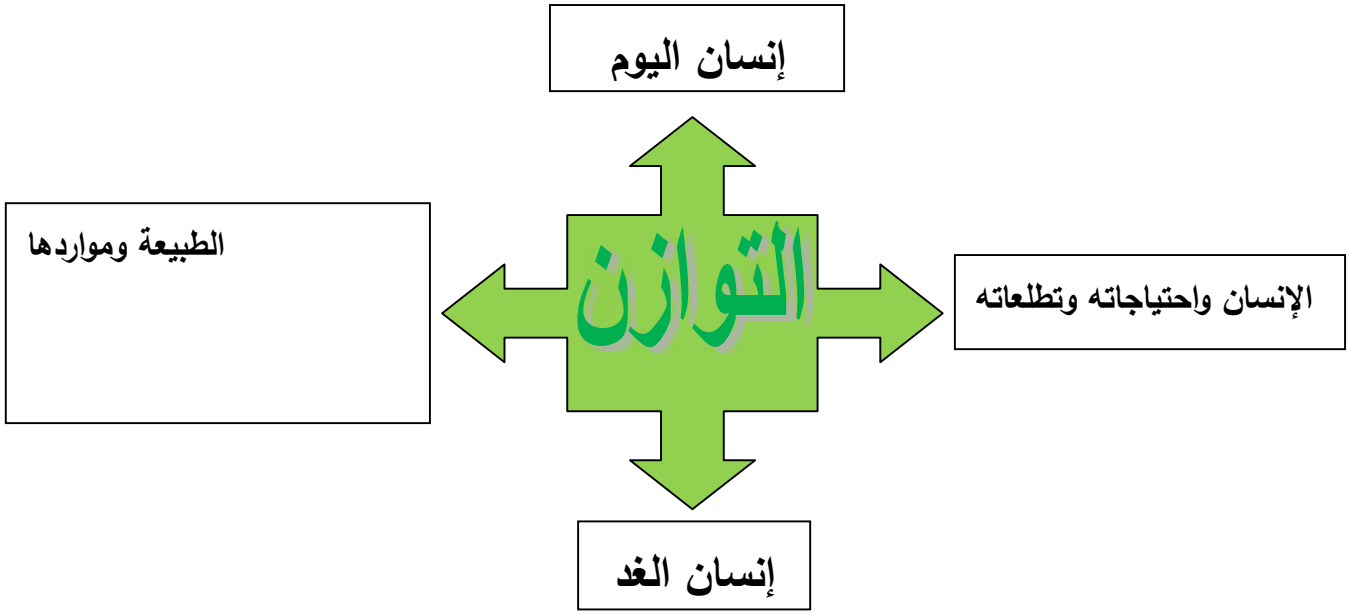

المصدر : تم إعداد الشكل بالاعتماد على نادية حمدي صالح، **مرجع سبق ذكره**، 2003، ص 33

تساهم التنمية المستدامة في تغيير الأنماط الاستهلاكية الحالية بأنماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة. فبدون هذا التغيير لا يمكن تطبيق مفاهيم التنمية المستدامة تطبيقا فعالا وحقيقيا. كما لا يمكن تطبيق الاستراتيجيات والسياسات المستدامة بدون الارتباط المتبادل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والبيئية من خلال الدمج بين هذه المكونات، أما من الجانب الاقتصادي فإن

التنمية المستدامة تعني الاستمرارية و زيادة الرفاهية الاقتصادية لمدة طويلة بحيث يتم قياس هذه الرفاهية بالمعدلات المحققة في زيادة الرفاهية الإنسانية على غرار الزيادة في الدخل و تحسين الاستهلاك ، توفير المسكن غيرها ، أما البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة فيتمثل في التوسع في تقديم الخدمات العامة كالتعليم والصحة والعدالة وكذلك توفير فرص العمل، أما من المنظور البيئي فإن التنمية المستدامة ترتبط بحماية البيئة من خلال مفهوم الكفاءة البيئية.[1]

بناءا على ما سبق فإن التنمية المستدامة تتكون من عدة مفاهيم أساسية نلخصها فيما يلي :[2]

الارتباط والاعتماد المتبادل: أي وجود علاقات ارتباط متبادل بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية بحيث يجب فهم كيفية وجود هذه العلاقات على كل المستويات من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي.

الإشراف والمواطنة : يجب على أفراد المجتمع تحمل مسؤولياتهم في البيئة المحيطة بهم

الاحتياجات والحقوق الخاصة بالأجيال القادمة: أي تحديد احتياجات المجتمع الأساسية وتحديد التّأثيرات والنتائج المترتبة على تلبية هذه الاحتياجات لضمان حقوق الأجيال القادمة.

التنوع : بمعنى احترام وتثمين التنوع داخل المجتمع من خلال الإقرار بالاختلافات الاجتماعية والثقافية .

جودة الحياة : الإقرار بأن العنصر الأساسي للاستدامة هو تحقيق العدالة والمساواة باعتبارها احتياجات أساسية يجب الالتزام بتلبيتها في جميع أنحاء العالم.

الاحتياطات وعدم اليقين : يجب الاعتراف بالمناهج والاستراتيجيات المختلفة لتحقيق عنصر الاستدامة في التنمية من خلال الاستمرارية في التغيير للأوضاع والاعتراف بأساليب التعلم المستدامة.

التغير المستدام : يجب فهم محدودية الموارد الأمر الذي قد ينعكس بالسلب على الحياة البشرية واساليبها .

[1] العايب عبد الرحمان، **وظيفة التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف، العدد 11، 2011، ص 170.

[2] فطيمة مبارك، **التنمية المستدامة : أصلها ونشأتها**،13 جانفي 2016، تاريخ الاطلاع 07 جانفي 2020 ، على الرابط : https://ecat.ae/Uploads/EMagazine/Issue_13/ar/PDF/3.pdf

المطلب الثالث : التنمية المستدامة (الأهمية، الخصائص، الأهداف)

حتى يتم الإحاطة بالجانب النظري لمفهوم التنمية المستدامة، فإنه من الضروري التطرق إلى أهمية التنمية المستدامة وخصائصها الأساسية ، وكذلك أهم أهدافها وهذه النقاط هي محتوى هذا المطلب .

الفرع الأول: أهمية وخصائص التنمية المستدامة

سيؤدي تبيان كل من الأهمية والخصائص إلى إيضاح أكثر لجوانب التنمية المستدامة.

1. أهمية التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة الرابط بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، فهي من جهة تؤمن استمرارية الحياة البشرية ومن جهة أخرى تضمن حقوق الأجيال القادمة في عيش حياة كريمة من خلال التوزيع العادل للموارد، لذلك فإن التنمية المستدامة لها أهمية متعددة تسجل على عدة جوانب ، فهي تحقق النمو الاقتصادي وتحافظ على البيئة كما تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتلبي الاحتياجات الأساسية للأفراد من تعليم جيد ورفاهية معيشية وخدمات صحية، وتوفير فرص عمل وزيادة الدخل الوطني .

لتبيان أهمية التنمية المستدامة ، سيتم ذكر أهم الفوارق بين التنمية المستدامة وتمييزها عن التنمية التقليدية من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (2) : أهم الفوارق بين التنمية المستدامة والتنمية التقليدية

نوع التنمية / أوجه الاختلاف	التنمية التقليدية	التنمية المستدامة
1.من منظور الأهداف	الهدف النهائي لها يتمثل في النمو الاقتصادي.	محال أهدافها واسع، فبالإضافة إلى تحقيق النمو الاقتصادي فهي تسعى إلى إحداث تغييرات جذرية في نوعية حياة الأفراد ورفاهيتها في مختلف الجوانب.
2.من منظور حماية البيئة	حماية البيئة ليست أولوية، وأن أي نفقات على تحسين نوعية البيئة سيكون على حساب النمو	حماية البيئة شرط أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي.

	الاقتصادي.	
3. من منظور حقوق الأجيال المستقبلية	تهتم بالأجيال الحالية فقط وتهمل احتياجات الأجيال المستقبلية.	تلبي احتياجات الأجيال الحالية مع ضمان حقوق الأجيال المقبلة.
4. من حيث النظرة إلى الإنسان	يعتبر الإنسان وسيلة و أداة من أدوات تحقيق التنمية وليس غاية .	تعتبر الإنسان محورا رئيسيا للتنمية، فهو وسيلة وأداة لتحقيق التنمية وفي نفس الوقت يمثل هدف للتنمية باعتباره المستفيد منها.
5. من حيث تلبية الاحتياجات الأساسية	تلبية احتياجات صالح فئة قليلة من الناس بينما تكون الأغلبية من الفقراء.	تهدف إلى تلبية الاحتياجات الأساسية لكل الأفراد في المجتمع وبعدالة .
6. الجوانب البيئية واتخاذ القرارات الاقتصادية	لا تراعي الجوانب البيئية في توجهاتها وقراراتها الاقتصادية.	تراعي الاعتبارات البيئية في أي قرار اقتصادي تتخذه .
7. البيئة الطبيعية	تعتبر البيئة الطبيعية مصدر موارد متاح بطريقة مستمرة، وبالتالي لا تهتم بالتكاليف الناجمة عن تدهور البيئة في حسابات الدولة.	تأخذ في الحسبان التكاليف الناجمة عن الإضرار بالبيئة في حسابات الدولة.

المصدر : تم إعداد الجدول بالاعتماد على : عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، **تأهيل نظام التخطيط البيئي باستخدام مخرجات نظام المعلومات الجغرافية**: اختيار البيئة الثقافية، أطروحة دكتوراه في التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص ص : 51-52.

2. خصائص التنمية المستدامة

تم طرح مصطلح التنمية المستدامة عام 1974 في أعقاب مؤتمر ستكهولم، والذي عقبته قمة ريو للمرة الأولى والمتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة الذي أعلن عام 1992 عن ابرز خصائص التنمية المستدامة والتي تتمثل في: [1]

- تتميز بالديمومة والاستمرارية حيث يمثل البعد الزمني عنصرا أساسيا فيها، فهي تنمية طويلة الأجل، تعتمد على العدالة والكفاءة في استخدام الموارد وتوزيع العائدات بما يمكنها من تحقيق الاستدامة والاستمرارية.

- هي تنمية تأخذ في المقام الأول تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع الأفراد وكل ما يتعلق بتحسين ظروف المعيشة ونوعية حياة الناس الاجتماعية والمادية على غرار الصحة والتعليم والغذاء ، تعزيز العدالة الاجتماعية ، القضاء على الفقر والتفاوتات الاجتماعية

- هي تنمية تحافظ على الموارد الطبيعية والبيئية وعلى المحيط الحيوي حيث تعمل على استدامة واستمرارية الأنظمة الايكولوجية في الطبيعية بمختلف عناصرها، لذلك فهي تنمية تراعي التوازن البيئي ولا تستنزف الموارد الطبيعية، حيث تكرس العدالة في توزيع واستغلال الموارد الطبيعية بين الأجيال بما يخلق الانسجام بين هدف تحقيق التنمية وحماية البيئة ، كما تشترط أيضا الحفاظ على التنوع البيولوجي للكائنات الحية بمختلف أنواعها .

- هي تنمية أساسها التكامل تقوم على التنسيق بين النتائج السلبية الاستخدام الموارد الطبيعية ، والقرارات الاقتصادية الاستثمارية و التكنولوجية، بحيث تعمل مع بعضها البعض وبتوافق داخل النظام البيئي بما يؤدي الى الحفاظ على البيئة وفي نفس الوقت يحقق متطلبات التنمية الدائمة.

- هي تنمية تقوم على المسؤولية الجيلية حيث تراعى في قراراتها الاقتصادية المحافظة على موارد الأجيال المستقبلية من خلال تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات الأجيال الحالية و الأجيال القادمة[2]

بناءا على ما سبق، يمكن القول أن هناك اختلاف بين التنمية التقليدية و التنمية المستدامة فهذه الأخيرة تتميز بالتداخل والتعقيد خاصة في الجوانب ذات البعد الطبيعي والاجتماعي للتنمية[1] . كما أن

---

[1] ساندي صبري أبو السعد، واخرون، **الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول : دراسة حالة مصر**، 15 جوان 2017، تاريخ الإطلاع : 13-11-2019.
على الرابط : https://democraticac.de/?tag .

[2] غرايبية فضيلة ، **مرجع سبق ذكره**، ص 140.

لها بعد نوعي يتعلق بالتنوع والتكيف باعتبارها مقاربة شاملة تراعي الاختلافات الحضارية والثقافية والاقتصادية للمجتمعات، لذلك فإن تداخل الابعاد النوعية والكمية للتنمية المستدامة يجعل مؤشرات قياسها وعناصرها مترابطة بحيث لايمكن فصلها عن بعضها البعض .

الفرع الثاني : أهداف التنمية المستدامة

تم تحديد أهداف التنمية المستدامة في إطار مخطط العمل الذي اعتمدته الأمم المتحدة سنة 2015 ، إذ تشكل هذه الأهداف السبعة عشر إطار عالمي للعمل لتحقيق التنمية المستدامة في جميع دول العالم ، حيث تشمل جوانب متعددة في إطار تكاملي تتفاعل مع بعضها البعض لتحقيق غايات التنمية المستدامة في المجال الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والمؤسساتي ، كما أصبحت تشمل مجالات أخرى جديدة ، على غرار التغييرات المناخية، التفاوتات الاقتصادية، تثمين الابتكارات ، العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ، وفيما نستعرض أهم أهداف التنمية المستدامة: [2]

أولا : القضاء على الفقر: يتمثل الهدف الأساسي للتنمية المستدامة في تحسين ظروف المعيشة والقضاء على ظاهرة الفقر بجميع أشكاله، هذا الأخير له تداعيات سلبية على مختلف جوانب الحياة حيث تشمل مظاهرة سوء التغذية والجوع ومحدودية الإمكانيات للحصول على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة إضافة إلى الاستبعاد الاجتماعي وغيرها من المظاهر، لذلك تستهدف التنمية المستدامة فئات المجتمع الضعيفة من خلال تحقيق نمو اقتصادي جامع يزيد من فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية والموارد بشكل متكافئ، ويوفر مناصب العمل المستدامة .

ثانيا: القضاء التام على الجوع

---

[1] سحر قدوري الرفاعي، **التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية : إشارة خاصة للعراق**، ورقة بحثية للمؤتمر السنوي الخامس للإدارة البيئية الموسوم بـ : المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة : تأثير التجارة الدولية على التنمية، المنظمة العربية لتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، تونس، 2006، ص 41.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، أهداف التنمية المستدامة، تاريخ الإطلاع : 2020/02/11 على الرابط :

https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/

من خلال تعزيز أنماط الزراعة المستدامة والتي تشتمل على تدعيم ومرافقة الفلاحين الصغار إضافة إلى العدالة في الوصول إلى الأراضي والأسواق، وكذا الحصول على التكنولوجيا الحديثة.

الهدف الثالث : الصحة الجيدة والرفاه

العمل على القضاء على الأمراض والأوبئة كالسل والملاريا والإيدز وغيرها من الأمراض. ويكون ذلك من خلال توفير تغطية صحية شاملة للجميع وتوفير مصادر الحصول على اللقاحات والأدوية بأسعار معقولة للجميع وكذا دعم البحث العلمي في هذا المجال.

الهدف الرابع : التعليم الجيد

يمثل التعليم أحد أهم الوسائل لتحقيق التنمية المستدامة. ويكفل هذا الهدف توفير فرص متساوية للحصول على التعليم الجيد و التكوين المهني بحيث يكون في متناول الجميع، إضافة إلى القضاء على التمييز في الحصول على التعليم بسبب الجنس أو المكانة الاجتماعية،

الهدف الخامس : المساواة بين الجنسين

المساواة بين الجنسين في سوق العمل والحصول على الوظائف باعتباره حقا أساسيا من حقوق الإنسان ، كما يعتبر عامل مهم في تسريع تحقيق التنمية المستدامة. من خلال دفع عملية النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية في جميع المجالات.

الهدف السادس : المياه النظيفة والنظافة الصحية

إذ يتطلب توفير مياه الشرب الصحية وضمانها للجميع وبأسعار معقولة من خلال الرفع من الاستثمارات الموجهة للبنية التحتية الخاصة بالمياه، وتوفير منشآت التصريف الصحية. وزيادة الكفاءة في استعمال المياه ودعم تكنولوجيا معالجة المياه المستعملة .

الهدف السابع : طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

يتطلب ضمان توفير الكهرباء بأسعار معقولة للجميع الزيادة في الاستثمارات الموجهة للبنية التحتية الخاصة بمصادر الطاقات المتجددة على غرار الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية. كذلك التقليل من استهلاك الكهرباء بإعتاد المعايير التكنولوجية. مما يمكن من تشجيع النمو الاقتصادي و يؤدي إلى حماية البيئة.

الهدف الثامن : العمل اللائق ونمو الاقتصاد

وتتضمن أهداف التنمية المستدامة تحقيق نمو اقتصادي متزايد والرفع من الإنتاجية وتشجيع الابتكار التكنولوجي، وفي هذا الإطار يمثل تشجيع الريادة في الأعمال وخلق الوظائف،

واتخاذ الإجراءات اللازمة و الفعالة للقضاء على العمل الجبري والاتجار بالبشر من العوامل التي لها أهمية كبيرة في تحقيق الهدف العام المتمثل في تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة لجميع النساء والرجال.

الهدف التاسع : الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

تعد الاستثمارات في البنية التحتية الصناعية و التقدم التكنولوجي عنصر أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية كما تعتبر عامل مهم يساعد في مواجهة التحديات الاقتصادية والبيئية، مثل توفير الوظائف وزيادة الكفاءة في استخدام الطاقة. كما أن تعزيز الصناعات المستدامة، والاستثمارات في الابتكار التكنولوجي والبحث العلمي ، كلها طرق هامة تساعد في تعزيز التنمية المستدامة.

الهدف العاشر : الحد من أوجه عدم المساواة

مشكلة التفاوت في الدخل و عدم المساواة أحد أهم المشاكل التي تعوق التنمية المستدامة ، تتمثل إجراءات الحد من أوجه عدم المساواة في زيادة تنظيم الأسواق والمؤسسات المالية والرقابة عليها ، وتعزيز الاستثمارات والمساعدات الإنمائية في المناطق الأكثر احتياجاً.

الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة

ويتطلب العمل من أجل جعل المدن آمنة ومستدامة ضمان الحصول على مساكن آمنة وبأسعار معقولة، وتحسين المحيط البيئي للأحياء الفقيرة والعشوائيات ، كما يشمل الاستثمارات في هياكل ووسائل النقل العامة، وإنشاء المساحات الخضراء، وتحسين نظم التخطيط العمراني والإدارة الحضرية لتكون شاملة للجميع وذات صفة تشاركية.

الهدف الثاني عشر : الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

يعتمد تحقيق هدف التنمية المستدامة على حسن إدارة الموارد الطبيعية بفعالية ، وكذلك بالطرق التي بها التخلص من النفايات والمخلفات السامة. كما يعتمد أيضا على تشجيع المؤسسات الصناعية والأعمال التجارية والمستهلكين على التقليل من طرح النفايات وكذا تثمينها من خلال إعادة التدوير.

الهدف الثالث عشر : العمل المناخي

على التكيف مع تغير المناخ مع الجهود الرامية إلى إدماج تدابير الحد من مخاطر الكوارث في الاستراتيجيات الوطنية. ومع توافر الإرادة السياسية ومجموعة واسعة من التدابير

التكنولوجية، لا يزال بالإمكان الحد من الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية إلى درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. وهذا يتطلب إجراءات جماعية عاجلة من قبل كل دول العالم.

الهدف الرابع عشر : الحياة تحت الماء

وتسعى أهداف التنمية المستدامة إلى إدارة وحماية النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام من التلوث، فضلا عن معالجة آثار زيادة حمضية المحيطات. ومن شأن تعزيز الحفاظ على لموارد القائمة على المحيطات وترشيد استخدامها على نحو مستدام من خلال القانون الدولي أن يساعد في تخفيف بعض التحديات التي تواجه محيطاتنا.

الهدف الخامس عشر : الحياة في البر

تسعى أهداف التنمية المستدامة إلى حفظ واستعادة استخدام النظم الإيكولوجية الأرضية مثل الغابات والأراضي الرطبة والأراضي الجافة والجبال بحلول عام **2020**. كما أن وقف إزالة الغابات أمر حيوي للتخفيف من آثار تغير المناخ. ويجب اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من فقدان الموائل الطبيعية والتنوع البيولوجي التي تشكل جزءا من التراث المشترك للبشرية كلها.

الهدف السادس عشر : السلام والعدل والمؤسسات القوية

تسعى أهداف التنمية المستدامة إلى الحد بشكل كبير من جميع أشكال العنف، والعمل مع الحكومات والمجتمعات المحلية لإيجاد حلول دائمة للصراع وانعدام الأمن. ويعد تعزيز سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان أمر أساسي في هذه العملية، يشمل كذلك جهود خفض تدفق الأسلحة غير المشروعة وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحكم العالمية.

الهدف السابع عشر : عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

إن العالم اليوم أكثر ترابطا من أي وقت مضى. ويعد تحسين فرص الوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة وسيلة هامة لتبادل الأفكار وتعزيز الابتكار. كذلك فإن تنسيق السياسات لمساعدة البلدان النامية على إدارة ديونها، فضلا عن تشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا، أمر حيوي لتحقيق النمو والتنمية المستدامين.

وتسعى أهداف التنمية المستدامة إلى تعزيز التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب من خلال دعم الخطط الوطنية الرامية لتحقيق جميع الأهداف. ويشكل تعزيز

التجارة الدولية ومساعدة البلدان النامية على زيادة صادراتها جزءا من تحقيق نظام تجاري عالمي قائم على قواعد ومنصفة يكون عادلا ومفتوحا ومفيدا الجميع.

المبحث الثاني : التنمية المستدامة بين الأبعاد والمؤشرات والمعوقات

المطلب الأول : أبعاد التنمية المستدامة

تنطوي التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد رئيسية تشكل ركائزها الأساسية، حيث تكون النظرة التحليلية إليهم متكاملة، وتتمثل هذه الأبعاد فيما يلي :

1. البعد الاقتصادي :

يركز هذا البعد على الاستدامة الاقتصادية من ناحية إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر ودائم، والاستدامة المالية من ناحية الحفاظ على رأس المال واستخدام الموارد بفعالية مع المحافظة عليها ، إضافة إلى المحافظة على حد معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي والدين، وأن يحول دون حدوث اختلال اجتماعي ناتج عن السياسات الاقتصادية المطبقة، أي بمعنى آخر العمل على تحقيق استمرارية تعظيم التقدم والرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة مع استخدام أمثل لما يسمى بالرأس المال الطبيعي الذي يعتبر أساس النظام الاقتصادي. وعادة مايكون قياس التقدم والرفاه الاقتصادي بمستوى الدخل والاستهلاك ، لذلك يتضمن الرفاه الاقتصادي تحسين مستوى معيشة الأفراد، من خلال تلبية احتياجاتهم الأساسية من توفير السلع والخدمات، مع الأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات الحالية والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، حيث أنه يطرح مسألة الاستخدام الفعال والعقلاني للموارد الطبيعية في حدود طاقة استيعاب البيئة، ويكون ذلك من خلال توظيف التقنيات والآليات الإنتاجية الحديثة في مجال استخدام الموارد الطبيعية، فالتنمية المستدامة تعمل على إحداث توافق بين المحافظة على الطبيعة وتلبية الاحتياجات الإنسانية. فالتنمية المستدامة تعمل على تحقيق تنمية اقتصادية مع الأخذ في الحسبان على المدى الطويل التوازنات البيئية الطبيعية باعتبارها أساس النظام الاقتصادي.

2. البعد البيئي

يرتكز مفهوم التنمية المستدامة على مسلمة أساسية وهي أن للنظام الطبيعي حدود لا يمكن تجاوزها فاستنزاف وهدر الموارد الطبيعية بطريقة غير عقلانية ، والتي تعتبر ضرورية لأي نشاط اقتصادي، ستكون لها آثار وانعكاسات سلبية على مجمل العملية التنموية والاقتصادية بشكل عام حيث تؤدي إلى

تدهور واختلال النظام الطبيعي دون رجعة . لذلك فإن أهم هدف تسعى التنمية المستدامة الى تحقيقه يتمثل في محاولة إحداث توازن بين المنظومة البيئية والمنظومة الاقتصادية .

فالتنمية المستدامة من المنظور البيئي تطرح بتأكيدها وضع حدود يجب احترامها في مجال في مجال التنمية وبالأخص الجانب الصناعي من خلال الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعة على أساس مستديم، والتنبؤ لما قد يحدث لنظم الايكولوجية من جراء عملية التنمية، وذلك بغرض الاحتياط والوقاية، ومنه فهو يتمحور عموما حول النظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي، الطاقة، الإنتاجية البيولوجية، القدرة على التكيف.

3. البعد الاجتماعي

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على اعتبار الإنسان هو محور العملية التنموية وهدفها النهائي حيث تجعل منها وسيلة للاندماج الاجتماعي وتحقيق العدالة والإنصاف في تلبية الحاجات الأساسية من خلال الحصول على الخدمات التعليمية والصحية ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد الأساسية بالإضافة إلى التشاركية في اتخاذ وصنع القرار والحصول على المعلومات التي لها تأثير مباشر في حياتهم بطريقة شفافة ودقيقة.[1]

يشير البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ضمان مشاركة جميع أفراد المجتمع في اتخاذ القرار وتوسيع فرص اختيار سبل التنمية وفق رغبات المجتمع، إضافة إلى حرية الرأي والتعبير واحترام معايير حقوق الإنسان الأساسية ، كما يرتبط مبدأ المشاركة بمفهوم الشفافية والتي لها دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة حيث تسمح بتدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الشاملة مما يوفر الثقة المتبادلة داخل المجتمع و وفي الوقت نفسه تسهل عملية المتابعة والرقابة على عمل المؤسسات، وفي هذا السياق يلعب القطاع الإعلامي المهني والمستقل دورا أساسي في استجابة الحكومة وفاعليتها في تلبية احتياجات مواطنيها، وتعتبر المشاركة الشعبية والشفافية من بين أهم المؤشرات التي يقوم عليها الحكم الراشد.[2]

التنمية المستدامة تعتمد على التكامل والتداخل بين ابعادها الثلاث حيث تتفاعل مع بعضها البعض لتحقيق اهداف التنمية المستدامة في جوانبها المتعددة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية

[1] باتر محمد علي وردم، **مرجع سبق ذكره**، ص 190.

[2] عبد الكريم قلاتي، **الحكم الراشد وعلاقته بالاستقرار السياسي والتنمية المستدامة**، مجلة المدرسة الوطنية للإدارة، المجلد 20 العدد39، الجزائر، جانفي 2010، ص ص 30 -31.

والشكل التالي يوضح كيفية التكامل والتداخل ما بين أبعاد التنمية المستدامة في قضايا محددة على غرار المياه والغذاء والصحة والمأوى والخدمات والطاقة والتعليم والدخل

الجدول رقم (3): التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة من خلال الأهداف الأساسية من تحقيقها

الهدف	الاستدامة في المجال الاقتصادي	الاستدامة في المجال الاجتماعي	الاستدامة في المجال البيئي
الماء	ضمان التزود بالمياه وزيادة كفاءة استعمالها في في المجال الزراعي والاقتصادي.	تأمين إمدادات المياه الكافية للسكان وكذا في مجال الزراعات المعاشية للفقراء.	حماية الموارد المائية بأنواعها سواء الجوفية آو العذبة وكذلك حماية الأنظمة الايكولوجية
الغذاء	من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير.	تحقيق الأمن الغذائي للأسر الفقيرة وزيادة الإنتاجية والأرباح للزراعات الصغيرة الحجم.	ضمان استدامة الموارد وترشيد استخدامها للحفاظ عليها
الصحة	تحسين الرعاية في المجال الصحي والوقائي	حماية الصحة البشرية من خلال تطبيق معايير ضابطة للتلوث	الحفاظ على الأنظمة الايكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.
المأوى والخدمات	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات.	ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة.	والموارد البيولوجية وترشيد استخدامها كالغابات والموارد الطاقوية و المعدنية.
الطاقة	تأمين الإمدادات	توفير الطاقة اللازمة للأغلبية	تقليص الانبعاثات الغازية الناجمة

	الطاقوية في مجالات التنمية الصناعية وكذا للاستخدام المنزلي.	الفقيرة.	عن استخدام الوقود الاحفوري على جميع المسويات المحلية والإقليمية والعالمية وتطوير مصادر الطاقة البديلة
التعليم	توفير اليد العاملة الكفأة للقطاعات الاقتصادية.	ضمان التعليم للجميع بدون تمييز	دمج حماية البيئة في المقررات الدراسية
الدخل	التوظيف الكامل للقدرات الاقتصادية وزيادة النمو و وفرص العمل في القطاع العام.	دعم النشاطات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة وخلق مناصب الشغل في القطاع الخاص.	العمل على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية اللازمة للتنمية الاقتصادية في القطاع العام والخاص.

المصدر: التقرير النهائي لقمة الأرض بجوهانسبورغ عن التنمية المستدامة 26 أوت– 04 سبتمبر 2002، **نقلا عن**: محمد طاهر قادري، **آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص : 71.

المطلب الثاني : مؤشرات قياس التنمية المستدامة ومعوقاتها

تشتق مؤشرات التنمية المستدامة من أهداف عملية التنمية نفسها فهي تساعد على تحديد أولويات التنمية المستدامة و تعتبر كقاعدة لوضع البرامج والسياسات، لذالك يجب معرفتها ومعرفة المعوقات التي تحول دوت تحقيق التنمية المستدامة .

الفرع الأول: مؤشرات قياس التنمية المستدامة

تنقسم مؤشرات التنمية المستدامة عادة إلى أربع فئات رئيسية بناء على تعريف التنمية المستدامة نفسه، حيث تنقسم إلى مؤشرات اقتصادية واجتماعية وبيئية وكذلك مؤشرات مؤسسية.

1. المؤشرات الاقتصادية

يمكن عرض أهم المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في النقاط الآتية: [1]

[1] باتر محمد علي وردم، **مرجع سبق ذكره**، ، ص ص 218–219.

1-1 مؤشرات البنية الاقتصادية

يعمل تطوير مؤشرات اقتصادية مستدامة على إعطاء نظرة واضحة عن حقيقة الاختلاف في التنمية الاقتصادية والتباين في توزيع مصادر الدخل والثروات، حيث تعكس المعدل الحقيقي للموارد الطبيعية المستنزفة والتي يتم استخدامها في عمليات الإنتاج. وتتمثل لأهم مؤشرات البنية الاقتصادية في :

- **الأداء الاقتصادي،** عادة يقاس الأداء الاقتصادي بمعدل الدخل الوطني للفرد، وكذلك نسبة الاستثمار في معدل الدخل الوطني.

- **التجارة،** وتقاس بالميزان التجاري الخاص بالسلع والخدمات، حيث يبين هذا المؤشر درجة انفتاح اقتصاد الدولة على الاقتصاد العالمي .

- **الحالة المالية،** يتم قياسها من خلال قيمة الدين العام مقابل الناتج الوطني الإجمالي حيث يساعد هذا المؤشر في تقييم قدرة الدولة على تحمل الديون، وكذلك نسبة المعونات الخارجية الموجهة للتنمية التي تحصل عليها الدولة والتي يتم مقارنتها بمعدل الناتج الوطني الكلي، حيث لا تتطلب إستراتيجية التنمية المستدامة الاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية .

1-2 أنماط الإنتاج والاستهلاك

لقد انتشرت النزعة الاستهلاكية في اقتصاديات جميع الدول سواء كانت متقدمة ومتخلفة كما سادت أنماط الإنتاج غير المستدامة والتي تؤثر بالسلب على قدرات الطبيعة في تجديد مواردها، لذا يستلزم إحداث تغيير كلي وجذري في سياسات الاستهلاك والإنتاج وذلك للحفاظ على الموارد الطبيعية[1]، ومن أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في إطار التنمية المستدامة ما يأتي:

- **معدل استهلاك المواد الطبيعية،** والتي يتم قياسها بمعدل الاستخدام للمواد الطبيعية في عملية الإنتاج، وتشمل المادة المواد الخام التي تتواجد في الطبيعية بمختلف أنواعها.

- **معدل استهلاك واستخدام الطاقة،** يتم قياسها من خلال المعدل السنوي لاستهلاك الطاقة لكل فرد، وكذلك نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقات المتجددة ، وكثافة هذا الاستخدام للموارد الطاقوية.

- **إدارة النفايات وإنتاجها،** يتم قياسها من خلال حجم النفايات الصناعية والمنزلية التي يتم إنتاجها و كذلك كمية النفايات الخطيرة والمشعة التي يتم طرحها ومعدل النفايات المسترجعة المعاد تدويرها.

---

[1] سحر قدوري الرفاعي، مرجع سبق ذكره ، ص45.

- **النقل والمواصلات،** يتم قياسها بالمسافة التي يقطعا كل فرد سنويا من خلال وسائل النقل المختلفة سواء سيارات، طائرات، المواصلات العامة وغيرها.

2. المؤشرات الاجتماعية

يمكن عرض أهم المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة من خلال النقاط الآتية: [1]

2-1 المساواة الاجتماعية

تمثل المساواة الاجتماعية من أهم القضايا الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة باعتبارها مرآة تعكس مستوى المعيشة ونوعيتها والمشاركة في اتخاذ القرارات والعدالة في توزيع الموارد والحصول على الخدمات العامة و فرص العمل، ومن بين القضايا الهامة المرتبطة بتحقيقها تبرز عدة قضايا تتعلق بمحاربة الفقر والبطالة ، وتوزيع الدخل، التكوين الفعال لموارد البشرية والوصول إلى الموارد المالية و الطبيعية ، وكذلك العدالة في إتاحة الفرص للأجيال الحالية والمستقبلية، غير أننا نجد معظم الدول لم تحقق النجاح الكامل والحقيقي في مواجهة التحديات المتعلقة بسوء توزيع الموارد ومحاربة الفقر والبطالة في المجتمع، وقد تم اختيار مؤشرين أساسيين لقياس المساواة الاجتماعية وهما:

- **الفقر،** يتم قياسه من خلال معدل الأفراد الذين هم في حالة بطالة والذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك بالنسبة لمجموع من الأفراد الذين هم في سن العمل.

- **المساواة في النوع الاجتماعي،** يتم قياسها من خلال المقارنة بين معدل الأجور بين الرجل و المرأة ومدى وجود فوارق .

2-2 الصحة العامة

غالبا ما ينعكس انتشار الفقر والبطالة و التهميش وغلاء الأسعار وتلوث البيئة على المستوى الصحي للمجتمع، حيث تؤدي إلى تدهوره مما يساهم في عرقلة تحقيق التنمية المستدامة ويؤدي إلى فشلها، حيث نجد في الدول المتخلفة خدمات صحية وبيئية محدودة ولم تتطور بالتوازي مع التطور الاقتصادي، وتقاس الصحة العامة من خلال المؤشرات الرئيسية الآتية:

- **التغذية،** غالبا ما تقاس بالمستوى الصحي للرضع والأطفال.

- **الوفيات،** ويتم قياسها بمعدل الوفيات عند الأطفال الأقل من خمس سنوات.

[1] باتر محمد علي وردم، **مرجع سبق ذكره،** ص ص 211- 214.

- **الإصحاح،** ويقاس بمعدل السكان الذين يتمكنون من الحصول على مياه الشرب النظيفة ويتوفر لديهم مرافق الصرف الصحي .

- الخدمات الصحية، ويحسب هذا المؤشر من خلال نسبة السكان غير القادرين الحصول على الخدمات الصحية من مجموع السكان

-التعليم، هناك ترابط كبير بين مستوى التعليم في الدولة ومدى التقدم الاجتماعي والاقتصادي حيث يعكس هذا المؤشر مدى انتشار المعرفة والتعليم في الدولة و يتمحور هذا المؤشر حول ثلاثة نقاط أساسية تتمثل في مدى خدمة التعليم في تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير المتدربين والزيادة في الوعي العام. ويتم قياس درجة التعليم من خلال مستوى التعليم الذي يقاس بمعدل الالتحاق بالمدارس ومعدل الامية بين البالغين

2-3 السكن

يعتبر توفر السكن الملائم من أهم شروط الحياة السليمة و من أهم احتياجات التنمية المستدامة والذي يتأثر بالأوضاع الاقتصادية ومعدل النمو السكانى والفقر والبطالة. وتقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر أساسي يتعلق بنسبة مساحات الأسقف في الأبنية لكل شخص. ورغم أن هذا المؤشر غالبا ما يرتبط مع العشوائيات والازدحام والبناء المركز، فإنه لم يتم الوصول الى مؤشر آخر يكون أفضل منه.

2-4 الأمن

يتمثل الأمن في التنمية المستدامة في تحقيق الأمن المجتمعي بمختلف أنواعه والذي يشتمل على حماية الأفراد والممتلكات والوقاية من الجرائم. من خلال توفر إدارة أمنية متطورة تعمل على حماية الأفراد والمجتمع دون المساس بحقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية ، وغالبا ما يتم قياس درجة الأمن في المجتمع من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل **100** ألف شخص من سكان الدولة.

2-5 السكان

يؤثر النمو السكاني المرتفع بالسلب على تحقيق التنمية المستدامة، حيث يؤدي إلى ازدياد معدل استخدام الموارد الطبيعية واستعمالها بشكل كثيف في الصناعة والتنمية الاقتصادية غير المستدامة نظرا لتزايد الطلب على الحاجات الأساسية، مما يؤدي إلى بروز المشاكل المتعلقة بالبيئية الأمر الذي يؤدي عرقلة تحقيق تنمية مستدامة. إضافة اقتران الزيادة السكانية الكبير بازدياد ظاهرة الفقر والبطالة نظرا لزيادة الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية على الموارد خاصة في المدن ، حيث تعجز السياسات الاقتصادية

في تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع ، لذلك تعتبر نسبة نمو السكان هي المؤشر الأساسي الذي يتم استخدامه لقياس مدى التحكم في النمو السكاني.

3. المؤشرات البيئية

تعتبر المؤشرات البيئية احد أهم الأدوات التي يتم استخدامها عند اتخاذ القرارات وذلك بعد تقييم حالة البيئة، بهدف التحديد الدقيق للأولويات في استغلال الموارد والإمكانيات المتاحة حتى يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على البيئة ، و يمكن حصر أهم المؤشرات البيئية في النقاط الآتية: [1]

3-1الغلاف الجوي

يعتبر تلوث الهواء من اكبر المشاكل والتحديات التي تواجهها البيئة والتي يتضرر منها الجميع سواء الدول المتقدمة او الفقيرة ، وذلك بسبب الاستخدام المفرط للوقود الاحفورية التي عنها مواد وغازات ملوثة للجو على غرار وإنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون والمواد الملوثة الأخرى التي تطرحها المصانع ووسائل النقل التي تعمل بالديزل والنشاطات البشرية الأخرى، وهناك ثلاث مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي منها التغيير المناخي والذي يتم قياسه بناءا على حجم انبعاثات غاز ثنائي الكربون ، أما المؤشر الثاني فيتعلق بترقق طبقة الأوزون الذي يقاس بمعدل استهلاك المواد التي تؤثر على طبقة الأوزون، بينما يتمثل المؤشر الثالث في نوعية الهواء والتي تقاس بناءا على معدل تركيز المواد الملوثة للهواء في المناطق الحضرية

- 3-2 الأراضي

استخدامات الأراضي لها علاقة مباشرة بالتنمية المستدامة، حيث أن للزراعة دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة وهي المحرك الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي نظرا لما توفره من الغذاء ومناصب الشغل، لذلك تتطلب الإدارة البيئية المتكاملة حماية الأراضي من التدهور والتصحر و عدم استنزافها مراعاة قدرة الأراضي على توفير الموارد اللازمة لعملية التنمية. أما أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي فهي تشمل النشاط الزراعي ، والذي يقاس بالمساحات المزروعة ومقارنتها بالمساحة الإجمالية، كما تشمل المحيط الغابي ويتم قياسه بمساحته ، إضافة إلى قياس نسبة التصحر و مساحة المحيط الحضري .

[1] سحر قدوري الرفاعي، **مرجع سبق ذكره** ، ص48.

3-3 البحار والمحيطات والمناطق الساحلية

تتمثل المؤشرات المستخدمة للمحيطات والمناطق الساحلية في قياس معدل تركيز السكان في المناطق الساحلية وقياس تركيز الأعشاب البحرية على السواحل و مصائد الأسماك.

- 3-4المياه العذبة

تعتبر الموارد المائية العذبة مثل المياه الجوفية والمسطحات المائية والمناطق الرطبة والأنهار مهمة للحياة البشرية، حيث يؤدي استنزافها إلى حدوث تأثيرات بيئية واجتماعية واقتصادية سلبية خاصة وأنها موارد غير متجددة ومعرضة بدرجة كبيرة لحدوث التلوث، عادة يتم قياس التنمية المستدامة في مجال المياه العذبة بمؤشرين رئيسين يتمثلان في نوعية المياه وكميتها .

3-5 التنوع الحيوي

التنوع الحيوي وتعقده أصبح يفرض رهانات جديدة تتعلق بظهور بوادر اختفائه بسبب الآثار التي تخلفها الأنشطة البشرية، لذلك أصبح من الضروري حفظ وحماية التنوع الحيوي والبيولوجي لضمان الاستخدام المستدام لذلك التنوع، ويكون ذلك من خلال مؤشرين رئيسين يتعلقان بالأنظمة البيئية ومقياس مساحتها و كذا حساب نسبة أنواع الكائنات الحية وخاصة تلك المهددة بالانقراض .

الفرع الثاني: معوقات تحقيق التنمية المستدامة

على الرغم من التقدم الكبير الذي حصل خلال الفترة التي أعقبت إعلان ريو في مجال العمل البيئي ومسيرة التنمية المستدامة في الدول والأقاليم، إلا أن هناك بعض المعوقات التي واجهت العديد من هذه الدول في تبني خطط التنمية المستدامة، كان من أهمها ما يلي: [1]

1. الفقر

يعد الفقر بمثابة الأساس لكثير من المعضلات التي يواجهها المجتمع، ويبلغ إجمالي عدد الفقراء دون خط الفقر(دولارين في اليوم) في اثني عشر قطرا عربيا حوالي **78,6** مليون نسمة، يمثلون نحو **35 %**من إجمالي سكان هذه الأقطار، وهي الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي والسودان وسورية والصومال وفلسطين ولبنان ومصر والمغرب واليمن، ويتركز نحو الثلث في السودان، ونحو الربع في مصر، ومن بين الفقراء تحت خط الفقر المحدد بدولارين يوميا (وهو ما يشمل كلا من "الفقراء المعتدلين" و " الفقراء

[1] محمد بابكر، **تقييم الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص ص 111-112.

المدقعين")، في اثني عشر قطرا عربيا، والبالغ تعدادهم كما ذكرنا، نحو **78,6** مليون نسمة، فان حوالي **52,1** مليون شخص فقير يعيشون في الريف، ويمثلون حوالي **44,6** بالمئة من إجمالي سكان الريف العربي وحوالي **66,3** بالمئة جملة الفقراء في الريف والحضر معا.[1]

ويرتبط الفقر في المجتمعات العربية بالظواهر الآتية:[2]

- درجة مرتفعة من التفاوت في توزيع الثروة الرأسمالية والدخول.

- التهميش والاستبعاد الاجتماعي لفئات معينة، وضعف مظلة الحماية وشبكة الأمان الاجتماعي القادرة على انتشال هذه الفئات من الوضعية الاجتماعية الصعبة، خاصة في حالة التعرض للصدمات من أي نوع.

- قيود العمل في القطاع النظامي، ومصاعب التحول إلى القطاع النظامي.

- ظاهرة البطالة، وخاصة بطالة الشباب من خريجي المراحل التعليمية المختلفة، وخاصة في ظل ضعف قدرة القطاع الخاص على استيعاب العمالة، وتعويض الدور الذي كان يقوم به القطاع الحكومي سابقا في مجال التشغيل، وتدهور حال قطاع الوظيفة العامة والخدمة المدنية، من حيث الإنتاجية والأجور واستيعاب العمالة.

- الوضعية الصعبة لشرائح واسعة من النساء لأسباب تاريخية واجتماعية.

2. تراكم الديون

تعد مسألة الديون بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية بما فيها مشكلات الجفاف والتصحر والتخلف الاجتماعي الناجم عن الجهل والمرض والفقر، أهم المعوقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة ومن واجب الجميع التضامن للتغلب على هذه الصعوبات حماية للإنسانية من مخاطرها وتأثيراتها السلبية على المجتمع.

3. الحروب وانعدام الاستقرار وغياب الأمن

تؤثر الحروب والاحتلال الأجنبي بشكل كبير على البيئة وسلامتها. وعليه، تم وضع العديد من التشريعات التي تحرم وتجرم تلويث البيئة أو قطع أشجارها أو إبادة حيواناتها، ومراعاة الكرامة في معاملة الأسرى طبقا للقوانين الدولية ومنع تخريب المنازل والمنشآت المدنية ومصادر المياه.

---

[1] محمد عبد الشفيع عيسى، "**نظرة أساسية إلى الفقر وتوزيع الدخل في المجتمع العربي : إطار منهجي للسياسات ومقاربة كمية**، معهد التخطيط القومي بالقاهرة ، بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، ربيع 2009، ص 47

[2] محمد عبد لشفيع عيسى، **مرجع سبق ذكره**، 2009، ص ص 37 – 36.

4. عدم وجود مواءمة بين النمو السكاني والموارد الطبيعية

أي أن الزيادة في عدد السكان لم تكن رشيدة مما أدى إلى تدهور الأحوال المعيشية، والخدمات الصحية والاجتماعية وتزايد الطلب على الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج من أجل تلبية احتياجات النمو.

وبالإضافة إلى الأسباب سالفة الذكر، توجد أسباب أخرى أنتجت المزيد من عدم المساواة في دول كثيرة من العالم المتخلف، وتركت معظم السكان كما وجدتهم دون أي تغيير، وأصبحت المقولة التي مفادها أن التنمية تزيد الأغنياء غنى والفقراء فقرا واقعا مريرا معاشا.

5. الفساد

فالفساد في مقدمة هذه الأسباب فهو آفة تدمر جهود التنمية وتمتص عائداتها، وبذلك في ظل الفساد تنعدم العدالة الاجتماعية، فالمجتمع الذي ينشد النمو والرخاء والتقدم لا بد له أن يتخلص أولا من الفساد ويبسط قيم الإصلاح، "فالمستفيد الأول من ثمار التنمية في الدول النامية هم الصفوة الحاكمة وتلك الشريحة من المجتمع اللصيقة بها، وإن كانت هذه الفئة قليلة العدد إن تجاوز عددها المئات فلن يتجاوز الآلاف. وعليه فإن المستفيد من عملية التنمية هو الجهاز البيروقراطي الهائل الذي يتواجد في كل مكان في العالم المتخلف والذي لا يقل نفوذه عن نفوذ الصفوة الحاكمة وقد يزيد".[1]

وفي تحليل كلاسيكي، يذكر أحد الباحثين أربع خصائص رئيسية تحكم السلوك البيروقراطي، وهي:[2]

- ينزع كل موظف إلى تغيير المعلومات التي يدلي بها إلى من فوقه في التنظيم بحيث يبالغ في أهمية المعلومات التي تفيده ويقلل من أهمية تلك التي لا تفيده.

- ينحاز كل مسؤول إلى جانب تلك السياسات والأعمال التي تخدم مصالحه وتخدم البرامج التي يؤيدها وضد تلك السياسات التي تناقض مصالحه ومصالح البرامج التي يؤيدها.

- تختلف درجة تجاوب المسؤول مع الأوامر التي تصدر إليه باختلاف تمشيها مع مصالحه، وعدم تمشيها.

- الدرجة التي تحكم بحث الموظف عن مسؤوليات جديدة وقبوله تحمل المخاطر في عمله تعتمد على المدى الذي تساعده فيه المسؤولية الجديدة على حصوله على أهدافه الشخصية.

---

[1] غازي بن عبد الرحمن القصيبي، **مرجع سبق ذكره**، 2006، ص 44.

[2] **نفس المرجع أعلاه**، ص ص : 45-47.

إذا كان هذا شأن البيروقراطية "البريئة" التي لا تتعمد فسادا ولا تتصاع لفساد، فلا شك أن ضرر البيروقراطية المرتشية أعظم وأشد، إن الإحصائيات والمعلومات المتوفرة تشير إلى أن الأجهزة البيروقراطية تحولت في معظم بلاد العالم المتخلف إلى مراكز قوة لا يمكن السيطرة عليها ولا تذعن لسلطان أحد وتعمل على تحقيق أهدافها الشخصية عن طريق الابتزاز المنظم والرشوة، يساعدها على الانتشار في كل مكان ذلك العدد الهائل المتزايد من التعليمات والأنظمة والأجهزة البيروقراطية.[1]

وللفساد أثر كبير على التنمية " فهناك ارتباط سالب بين الفساد والتنمية حيث يؤدي الفساد إلى تقليل الربح وخفض حوافز الاستثمار كون مدفوعات الفساد تزيد من تكلفة الاستثمار، بالإضافة إلى أن الفساد يضعف التنمية الاقتصادية بما يؤدي إليه من الهبوط بجودة البنية الأساسية. وذلك لأن جزء من الموارد التي من المفروض توجيهها إلى المشروعات العامة توجه إلى الاستهلاك الخاص من خلال علاقات الفساد ويتم توجيه المشاريع العامة إلى المؤسسات الأكثر دفعا حتى ولو كانت أقل كفاءة".[2] ومن أجل مجابهة الفساد يجب إشراك المجتمع المدني في ذلك وتوعية الجماهير وإشراكهم في كل هذا حتى يقدموا يد العون.[3]

وبالإضافة إلى الفساد، هناك مرض خطير يجب الحرص على حماية التنمية من جراثيمه، وهو خطر لا يقل خطورة عن الفساد الإداري، ألا وهو التضخم، والذي يقصد به " تضاؤل القيمة الشرائية للنقود بسبب ارتفاع أسعار الخدمات والسلع بوتائر غير مقبولة وما يحدثه هذا التضاؤل من انعكاسات سلبية على حياة المواطن، فالمعيشة في ظل التضخم الفاحش، كابوس لا يطاق".[4]

---

[1] غازي عبد الرحمن القصيبي، **مرجع سبق ذكره**، 2006، ص 48.

[2] فاتح جاري، **إصلاح الفساد أم فساد الإصلاح**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 19، 2008، ص ص 76-77.

[3] **نفس المرجع أعلاه**، ص 80.

[4] غازي عبد الرحمن القصيبي، **مرجع سبق ذكره**، 2006، ص 55.

المبحث الثالث : دور المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

شهد مفهوم التنمية المستدامة تحولًا عميقًا في الفكر الاقتصادي الحديث، حيث امتد تأثيره ليشمل المؤسسات الاقتصادية التي لم يعد بإمكانها التركيز على الأهداف الربحية وحدها، بل أصبحت مطالبة بتحقيق توازن دقيق بين المتطلبات الاقتصادية من جهة، والمسؤوليات البيئية والاجتماعية من جهة أخرى. فالأداء المؤسسي لم يعد يُقاس فقط بالمؤشرات المالية أو بمستوى الإنتاجية، بل تطوّر ليصبح مفهومًا شاملاً يأخذ في الاعتبار مساهمة المؤسسة في حماية البيئة، وتحسين جودة الحياة، مع الحرص على استمرار النشاط الاقتصادي وتحقيق عوائد استثمارية مستقرة تضمن ديمومتها ونموها.

المطلب الأول : عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

تُعدّ المؤسسة الاقتصادية من الدعائم الأساسية للاقتصاد الوطني، إذ تسهم في تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال ما تقدمه من منتجات وخدمات متنوعة، مما يجعلها فاعلًا رئيسيًا في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة في المجتمع.

الفرع الأول : تعريف المؤسسة الاقتصادية وخصائصها

1/تعريف المؤسسة الاقتصادية :

إن العثور على تعريف واحد متفق عليه للمؤسسة الاقتصادية أمر بالغ الصعوبة، فقد تعددت وتباينت أراء الاقتصاديين حول مفهوم المؤسسة الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى التحولات الكبيرة والتطورات التي مست الساحة الاقتصادية والتي انعكست على المؤسسة الاقتصادية من حيث تعدد أشكالها وتنوع مجالاتها وأنشطتها بحيث أصبحت أكثر تعقيدا ، لذلك فإن حصر كل أنواع المؤسسة وفروعها الاقتصادية في تعريف واحد من الصعوبة بمكان نظرا للأسباب التالية[1] :

– :التطور المستمر الذي شهدته المؤسسة الاقتصادية في طرق تنظيمها، وفي أشكالها القانونية منذ ظهورها.

–اتساع نشاط المؤسسة الاقتصادية الذي توزع على عدة مجالات، إضافة إلى ظهور مؤسسات تقوم بعدة أنواع من النشاطات في نفس الوقت، وفي أمكنة مختلفة مثل المؤسسات المتعددة الجنسيات والاحتكارات

[1] ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة** ، دار المحمدية العامة، الجزائر، ط2، 1998، ص 8.

– .اختلاف الاتجاهات الاقتصادية والإيديولوجية، الأمر الذي أدى إلى اختلاف الأفكار وأراء المفكرين الاقتصاديين اللذين قدموا تعريفات تتوافق وتوجهاتهم الإيديولوجية ، وعليه إعطاء تعاريف مختلفة للمؤسسة .ومن هنا جاءت تعاريف شاملة تشمل مختلف أنواع المؤسسات، سواء من ناحية الأنظمة الاقتصادية أو نوعية النشاط والأهداف.

وفيما يلي نستعرض بعض التعريفات الشاملة التي قدمت للمؤسسة الاقتصادية :

يعرف لبرتون (M.Lebreton) المؤسسة الاقتصادية " بأنها كل شكل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا، ويقترح نفسه لإنتاج سلع أو خدمات للسوق "[1]

و تعرف على " أنها مجموعة من الطاقات البشرية والموارد المادية والتي تشغل فيما بينها وفق تركيب معين وتوليفة محددة قصد إنجاز أو أداء المهام المنوطة بها من طرف المجتمع"[2].

كما تعرف المؤسسة على " أنها جميع المنظمات الاقتصادية المستقلة ماليا هدفها توفير الإنتاج بغرض التسويق، وهي منظمة مجهزة بكيفية توزع فيها المسؤوليات ويمكن أن تعرف بأنها وحدة اقتصادية تتجمع فيها الموارد البشرية، المادية، المالية، اللازمة للإنتاج الاقتصادي، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة"[3]

ويعرف الباحث ناصر دادي عدون المؤسسة على " أنها منظمة تختص في إنتاج ، تبادل ، توزيع السلع و الخدمات التي تحتوي على إمكانيات مادية ، مالية ، بشرية ، بحيث تعمل من أجل تحقيق الهدف الذي أنشأت من أجله، كما أنها تمثل اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج أو تبادل سلع وخدمات مع أعوان اقتصاديين أخريين، وذلك في إطار قانوني ومالي اجتماعي معين، ضمن شروط تختلف تبعا لمكان وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به، ويتم هذا الاندماج لعوامل الإنتاج بواسطة تدفقات نقدية حقيقية وأخرى معنوية وكل منها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأفراد "[4]

بناءا على ما سبق من تعريفات يمكن تقديم تعرف جامع وشامل للمؤسسة :

---

[1] Le Breton M. **Dans la corruptibilite superieure**, ed Del et cie, paris 1974, p29

[2] أحمد طركار، **تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 15.

[3] اسماعيل عرباجي، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية ، ط2، 1998، ص 12.

[4] ناصر دادي عدون، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 10-11 .

المؤسسة هي تنظيم اقتصادي أساسي في المجتمع الاقتصادي، مستقل ماليا في إطار قانوني و اجتماعي معين، وهي تنظيم إنتاجي أو وحدة إنتاج تحول المدخلات إلى منتجات وخدمات عن طريق الجمع بين عوامل إنتاجية معينة، فهي تعمل على التنسيق والاندماج بين رأس المال المادي والبشري في إطار استقلالية القرار، بحيث يتمثل هدفها النهائي في تحقيق اكبر عائد ممكن من رأس المال المستثمر .

2/خصائص المؤسسة الاقتصادية :

تتميز المؤسسة الاقتصاديّة بصفتها الشكل الرئيسي للمؤسسات بمجموعة من الخصائص، وهي[1]:

- تعد المؤسسة ذات شخصية مستقلة وقانونية، إذ تمتلك صلاحيات، وحقوق، ومسؤوليات، وواجبات. تسعى إلى أداء وظيفتها التي أسست من أجلها؛ بسبب امتلاكها القدرة على تنفيذ الإنتاج.
- المؤسسة مركز للتحويل والتوزيع حيث تقوم بتحويل الموارد(المواد الأولية، رؤوس الأموال، المعلومات) عن طريق الأفراد إلى سلع وخدمات، كما أنها مكان يتم فيه توزيع الأرباح المتأتية من بيع السلع (الرواتب والأجور، مستحقات الإيجار، تسديد الضرائب، تسديد فوائد البنوك، دفع مستحقات الموردين، اقتسام الأرباح بين الملاك، أقساط الضمان الاجتماعي).
- المؤسسة مركز لاتخاذ للقرارات الاقتصادية حيث تتخذ في المؤسسة العديد من القرارات، نوع المنتوج، كمية الإنتاج، الأسعار، التسويق، التصدير، شراء المواد الأولية...الخ .
- تحتاج المؤسسة لاستمرارها ونموها ضمان توفير الموارد البشرية والمالية والمادية والمعلوماتية.
- تمتلك القُدرة على البقاء، وهي استمرار المؤسسة من خلال حصولها على تمويل كاف، وتأقلم مع الظروف السياسية، واهتمام بالعمالة الكافية، مما يُساهم في تَعزيز قدرتها على التكيّف مع الظروف المتقلّبة والمتغيّرة.
- للمؤسسة أهداف تسعى لتحقيقها من خلال وضع استراتيجيات تحدد البرامج وأساليب العمل، حيث تسعى كل مؤسسة إلى وضع أهدافٍ محددة، ومن ثمّ تحرص على تحقيقها.
- تهتم المؤسسة بتوفير الموارد المالية، من أجل استمرار العمليات الخاصة بها، وتحصل على هذه الموارد من خلال الإيرادات المالية، والقروض، أو تجمع بين كافّة هذه العناصر أو بعض منها وفقاً لظروف المؤسسة.

[1] صخري عمر، اقتصاد المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية، ط6، الجزائر، 20008 ص ص، 25-26

- المؤسسة نظام مفتوح على بيئتها الخارجية، تؤثر فيها وتتأثر بها، لذا ينبغي تشخيصها بشكل مستمر حتى تتكيف وتتأقلم مع البيئة المُحيطة بها، وحتى تستطيع تنفيذ المَهام الخاصة بها في أحسن الظروف، ففي حال لم تتأقلم مع البيئة فقد تتعرض عملياتها وأهدافها للعرقلة.
- تعد المؤسسة وحدة اقتصادية رئيسية في المجتمعات، بسبب مساهمتها في العملية الإنتاجية، ونمو الدخل الوطني.
- تزول المؤسسة الاقتصادية إذا غاب مبرر وجودها، أو لم تعد تتميز بالكفاءة.

الفرع الثاني : تصنيفات المؤسسة الاقتصادية

دراسة المؤسسة تحتاج إلى تصنيفها وترتيبها وفقا للمعايير المعمول بها، والتي تختلف في أهميتها النسبية، وعملية التصنيف تأخذ أشكاال وأسس متعددة، لذلك من الضروري تصنيفها حسب المعايير المختلفة التي تقوم على أساس طبيعة النشاط، وذلك من خلال المعيار القانوني ومعيار الحجم، و حسب طبيعة الملكية و الطابع الاقتصادي .

1/ تصنيف المؤسسات الاقتصاديّة وفقاً للقطاع:

صنف الاقتصادي CLARCK النشاطات الاقتصادية إلى ثلاثة قطاعات هي [1]:

القطاع الأوليّ: هو عبارة عن المؤسسات التي تتميز بنشاط مرتبط بعلاقة قويّة مع الطبيعة، مثل المناجم، ومؤسسات الصيد البحريّ، والمؤسسات الزراعيّة.

القطاع الثانويّ: هو عبارة عن مؤسسات الأشغال العموميّة، والمؤسسات التحويليّة التابعة لقطاع الصناعة. القطاع الثالث: هو عبارة عن المؤسسات التي تقدم خدمات، مثل مؤسسات التسويق، والتأمين، والمصارف وغيرها.

القطاع الثالث : ويتمثل في المؤسسات الخدماتية، أي تلك المؤسسات التي تقدم خدمات مختلفة كالنقل والسياحة والتعليم ....الخ

[1] رفيقة حروش، **اقتصاد وتسيير المؤسسة**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 36.

2/ تصنيف المؤسسات الاقتصاديّة وفقاً للشكل القانونيّ:

بناءا على هذا المعيار تنقسم المؤسسات الاقتصادية إلى نوعين، فقد تكون مؤسسات فردية أو جماعية وقد تكون مؤسسات تقوم على أساس الاعتبار الشخصي ، فالمؤسسات الفردية هي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى شخص واحد أو تشترك في ملكيتها عائلة واحدة، وقد تؤول هذه المؤسسة إلى الغير عن طريق وسائل نقل الملكية القانونية، سواء من خلال بيعها أو انتقالها إلى الورثة أو اندماجها مع مؤسسة أخرى ، في حين قد تكون مؤسسات جماعية في شكل شركات، والتي تمتاز بالإدارة والمساهمة عن طريق الجانب البشري والمالي[1] .

في هذا الإطار يمكن تصنيف المؤسسات تبعا لعدد الأشخاص الذين يوظفون الأموال فيها، أو حسب الخطر الذي يتعرضون له بسبب هذا التوظيف، وقد يكون هذا الخطر محدودا أو غير محدودا، و عادة تنقسم الشركات إلى قسمين رئيسيين: شركات الأشخاص وشركات الأموال

شركات الأشخاص: هي المؤسسات الاقتصاديّة التي ترتبط بوجود نوع من المخاطرة المتعلقة بالأموال غير المحدودة، ويعتمد هذا النوع من الشركات على الاعتبارات الشخصيّة للشركاء، والمرتبطة بالعلاقات الشخصيّة، مثل الثقة المتبادلة والمعاملة الجيدة، وتصنف هذه الشركات إلى شركة المحاصة، وشركة التوصيّة البسيطة، وشركة التضامن[2].

إن شركة الأشخاص مهددة بعدة مخاطر أهمها انسحاب أحدد الشركاء منها، أو في حالة وفاة أحد الشركاء، كما أن تعدد الشركاء قد يؤدي إلى سوء التفاهم نتيجة تضارب المصالح ، فتكون النتيجة تعارض بعض القرارات في مجلس الإدارة ، وبالتالي تنشأ خلافات قد تحول سيرورة نشاطها ، وقد تؤدي

[1] بن سعد وسيلة ، **تقييم المؤسسة و دوره في تحقيق ميزة تنافسية** ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سيدي بلعباس ،2015-2016 ،ص13

[2] هايل الجازي، **خصائص المؤسسة الاقتصادية** ، 2021/05/30 ، تاريخ الاطلاع : 2021/08/14 ، على الرابط : /https://mawdoo3.com

في النهاية إلى انتقال الحصص فيها أو حالة التنازل مما ينعكس بالسلب على المؤسسة بسبب الطبيعة القانونية لهذا النوع من المؤسسات[1]

شركات الأموال: هي المؤسسات الاقتصاديّة التي تهتمّ بجمع أكبر كمية ممكنة من المال، حيث يكون الاعتبار القانوني القائم بين الشركاء فيها يتعلق أساسا بالحصة التي يساهم بها، وبالتالي تتحدد مسؤولية الشريك بحسب الحصة المقدمة، وتُقسم شركات الأموال إلى ثلاثة أنواع وهي الشركة ذات المسؤوليّة المحدودة، والشركة المساهمة العامة، وشركة التوصية بالأسهم.

3/ تصنيف المؤسسات الاقتصاديّة وفقاً لطبيعة ملكيتها :

اعتمادا على هذا المعيار يتجلى لنا عدة أنواع للمؤسسات حسب طبيعة الملكية ، فقد تكون مؤسسات خاصة و قد تكون مؤسسات عمومية و قد تكون مؤسسات مختلطة.

المؤسسات الخاصة: هي المؤسسات التي يمتلكها فرد واحد أو مجموعة من الأشخاص يسعون للربح ولا سلطة للحكومة وهيئاتها على العمليات التجارية والربحية ، تخضع إلى أحكام القانون الخاص (القانون التجاري) ، ويتمتع صاحب المؤسسة الخاصة بحرية الإنتاج والبيع والشراء حسب رغبته ، ويعتمد نجاح هذه المؤسسات على كفاءتها في تلبية احتياجات المستهلكين .

المؤسسات المختلطة: هي المؤسسات التي تتوزع ملكيتها بشكل مشترك بين القطاعين العام والخاص. ان مصطلح المنفعة العامة هو الغالب على هذا النوع من المؤسسات بالنسبة للدولة أو القطاع العام، أما بالنسبة للخواص إنها تسعى إلى تحقيق أقصى درجة من الأرباح.

المؤسسات العامة: هي المؤسسات التي تمتلكها حكومة الدولة، هدفها المباشر تحقيق المصلحة العامة في المجتمع، حتى وان كانت تحقق أرباح مادية من خلال نشاطاتها على غرار المؤسسات ذات الطابع الصناعي آو التجاري ، ولا يمكن إغلاقها أو بيعها إلّا في حال وافقت الحكومة على ذلك ، والأشخاص الذين ينوبون عن الحكومة في تسيير وإدارة المؤسسات العامة مسؤولون عن أعمالهم هذه اتجاه الدولة وفق القوانين للدولة.

[1] بن سعد وسيلة ، **مرجع سابق**، ص 14.

4/ تصنيف المؤسسات الاقتصاديّة وفقاً للحجم:

من خلال هذا التصنيف لابد لنا من مرعاة المعايير التي يتم فيها تحديد حجم المؤسسات، والتي تتعلق أساسا بعدد العمال، فحسب تقرير لجنة بولتون، الذي يرى أن تعريف هذا النوع من المؤسسات يختلف من دولة إلى أخرى ، وذلك راجع إلى التغييرات الاقتصادية المختلفة في هذه الدول من حيث طريقة التسيير فيها، إذ يمكن القول أن عدد العمال هو ما يحدد نوع هذه المؤسسات، حيث نجد :

المؤسسات الصغيرة : يكون عدد العمال فيها بين 0 – 10 عمال .

المؤسسة المتوسطة : يتراوح عدد عمالها بين 10 – 25 عامل .

المؤسسات الكبيرة : وهي المؤسسات التي يفوق عدد عمالها 250 عامل .

الفرع الثالث : أهداف المؤسسة الاقتصادية

تختلف أهداف المؤسسات حسب طبيعة النشاط الذي تقوم به، وحسب توجهات أصحابها وبالرغم من صعوبة حصرها، إلا أن أغلبية المؤسسات تسعى أساسا لتحقيق الأهداف الآتية : [1]

1. **الأهداف الاقتصادية،** وتشمل هذه الأهداف ما يلي :

- تحقيق الأرباح : يعتبر من أهم أهداف المؤسسة الاقتصادية وهو المبرر الأساسي لوجودها، لأنه يسمح لها بتجديد نشاطها وتعزيز طاقتها التمويلية الذاتية التي تستعملها في توسيع استثماراتها أو على الأقل الحفاظ على التوازنات المالية للمؤسسة بما يسمح لها من القيام بجميع الأعمال المحاسبية كدفع الأجور وتسديد الديون وتوزيع الأرباح .

الاستجابة لرغبات المستهلكين : وهذا من خلال تحقيق كامل عناصر الإنتاج لتلبية الحاجات المتزايدة، ويجب أن يحقق الإنتاج مستوى عالي من المرونة، وأن يتم الإنتاج في وقته المحدد دون تقديم أو تأخير، وأن يتم تسليمه لطالبيه في الوقت المحدد[2].

- عقلنة الإنتاج : يتم ذالك بالاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج و رفع إنتاجياتها, بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع, بالإضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ

[1] ناصر دادي عدون، **مرجع سبق ذكره،** ص.10

[2] عمر بلخير ، **مفاهيم عامة حول اقتصاد المؤسسة،** تاريخ الاطلاع : 2021/05/21 ، على الرابط : e-learning.univ-saida.d

2.الأهداف الاجتماعية، تتعلق بضمان مايلي

- العمل علي دفع مستوي المعيشة نحو الارتقاء والرفع منه وتحسينه بشكل كبير وتوفير الدعم للطبقات ذات المستوي المعيشي المنخفض.
- توفير فرص العمل والتي تعتبر أحد ضلوع أساس الأهداف الاجتماعية.
- العمل على رفع مستوي الأجور وتوفير مستويات مناسبة وعالية من الأجور
- تأهيل العمال من خلال تدريب وتطوير العاملين ورفع مستويات مهاراتهم المهنية، وهذا عن طريق إخضاع العمال إلى دورات تكوين وتدريب من أجل رفع المستوى المهني، والتخصص حسب القدرة المهنية للعمال
- توفير الحقوق العمالية من تأمينات وحوافز ومعاشات وحفظ هذه الحقوق وعدم إهدارها.
- عدم التفرقة بين الموظفين والعمال والعمل على رفع مستوي الترابط والتماسك بين العمال.

3 – أهداف ثقافية ورياضية، كتوفير وسائل ترفيهية وثقافية، تدريب العمال المبتدئين، رسكلة القدامى وتخصيص أوقات للرياضة.

4– أهداف تكنولوجية، كإنشاء هيئة للبحث والتطوير واستعمال وسائل إعلامية حديثة لربح الوقت وتقليص التكلفة، والحصول على معلومات دقيقة وموثوقة. كما ان المؤسسة الاقتصادية تؤدي دورا مساندا للسياسة القائمة في البلاد في مجال البحث والتطور التكنولوجي نظرا لما تمثله من وزن في مجموعها وخاصة الضخمة منها من خلال الخطة التنموية العامة للدولة المتوسطة الأجل، التي يتم من خلالها التنسيق بين العديد من الجهات ابتداء من مؤسسات البحث العلمي، والجامعات والمؤسسات الاقتصادية[1].

5 – **أهداف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:** في إطار نشاطها يجب أن تسعى إلى تحمل المسؤولية الاجتماعية، والتي تتضمن العديد من الجزئيات المهمة من بينها: ضمان حد أعلى من الأرباح

[1] ناصر دادي عدون، **مرجع سبق ذكره** ، ص 21

للمساهمين، الحفاظ على العاملين، وتطويرهم، الحفاظ على البيئة من خلال توجيه جزء من أرباحها إلى معالجة النفايات وتمويل مؤسسات حماية البيئة[1].

كما يمكن النظر إلى المؤسسة كمتعامل اقتصادي، تربطه التزامات داخلية وخارجية اتجاه خمس ممثلي مجموعات يتم من خلالها تحديد أهداف المؤسسة وهم :[2]

1. **الملاك**، لا يقتصر هدف الملاك في تعظيم الربح بل يمتد ليشمل أهداف تتعلق بالمحيط وخدمة الصالح العام وتحسين الظروف المعيشية للعمال.

2. **الزبائن**، من بين المجموعات التي تهتم بها المؤسسة هي الزبائن حيث يتم من خلالهم تحديد قيمة الإنتاج على أساس سعر البيع الذي يقبلونه أو يرفضونه، وتتحدد أهداف المؤسسة تجاه الزبائن عن طريق العوامل الآتية : النشاط، السعر، النوعية، آجال التسليم، وخدمات ما بعد البيع.

3. **السلطات العمومية**، ويتعلق الأمر هنا ببعض الالتزامات، منها القانوني الذي يحكم المؤسسة سواء يتعلق الأمر بالقوانين الوطنية أو الدولية، احترام حقوق العمال وهذا طبقا لما جاءت به بعض المدارس التنظيمية التي تلت المدرسة الكلاسيكية، والامتثال إلى بعض الضغوطات التي تنادي بها مجموعات المحيط خاصة بالنسبة للمؤسسات التي تنتج مواد كيماوية أو مواد سامة.

4. **العمال** ، إن مستقبل المؤسسة وبلوغ أهدافها مرهون بمهارات عمالها، فالعامل الذي يكتسب خبرة طوال السنوات التي قضاها في المؤسسة لا يمكن استبداله بسهولة، خاصة في تلك التي تتمتع بتقنيات عالية في عملية الإنتاج، وبصفة خاصة التي تعتمد على فكر وذكاء العمال، فمعرفة العمال تكون ما يسمى برأسمال المعرفة الذي يصعب حقيقة تقييمه كباقي عناصر أصول المؤسسة، ولا يمكن الإحساس بفعاليته إلا بفقدانه. وكل تصرف إيجابي تجاه العمال يؤدي إلى تخفيض التكاليف، احترام اجال التسليم، وتحسين النوعية، وذلك يجعل العامل يحس بأنه جزء لا يتجزأ من هذه المؤسسة.

5. **الموردون**، يشكل الموردون المصدر الخارجي لموارد المؤسسة، سواء كانت موارد مادية، مالية، أو بشرية. فالموارد المادية تتمثل في الاستثمارات والسلع التي يمكن للمؤسسة أن تحصل عليها دون أن تدفع ثمنها فورا، بالتالي يمكن لها استغلالها والحصول على عوائد تسمح بتسديد ثمنها وتحقيق ربح للمؤسسة. أما الموارد المالية فتتمثل في القروض الطويلة، المتوسطة والقصيرة الأجل التي يمكن للمؤسسة الحصول

---

[1] كوديد سفيان، **محاضرات في اقتصاد المؤسسة**، معهد العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي عين تيموشنت ، 2018-2019، ص 7.

[2] Lasary, comptabilitie analytique, imprimerie es-salem,Alger , 2001 , pp 14-15 .

عليها، وأما بخصوص الموارد البشرية فالمقصود هنا المقاولة بالباطن التي تمكن المؤسسة من رفع أعمالها وبالتالي من أرباحها.

المطلب الثاني : العلاقة الارتباطية بين المؤسسة الاقتصادية والتنمية المستدامة

الفرع الأول : التنمية المستدامة في المؤسسة: مقاربة في المفهوم

استدامة المؤسسات الاقتصادية هي نموذج جديد تماما، ظهر في ظل الفكر الحديث للمؤسسة الاقتصادية، حيث أصبحت هذه الأخيرة شريكة في التنمية المستدامة، فبعد أن كان المعيار الأساسي لتقييم أداء المؤسسة هو الكفاءة الاقتصادية التي تتبلور في تنظيم المصلحة الذاتية للمساهمين باعتبارها المسؤولية الأولية للإدارة ، ظهر اتجاه جديد في المجتمعات الرأسمالية يدعو إلى ضرورة التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، فأصبحت الإدارة مسؤولة ليس فقط عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية لأنشطة المؤسسة أو ما يعبر عنه بمؤشر الربحية، ولكن أيضا عما يجب أن تؤديه المؤسسة تجاه المشاكل الاجتماعية المترتبة عن أداء تلك الانشطة[1].

ويكون ذلك بتبني المؤسسات الاقتصادية لمبادئ التنمية المستدامة في الإدارة والتسيير، حيث تعمل من خلاله المؤسسات بدمج الإدارة الممنهجة للجوانب الاجتماعية والبيئية في الأعمال التجارية، جنبا إلى جنب مع الجوانب الاقتصادية، لتحقيق الأعمال التجارية المستدامة نفسها وأيضا للمساهمة في التنمية المستدامة للاقتصاد الكلي، فالتكيف مع الاستدامة للمؤسسة الاقتصادية، يعبر على أن الأداء الاقتصادي هو جزء لا يتجزأ، وليس في منافسة مع الأداء البيئي والاجتماعي.[2] وبذلك سمح بروز مفهوم التنمية المستدامة بتطبيق أفكار مبنية على مراعاة الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في آن واحد ودون التفريط في اي واحد منهما .

إن الإسقاط المباشر لمفهوم التنمية المستدامة – وفق ما جاء به تقرير بر نتلاند – في المؤسسة، لا يعطي صورة واضحة لإمكانية تطبيقه والإجراءات اللازمة لذلك لأنه تعريف شمولي لا يأخذ خصوصية المؤسسة بعين الحسابات. ولذلك فقد تم ضبط تعريف للتنمية المستدامة على مستوى المؤسسة وهو

---

[1] سي فضيل زهية ، **المسؤولية الاجتماعية آلية لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة** ، مجلة القانون الدولي والتنمية، مجلد .5 ، عدد.2 ، ديسمبر 2017 ، ص175.

[2] الطاهر ميمون، فاتح غلاب، **إطار مقترح لتقارير استدامة المؤسسات الجزائرية في ضوء مبادرة التقارير العالمية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17 ، 2017، ص ص 335-336.

كالآتي[1] : " التنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسة هي عملية ضمان تنمية عبر مقاربة كلية للأداء، مصانة عبر الزمن، تقاوم المخاطر، تحترم نظاما صريحا وجليا من القيم، تتطلب عدة ممثلين فاعلين داخليين وخارجيين في ظل منطق تنموي دائم"

يدور جوهر مفهوم التنمية المستدامة في المؤسسة حول مقابلة احتياجات المؤسسة الاقتصادية من الموارد دون الإضرار بحق الأجيال القادمة في تلك الموارد، أي أن يكون الاستخدام في الحدود التي تجعل هذه الموارد قابلة للتجديد ذاتيا وهو الأمر الذي سيزيد من قدرة المؤسسات الاقتصادية على الاستمرار لفترة أطول، كما أنه سيمكنها من إنتاج أكبر قدر من المخرجات بأقل قدر من المدخلات، وسيقلل كذلك من مقادير المخلفات الضارة المنتجة، مما يؤدي في النهاية إلى تقليل التكاليف الإجمالية لهذه المؤسسات.[2]

وتسلك المؤسسة الاقتصادية سلوك الاستدامة إذا وجدت آلية لوجود التزام حقيقي، من خلال فرض حقوق للملكية يتجلى في انخفاض ملموس في دخل المؤسسة، ويمكن القول هنا مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة أن المؤسسة أقل استدامة نتيجة الضرر الذي تسببه، وبالمقابل يمكن أن تصبح المؤسسة أكثر استدامة مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة عند تخفيض حجم الضرر الخارجي الذي تسببه.

إن التسمية الأكثر دقة لوصف حالة تنفيذ وجهة التنمية المستدامة من منظور المسؤولية الاجتماعية تتجلى في مصطلح الاستدامة المؤسساتية، وهو ما يؤكده أب الإدارة الحديثة بيتر دراكر، حيث يرى أنه يجب أن يكون لدى المؤسسة" ...قلق على جودة الحياة، وهذا بالنسبة للبيئة المادية، البشرية والاجتماعية للإنسان الحديث والمجتمع الحديث.

بناءا على ما سبق، يمكن القول بأن المؤسسة المستدامة هي تلك المؤسسة التي تسعى إلى " تلبية احتياجات الحاضر دون المماس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة" حيث تسعى الاستدامة المؤسساتية إلى خلق قيمة لكل من المستهلك والموظف، من خلال دمج كل بعد من أبعاد الأعمال التجارية مع البيئة الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، والطبيعية طوال الحياة[3].

---

[1] رابح حميدة، **مرجع سبق ذكره** ، ص66.

[2] الطاهر ميمون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 335-336.

[3] سفيان حمادوش ، **أهمية تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة لتحقيق التنمية المستدامة** ، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال ، مجلد.2 ، عدد .1 ، فيفري 2017، ص 29

تظهر أهمية استدامة المؤسسات من خلال ثلاثة أبعاد تتمثل في : الجدوى الاقتصادية، المسؤولية الاجتماعية، المسؤولية البيئية. في حين يجب أن تكون هذه الأبعاد مترابطة بطرق مختلفة، بحيث لا يمكن للمسؤولية البيئية والاجتماعية أن تقفا بمعزل عن الجدوى الاقتصادية، لذلك يجب تجنيد كل طاقات المؤسسة كي تساهم بشكل ايجابي الى جانب كل الفاعلين العموميين في التنمية المستدامة ويكون ذلك بإدماج هذه الأبعاد الثلاث في أنشطتهم وهذا حتى تصبح متوائمة مع أهداف التنمية المستدامة، وعلى المؤسسات مواصلة تقديم المنتجات والخدمات التي يرغب المجتمع فيها، وهذا من أجل توليد الأرباح، والنمو...إلخ. وفي خضم ذلك يجب عليها أيضا أن تأخذ في الاعتبار أثرها الاجتماعي والبيئي كجزء لتوليد قيمة مستدامة.[1] وان تعمل على دمج الاهتمامات والقضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في صنع القرار واستراتيجيات وسياسات وقيم وثقافة الشركة والعمليات والأنشطة داخل الشركة وبشفافية ومحاسبة ليتم تطبيق أحسن الممارسات .وتعمل على تطبيق القوانين والتعليمات التي لها علاقة بمكافحة الفساد والرشوة، وتلتزم بالحفاظ على الصحة والسلامة وحماية البيئة وحقوق الإنسان والعامل[2] .

الفرع الثاني : وظائف وادوار المؤسسة الاقتصادية وفق مفاهيم التنمية المستدامة

عرفت المؤسسات بشتى أنواعها تحولات كبرى، منذ نشأتها كوحدات حرفية بسيطة مرورا بتطور مدارس الفكر الاقتصادي، توقفا عند ابتكار ألة النسيج وما سمي بعدها بالثورة الصناعية ، وصولا إلى المؤسسات والشركات العابرة للقارات، هذه التحولات ظهرت جليا في الوظائف المنوطة بكل مؤسسة.

وإن كان المفهوم القديم أو التقليدي، لهدف المؤسسة يتركز على تعظيم الربح فقط، فإن هناك مفاهيم اخرى حديثة ألقت بظلالها على الوظائف والأهداف الحقيقية للمؤسسة[3]، الأمر الذي استدعى ضرورة

[1] سفيان حمادوش ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 335-336.

[2] Commission des Communautés Européennes. Livret vert : Promouvoir un cadre européen pour la Responsabilité Sociale des Entreprises*. Bruxelles : Commission des Communautés Européennes,2001, p. 7.

[3] فوزي محيرق ، **محاضرات في اقتصاد المؤسسة** ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الوادي ، ص . 66

البحث عن الحلول من أجل التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وصولا لتحقيق التنمية المستدامة. من خلال ضبط موارد المؤسسة واستغلالها الاستغلال الأمثل والمنظم، بل والعمل على تنمية تلك الموارد المحدودة وهي احد مفاهيم التنمية المستدامة .

إن هذا المفهوم الجديد فرض على المؤسسات مراجعة سياساتها وأنشطتها وأهدافها ووظائفها لتحقيق تفاعل ايجابي بين المؤسسة ومحيطها، تماشيا مع ما تفرضه أبجديات التنمية المستدامة. وينقسم محيط المؤسسة إلى سبعة أقسام وهي :

الشق السياسي والقانوني ، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي، التكنولوجي والايكولوجي، ومن بين أهم أقسام البيئة القسم الايكولوجي وهو كل ما يتعلق بعلاقة المؤسسة بالكائنات الحية في محيطها . مما يملي على المؤسسات حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها، وتفادي التلوث بشتى أنواعه ، وإعادة صياغة وظائف المؤسسة بما يتماشى والحفاظ على البيئة ومقوماتها، والبحث عن وظائف تعمل على استخدام تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية التي تستخدم وسائل منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة ، والتفكير في اعتماد نظم للتأهيل البيئي لتعزيز الانتماء لمفهوم التنمية الشاملة والمستدامة.

وبذلك فإن المفهوم الجديد للوظائف الحديثة للمؤسسة الاقتصادية يصب في مجرى تحقيق هدفين اساسيين هما[1] :

1/ خدمة الإنسان وتلبية حاجاته المتطورة، وذلك بتوفير سلع وخدمات تلائمه كما ونوعا وسعرا.

2/ تحقيق التنمية المستدامة لكل من المؤسسة والبيئة المحيطة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد وبأقل التكاليف و بالتفاعل الايجابي مع البيئة أخذا وعطاء .

لما كانت الأنشطة المرتبطة باستدامة التنمية تتسم باتساع نطاقها، فإن تحقيق التنمية المستدامة يستند إلى مجموعة من المبادئ التي ترتبط بمجالات الاستدامة الثلاثة ويمكن الاسترشاد بها، وهذه المبادئ وضعها المجلس الدولي للتنقيب واستخراج المعادن The International Council on

[1] فوزي محيرق ، **مرجع سبق ذكره** ، ص.67

(ICMM) Mining and Metals منها مبادئ خاصة بالتنمية المستدامة، والتي يجب على المؤسسات الاقتصادية التي الالتزام بها وخاصة منها التي تعمل في هذا المجال، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي : [1]

- **المبدأ الأول،** تنفيذ الممارسات الأخلاقية والمحافظة عليها وعلى نظم حوكمة الشركات، وذلك من خلال :

/ تطوير وتنفيذ قوائم خاصة بالمبادئ الأخلاقية، والممارسات التي تلتزم الإدارة بتطبيقها داخل المؤسسات

/ الامتثال لمتطلبات القوانين واللوائح التي تقرها الدولة؛

/ العمل مع الجهات الحكومية وأجهزة المجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصلحة لتحقيق وتنفيذ سياسة عامة مناسبة وفعالة لتدعيم التنمية المستدامة؛

- **المبدأ الثاني،** دمج مبادئ التنمية المستدامة في عمليات اتخاذ القرار داخل المؤسسات، وذلك من خلال ما يلي:

/ دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات وممارسات المؤسسات؛

/ تخطيط وتصميم وتشغيل النظم التي تدعم التنمية المستدامة؛

/ تنفيذ ممارسات فعالة وابتكار وتحسين الأنشطة المرتبطة بالأداء الاجتماعي والبيئي وتعزيز الأداء الاقتصادي في نفس الوقت؛

/ تشجيع العملاء والموردين على تبني مبادئ وممارسات مماثلة لما تتبعه المؤسسات، مما يجعله قابلا للمقارنة؛

/ توفير التدريب على التنمية المستدامة لضمان الكفاءة على جميع المستويات بين العاملين؛

/ دعم السياسات والممارسات العامة التي تعزز الموقف التنافسي للمؤسسات.

- **المبدأ الثالث،** دعم حقوق الإنسان الأساسية واحترام الثقافات والعادات والقيم لجميع أصحاب المصلحة، وذلك من خلال ما يلي :

/ ضمان أجور عادلة وظروف عمل آمنة لجميع العاملين؛

/ المشاركة البناءة مع العاملين بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك؛

[1] محمد عباس بدوي، يسري محمد البلتاجي، **المحاسبة في مجال التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2023، ص 14.

- تنفيذ السياسات والممارسات الهادفة إلى القضاء على التمييز والمعاملة غير العادلة؛
- التعويض العادل للآثار السلبية على المجتمع والتي لا يمكن تجنبها؛
- احترام ثقافة وتراث جميع فئات المجتمع.

– **المبدأ الرابع:** تنفيذ استراتيجيات إدارة الخطر على أساس معلومات علمية صحيحة وسليمة، وذلك من خلال :

- التشاور مع الأطراف المهتمة والمتأثرة لتحديد وتقييم وإدارة جميع الآثار الاجتماعية، والصحية، والبيئية والاقتصادية المرتبطة بأنشطة المؤسسة؛
- ضمان الفحص المنتظم، وتحديث نظم إدارة الخطر؛
- إبلاغ الأطراف التي يحتمل أن تتأثر بدرجة كبيرة من مخاطر التعدين والمعادن والفلزات بالتدابير التي سيتم اتخاذها لإدارة المخاطر المحتملة على نحو فعال؛
- تطوير والحفاظ على اختبار فعالية إجراءات الاستجابة لحالات الطوارئ بالتعاون مع الأطراف التي يحتمل أن تتأثر.

– **المبدأ الخامس،** البحث عن التحسين المستمر للصحة وسلامة الأداء، وذلك من خلال ما يلي :

- تنفيذ نظام للإدارة التي تركز على التحسين المستمر لجميع جوانب العمليات التي يمكن أن يكون لها تأثير على صحة وسلامة العاملين بالمؤسسة؛
- اتخاذ جميع التدابير المعقولة والعملية للقضاء على الظلم، والإصابات والأمراض التي تصيب العاملين بالمؤسسات؛
- تزويد جميع العاملين بتدريبات الصحة والسلامة.

– **المبدأ السادس،** البحث عن التحسين المستمر للأداء البيئي، وذلك من خلال :

- تقييم الآثار البيئية الإيجابية والسلبية، المباشرة وغير المباشرة، والمتراكمة للمشاريع الجديدة؛
- تنفيذ نظام الإدارة البيئية والذي يركز على التحسين المستمر لاستعراض، منع، أو للتخفيف من الآثار البيئية الضارة؛
- تقييم طرق آمنة لتخزين النفايات المتبقية والمخلفات والتخلص منها؛
- تصميم وتخطيط جميع العمليات والتي توافر موارد كافية لتلبية الاحتياجات.

– **المبدأ السابع،** المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية للمجتمعات التي تعمل المؤسسات فيها، وذلك من خلال ما يلي :

- الدخول في مناقشة بشكل عملي مع الأطراف المتضررة والرد على القضايا والصراعات بشأن إدارة الآثار الاجتماعية؛
- ضمان تفعيل النظم الملائمة لإجراء تفاعل مستمر مع الأطراف المتضررة؛
- المساهمة في تنمية المجتمع المحلي؛
- تشجيع الشراكة مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية لضمان أن البرامج (مثل المجتمع والصحة، والتعليم، وتطوير الأعمال التجارية المحلية) مصممة بشكل جيد وفعال

- **المبدأ الثامن**، تقديم تقارير تتصف بالفعالية والشفافية لأصحاب المصلحة من خلال :

- التقرير عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأداء البيئي والمساهمة في التنمية المستدامة؛
- توفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب؛
- إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة من خلال عمليات التشاور.

بناءا على ما سبق، فإن التنمية المستدامة تكتسي أهميتها في المؤسسة الاقتصادية من خلال[1]:

-1 التنمية المستدامة عنصر من عناصر تحقيق الأداء: لم يعد تقييم أداء المؤسسة يقتصر على الكفاءة الاقتصادية التي تتبلور في تنظيم المصلحة الذاتية للمساهمين باعتبارها المسؤولية الأولية للإدارة ، حيث أصبحت الإدارة مسؤولة ليس فقط عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية لأنشطة المؤسسة أو ما يعبر عنه بمؤشر الربحية، ولكن أيضا عما يجب أن تؤديه المؤسسة تجاه المشاكل الاجتماعية المترتبة عن أداء تلك الأنشطة[2]، بمعنى أن المؤسسة أصبحت مضطرة الى التسليم بالمسؤولية الاجتماعية الى جانب مسؤوليتها الاقتصادية ، لذلك فإن إدماج التنمية المستدامة في طرق وأساليب سير المؤسسة يحقق لها العديد من الفوائد ويسمح لها بالانخراط وانتهاج التحسين المستمر. ويسمح لها مع مرور الزمن الحصول على آثار ايجابية تسمح بتحقيق وتلبية واستجابة لكل متطلبات الزبائن دون التفريط في تحسين الإنتاجية مع الاهتمام بالبعد الاجتماعي.

-2 تثمين جميع موارد المؤسسة: يعتبر الاستثمار في موارد المؤسسة وتثمينها أهم خطوة نحو نجاح المؤسسة واستمرار نشاطها، لما له من تأثير مباشر على الإنتاجية والمردودية ، لا يمكن أن تعتمد على

---

[1] العايب عبد الرحمان، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011، ص ص 71-70.

[2] سي فضيل زهية ، **مرجع سبق ذكره** ،ص174 .

التحسين المستمر كقاعدة في الإدارة بدون وجود مشروع موحد لجميع الجهود الموجودة داخل المؤسسة والجامع لكل الموارد بحيث يكون هو الوحيد القادر على تثمينها وإعطائها قيمة. فهي وسيلة تتحقق من خلالها التنافسية بين المؤسسات، إلى جانب المساهمة في إدارة الجودة الشاملة. وعليه على مسيري المؤسسات أن يحددوا الأهداف التي من شأنها أن تشبع رغبات كل العمال في المؤسسة. ويكون ذلك من خلال توفير بيئة عمل مناسبة والاهتمام بالصحة والسلامة المهنية والوقاية من الحوادث تعزيز التفاوض الجماعي ومشاركة العمال داخل المؤسسة وإكسابهم مهارات جديدة، وذلك من خلال التكوين المهني وتلبية متطلبات واحتياجات العمال للأمن الوظيفي وباعتماد سياسة للأجور والحوافز وغير ذلك . إضافة إلى تثمين وتحويل الخبرات للآخرين. كل هذه الأمور من شأنها أن تساعد على تحسين الأداء بعيدا عن المؤشرات الاقتصادية فقط.

-3 التنمية المستدامة للشركات عامل من عوامل ضمان بقاء المؤسسة: إن مفهوم التنمية المستدامة أدمج في أنشطة المؤسسة التي أصبحت مطالبة بالتوفيق بين أهدافها الاقتصادية والمتطلبات البيئية والاجتماعية كشرط لتحقيق نموها وضامن بقاءها . لذلك تسعى بعض المؤسسات مهما كان شكلها إلى الاهتمام وتطبيق التنمية المستدامة، وذلك عندما تحاول جاهدة ضمان بقائها في ظل بيئة ومحيط جد متقلب ويكون بمحاولة الاحتفاظ بنفس أصحاب الملكية، وعدم اللجوء إلى الاستدانة الفائقة عن اللزوم أو الاعتماد على التمويل الذاتي، وبتطبيق سياسة للتنمية المستدامة، حيث تهتم المؤسسة باستدامتها وكذلك باستدامة المؤسسات التي تنشط معها في محيطها. ومن بين العوامل التي يجب على المؤسسة الاهتمام بها والتي من شأنها أن تحقق لها بقائها ما يلي :

-الاقتصاد في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية

-التوفيق بين الأداء الاقتصادي وتلبية رغبات وتطلعات المجتمع والأداء البيئي والاجتماعي.

-4 الإنتاج الجيد بواسطة الفعالية البيئية: الفعالية البيئية هي إحدى الطرق العملية التي يمكن للمؤسسة الاعتماد عليها من أجل وضع وتحقيق أهدافها في مجال أدائها البيئي. فالفعالية البيئية هي طريقة في التسيير تشجع المؤسسة أن تكون أكثر تنافسية وأكثر ابتكارا وأكثر مسؤولية على المستوى البيئي. أن الفعالية البيئية تكون بأن تنتج أكثر بموارد أقل وموائمة السلع والخدمات المنتجة للأنظمة البيئية. إضافة إلى استخدام الطاقة المتجددة للحد من التلوث وكذلك الاستغلال الأمثل للموارد المحدودة وتفادي تبذيرها[1].

[1] العايب عبد الرحمان، **مرجع سبق ذكره** ، ص 71.

-5 التحكم في التكاليف: إن المؤسسة التي تطبق الفعالية البيئية هي التي تتحكم في تكاليفها البيئية. ويكون ذلك بالصيانة الجيدة للمعدات وبتحليل الخسائر التي قد تنجم أثناء العملية الإنتاجية، وتكون أيضا بالاقتصاد في الطاقة، مما يؤدي إلى التقليل من الاستهلاك. فالإدارة الجيدة في المخاطر تكون من خلال مراجعة المصاريف الناجمة عن التأمين عن المخاطر. كما أن التحكم في التكاليف يتعدى الجانب البيئي. فالمؤسسة التي تنخرط في منهجية التنمية المستدامة، بإمكانها أن تتحكم في التكاليف الاجتماعية ويكون ذلك بمحاربة حوادث العمل بالاعتماد على عملية التحسين المستمر.

-6 انتهاج التنمية المستدامة عنصر من عناصر الاندماج: يتمثل منطق التنمية المستدامة للمؤسسة في مراعاة الأبعاد الثلاثة التالية في إدارتها وفي تشغيلها وعلى مستوى متساوٍ من الاهتمام: اقتصادي – بيئي – اجتماعي. لذلك فإن تطلعات المجتمع المدني في تطور مستمر والمؤسسة مطالبة بأن تتصرف بصفتها جزءا فاعلا في هذا المجتمع، وعليه يجب أن تتصرف تصرفات مسؤولة إطار التوازن الممكن والأكثر انسجاماً بين الأبعاد الثلاثة، بحيث يجمع بين ثلاثة أهداف: الازدهار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وجودة البيئة، وهي بذلك تقوم بتدعيم سمعتها وتحسين وضعها الاجتماعي. فالمؤسسة بهذا الشكل لا تقيم فقط على أساس المعايير المالية التقليدية، ولكن على أساس مجموعة من البيانات (المعايير) واسعة المجال وأهمها المساهمة في خلق مناصب العمل والمساهمة في الحياة الاجتماعية المحلية.

-7 تقوية وتدعيم الدعم الاجتماعي، إن الدور الاجتماعي للمؤسسة يحتمها أن تتحمل مسؤولياتها الاجتماعية والمساهمة في الحياة الاجتماعية. ونتيجة للطلب المتزايد فإن المؤسسات يجب أن تعقد علاقات وطيدة بين كل الفاعلين المحليين، بالإضافة إلى مساهمتها في التنمية الاقتصادية، فهي مطالبة بتحسين مستوى المعيشة وبلعب دور ديناميكي في حياة المجتمع المحلي ويكون ذلك بالتكوين والاندماج المهني. فهي بذلك مكان للاندماج الاجتماعي.

الفرع الثالث : امتيازات المؤسسة في ظل تطبيق التنمية المستدامة

من الصعب التمييز بين مفهومي المسؤولية الاجتماعية والاستدامة نظرا لشدة تقاربهما، فالأول يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في النشاطات التجارية للمؤسسة الاقتصادية، أما الثاني فيعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى عالمي. وتعتبر المسؤولية الاجتماعية شكل من أشكال المساهمة في الاستدامة، حيث أن الكثير من متطلبات الاستدامة تجد تطبيقاتها في

المسؤولية الاجتماعية، كما يمكن رصد الفرق بينهما في كون مفهوم المسؤولية الاجتماعية يتم على مستوى قطاع منظمات الأعمال، في حين أن مفهوم الاستدامة تعنى به أطراف عديدة مثل : قطاع الأعمال، المواطنين، المستهلكين، المجتمع المدني، ويمكن القول باختصار أن المسؤولية الاجتماعية تساهم في تحقيق الاستدامة للمؤسسة بل هي من أهم أدواتها[1].

وهناك مبادئ للأداء المستدام التي يمكن اعتبارها طرق وأساليب لتكوين مؤسسة مستدامة ومسؤولة بيئيا وهي على النحو التالي :[2]

1. **الشفافية**، أي الإفصاح في التقارير والقوائم المالية عن الآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية
2. **الأفراد**، أي معاملة الموظفين والأفراد باحترام
3. **إدارة المخاطر**، سواء أكانت مخاطر اقتصادية أو بيئية أو اجتماعية
4. **سلسلة التوريد**،التأكد من احترام الأفراد لسلسلة التوريد والمشاركين في المشروع للمعايير والمبادئ الخاصة بالمؤسسة
5. **الحوكمة**، بالالتحام مع المستويات العليا للشركات
6. **الابتكار**، عن طريق الاستثمار في تطوير المنتجات والخدمات التي تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة ذات كفاءة وفعالية على المدى الطويل
7. **الإستراتيجية**، حيث ينبغي أن يكون هناك تكامل بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية طويلة الأجل داخل إستراتيجية المشروع.

إضافة إلى وجود عوامل تجعل من المشروع مسؤولا بيئيا ومستدام، بحيث يأخذ بعين الاعتبار الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية بالإضافة إلى الجانب البيئي ، وكانت الإدارة والعقلانية للموارد الطبيعية ، البشرية والاقتصادية من أهم السياسات التي انبثقت عن مفهوم التنمية المستدامة والتي تسعى إلى استدامة هذه الموارد والمحافظة عليها وإلى حماية البيئة من أضرار التلوث المختلفة .

وتظهر التنمية المستدامة كتوجه استراتيجي لتحقيق عدة امتيازات للمؤسسات من خلال ما يلي :[1]

---

[1] الزازية ستيتي، هدى معيوف، نبيلة ساسان، **المسؤولية الاجتماعية كخيار استراتيجي لتحقيق استدامة المؤسسات**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2021، ص 234.

[2] **نفس المرجع أعلاه**، ص 261.

– تطبيق التنمية المستدامة يعمل على تحسين صورة المؤسسة أمام المجتمع.

– تعتبر التنمية المستدامة أداة فعالة تضمن استدامة المؤسسات من خلال إكسابها ميزة تنافسية تمكنها من مواجهة المنافسين وتؤهلها للبقاء والاستمرارية. وذلك من خلال تحسين صورة وسمعة المؤسسة بأن هذه المؤسسة صديقة للبيئة، وهذا يعني اكتساب صورة وسمعة طيبة لدى هؤلاء مما يزيد من وفائهم لها ويرفع من حصتها السوقية مما يؤدي إلى تقوية موقعها التجاري ورفع قوتها التنافسية.

– تخفيض التكاليف: إن تبني الإدارة للتنمية المستدامة في المؤسسة يحسن من أدائها وفعاليتها ويساهم في تخفيض تكاليفها، من خلال : تخفيض الهدر في الطاقة والمواد الأولية وذلك بالاستغلال العقلاني والرشيد لها، والتقليل من تكاليف التخلص من النفايات عن طريق إعادة تدويرها أو بيعها لمؤسسات أخرى مما يعطي للمؤسسة قيمة مالية مضافة، كما تجنبها دفع الضرائب التي تفرضها الدولة على المؤسسات الملوثة للبيئة والتي تشكل عبئا إضافيا على المؤسسة [2].

– يمثل الالتزام بمبادئ التنمية المستدامة الحالة الأفضل للمستثمرين وذلك عن طريق رفع قيمة الأسهم في المدى الطويل، نظرا لما تقوم به المؤسسة للحد من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها مستقبلا، ونظرا لما تحظى به المؤسسة من ثقة لدى المجتمع.

– تعتبر المواصفة القياسية إيزو **26000** أداة هامة لتنظيم وتوجيه المؤسسات بما يجعلها أكثر تنافسية وبالتالي تحقق استدامتها. وذلك من خلال تطبيق الإدارة البيئية في المؤسسة مما يساهم وبشكل كبير في حصول المؤسسة على شهادات التقييس في المجال البيئي (14001) ISO والتي تعتبر تأشيرة للولوج بمنتجاتها وخدماتها إلى الأسواق العالمية (دولية كانت أو إقليمية)، كما تمثل ميزة تنافسية للمؤسسة

– تعمل المسؤولية الاجتماعية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للمجتمع والبيئة.

– وفيما يلي جدول يوضح النتائج الايجابية للتنمية المستدامة على تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية وفعاليتها:

---

[1] **نفس المرجع أعلاه** ، ص 234.

[2] مخفي امين و عامر حبيبة، **دور تبني الادارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في دعم متطلبات تحقيق التنمية المستدامة : دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد.3 ، العدد. 2 ،جوان 2017، ص 23.

- **الجدول رقم 04 : الآثار الاقتصادية الناجمة عن إدماج أبعاد التنمية المستدامة**

المعايير	تطبيق أو عدم تطبيق المعيار.	الوسائل المستعملة في التطبيق.	الآثار الإستراتيجية.	الآثار الاقتصادية على المدى القصير.	الآثار الاقتصادية على المدى البعيد .
البيئة الطبيعية	نعم	الإبداع /إدخال تكنولوجيا الإنتاج النظيف	الأسبقية في الاهتمام بحماية البيئة	ارتفاع في المبالغ الموجهة للاستثمارات/انخفاض النتائج المالية للمؤسسة	زيادة الحصة السوقية وتحسن النتائج المالية للمؤسسة
	لا	دفع ضرائب ورسوم بيئية		النتيجة المالية لا تتأثر	فقدان حصص سوقية وتدهور النتيجة المالية للمؤسسة
الزبائن	نعم	الإبداع / عمليات الرقابة على الجودة	وفاء وولاء الزبائن /توسع سوق المؤسسة	ارتفاع في المبالغ الموجهة للاستثمارات /انخفاض النتائج المالية للمؤسسة	ربح حصص سوقية وتحسن النتيجة المالية للمؤسسة

	لا	–	فقدان زبائن/تدهور هوامش الربح	تدهور رقم أعمال المؤسسة	تدهور النتيجة المالية للمؤسسة
الموارد البشرية	نعم	برامج تكوين وتدريب حركية الأفراد	مناخ اجتماعي مستقر تضافر جهود العامل حول مشروع المؤسسة	انخفاض الإنتاجية	تحسين التنافسية والنتائج
	لا	–	مناخ اجتماعي غير مستقر/ ارتفاع تكاليف تسريح اليد العاملة	انخفاض الإنتاجية	تدهور النتائج
المساهمين	نعم	تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية	جذب مساهمين جدد	الإدارة الرشيدة للمؤسسة	ارتفاع القيمة السهمية للمؤسسة
	لا	–	لتعرض الى هجوم بالبورصة	فقدان القدرة على التحكم في المؤسسة	تدهور القيمة السهمية للمؤسسة استيلاء المنافسة على المؤسسة
المجتمع المدني	نعم	طرف ذو صلة في التنمية المحلية	تحسن صورة وسمعة المؤسسة	الاتصال الجيد مع الأطراف الفاعلة في المجتمع املحي	انخراط الشركاء المحليين في

					مشروع المؤسسة

- **المصدر : العايب عبد الرحمان ، وظائف التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية : دراسة حالة المؤسسات العمومية لصناعة الاسمنت في الجزائر ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 11 لسنة 2011، ص.177. نقلا عن :**
- **Geneviève FERONE et autres, le développement durable: des enjeux stratégiques pour l'entreprise, Editions d'Organisation, 2002, page 273**

من الجدول أعلاه يمكن أن نستنتج أن المؤسسة المسؤولة اجتماعيا هي تلك التي تحقق الأهداف التالية[1]:

–المردودية الاقتصادية العالية، حماية البيئة الطبيعية بالحد من انبعاثاتها الملوثة، الاندماج في المحيط الاجتماعي كطرف فاعل في المجتمع الذي تعيش فيه، تطبق مبادئ الحكم الراشد، تولي الإبداع الاهتمام اللازم بتطوير منتجات تسعى من خلالها لإشباع رغبات زبائنها.

من خلال ما سبق ، يمكن القول أن التنمية المستدامة توجه سلوكيات المؤسسات من وجهة نظر خلق القيمة على المدى البعيد.فشواغل التنمية المستدامة " منصبة أكثر على تحقيق النمو الاقتصادي وفي الوقت نفسه نموا اجتماعيا وبيئيا مستداما".

[1] العايب عبد الرحمان ، **مرجع السابق**، ص.177

خلاصة الفصل الأول :

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل، يتضح أن التنمية المستدامة أصبحت تمثل أحد أبرز التوجهات المعاصرة التي تسعى الدول والمؤسسات إلى تبنيها كخيار استراتيجي يوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان العدالة الاجتماعية. وقد تناولنا في المبحث الأول الأسس المفاهيمية للتنمية المستدامة، من حيث نشأتها وتطورها التاريخي، إلى جانب تحديد خصائصها وأهدافها وأهميتها في تحقيق التنمية .

أما في المبحث الثاني، فقد تم التركيز على الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية المستدامة، وهي البعد الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، مع التطرق إلى أهم المؤشرات المعتمدة في قياس مدى تحقيقها، فضلاً عن المعوقات التي تحول دون تجسيدها على أرض الواقع، سواء تعلق الأمر بعوائق مؤسساتية أو تشريعية أو مالية أو حتى ثقافية.

وفي المبحث الثالث، تم إبراز الدور المحوري الذي تؤديه المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، إذ تمثل هذه الأخيرة الفاعل الاقتصادي الرئيس القادر على تحويل مبادئ الاستدامة إلى ممارسات عملية من خلال تبنيها لمفاهيم المسؤولية الاجتماعية، وترشيد استخدام الموارد، وتعزيز الابتكار والإنتاج النظيف. كما أن العلاقة بين المؤسسة الاقتصادية والتنمية المستدامة علاقة تكاملية تقوم على تحقيق المنفعة المشتركة بين الطرفين، حيث تساهم التنمية المستدامة في ضمان استمرارية المؤسسة، بينما تساهم المؤسسة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وعليه، يمكن القول إن تحقيق التنمية المستدامة يستلزم وعياً مؤسسياً بأبعادها ومتطلباتها، إلى جانب الدعم الحكومي مع وجود إطار تشريعي يضمن التطبيق العملي لمبادئها. كما يتطلب ذلك تنسيق الجهود بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين لضمان تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة تراعي الجوانب البيئية والاجتماعية على حد سواء. لذلك فإن المؤسسة الاقتصادية مدعوة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى إعادة النظر في سياساتها واستراتيجياتها بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة، تحقيقاً لأهداف الحاضر وضماناً لحقوق الأجيال القادمة، في إطار رؤية تنموية متكاملة ومستدامة.

الفصل الثاني

التأصيل النظري للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الإقتصادية

المبحث الأول :السياق العام للمسؤولية الاجتماعية .

من خلال هذا المبحث سنحاول التعرف إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية باعتبارها احد المفاهيم التي اكتسبت أهمية متزايدة في بيئة الأعمال الحديثة، كما سنتطرق إلى الخصائص المميزة للمسؤولية الاجتماعية والتي تميزها عن غيرها من المفاهيم، بعد ذلك سنعرض التطور التاريخي لنشوء المسؤولية الاجتماعية متتبعين مراحل تطورها منذ بداياتها الأولى إلى أن أصبحت مبدءا أساسيا ضمن سياسات واستراتيجيات المؤسسات، والتطرق إلى أبرز النظريات والمقاربات التي ساهمت في تفسير دوافع المؤسسات لتحمل مسؤوليتها الاجتماعية .

المطلب الأول : مفهوم للمسؤولية الاجتماعية .

الفرع الأول : تعريف المسؤولية الاجتماعية

أرتبط مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالباحث **Bewen** ، الذي كتب كتاباً بعنوان "Social Responsibilities of the Businessman" في عام 1953. حاول في هذا الكتاب توعية رجال الأعمال بأهمية مراعاة قيم المجتمع، واهتماماته، وتوقعاته تجاه المؤسسات. حيث أشار **Bewen** إلى أن مسؤولية رجل الأعمال تكمن في اتخاذ قرارات تعكس السياسات المؤسسية، وتنفيذ أنشطة تتماشى مع أهداف وقيم المجتمع[1] ، ثم تلته فيما بعد الكثير من التعاريف للمسؤولية الاجتماعية من قبل الباحثين والمنظمات والهيئات الدولية نذكر منها :

يرى Steinmann أن المسؤولية الاجتماعية تعبر عن التزام المنظمات بالتصرف بشكل أخلاقي، وأنها يجب أن تعامل كمؤسسات تشارك في المجتمع بشكل عام. يتفق Filho et al مع وجهة نظر Steinmann ، حيث يعززون الروابط بين القطاع الخاص والمصلحة العامة. يشيرون إلى أنه عندما تدرك المنظمة أن الأخلاقيات ليست مجرد واجب، بل هي الخطوة التالية، يمكن أن تصبح الأخلاقيات جزءاً من قانون المنظمة، ويُركزون على أهمية ارتباط الأخلاقيات بالمسؤولية الاقتصادية والاجتماعية.

[1] محمد لطرش ، مداخلة تحت عنوان " **دور القيم الدينية في تجسيد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي الثاني عشر حول " دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة " الواقع والرهانات"، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، خلال يومي 14 و 15 نوفمبر 2016، ص 7.

بالتالي، يُعتبر مفهوم الأخلاقيات جزءاً لا يتجزأ من المفهوم الشامل للمسؤولية، ويعد أحد الآليات التي تمنع التوسع الزائد وسوء استخدام السلطة البيروقراطية، مع التأكيد على الحاجة إلى تحمل المسؤولية بشكل فعّال[1].

تُعتبر المسؤولية الاجتماعية وفقا strier بأنها مجموعة من التوقعات التي يحملها المجتمع تجاه المبادرات التي تتخذها المنظمة. حيث يتجاوز هذا المفهوم الحد الأدنى المطلوب من القوانين وبصورة لا تضر بقيام المنظمة بوظائفها الأساسية للحصول على عائد مناسب من استثماراتها[2] .

يؤكد هذا التعريف على ضرورة عدم التأثير السلبي على قدرة المنظمة على أداء وظائفها الأساسية والحصول على عوائد ملموسة من استثماراتها. يعني ذلك أن المسؤولية الاجتماعية يجب أن تتم بتوازن مع متطلبات الأعمال الأساسية وضمان استمرارية العمل وتحقيق الأرباح المستدامة.

يرىDrucker أن المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام المنظمة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه ، تنبع من واجب كل منشأة تعمل على تحقيق الأرباح الكافية لتغطية المصاريف المستقبلية، حتى تتمكن من القيام بواجباتها تجاه البيئة[3]، حيث يؤكد على أهمية أن تلعب الشركات دوراً أساسيا في تحقيق المسؤولية الاجتماعية. من خلال اتخاذ تدابير للحفاظ على البيئة وتحسين الظروف المجتمعية، وذلك كجزء من دورها في المجتمع. تعتبر رؤية دروكر هنا تعبيراً عن التفاعل الحيوي بين الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، مشيراً إلى أن تحقيق الأرباح يجب أن يتم بطرق تحترم البيئة وتساهم في رفاهية المجتمع بشكل عام.

الملاحظ على هذه التعاريف أنها تشترك في أربعة جوانب أساسية للمسؤولية الاجتماعية، اقتصادية، قانونية، خيرية، واخلاقية ، يتمثل الأول في واجب المؤسسة بتحقيق الإنتاجية والأرباح ، أما

---

[1] جنان شهاب أحمد، **أخلاقيات العمل: منظور إداري معاصر في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمنظمات دراسة تحليلية لآراء العاملين في مؤسسة الشاكري للمبرآت الاجتماعية**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 4، 2013، ص ص 102-103 .

[2] غادة عمر أبو الرشيد ،**المسؤولية الاجتماعية وأثرها على الأداء : دراسة ميدانية للمستشفيات الخاصة في مدينة عمان** ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال ، جامعة اليرموك ، عمان ، 2006 ، ص12.

[3] نعم عباس الخفاجي وطاهر محسن الغالبي ، **قراءات في الفكر الاداري المعاصر** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 ، ص 288.

الثاني فيتمثل في ممارسة نشاطها الاقتصادي في إطار احترام القوانين ، والثالث يتمثل في التصرف بشكل أخلاقي فهي تأخذ البعد القيمي بعين الاعتبار، وذلك لكي لا يكون تحقيق الارباح عائدا من تصرفات غير مقبولة أخلاقيا. كما ان المسؤولية الاجتماعية مبادرة طوعية خيرية تنفذها الشركة تتعدى نطاق التزاماتها وتهدف إلى تحقيق رفاهية المجتمع.

اما بالنسبة لتعريف المنظمات الدولية ، عرف **البنك الدولي** مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها التزام أصحاب الأنشطة التجارية للشركات على نحو مسؤول في السياق الاقتصادي، من خلال التركيز على تعزيز الممارسات الأخلاقية والتزام المؤسسات بالاستدامة. بما يحقق توازناً بين مصالح المستثمرين وحقوق الموظفين والتأثير الاجتماعي والبيئي للأنشطة الاقتصادية وتحسين مستوى الحياة لموظفيها، وتحقيق التنمية المستدامة بشكل عام، بما يخدم الاقتصاد ويعزز التجارة بطريقة تلبي احتياجات المجتمع وتعزز العدالة الاجتماعية[1]، بناء على التعريف فإن البنك الدولي حدد المعايير التي تعكس التزام المنظمة بالمسؤولية الاجتماعية من خلال الاهتمام بالجوانب الأخلاقية، وحقوق الموظفين، والبيئة، والمساهمة في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع[2].

قامت المنظمة العالمية للمعايرة (ISO) بتعريف المسؤولية الاجتماعية على أنها مجموعة من الممارسات التي تقوم بها المنظمة بهدف تحمل المسؤولية عن تأثير نشاطاتها على المجتمع والبيئة. يهدف هذا التحمل إلى جعل نشاطات المنظمة متناغمة مع مصلحة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة. حيث تتأسس المسؤولية الاجتماعية على أسس أخلاقية، من خلال احترام القوانين واللوائح، والتفاعل الايجابي مع الأدوات الحكومية، ويتم دمج هذه المسؤولية في سياق الأنشطة اليومية للمنظمة، حيث تسعى إلى تحقيق التوازن بين أهدافها التجارية ومسؤوليتها تجاه المجتمع والبيئة التي تعمل فيها [3].

---

[1] أحمد سامي عدلي القاضي، **المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية(مجالاتها- تأثيرها على الأداء) دراسة ميدانية مقارنة لعينة من فروع البنوك العامة والخاصة العاملة بمحافظة أسيوط**، بحث مقدم إلى مركز المديرين المصري لأغراض الاشتراك في المسابقة البحثية لعام 2010 حول موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات، 2010، ص 7

[2] نورا محمد عماد الدين أنور، **المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية دراسة تطبيقية**، مركز المديرين المصري ،مسابقة الأبحاث السنوية، 2010، ص 3.

[3] Michel Capron et Françoise Quairel-Lanoizelée; **la responsabilité d'entreprise**; éditions la découverte; Paris; 2007; p: 23

ما يأخذ على هذا التعريف عدم ذكره أصحاب المصلحة الذين يجب على الشركات مراعاتهم في برامج المسؤولية الاجتماعية. حيث ركز على أهمية تنظيم ممارسات المسؤولية الاجتماعية في إطار السياسة العامة للمؤسسة، مما يستدعي النظر الى كافة الفاعلين المعنيين لتحقيق التوازن بين اهتمامات الشركة واحتياجات المجتمع والبيئة.

كما عرف مجلس الأعمال للتنمية المستدامة World Business Council for Sustainable Development (1998) المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال على " أنها التزام مستمر من قبل الشركة لسلك سلوك أخلاقي والمساهمة في التنمية الإقتصادية، وكذلك تحسين جودة حياة العاملين وأسرهم، وأيضا تحسين جودة حياة المجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام."[1]

من خلال هذا التعريف فإن المسؤولية الاجتماعية ينبغي أن تمتد بشكل دائم ومستمر ولا تقتصر على الجوانب الخيرية المؤقتة. فالمسؤولية الاجتماعية، تشير إلى الجهود التنموية التي تأثير مستدام على المجتمع[2]، حيث تتضمن مختلف التحسينات للظروف الاجتماعية والاقتصادية للفرد والمجتمع بشكل عام. كما يؤكد هذا التعريف أيضًا على أن المسؤولية الاجتماعية عبارة عن سلوك أخلاقي، بحيث يجب أن تكون الأعمال وتحقيق الأرباح متوافقين مع القيم الأخلاقية، وأن يتم تحقيق هذه الارباح بطرق تلتزم بالأخلاق وتحافظ على التوازن بين العائد الاقتصادي والتأثير الاجتماعي والبيئي.

أما الاتحاد الأوربي فيعرف المسؤولية الاجتماعية على أنها الطريقة التي يجب أن تعتمدها الشركات والمؤسسات لدمج الاهتمامات والقضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في صنع القرارات ووضع الاستراتيجيات والسياسات، فضلاً عن تجسيد هذه القيم في ثقافة الشركة وإدارة العمليات والأنشطة الداخلية. حيث يتسم هذا التكامل بالشفافية والمسؤولية، من خلال تطبيق أفضل الممارسات والالتزام

[1] رضا فولى عثمان ثابت حسن، **التطورات العلمية والأطر النظرية للمسؤولية الاجتماعية**، المركز الديمقراطي العربي ألمانيا–برلين، كتاب جماعي، الطبعة الأولى، 2019، ص34.

[2] رسلان خضور، **مرجع سبق ذكره** ، ص 6.

بالقوانين واللوائح الخاصة بمكافحة الفساد والرشوة. وحماية البيئة من التأثيرات الضارة، واحترام حقوق الإنسان والعمال[1].

ركز تعريف الاتحاد الأوروبي على أهمية تبني سياسات وإجراءات قائمة على الشفافية والمحاسبة لضمان تحقيق الالتزامات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية ، كما أضاف البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية من خلال توسيع نطاق مفهوم المسؤولية الاجتماعية والذي يتجاوز هدف الربحية كمسؤولية وحيدة للشركات إلى الاهتمام بتلبية أهداف أصحاب المصالح من مستهلكين، عاملين، مجهزين، موزعين،... وغيرهم.

في ضوء التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للمسؤولية الاجتماعية على أنها مجموعة من الممارسات والأنشطة والبرامج التي تقوم بها المنظمة، تركز على الجوانب الاجتماعية وتعزز التنمية الاقتصادية، وتسعى لحماية البيئة من خلال تحمل المسؤولية الناتجة عن تأثير نشاطاتها على المجتمع والبيئة التي تعمل فيها، بهدف جعل نشاطاتها متناغمة مع فوائد المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة إلى جانب تحقيق مصالحها وتحقيق أرباحها. حيث ترتكز المسؤولية الاجتماعية على السلوك الأخلاقي والامتثال للقوانين واللوائح الحكومية، مع دمج هذه الممارسات في أنشطة المؤسسة.

الفرع الثاني : خصائص المسؤولية الاجتماعية

على الرغم من اختلاف التعريفات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية إلا أنها تجمع على وجود الخصائص المشتركة للمسؤولية الاجتماعية على النحو الآتي :

- 1. **المسؤولية الاجتماعية ذات مستويين مستوى إلزامي وآخر طوعي** : هناك اتجاهين حول طوعية وإلزامية المسؤولية الاجتماعية ، حيث هناك من يراها على أنها نشاط تطوعي لا يتطلب قوانين أو ضوابط تنظيمية أو قواعد محددة تلزم الشركات بمسؤولياتها تجاه المجتمع، كون المسؤولية طوعية وسيؤدي وضع الضوابط إلى المزيد من البيروقراطية، إضافة إلى أن وضع الضوابط يجعل الشركات تلتزم بما هو مطلوب منها فقط دون زيادة. في حين هناك من يعتبر وجود إطار تنظيمي للمسؤولية الاجتماعية

[1] عبد الرحمان بوطيبة، هشام مكي، **دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة – الاتحاد الأوروبي نموذجا**، ملتقى وطني : دور العلوم الاجتماعية في تحقيق التنمية في الجزائر، تيارت، 12-13 نوفمبر 2014، ص 3

ضرورياً لتحقيق تأثير إيجابي على المجتمع وضمان أن الشركات تلتزم بمعايير ومبادئ تحقيق التنمية المستدامة[1].حيث تشير هذه اللوائح التنظيمية إلى مجموعة من التعليمات والمواثيق التي يجب على الشركات الالتزام بها، والتي تحدد الالتزامات الاجتماعية التي يجب على الشركات الوفاء بها. تلك الإلزاميات تتعلق بمختلف الجوانب الاجتماعية مثل حقوق العمال، وسلامة العمل، والحفاظ على البيئة. الامر الذي يضمن مساهمة الشركات التي تتحمل مسؤولياتها في تحقيق التنمية المستدامة.

2. **تأثير النشاطات على المجتمع والبيئة:** باعتبار المسؤولية الاجتماعية، تتحلى في وعي المؤسسة بالآثار الاجتماعية والبيئية لأفعالها، وتسعى جاهدة إلى دمج هذا الوعي في أعمالها وأنشطتها اليومية. من خلال اعتماد سلوكيات وتدابير تحترم القيم الاجتماعية وتسعى لتعزيز التنمية المستدامة. هذا التكامل يؤدي إلى إحداث تفاعل ايجابي بين الأبعاد المختلفة للمسؤولية الاجتماعية، والتي تتضمن الاقتصاد والبيئة والمجتمع.

يؤدي توجه المؤسسة نحو الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية إلى التأثير بشكل إيجابي على جميع الأطراف المعنية. من خلال الحفاظ على استدامة عناصر البنية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لفترة زمنية طويلة. إذ يتجاوز الهدف من المسؤولية الاجتماعية مجرد تحسين الأداء والكفاءة الاقتصادية، بل يشمل أيضًا الجوانب المتعلقة بالآثار الاجتماعية والبيئية. كما يؤثر التزام المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية على مع مختلف جوانب الحياة بشكل ايجابي، حيث يتم التركيز على تحقيق توازن بين النجاح الاقتصادي والحفاظ على البيئة. أي تحقيق فعالية اقتصادية متوازنة مع التوجه نحو المسؤولية الاجتماعية والاهتمام بالتأثير على المجتمع والحفاظ على البيئة.

3. **الالتزام بالسلوك الأخلاقي:** تلتزم المنظمات في إطار مسؤوليتها الاجتماعية بسلوكيات وممارسات أخلاقية في جميع جوانب عملها، حيث تسعى جاهدة لتحقيق توازن بين تحقيق الأرباح المادية والالتزام بالقيم الأخلاقية. حيث تعبر أخلاقيات الأعمال عن المعايير الأخلاقية التي توجه سلوك المديرين والمؤسسات، وتشكل توجيها أساسيا لاتخاذ القرارات اليومية. إذ يتضمن احترام المؤسسة للأخلاق في قراراتها العديد من الجوانب، مثل مكافحة الفساد، وكيفية التعامل مع موظفيها وإدارتهم، والكشف المالي، والعمل على تبسيط الإجراءات البيروقراطية وغيرها من الاجراءات . لذلك فإن إلتزام المنظمة بتلك

[1] رسلان خضور، **مرجع سبق ذكره**، 2011، ص ص 6-7 .

الممارسات الأخلاقية، يعكس تفانيها في إتباع معايير سلوكية مستدامة تؤثر ايجابيا على مختلف فئات المجتمع.

4. **الامتثال للقوانين واللوائح:** الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يتضمن الامتثال والتقيد بالقوانين والتشريعات الوطنية والدولية، ويتضمن التعامل بشفافية وتفادي الأمور غير القانونية في جميع النواحي.

5. **التكامل مع الإدارة اليومية:** تكون المسؤولية الاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من الإدارة اليومية للمنظمة، وتتكامل مع جميع أنشطتها وأعمالها وقراراتها[1]. حيث تعتبر المؤسسات المسؤولية الاجتماعية كجزء أساسي وراسخ في النشاط الإداري والاستراتيجي لها. لذلك فإن تحقيق نتائج ايجابية من اعتماد المسؤولية الاجتماعية، يتعين على المنظمات دمج هذا المبدأ في بنية الشركة وتفعيله في نظام عملها وفي إستراتيجيتها.

6. **تحقيق التنمية المستدامة:** المسؤولية الاجتماعية تُعتبر أداة من الأدوات التي تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة، حيث يمكن العثور على تطبيقات كثيرة لمتطلبات التنمية المستدامة في مفهوم المسؤولية الاجتماعية. من جهة ثانية، يتعلق مفهوم التنمية المستدامة بعدة أطراف، مثل الدولة، المستخدمين، المواطنين ، والمجتمع المدني، والمستهلكين. وبالتالي، تساهم المسؤولية الاجتماعية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة وتُعتبر أحد الأدوات الرئيسية فيها.

7. **الشفافية والتواصل:** المسؤولية الاجتماعية تتضمن تحقيق الشفافية في نشاطاتها والتواصل الدائم مع جميع الأطراف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الموظفين والمساهمين والعملاء والموردين والمجتمع. من خلال الاستماع لهم وإتاحة المعلومات إلى جميع الأطراف ، حيث تعزز الشفافية السلوك الاخلاقي وتساعد في بناء الثقة وتفعيل المساءلة والمصداقية بين أصحاب المصلحة، وتمكنهم من المشاركة في اتخاذ القرار

8. **المساهمة في المجتمع:** المنظمة تسعى لتحقيق المساهمة الفعالة والإيجابية في المجتمع عبر تعزيز وتجسيد علاقات قوية معه. من خلال المساهمة في رفاهية المجتمع وتحقيق منافع لجميع أفراده.

[1] عزام محمد أبو الحمام،ناصر محمد جرادات، **مرجع سبق ذكره**، 2013، ص 201

حيث يتم توجيه أنشطة المؤسسة نحو دعم المشاريع ذات الأثر الاجتماعي وتحسين ظروف الحياة، بهدف تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الرخاء الشامل للمجتمع.

9. **تستهدف أصحاب المصالح :** المسؤولية الاجتماعية تستهدف أصحاب المصلحة الذين يتفاعلون مع الشركة، وتسعى إلى جعلهم شركاء فعّالين من خلال مشاركتهم بطرق متنوعة. تشمل هذه الأطراف العملاء، المستهلكين، الموظفين ، المساهمين، المتعاقدين والمورّدين، وكذلك المجتمع الذي تتواجد فيه منشآت الشركة والمجتمع الذي يحيط به بشكل عام [1]. حيث تأخذ المؤسسات متطلبات أصحاب المصلحة بعين الاعتبار وذلك لتحقيق أهدافهم المشتركة والمساهمة الفعالة في تنمية ورفاهية المجتمع، وتهتم بالحفاظ على العلاقات الإيجابية معهم.كما تتضمن المسؤولية الاجتماعية أيضًا احترام حقوق الموظفين من خلال الاهتمام ببيئة العمل خاصة في مجال الأمن والصحة المهنية ، بالإضافة إلى الالتزام بتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص.

المطلب الثاني : التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

استمر مفهوم المسؤولية الاجتماعية في التشكل والتطور على مدى العقود الماضية. فقد نشأت فكرتها بشكل أساسي من افتراض أن تلتزم منظمات الأعمال بالجوانب الاجتماعية في مسعاها لتحقيق الربح. وعلى الرغم من أن الأبحاث والدراسات النظرية للمسؤولية الاجتماعية بدأت تتطور بوضوح في منتصف خمسينيات القرن الماضي، إلا أنها كممارسة كانت لها جذور منذ منتصف وأواخر القرن التاسع عشر، حيث لم تكن قد اتخذت بعد الطابع المؤسسي أو التوجه الشامل المحدد. وقد تطورت المسؤولية الاجتماعية بمفهومها الحديث عبر عدة مراحل تمثلت في :

المرحلة الأولى (تعظيم الارباح 1800 – 1920):

تزامنت هذه المرحلة مع نشوء المشاريع الصناعية، ورافقتها قناعة من رجال الأعمال بأن لديهم هدفًا مشتركًا وهو تحقيق أقصى قدر من الأرباح، والسعي نحو تحقيق المصلحة الشخصية. تميزت هذه الفترة بتسليط الضوء على الأهمية البالغة للمال والثروة، حيث كانت تلك القيم تحتل مكانة رفيعة في قيم الأعمال والتصورات الاقتصادية، غير أن التحدي الذي اعترض سبيلهم في سعيهم لتحقيق هذا الهدف،

[1] مي الطاهر و هاني الحوراني، **مرجع سبق ذكره**، 2009، ص 26.

هو التأثير القانوني الذي يحدد نطاق النشاطات التي يقومون بها[1] ، وفي هذا الاطار، يشير آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" إلى أن تحقيق المصلحة الخاصة يعد أفضل وسيلة لتحقيق المصلحة العامة. حيث يسعى رجال الأعمال جاهدين لتحقيق منفعتهم الشخصية وتعظيم أرباحهم ، على أساس أن وجود سوق تنافسي يعد حالة صحية تؤدي إلى زيادة إجمالي الثروة الوطنية، وهو ما ينعكس على زيادة المنفعة العامة. وبهذا، يعتبر تحقيق المسؤولية الاجتماعية جوهريا في تحقيق تلك الفلسفة.

ظلت هذه النظرة قائمة خلال القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين. ومع ذلك، لم تصمد طويلا أمام التحديات الاقتصادية، خاصة في ظل ندرة الموارد، وانخفاض أجور العمال، وبيئة العمل غير المناسبة ، بالإضافة إلى تأثيرات نقابات العمل. كل هذه العوامل أثرت بشكل كبير على النظرة التقليدية التي تربط المسؤولية الاجتماعية بتحقيق الربح كهدف رئيسي للمؤسسة. وبناءً على ذلك، أصبح هناك منظور آخر للمسؤولية الاجتماعية، حيث أشار Henry L-Gant سنة 1919 إلى أن العمال قد يلجأون للمعارضة والتصادم إذا تم تجاهل المؤسسة لمسؤوليتها الاجتماعية نحوهم. في هذه المرحلة، توجه البحث إلى كيفية تحسين إنتاجية العاملين، وكانت الركيزة الرئيسية في ذلك لتحقيقها من خلال دراسة الوقت وطريقة الأداء الأمثل. وركز البحث على تحفيز العاملين من خلال الحوافز المادية، عبر تحسين الأجور التي يتلقاها العاملون مقابل الجهد البناء الذي يقومون به لتحقيق إنتاجية كبيرة.

المرحلة الثانية(مرحلة إدارة الوصاية 1920-1960):

تبدأ هذه المرحلة في الفترة التي تلت سنة 1920 ، حيث ظهرت تيارات جديدة نتيجة للانتقادات التي وجهت إلى الهدف الوحيد الذي تم اعتماده من قبل منظمات الأعمال. ظهرت هذه التيارات مع التطلع إلى تحقيق أهداف متنوعة، مثل ضمان السلامة والأمن في بيئة العمل، وتخفيض مدة العمل، بالإضافة إلى ضمان حماية حقوق الجهات الأخرى التي لها علاقة بالمؤسسة. بالتالي هناك أهدافاً أخرى تمت إضافتها إلى هدف تحقيق الإرباح المادية الذي تهدف منظمات الأعمال تحقيقه. وعليه فقد تزايدت الدعوات بشدة لتوسيع نطاق المسؤولية الاجتماعية للشركات بما يتجاوز ارتباطها بمصالح المساهمين

[1] عبد الرزاق سالم الرحاحلة، **المسؤولية الاجتماعية**، دار الإعصار العلمي، عمان ، 2011، ص ص 58-60.

والمستثمرين، وتوجيه اهتمامها نحو تحقيق التوازن في هذه المسؤولية تجاه جميع الأطراف. يشمل ذلك المستهلكين، والعملاء، والموردين، والعمال ، والدائنين، والحكومة[1].

تعالت الأصوات المطالبة بأن تكون المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أبعد من ارتباطها بمصلحة المالكين والمستثمرين وسعيها لتحقيق الأرباح فقط، بل يجب أن تمتد إلى تحقيق الموازنة في تلك المسؤولية حيال الأطراف الأخرى والمتمثلة بالمستهلكين، الزبائن، المجهزين، العاملين في المنظمة، الدائنين، الحكومة. كما ظهرت آراء تؤكد على أن ربط المسؤولية الاجتماعية بفوائد تخدم الشركات نفسها يشكل مفهوماً حديثًا واستراتيجيًا في تحقيق أهدافها. ويؤدي الى نجاحها

كما ظهرت بعض الآراء للربط بين المسؤولية الاجتماعية وفائدتها لخدمة شركات الأعمال نفسها في تحقيقها لأهدافها. لم يقتصر التركيز على المسؤولية الاجتماعية للشركات على الجوانب العملية والتنظيمية فقط، بل ساهمت الجهات العلمية والأكاديمية بشكل فعّال في تعزيز وتطوير هذا الاتجاه. وقد أسهمت في توجيه الأبحاث نحو فهم أفضل لتأثير المسؤولية الاجتماعية على أداء الشركات وعلى المجتمع بشكل عام. حيث ورد مصطلح المسؤولية الاجتماعية للمرة الأولى في عام 1923 حينما عبر "أوليفر شيلدون" عن رؤية هامة لفهم مسؤولية الإدارة. إذ يعتبر مسؤولية الإدارة أكثر من مجرد تنظيم العمليات وتحسين الكفاءة الفنية. إنما تمتد مسؤولية الإدارة إلى العنصر الإنساني في الصناعة، وهي أولاً وقبل كل شيء، تجاه العاملين في المؤسسة.كما أكد على أن مسؤولية الإدارة لا تقتصر على العاملين فقط، بل تمتد أيضًا إلى المجتمع الذي يخدمه القطاع الصناعي[2].

عقد في عام 1948 مؤتمر علمي بعنوان مسؤولية الأعمال، كما أن كتاب "المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال" لـ "بوين Bowen" الذي نُشر عام 1953 يمثل إحدى المساهمات البارزة في المسؤولية الاجتماعية للشركات، قدم فيه تصورا مهماً حيال تفاعل الأعمال مع المجتمع. حيث اعتبر المسؤولية الاجتماعية أنها ترتكز على التزام رجال الأعمال بالتصرف وفق أهداف وقيم المجتمع، كما أنها تأتي كتصحيح لحالات الفشل الاجتماعي التي قد تظهر نتيجة للاقتصاد الحر.

[1] عبد الرزاق سالم الرحاحلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 61.

[2] احمد محيي خلف ، **المسؤولية المجتمعية ونشأتها في الفكر الوضعي** ، تاريخ الاطلاع : 2022/11/15 ، على الرابط : https://mashroo3na.com/

نخلص إلى القول بأن هذه المرحلة تمثلت بظهور اتجاهات تدعو إلى توسيع مفهوم المسؤولية الاجتماعية لتمتد إلى أطراف أخرى، من خلال الدعوة لتحقيق بعض التوازن بين تحقيق الربح وبين إيلاء مزيد من الاهتمام بالأهداف الاجتماعية للعاملين والزبائن ومصلحة العامة، ولتتجاوز النظرة المحدودة بحدود الأرباح والفوائد التي يحصلها المالكين والمساهمين، وأن الاهتمام بتحقيق مصالح المجتمع يمثل معيار أساسي في أداء المنظمة وتحقيق نجاحها.

المرحلة الثالثة (مرحلة إدارة نوعية الحياة 1960 إلى الوقت الحاضر) :

شهدت بداية الستينات تزايداً في عدد الأفراد والجماعات الذين يؤمنون بأهمية المسؤولية الاجتماعية. هذا الاتجاه أدى إلى تحسين التقبل والاستعداد لفكرة تحمل المسؤولية تجاه المجتمع. شكلت هذه الفترة مرحلة الوعي بالمفهوم، وأصبحت الضرورة لازمة في انتقال المسؤولية الاجتماعية إلى مرحلة أخرى أكثر استيعابا للمتغيرات الكبيرة، والتي تمثلت في التوسع في توظيف التكنولوجيا ، تلوث البيئة بسبب التوسع في النشاطات الصناعية وغيرها ، كما تمحورت الاهتمامات حول المصلحة الذاتية للمؤسسات، وقد شهدت تلك الفترة تقديم العديد من الأبحاث التي تعكس تلك الاتجاهات. ومن بين الأعمال العلمية التي أُطلقت مؤتمر علمي نظمته جامعة كاليفورنيا في عام 1972 بعنوان "المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات". تركزت فعاليات المؤتمر على الضرورة الملحة لجعل جميع المؤسسات تتحمل مسؤولية رعاية الجوانب الاجتماعية للبيئة، والمساهمة الفعّالة في التنمية الاجتماعية. كما تم التأكيد على أهمية التخلي عن الفلسفة التي تجعل تحقيق الربح هو الهدف الوحيد، لصالح التركيز على المسؤوليات الاجتماعية والبيئية. وأصبح شعار هذه المرحلة (نوعية الحياة للفرد) وتكييف السلع والخدمات المقدمة بما يتوافق مع ارتفاع مستوى ونوعية الحياة لدى الأفراد[1].

في عام 1971، حثت لجنة التطوير الاقتصادي في الولايات المتحدة منظمات الأعمال على إعادة النظر في رؤيتها الاجتماعية. وطالبت بأن يكون تأسيس هذه المنظمات مبنياً على فكرة أنها ليست مجرد منظمات اقتصادية، بل تعتبر منظمات اقتصادية وأيضا اجتماعية. وشددت على ضرورة أن لا يقتصر دور هذه المنظمات على تحقيق الأهداف الاقتصادية فحسب، بل يجب أن يتم توجيه عملها نحو التصدي للتحديات الاجتماعية الكبيرة التي يواجهها المجتمع، كما أبرزت اللجنة أن الرؤية الحديثة للمدراء

[1] عبد الرزاق سالم الرحاحلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 61.

التنفيذيين تركز على جعل منظماتهم تلعب دوراً أكبر يمتد إلى جميع أنحاء المجتمع، ولا يقتصر على جزء محدد منه أو على الأسواق التي تعملون فيها. مبرزة على أن المجتمع نفسه يطالب منظمات الأعمال بالعمل نحو تحقيق هذا الهدف في جميع القرارات التي تتخذها، حتى إذا كانت القوانين والأنظمة السائدة لا تفرض ذلك بشكل مباشر.

في بداية الثمانينيات، زادت قوة الارتباط بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لدى المؤسسات ، وذلك من خلال تبني نموذج الأداء الاجتماعي لتوجيه أنشطتها. كان هذا النموذج هو محور الاهتمام الرئيسي في تلك الفترة، حيث قدم الباحث "كارول في دراسته التي نُشرت عام 1979 نموذجًا متعدد الأبعاد. في هذا النموذج، اقترح "كارول" التكامل بين أربعة أنواع من المسؤوليات التي يجب أداؤها من قبل المنظمات وذلك في سياق تحقيق مسؤوليتها الاجتماعية. هذه المسؤوليات تشمل المسؤولية الاقتصادية، و الأخلاقية، و القانونية، و الاختيارية[1].

في التسعينات، بدأت تظهر تطبيقات جديدة للمسؤولية الاجتماعية، حيث تم توسيع نطاقها لتشمل قضايا جديدة مثل الأداء والاستجابة. بدأت المسؤولية الاجتماعية أيضًا في اتخاذ طابعًا عالميًا، حيث أصبحت منظمات الأعمال تولي اهتمامًا كبيرًا لها. وترافقت هذه التطورات مع الانخراط المتزايد في سياسات التنمية المستدامة وبرامجها. وبداية من سنة 2009، شهدت المسؤولية الاجتماعية تحولًا نحو العالمية مع التركيز المتزايد على الاستدامة، حيث بدأت الشركات في دمج المسؤولية الاجتماعية مع مفهوم أوسع للاستدامة. حيث تجمعت الجهود لضمان أن الأعمال لا تقتصر فقط على تلبية الاحتياجات الحالية، ولكنها أيضًا تعمل على الحفاظ على البيئة وتحسين الظروف الاجتماعية على المدى البعيد.

المطلب الثالث : النظريات المفسرة للمسؤولية الاجتماعية

ظهرت اختلافات كبيرة بين النظريات التي تفسر الدور الاجتماعي للمنظمات، حيث تتفاوت هذه الاختلافات من مدرسة اقتصادية إلى أخرى، غير أن هذه الاختلافات في التفسيرات مثلت تنوعا غنيا ومتداخلا لحدود ونطاق المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في علاقتها بالمجتمع، يمكن فهمها من خلال مقاربات متنوعة تأخذ في اعتبارها العوامل الاقتصادية والاجتماعية بشكل متكامل، وتتمثل أهم النظريات المفسرة للمسؤولية الاجتماعية في:

[1] احمد محيي خلف ، **مرجع سبق ذكره**

الفرع الأول : النظرية النيوكلاسيكية

تقوم النظرية النيوكلاسيكية، والتي تعتبر جزءاً من المدرسة الكلاسيكية، على الفكرة الرئيسية التي تؤكد على أن الغاية الرئيسية للمنظمات الاقتصادية هي تحقيق الربح وتعظيم قيمة المساهمين. فالمنظمات يجب أن تركز بشكل أساسي على تحقيق المكاسب المالية وتحسين القيمة السوقية للشركة. هذه النظرية تشير إلى أن الاستفادة المالية هي العامل الرئيسي الذي يساهم في تعزيز الرفاه العام.

من وجهة نظر النظرية النيوكلاسية لا يوجد شي أهم من تحقيق أرباح للمالكين[1]، حيث تكون المسؤولية الاجتماعية للشركات متأصلة في تحقيق الربح، وذلك عبر توفير منتجات وخدمات ذات جودة وبأفضل سعر ممكن. وفي حال تحقيق هذه الأهداف، يُعتبر تحقيق المكاسب الاقتصادية نوعًا من المساهمة في الرفاه العام. ويعتبر ميلتون فريدمان من الشخصيات البارزة في تعزيز النظرية النيوكلاسيونية وفهم دور المنظمات في المجتمع ، حيث يعتبر أن الهدف الأساسي للمنظمات هو تحقيق الربح لصالح المساهمين، وذلك من خلال ممارسة أنشطتها التجارية بكفاءة وتعظيم قيمتها. كما أن ممارسة المسؤولية الاجتماعية ينبغي أن تكون عبر تحقيق الربح وتعظيم القيمة للمساهمين، وهو ما يعتبره تحقيقًا للمسؤولية الاجتماعية[2] ، لذلك فإن فريدمان يعارض فكرة أن منظمات الأعمال ينبغي لها أن تتخذ قرارات تتجاوز هدف تحقيق الربح وتتجه نحو تحسين الرفاه الاجتماعي. بالنسبة له، الربحية هي الطريقة الوحيدة لتحقيق المسؤولية الاجتماعية، حيث يُعتبر تعظيم الثروة للمساهمين مكافأة اجتماعية في حد ذاتها. كما يؤكد على أهمية حرية المنظمة في اتخاذ قراراتها الاقتصادية دون التدخل الزائد من الحكومة أو الضغوط الاجتماعية، على أساس أن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يُعرض المنظمة لخطر التخلف عن مهمتها الأساسية وتحطيم أسس الاقتصاد الحر.

بناءا على ما سبق، يمكن القول أن النظرية النيوكلاسية تتجاهل الجوانب الاجتماعية الواسعة، مثل تأثير المنظمة على البيئة، أو المسؤوليات الاجتماعية تجاه المجتمع والموظفين. وبالتالي، يتم تقديم

[1] فريد فهمي زيارة، **مدخل معاصر** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009، ص 268.

[2] تميزار أحمد و ضيافي نوال ، **التأصيل النظري لماهية المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال و العوائد المحققة من جراء تبنيها** ، المكتبة الشاملة الذهبية ، ص 27

وظيفة المنظمة بشكل أساسي على أنها تسعى لتلبية احتياجات المساهمين من خلال تحقيق الربح، دون أن تكون لديها التزامات اجتماعية أو بيئية إضافية.

الفرع الثاني : نظرية أصحاب المصلحة

تسمى أيضا بنظرية الإدارة التنظيمية وأخلاقيات الأعمال، وهي نظرية تهتم بتحليل العلاقات بين المنظمة وأصحاب المصلحة المختلفين، وتركز على الأخلاق والقيم في عمليات الإدارة. يُعتبر باري لان ميتروف وإدوارد فريمان من أهم المنظرين لنظرية أصحاب المصلحة[1]. حيث استحدث لان ميتروف مصطلح "أصحاب المصلحة" للإشارة إلى الكيانات أو الأفراد الذين يمكن أن يتأثروا أو يؤثروا بشكل مباشر أو غير مباشر على قرارات المنظمة. كما يركز على فهم كيفية تأثير هذه الكيانات والأفراد في صنع القرارات الإدارية وكيفية تحقيق التوازن بين مصالح المنظمة ومصالح أصحاب المصلحة المختلفين. ويرى إدوارد فريمان أن هناك أربع مجموعات رئيسية من أصحاب المصلحة: المساهمين، والعملاء، والموظفين، والمجتمع. وفي كتابه "الإدارة الإستراتيجية: نهج أصحاب المصلحة"، قدم فريمان تحليلًا لكيفية تحديد هذه المجموعات ووصف دورهم وتأثيرهم على اتخاذ القرارات التنظيمية. كما قدم توجيهات حول كيفية تحقيق توازن بين مصالح هذه المجموعات لتحقيق أهداف مستدامة وأخلاقية .

قام فريمان بالتمييز بين أصحاب المصالح الأساسية والثانوية، حيث يركز أصحاب المصالح الأساسية بشكل مباشر على أداء المنظمة وأعمالها، على ان يتضمن ذلك فئات متنوعة مثل الموظفين، المستهلكون المستثمرين وحملة الأسهم، أصحاب المعاملات التجارية، الموردون، والمجتمع المحلي. على الجانب الآخر، يتمتع أصحاب المصالح الثانوية بتأثير غير مباشر على المنظمة ولا يرتبطون بها بعلاقات منتظمة ورسمية، إنما لهم علاقات طوعية مع المنظمة[2] ، حيث يتأثرون بأنشطتها بدرجة أقل، كما يشمل ذلك وسائل الإعلام وجماعات الضغط، وتظهر المنافع المتبادلة المشتركة كمبدأ أساسي يحكم علاقات أصحاب المصالح مع المنظمة.

في تطوير لنظرية أصحاب المصالح، أكد فريمان أن منظمات الأعمال لديها التزامات أخلاقية تجاه أصحاب المصالح، وهذه التزامات لا تتعلق بالتركيز الحصري على تحقيق رأس المال وتحقيق

[1] دنيا الخطاط، شيماء السيد سالم، **المسؤولية الاجتماعية المتكاملة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، دراسة حالة متعددة على القطاع المصرفي بدولة الإمارات المتحدة**، المجلة العربية للإدارة، مجلد 38، عدد 2، يونيو 2018، ص 427.

[2] طاهر محسن المنصور الغالبي و صالح مهدي محسن العامري ، **المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال** ، مجلة البحوث المعاصرة ، مجلد 11 ، العدد2 ، 1997 ، ص 76 .

الأرباح. بل يجب على المنظمات أيضًا المساهمة في دعم المجتمع والحفاظ على البيئة، حيث يعتبر ذلك جزءًا من تحقيق قيمة مضافة تعزز سمعتها وتعزز العلامة التجارية للمنظمة.كما أكد فريمان على ضرورة أن تتوازن منظمات الأعمال في ممارسة مسؤولياتها الاجتماعية من خلال التوفيق بين احتياجات جميع الأطراف المعنية، بما يضمن تحقيق المنافع المتبادلة للمؤسسة ولجميع الفاعلين[1].

لقد بدأت الحكومات في تبني دورًا فعّالًا كأحد أصحاب المصالح في تعزيز فهم المسؤولية الاجتماعية، من خلال دعم مبادرات القطاع الخاص والمنظمات الدولية ذات الصلة. حيث يرجع اهتمام الحكومات بهذا المفهوم إلى تحديات عديدة، منها التأثير المتزايد للعولمة والتحولات التي مست النظام الاقتصادي الدولي. إذ ارتبطت هذه التحديات بظهور مفهوم مواطنة الشركات والمنظمات الذي يعزز دور المؤسسات في المجتمع من خلال التوازن بين الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة.

انبثقت هذه الديناميات من التحول في فهم دور المنظمات في المجتمع، من خلال التكامل بين الاستثمار والتنمية المستدامة. حيث ينتج عن هذا التفاعل زيادة في الدور الفاعل لقطاع الأعمال والمجتمع المدني في مشروعات ومبادرات المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة. كما يتجلى هذا التحول أيضا من خلال تشجيع الحكومات على وضع سياسات تنظيمية وقوانين استثمارية تعزز التفاعل الايجابي والفعال بين القطاع الخاص والمجتمع المدني. وذلك في إطار شراكات تستند إلى مبدأ المصالح المشتركة و المتبادلة، حيث تعمل الحكومات على تشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

تستعرض نظرية أصحاب المصلحة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمنظمة ودمجها مع بعضها البعض، ومع ذلك، يعتبر بعض الباحثين أن هذه النظرية لا يمكن توسيعها بشكل كامل لتشمل مفهوم التنمية المستدامة على المستوى الشامل. ومن هنا نشأت نظرية جديدة تعرف بـ "المسؤولية الاجتماعية للمنظمة". تعتبر هذه النظرية تكاملًا للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على القضايا الحيوية التي تؤثر على استمرارية وإنتاجية المجتمعات[2]، حيث يشمل نطاق هذه النظرية الجديدة مجموعة من النقاط الأساسية التي تكمن في توفير الشروط الملائمة لحياة المجتمع. من خلال تركيز

[1] دنيا الخطاط، شيماء السيد سالم، **مرجع سبق ذكره** ، ص431.

[2] تميزار أحمد و ضيافي نوال ، **مرجع سبق ذكره** ، ص28.

الاهتمام على القضايا الحيوية مثل إدارة النفايات والمساهمة في الإنتاج، بالإضافة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية المشتركة، لضمان استدامة الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات.

الفرع الثالث : نظرية الآثار الخارجية أو نظرية حقوق الملكية

تعتبر حقوق الملكية القانونية هي الحقوق التي يمنحها القانون للأفراد أو الكيانات لاستخدام واستغلال الموارد في الأراضي المخصصة لهم، وكذلك للاستفادة من أي دخل يمكن أن يتأتى نتيجة لتلك الموارد.غير أن الإشكالية المطروحة تتمثل في حالة عدم وضوح الحقوق وتحديدها وهل من حق المؤسسة إنتاج منتج يتسبب في آثار سلبية على المحيط. وفقا لنظرية حقوق الملكية على الدولة أن تتدخل لتحديد تلك الحقوق. هذا التدخل لا يتماشى مع الرؤى الكلاسيكية، حيث يعتبرون أن الدولة لا يجوز لها التدخل في الملكية الخاصة التي تعد المحرك الفعلي للاقتصاد. حيث يرون أن التدخل الحكومي يشكل تداخلاً في حقوق الملكية ويؤثر على النشاط الاقتصادي بالسلب[1]، على اعتبار وجود حقوق ملكية محددة بدقة ووضوح يُعتبر شرطًا أساسيًا للمبادرة الفردية. غير أن التطورات الحديثة جعلت التدخل الحكومي ضرورياً لتقليل الآثار السلبية لعمليات الإنتاج ومواجهة التحديات الناجمة عن تلك الآثار الجانبية، وذلك من خلال تفعيل الجوانب الإيجابية لحقوق الملكية والتقليل من آثارها السلبية بما يكفل تحقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في محيطها .

أدت التطورات الحديثة إلى تحول في الوعي الاجتماعي حيال التأثيرات البيئية والاقتصادية للمؤسسات. حيث أصبح اهتمام الأفراد بالآثار السلبية هو الوسيلة لتقليل هذه الآثار، من خلال مساهمة المواطنين والمستهلكين في تحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة. وذلك عن طريق المشاركة بفعالية في رصد وتقييم سلوكيات المؤسسات، ومطالبتها بتحقيق المزيد من الشفافية والالتزام بالمعايير الاجتماعية والبيئية.

إن إحداث المنافع وتنظيم العلاقات التي تنشأ عن حقوق الملكية تعد أمراً ذا أهمية كبيرة لخدمة المجتمع. على الرغم من أن القانون يضمن حماية حقوق الملكية وينظم العلاقات بين المؤسسة و المجتمع، إلا أنه يُشدد على أنه لا يُسمح بإحداث الضرر بالمجتمع والبيئة. حيث يجب تحقيق المنافع

[1] زكية مقري – عبد الحليم بليزاك ، **أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على تنمية الموارد البشرية دراسة ميدانية بمؤسسة نفطال مقاطعة باتنة**، تاريخ الاطلاع : 2022/12/11، على الرابط : https://ketabonline.com/

بصفة مشتركة [1]، ويكون ذلك من خلال تحديد كيفية توجيه حقوق الملكية نحو تحقيق التنمية المستدامة، وضمان أن الاستفادة من هذه الحقوق تتسق مع مصالح المجتمع والبيئة. الامر الذي يتطلب من صاحب الحقوق الاعتبار بالآثار البيئية والاجتماعية للمؤسسة، واتخاذ القرارات التي تعكس التزامه بالمسؤولية الاجتماعية والاستدامة. لذلك تبرز أهمية تحقيق توازن بين حقوق الملكية ومصالح المجتمع العامة، لضمان أن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية تُحدث تأثيرا ايجابيا ومستداما على المجتمع ككل.

المبحث الثاني: مجالات وأبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

اتسمت الشركات في الماضي بتوجيه اهتمامها الأساسي نحو تحقيق الربح وتلبية احتياجات المساهمين. ومع تزايد الانتقادات وظهور وعي أوسع في المجالين الاجتماعي والبيئي، بدأت الشركات في فهم أهمية الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية. كأبعاد أساسية ضمن استراتيجيات الأعمال. حيث أدركت الشركات أن تحقيق النجاح على المدى الطويل يتطلب النظر إلى جوانب أوسع من مجرد تحقيق الأرباح المالية، بل يشمل مجالات وأبعاد متعددة، تهدف في مجملها إلى تحقيق تأثير إيجابي لعمليات الشركة على المجتمع والبيئة .

المطلب الأول: مجالات المسؤولية الاجتماعية

هناك اختلاف كبير في تحديد مجالات المسؤولية الاجتماعية وتصنيفها بحسب أهميتها. حيث تعددت وتنوعت باختلاف المفاهيم والتعريفات، وإجمالا يعتبر اغلب الباحثين أن نطاق أنشطة المسؤولية الاجتماعية يتسع ليشمل مجموعة واسعة من الجوانب، مثل حماية البيئة ، إلى جانب التفاعل مع أصحاب المصلحة وتلبية احتياجاتهم بما في ذلك العاملين، والمالكين، والمستهلكين، بالإضافة إلى ذلك، يمتد مجال المسؤولية الاجتماعية إلى المساهمات العامة للمؤسسة في البيئة التي تعمل فيها بهدف رعايتها والحفاظ عليها من الجوانب المعنوية والمادية، وتقسم مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة حسب جمعية المحاسبين في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ما يلي : مجال المساهمات العامة والتفاعل مع

[1] زهية عباز ، **إشكالية إدماج المسؤولية الاجتماعية ضمن الممارسات الوظيفية في المؤسسة دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الجزائرية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية ، جامعة باتنة 1 ، 2019/2018 ، ص49.

المجتمع ، مجال الموارد البشرية، مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية ، مجال المساهمات الإنتاجية والخدمية.

أولا : مجال المساهمات العامة والتفاعل مع المجتمع

التفاعل الإيجابي بين الشركات والمجتمعات المحلية يلعب دوراً حاسماً في بناء علاقات قوية ومستدامة. ذلك أن فهم الاحتياجات والتحديات التي تواجه المجتمعات المحلية يساعد الشركات على تكوين استراتيجيات أعمال أكثر فاعلية وملاءمة، من خلال تكامل مبادئ الاستدامة في أنشطتها، حيث تساهم الشركات في تحقيق التوازن بين تحقيق الربح وتحقيق الفوائد الاجتماعية والبيئية. كما أن هذا التوازن يعكس التزاماً بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، ويشجع على ممارسة الأعمال بشكل يحقق فوائد للجميع.

إن منفعة التفاعل الإيجابي تمتد إلى مجالات متعددة، مثل تحسين ظروف العمل، ودعم المشاريع المجتمعية، وتقديم فرص تعليمية وتدريب للمجتمعات المحلية. مما يساهم في بناء ثقة المجتمع في الشركة، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى دعم أكبر من قبل المستهلكين والمستثمرين.حيث يؤدي تبني المؤسسات لاستراتيجيات تواصل فعّالة مع المجتمع المحلي إلى تحقيق العديد من المزايا منها :

– تبني المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية له تأثير إيجابي على علاقتها مع المجتمع، ويمكن أن يكون له تأثير مباشر على سمعتها. على الرغم من أن قيام المؤسسة بتلبية المعايير البيئية والاجتماعية قد يزيد من بعض التكاليف في البداية، إلا أن الاستفادة على المدى البعيد قد تكون أكبر[1].

– توفير بيئة صحية وآمنة للعاملين، وتبني ممارسات بيئية مستدامة، والمساهمة في تحسين حياة المجتمع المحلي يمكن أن يخلق صورة إيجابية للمؤسسة. إذ غالبا ما يميل المجتمع إلى دعم الشركات التي تظهر التزاماً بالقضايا الاجتماعية والبيئية، مما يؤدي إلى زيادة الثقة بين العملاء والشركاء التجاريين.

– التفاعل الإيجابي مع المجتمع يؤدي إلى زيادة الولاء من قبل العملاء وزيادة احتمالية جذب المستثمرين. فالشركات التي تدمج المسؤولية الاجتماعية في استراتيجياتها وتلبي احتياجات وتطلعات

[1] نويجي فاطمة الزهراء ، **دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية بالتطبيق على مجموعة من المؤسسات الجزائرية** ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ن جامعة بسكرة ، 2020/2019 ، ص140.

المجتمعات المحلية قد تحقق أداءً ماليًا أفضل على المدى الطويل. بالتالي، يمكن أن يكون الاستثمار في المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة إستراتيجية طويلة الأمد تعود بالنفع على الشركة من خلال تحقيق أرباح مستدامة وبناء علاقات قوية مع المجتمع والعملاء.

تتمثل التزامات المؤسسة تجاه المجتمع في تقديم خدمات ذات فائدة عامة لأفراد المجتمع، بالإضافة إلى المشاركة الفعّالة مع الحكومة في تنفيذ هذه الخدمات بهدف معالجة القضايا الاجتماعية. حيث يؤدي هذا التعاون إلى حل المشكلات المجتمعية وتحفيز التنمية. كما أنه يشكل بناءً أساسياً للبيئة المواتية للاستثمار، ويساهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي بين الفئات المختلفة من المجتمع. هذا وتتمثل أهم الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة تجاه المجتمع في [1]:

– تقديم تبرعات للمؤسسات ذات النشاط الخيري الإنساني و تقديم تمويل مالي للجمعيات والمنظمات غير الحكومية ، حيث يساهم هذا التفاعل الإنساني في تمويل وتلبية احتياجات الأفراد والأسر المحتاجة ويعكس التكافل الاجتماعي والرغبة في مساعدة الفئات الهشة، إضافة إلى توفير الرعاية والدعم للأفراد في مواجهة الظروف الصعبة، مما يؤدي إلى تعزيز رفاهيتهم وتحسين جودة حياتهم.

– تدعيم قطاع التعليم، من خلال إنشاء مؤسسات تعليمية وتقنية تستهدف الرفع من كفاءة المتعلمين وتجهيزهم للاندماج بفاعلية في سوق العمل. إضافة إلى التبرعات الموجهة للطلبة المحتاجين ، مشجعة إياهم على متابعة دراستهم العليا سواء في الجامعات الوطنية أو الأجنبية. ولا يقتصر دور المؤسسة على ذلك، بل تتجاوز حدوده إلى المساهمة في إنشاء مختبرات علمية في بعض الجامعات، مما يعزز بنية البحث العلمي ويسهم في تطوير المجتمع من خلال تقديم بيئة تعليمية متمحورة حول الأبحاث والابتكار.

– تدعيم القطاع الصحي من خلال العمل على تعزيز الخدمات الطبية، حيث تشمل هذه النشاطات إقامة المراكز الطبية والمساهم في تجهيز المستشفيات. بالإضافة إلى ذلك، تساهم المؤسسة في إنشاء مستشفيات متخصصة في الأمراض المستعصية، مما يوفر فرص العلاج للأفراد بمستويات عالية من الجودة. كما تقوم بتعويض الأفراد عن أية أضرار قد تلحق بهم نتيجة العمل في إطار الشركة، مما يعكس الالتزام بصحة وسلامة موظفيها.

[1] محمد عيسى فؤاد، **المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر: دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات**، تاريخ الاطلاع : 2023/01/15 ، على الرابط :
https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/05

– المساهمة في تعزيز الحياة الثقافية للمجتمع من خلال توفير مراكز ثقافية متاحة للسكان في المناطق الفقيرة وتعزيز ثقافة القراءة والوعي في المجتمع ، تعزيز التفاعل والحوار في المجتمع و تبادل المعرفة والأفكار عبر الندوات والمؤتمرات، هذه النشاطات تؤدي إلى تحسين جودة الحياة في المناطق الفقيرة، حيث تعمل على توفير فرص التعلم والتثقيف وتعزيز الوعي الثقافي.

– في المجال الرياضي من خلال العمل على تمكين الشباب من المشاركة في الأنشطة الرياضية وتطوير مهاراتهم تحسين جودة الحياة والصحة العامة، وذلك من خلال توفير بيئات للنشاط البدني وإنشاء وصيانة المرافق الرياضية و توجيه التبرعات والدعم نحو الأطفال وكبار السن، لتعزيز مشاركتهم في الأنشطة الرياضية .

– تنفيذ أنشطة بيئية والمشاركة في مساعدة أفراد المجتمع في حالات الطوارئ من خلال المساهمة في الحفاظ على البيئة ، مكافحة التلوث ، نشر الوعي البيئي ، تقديم الإغاثة الفورية في حالة الكوارث ، توفير المأوى وغيرها من النشاطات .

ثانيا : مجال الموارد البشرية

يعتبر العنصر البشري أحد العناصر الحيوية التي تضفي الحياة في المؤسسات، إذ يمثل الركيزة الأساسية لجميع أنشطتها ويشكل مصدرًا أساسيًا لتحقيق الفعالية. لذلك فإن الإنفاق على الموارد البشرية في المؤسسات يعتبر من أهم استثمارات المؤسسة، حيث تظهر نتائجه على المدى القريب والبعيد، وهو من أهم مجالات المسؤولية الاجتماعية ، وفي ظل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية الكبيرة التي تشهدها بيئة الأعمال اليوم والتي أثرت بشكل كبير على المؤسسات، كانفتاح الأسواق واشتداد المنافسة وتزايد الطلب، الأمر الذي أدى إلى الحاجة إلى موارد بشرية تواكب هذه التحولات، مما يفرض عليها ضرورة تعزيز قدرتها التنافسية[1].

حدثت تغييرات كبيرة في نظرة المؤسسات المعاصرة إلى الموارد البشرية. ففي الماضي كانت الموارد البشرية تعتبر أحد العناصر الداعمة للمؤسسة، ولكن مع التطورات الاقتصادية أصبحت الموارد البشرية تحظى بأهمية كبيرة وتعتبر العامل الأساسي في تحقيق التنافسية والابتكار. وتتمثل التحولات الرئيسية في اعتبار الموارد البشرية مصدرًا للقدرات التنافسية. فبدلاً من النظر إليها كمجرد عامل داعم، بدأت المؤسسات تدرك أن الكفاءات والمهارات والابتكارات التي يقدمها الأفراد تشكل جزءًا من النجاح

[1] نويجي فاطمة الزهراء ، **مرجع سبق ذكره** ، ص138.

والفعالية. وبذلك ظهرت الإدارة المعاصرة التي تسعى لتطوير مفاهيم وأساليب جديدة لإدارة الموارد البشرية. من خلال التركيز على تحسين المورد البشري، وتطوير المهارات والقدرات، وتعزيز الابتكار والتفاعل فيما بين الفرق العاملة. حيث تتميز إدارة الموارد البشرية الحديثة بالمرونة والتفاعلية لتلبية احتياجات العمل وتحفيز الأداء الفردي والجماعي.

إن تطور نظرة المؤسسات إلى الموارد البشرية يعكس تغيرات كبيرة في إدارة الأعمال والاقتصاد وهذا يتطلب تحسين الموارد البشرية في المؤسسة وتطوير أدائها، وتوفير الخدمات الضرورية للرفع من كفاءتها وجودتها وتنمية قدراتها الإبداعية، بالإضافة إلى تكييف استراتيجيات الإدارة والتنظيم لضمان استفادة كاملة من قوة الموارد البشرية، لذاك يجب على المؤسسات التأكيد على اهتمامها البالغ بالعنصر البشري، مما يبرز التزامها وولائها لتلك المؤسسة، حيث تقوم هذه الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة تجاه الموارد البشرية بتحقيق هدف رئيسي يتمثل في إيجاد مناخ مناسب يعزز التفاني والالتزام، ويشجع على بذل المزيد من الجهد[1]. بالإضافة إلى ذلك، تهدف إلى تعزيز انتمائها وولائها نحو المؤسسة. هذا الاهتمام بالعنصر البشري من شأنه أن يسفر عن تحقيق فوائد اقتصادية للمؤسسة سواء في الوقت الحالي أو في المستقبل، وتتمثل أهم الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة اتجاه الموارد البشرية في [2]:

– قيام المؤسسة بإعداد برامج وخطط تعليمية بهدف تعزيز كفاءات المورد البشري للتكيف مع طرق الإنتاج الحديثة والمستجدة، وتعزيز دور التدريب في تطوير الكفاءات الفردية، بالإضافة إلى التركيز على الكفاءة التنظيمية، وهي القدرة على التكيف مع التغيرات البيئية والاستجابة لها.

– تحقيق المساواة في فرص العمل من خلال سعي المؤسسة لتوفير فرص متكافئة لجميع الأفراد بدون أي تمييز أو تفرقة، من خلال توفير فرص الوظائف بناءً على المهارات والكفاءات، دون النظر إلى أي عوامل أخرى غير ذات الصلة بالأداء الفردي. ما يؤدي إلى خلق بيئة عمل تعكس التنوع وتعزز التكافؤ و المساواة في الفرص لجميع أفراد المجتمع.

[1] محمد عيسى فؤاد ، **مرجع سبق ذكره** .

[2] سالم حامد حمدي، **واقع المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية تجاه العاملين دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية/ نينوى**، مجلة تنمية الرافدين، العدد 112، المجلد 35، العراق، ص ص245–246.

– اعتماد سياسة متكاملة تجاه مستوى أجور ومرتبات الموظفين في المؤسسة، بهدف ضمان تحقيق مستوى معيشي مناسب يلبي احتياجاتهم الأساسية و إنشاء نظام للأجور يعتمد على معايير الكفاءة.

– اعتماد المؤسسة لسياسة الترقية تتسم بالعدالة والشفافية، حيث تعترف بقدرات وإسهامات كل موظف بمهنية والحرص على توفير فرص متساوية للترقية، حيث يتم التقييم بناءً على الأداء والإنجازات الفردية، بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى، ما يؤدي إلى تحفيز العاملين على تحسين أدائهم وتطوير مهاراتهم لتحقيق الترقيات والتقدم المهني.

– يجب على المؤسسة توفير بيئة عمل أمنة وصحية لموظفيها، من خلال توفير جميع المستلزمات اللازمة التي تؤدي إلى الحفاظ على صحة وسلامة العاملين. وتوفير الأدوات والمعدات الضرورية، بالإضافة إلى توفير ظروف العمل الآمنة والخالية من المخاطر.

– تعتبر المؤسسة مسؤولة عن الوقاية من إصابات العمل، لذلك يجب على المؤسسة القيام بجميع الإجراءات اللازمة للحد من هذه الإصابات، وذلك من خلال تطبيق إجراءات السلامة والصحة المهنية لحماية العاملين من أي مخاطر صحية قد يتعرضون لها خلال أداء واجباتهم اليومية. بالإضافة إلى توفير التدريب والإرشاد الضروريين لهم لضمان الوقاية. وفي حالة وقوع إصابةيجب على المؤسسة أن تتحمل مسؤوليتها بالكامل في معالجة المصاب وتوفير جميع المستحقات التي قد تكون مطلوبة.

ثالثا : مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية

يعد مجال المساهمات البيئية من بين أبرز مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، نظراً للتوسع الكبير في استغلال الموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي الذي أدى إلى زيادة حجم المخلفات الصناعية والاستخدام المتزايد للأسمدة الكيميائية. وقد تسببت هذه الظواهر في ظهور إشكاليات خطيرة على مستوى البيئة. وتعتبر المسؤولية البيئية للمؤسسات ذات تأثير كبير على نوعية ومستوى الحياة، لذلك يجب على المؤسسات وبالأخص الصناعية اتخاذ إجراءات فعالة للحد من التأثير البيئي السلبي لأنشطتها. من خلال تبني ممارسات صديقة للبيئة، بالإضافة إلى البحث والتطوير المستمر لطرق الإنتاج وفق المعايير البيئية السليمة لتحقيق التوازن بين الاستدامة البيئية والتقدم الاقتصادي.

أصبحت المؤسسات اليوم تتعامل مع التحديات البيئة بشكل متزايد وذلك من خلال الاعتراف بأن تأثيرها يتعلق بشكل كبير بالمصادر البيئية. فقد أدركت هذه المؤسسات أن تحسين استغلال الموارد

خاصة الاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة والمياه والموارد الأولية الأخرى، لا يقتصر دورها الايجابي في تحسين حالة البيئة وحمايتها من خلال تقليل استنزاف الموارد والحد من الانبعاث الغازية وتقليل المخلفات ، ولكنه أيضاً يساهم في التوفير المالي للمؤسسة وتقليل التكاليف ، كتخفيض تكاليف شراء المواد الأولية وتكاليف معالجة المخلفات الصناعية. وبذلك، تتحول المساهمات البيئية إلى فرص للمؤسسات لتحقيق توازن بين المسؤولية الاجتماعية وتخفيض التكاليف المالية، مما يعزز الاستدامة البيئية والاقتصادية لنشاطها.

إضافة إلى ما سبق، فإن المؤسسات التي تقوم بإنتاج منتجات صديقة للبيئة وغير ضارة تحظى بحصة كبيرة في السوق، على اعتبار الاتجاه المتزايد للطلب على المنتجات الصديقة للبيئة والتي تتمتع بعدة خصائص، كإمكانية إعادة التصنيع والرسكلة بعد الاستخدام، واعتماد تكنولوجيا نظيفة، مما يعزز القوة التنافسية للمؤسسة [1] ، لذلك أصبحت المؤسسات الاقتصادية ملزمة على الابتكار وتطوير سلسلة التوريد وتحسينها بما يتلاءم مع التوجهات البيئية المتزايدة. بالإضافة إلى ذلك، يُمكن للمؤسسات الرائدة في هذا المجال أن تستفيد من الدعم المتزايد للمنتجات الصديقة للبيئة وتحقق مزيد من النجاح في السوق من خلال تلبية توقعات واهتمامات العملاء فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

تعد أنشطة المؤسسات في مجال حماية البيئة من أبرز العوامل المحددة لتحقيق التنمية المستدامة إذ تشكل أحد الأبعاد الجوهرية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة. وفي هذا السياق، يمكن للمؤسسات الاقتصادية أن تؤدي دوراً كبيرا في الحفاظ على البيئة وصون مواردها، من خلال تبني سياسات وممارسات مسؤولة تراعي الجوانب البيئية في مختلف مراحل نشاطها[2] ، وذلك من خلال التحسين المستمر لمنع التدهور البيئي واستخدام طرق حديثة للتقليل من المخلفات. ومن بين الأنشطة المتعلقة بالمساهمات البيئية ما يلي :

– العمل على تنفيذ إجراءات رقابية على نشاطات المؤسسة وعملياتها التي قد تؤثر على البيئة، وذلك لضمان صحة وفعالية إجراءات المعالجة الخاصة بحماية البيئة في المؤسسة.

[1] نويجي فاطمة الزهراء ، **مرجع سبق ذكره** ، ص141

[2] مقدم وهيبة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص88

– اعتماد إدارة بيئية داخل المؤسسة مهمتها القيام بمتابعة البرامج البيئية بهدف تحسين أدائها وتقليل الآثار السلبية على البيئة نتيجة للأنشطة الضارة، حيث يؤدي تنفيذ نظام إدارة البيئة في المؤسسة إلى ضمان القدرة على الحفاظ على جميع جوانب البيئة، وبذلك تقليل التأثير البيئي السلبي الذي قد ينجم عن سلوكياتها.

– تقليل المخاطر التي تؤثر على صحة وسلامة الإنسان نتيجة للانبعاثات الغازية والملوثات الصناعية وذلك عبر استخدام تكنولوجيات مبتكرة في مجال البيئة، حيث تستخدم هذه التكنولوجيات الحديثة في تقليل جميع أشكال التلوث، وتحسين الجودة البيئية وحماية الإنسان من المخاطر الصحية المرتبطة بالتلوث الصناعي عن طريق تطبيق تقنيات لمراقبة وتحليل الانبعاثات، وتنفيذ إجراءات للحد منها وتطوير حلول متقدمة لمعالجة الملوثات.

– العمل على تطوير المنتجات والخدمات التي تقدمها بحيث لا يكون لها تأثير سلبي على البيئة. كما يجب أن تكون آمنة من الناحية البيئية أثناء استعمالها أو استهلاكها، وعليها أن تتيح إمكانية الرسكلة والتدوير أو التخلص منها بطرق آمنة.

– الالتزام بالقوانين والتشريعات المنظمة للنشاطات المتعلقة بحماية البيئة، حيث يعتبر هذا الالتزام اقل شيء يجب على المؤسسات الحفاظ عليه، كما يتعين عليها التوسع في تطبيقه بطريقة تقوم بتجنب أية مشكلات بيئية وتقليل حدتها إلى أقصى حد ممكن.

– الاقتصاد في استخدام المواد الخام النادرة وذلك بتحسين كفاءة استهلاك الموارد الناضبة وتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة غير المتجددة بطريقة تحقق فعالية أكبر في استخدامها، وتجنب النشاطات التي قد تؤثر سلباً على موارد الطبيعة، حيث تلبي الاحتياجات الأساسية في الوقت الحالي دون أن تحول من تمتع الأجيال اللاحقة بتلك الموارد.

رابعا : مجال المساهمات الإنتاجية والخدمية.

وجود المؤسسة يرتبط بإنتاج السلع والخدمات التي تلبي احتياجات أصحاب المصالح، حيث تسعى المؤسسة إلى إرضاء عملائها عن طريق فهم متطلباتهم من حيث الكم والنوع، فعندما تتمكن المؤسسة من

تلبية تلك الاحتياجات بفعالية، يتم تحقيق العديد من الأهداف، منها ضمان مكانة متميزة في الأسواق والحفاظ على قاعدة العملاء ، كما تؤدي إلى زيادة في مبيعاتها و أرباحها و تنافسيتها .

تقديم خدمات متميزة للزبائن أصبح امرأ ضروريا في بيئة الأعمال الحديثة التي أصبحت تتميز بالتنافسية الشديدة ، بل أصبح واقعًا يفرض نفسه على الشركات. يعتبر رضا الزبائن واستمرارهم في التعامل مع الشركة هو التحدي الأكبر الذي تواجهه الشركات في بيئة المنافسة الحالية. يمتلك العملاء و الزبائن حرية كاملة في اختيار المنتجات والخدمات، وذلك بسبب المنافسة في السوق . لذلك فإن معرفة احتياجات ومتطلبات مختلف فئات الزبائن من قبل المؤسسات أصبح عملًا ضروريًا، فتقديم خدمات متميزة للعملاء يعتبر أحد العوامل التي تؤدي إلى نجاح المؤسسات أو فشلها. لذلك، تُولي المؤسسات أهمية كبيرة لخدمة العملاء، حيث تساهم في زيادة الحصة السوقية لمنتجات المؤسسة وزيادة ثقة وولاء العملاء والزبائن بالمؤسسة.

نشاطات المؤسسات في المجال الإنتاجي والخدمي تحقق العديد من الأهداف الاقتصادية للمؤسسة مثل الزيادة في العوائد والأرباح، وتعزيز سمعتها في الساحة الاقتصادية سواء في الجانب الصناعي أو التجاري. كما تؤدي أيضًا إلى تعزيز تنافسية المؤسسة وزيادة حصة المبيعات في الأسواق ، بالإضافة إلى تيسير الوصول إلى الأسواق الخارجية، وذلك من خلال تلبية متطلبات الزبائن والمستهلكين والتطوير المستمر للمنتجات والخدمات المقدمة، ما يساهم في زيادة ثقة الزبائن بالمؤسسة، كما يساهم أيضا في تعزيز الولاء والتفضيل للعلامة التجارية للمؤسسة، وتحسين الأداء الاقتصادي وتعزيز مكانتها في الأسواق المحلية والدولية[1].

المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبائن تتطلب تقديم منتجات أو خدمات عالية الجودة بأسعار معقولة بالإضافة إلى ذلك، يتضمن الالتزام الاجتماعي اتجاه الزبائن تقديم توجيهات حول كيفية استخدام منتجات المؤسسة والشروط المتعلقة بالصحة والسلامة، كما يجب أن تحترم المنتجات أيضًا ثقافة الزبائن وخصوصياتهم الاجتماعية والثقافية والدينية، بما في ذلك العادات والتقاليد[2]. أما النشاطات المتعلقة بمجال حماية المستهلك فإن التوسع الكبير لقطاع الأعمال على المستوى الدولي، والمنافسة الشديدة في دخول

[1] محمد عيسى فؤاد ، **مرجع سبق ذكره.**

[2] نويجي فاطمة الزهراء ، **مرجع سبق ذكره** ، ص139.

الأسواق الجديدة ، فرضت تحديات كبيرة على المؤسسات، حيث أصبح مجال حماية المستهلك أحد العناصر الرئيسية في إطار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، وجعل من مسؤولية حماية المستهلك الالتزام الضروري على المؤسسات. هذه المسؤولية تتضمن الالتزام من الناحية الأخلاقية في توصيف المنتجات خاصة من حيث المعلومات التي تقدمها المؤسسة في الدعاية الاشهارية والترويجية، وايضا تقديم المنتجات أو الخدمات بشكل آمن ، وضمان سلامة العملاء وحماية مصالحهم الاقتصادية.

تشمل نشاطات المؤسسة المتعلقة بحماية المستهلك الالتزام بتقديم منتجات وخدمات ذات جودة عالية، وتوفير معلومات واضحة حولها، بالإضافة إلى إتباع معايير الأمان والحماية والتعامل النزيه والأخلاقي مع الزبائن والمستهلكين وتوفير المرافقة للعملاء والمستهلكين في حالة وجود أية مشاكل أو استفسارات، تحقيق هذه المعايير يؤدي الى بناء علاقات قوية مع الزبائن ويزيد الثقة بين المؤسسة والمستهلك، الأمر الذي يعكس التزام المؤسسة بالمعايير الأخلاقية في التعامل مع المستهلكين ويحقق التوازن بين التوسع الاقتصادي والالتزام بحقوق وسلامة المستهلك.[1]

المطلب الثاني: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

دراسات كارول كانت أكثر إسهاما في توضيح الأبعاد الحقيقية للمسؤولية الاجتماعية، حيث تضم المسؤولية الاجتماعية حسب كارول أربعة عناصر جوهرية رئيسية وهي: البعد الاقتصادي والأخلاقي والقانوني والخيري. وفي إطار ذلك، طور مصفوفة بين فيها هذه العناصر الأربعة وكيف يمكن أن تؤثر على كل واحد من المستفيدين في البيئة. حيث شكلت منعرجا حاسما في الدراسات الأكاديمية، وكان هرم المسؤوليات الذي توصل له والقراءة المنهجية التي قدمها محور التحاليل المختلفة التي جاءت فيما بعد.

الفرع الأول : البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية

يعتبر البعد الاقتصادي بمثابة الأساس الذي تقوم عليه المسؤولية الاجتماعية، حيث يرتبط هذا البعد بقدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الاقتصادية من خلال إنتاج السلع والخدمات التي يرغب المجتمع في الحصول عليها، الأمر الذي يتطلب من المؤسسات الالتزام بالمسؤولية الرئيسية باعتبارها وحدات اقتصادية داخل المجتمع، مما يعزز من استدامتها ويساهم في النمو الاقتصادي العام .

[1] الطاهر خامرة ، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سوناطراك** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2007/2006 ، ص89.

الهدف الاقتصادي لأي مؤسسة اقتصادية هو تحقيق الكفاءة الإنتاجية من خلال إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع ويسعى للحصول عليها، مما يساعد في تلبية الطلب وتحقيق الرضا العام. وفي نفس الوقت ضمان تحقيق الأرباح الكافية التي تمكن المؤسسة من تحقيق استدامة مالية تضمن بقاءها ونموها على المدى البعيد، مما يمكنها من الاستمرار في أداء أدوارها الاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة إلى توفير فرص عمل للمجتمع المحلي والالتزام المالي بسداد الضرائب والرسوم مما يحسن مستوى المعيشة ويدعم الاقتصاد الوطني ويوفر الموارد اللازمة للحكومة لتنفيذ برامجها التنموية.

تحقيق الأرباح يمثل الأساس الذي تبنى عليه جميع مستويات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات فمن خلال الربح يمكن للمؤسسة قياس فعالية وكفاءة أنشطتها التجارية، حيث يمكن تقييم مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها واستراتيجياتها وكيفية إدارة مواردها بشكل فعال. أما الوظيفة الثانية فتتمثل في تحمل المخاطر، حيث يساعد تحقيق الأرباح المؤسسة على تحمل المخاطر المحتملة في السوق، تستطيع من خلاله المؤسسات التعامل مع التحديات والظروف الاقتصادية غير المتوقعة، مما يضمن استمراريتها وبقاءها في السوق، في حين تتمثل الوظيفة الثالثة للأرباح في توفير رأس المال اللازم للنمو والتوسع في المستقبل، حيث يمكن للمؤسسات من خلال الأرباح المحققة إعادة استثمار الأموال في تطوير المنتجات الجديدة وتحسين العمليات والتوسع في الأسواق الجديدة، مما يعزز من قدرتها التنافسية. ولتحقيق هذه الأرباح يجب على الشركات الالتزام بإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة للمجتمع بجودة عالية وتكلفة معقولة والالتزام بمسؤولياتها الاجتماعية[1].

المسؤولية الاجتماعية للشركات ليست مجرد التزام أخلاقي، بل هي استثمار طويل الأجل يعود بفوائد عديدة على المؤسسة وأصحاب المصلحة، فمن خلال تبني ممارسات مسؤولة اجتماعياً وبيئياً تستطيع الشركات تحقيق زيادة في الإنتاج والربحية، وتقلل من الصراعات الداخلية والخارجية، وتعزز الانتماء والولاء للعاملين، مما يؤدي الى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز العلاقات مع المجتمع. حيث يرى الكثير من المتخصصين في المسؤولية الاجتماعية إلى أن المؤسسات يجب عليها إدراك فوائد المسؤولية الاجتماعية التي تحصل عليها على المدى البعيد، فالمؤسسات التي تلتزم بمبادئ المسؤولية

[1] هبول محمد وآخرون ، **أبعاد المسؤولية الاجتماعية وفق هرم كارول** ، مجلة أوراق اقتصادية ، مجلد 4 ، عدد 2 ص.220

الاجتماعية تحسن صورتها وتزيد من ثقة المستهلكين بها، وتكون في وضع جيد للمنافسة في الأسواق العالمية، حيث يفضل المستهلكون والعملاء التعامل مع المؤسسات المسؤولة اجتماعياً.مما يؤدي إلى زيادة المبيعات والإنتاجية والربحية في الأمد الطويل، ولا يمكن أن تتحقق تلك العوائد على المدى القصير على غرار الصفقات التجارية التي يكون مردودها سريعا و لا تتوفر فيها صفة الاستدامة.

المزايا التنافسية الحديثة للمؤسسات أصبحت تتجاوز التكاليف والأسعار والجودة للمواد المنتجة لتتضمن معايير تشمل الجانب الأخلاقي، المجتمعي ، والبيئي . فالمؤسسات التي تلتزم بهذه المعايير الجديدة تكتسب ثقة العملاء والمجتمع، مما يعزز من تنافسيتها ويضمن استدامتها على المدى الطويل. كما أن تفاعل المعايير المادية والاجتماعية مع بعضها البعض يخلق قيمة مضافة للشركة تتجاوز الأرقام المالية. قد يصعب قياس بعض هذه المعايير الاجتماعية بشكل كمي، ولكنها تلعب دوراً كبيرا في بناء علاقات قوية ومستدامة طويلة الأمد مع جميع الأطراف أصحاب المصلحة، مما يعزز من قدرة الشركة على النمو المستدام والتكيف مع التحديات المستقبلية[1].

إن فهم عناصر المسؤولية الاجتماعية التي جاء بها كارول يتطلب وجود علاقة مترابطة بين المتطلبات التي تحقق نجاح المؤسسة في عملها من الجانب الاقتصادي، والمتطلبات التي تلبي الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي من الجانب الاجتماعي لتحقيق التوازن بين النجاح التجاري والمسؤولية الاجتماعية. فالمجتمع يتوقع من المؤسسات أن تساهم بشكل ايجابي وتلعب دوراً كبيرا في المجال الأخلاقي والمجال الخيري. على الرغم من أن هذا الدور يتجاوز التزامات المؤسسات القانونية والاقتصادية، إلا أنه يمثل تطلعات مشروعة ومهمة للمجتمع. لذلك فإن تبني هذه الأدوار يمكن المؤسسات من تلبية توقعات المجتمع والاستفادة من العلاقات الإيجابية والمستدامة التي تبنيها مع جميع الأطراف أصحاب المصلحة[2].

---

[1] رسلان خضور ، **ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة والعشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا** ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، دمشق 27/26/25 جانفي 2011 ، ص19.

[2] أسماء يوسف ، **المسؤولية الاجتماعية للشركات : المفهوم والأبعاد ، دوافع الانخراط وتحديات التنفيذ** ، في مجموعة مؤلفين : المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية ،المركز العربي الديمقراطي ، برلين ، 2019 ، ص77.

الفرع الثاني : البعد القانوني

تقوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على التوازن بين المصالح المتضاربة مثل تحقيق الأرباح و مراعاة المصلحة العامة ، حيث يتمثل الهدف الأساسي لأي مؤسسة تحقيق أرباح مادية لضمان استمراريتها ونموها. فالأرباح تعتبر ضرورية لتقديم قيمة للمستثمرين وتعزيز القدرة التنافسية. وفي الوقت نفسه يجب على المؤسسات الأخذ بعين الاعتبار تأثيراتها الاجتماعية والبيئية من خلال العمل على حماية المحيط و البيئة، دعم الجوانب الاجتماعية، وضمان حقوق الموظفين. لذلك كان لابد من وجود إطار قانوني يضبط برامج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، حيث كان هناك تباين في الآراء حول البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. بعض الأفكار السائدة تعتقد أن المسؤولية الاجتماعية هي مجرد مبادرات طوعية تتبناها المؤسسات بناءً على رغبتها وليس بناءً على التزام قانوني ، بينما ظهرت في الآونة الأخيرة توجهات متزايدة نحو تنظيم هذا المجال قانونيًا. من خلال التشريعات والمبادئ الدولية ومتطلبات الشفافية، حيث سعى العديد من المحللين والمشرعين إلى دمج المسؤولية الاجتماعية في الأطر التنظيمية للمؤسسة [1]، حيث تزايدت الحاجة لفرض دور اجتماعي على المؤسسات كمقابل لوجودها المادي والاقتصادي في المجتمع، وذلك من خلال تقديم المساهمة في مختلف الأبعاد الاجتماعية والأخلاقية والبيئية. لذا، أصبح من الضروري تعزيز التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية بطرق أكثر تنظيمًا وإلزامية من خلال ضبط وتنظيم العلاقة بين المؤسسات والمجتمع عن طريق تطوير إطار قانوني يحدد بوضوح المعايير التي يجب أن تلتزم بها الشركات في مسؤوليتها الاجتماعية، بما في ذلك التزامها بالمعايير الأخلاقية والاجتماعية. وبالتالي إضفاء صفة الإلزام على المسؤولية الاجتماعية يعكس حرص المؤسسة في تحسين المجتمع وحماية البيئة[2].

يتمثل البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية في الامتثال القانوني الذي يعكس التزام المؤسسة بجميع القوانين واللوائح المقررة من الجهات المختصة، مما يضمن أن العمليات التجارية تجري في إطار قانوني يحمي حقوق جميع الأطراف. وتتمثل أهمية البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية في المساهمة في

[1] عبد القادر بلخضر و حلموس مسعودة ، **تفعيل البعد القانوني كألية ضابطة لممارسات المسؤولية الاجتماعية** ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، المجلد 06، العدد01، جوان 2019. ص149.

[2] طيبة حبيب ظاهر، **المسؤولية الاجتماعية للشركات الأجنبية تحت مظلة الاتفاقات الإطارية الدولية: دراسة تحليلية،** مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 59 ، ص171.

توفير بيئة عمل مستقرة وآمنة تتيح للشركات تحقيق أهدافها الاقتصادية دون مواجهة العقبات القانونية.كما أن الالتزام بالقوانين المحلية يعكس احترام الشركة لبيئتها المحيطة ويساهم في توطين أنشطتها داخل المجتمع[1]. كما يعكس البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية التزام المؤسسة بالأخلاقيات والمسؤولية الاجتماعية، حيث يرى كارول أن المسؤوليات القانونية تعتبر من الأسس التي تبنى عليها المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ، وهو ما يمنح المؤسسات شرعية قانونية ويجعلها تعمل ضمن إطار معترف به ومحمي قانونياً ، في هذا الاطار يرى كارول ان العناصر القانونية الاساسية التي تتكون منها المسؤولية الاجتماعية تتمثل في:

أولا –العمل ضمن الأطر القانونية التي تضعها الحكومات.

ثانيا –الالتزام بجميع اللوائح التي تفرضها الجهات الفدرالية والمحلية لضمان الامتثال القانوني.

ثالثا–المواطنة المؤسسية من خلال تصرفات المؤسسة كمواطن مسؤول يلتزم بالقوانين واللوائح ويعمل لصالح المجتمع.

رابعا –تلبية الالتزامات القانونية من خلال الامتثال للعقود والاتفاقيات القانونية، وتقديم التقارير المالية الدقيقة والشفافة.

خامسا– التأكد من أن جميع المواد المنتجة والخدمات المقدمة تستجيب للحد الأدنى من المعايير القانونية للسلامة والجودة.

البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة يعد الإطار العام الشرعي الذي ينظم ويحدد كيفية تفاعل الأبعاد الأخرى للمسؤولية الاجتماعية مع بعضها البعض ، فالبعد القانوني يساعد في دمج الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والأخلاقية للمسؤولية الاجتماعية ضمن إطار قانوني واحد. هذا التكامل بين هذه الأبعاد يعزز من قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف بشكل متوازن، و يوفر الأساس القانوني الذي يوجه الأنشطة والممارسات التجارية بطرق تتماشى مع التطلعات المشروعة لأصحاب المصلحة كما يجنب المؤسسة الضغط الخارجي الممارس من قبل الجهات الرقابية التابعة للدولة وجمعيات المجتمع

[1] عبد القادر بلخضر و حلموس مسعودة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص153.

المدني و وسائل الإعلام المحلية . وفيما يلي مجموعة نقاط توضح العلاقة بين البعد القانوني و الأبعاد الأخرى[1] :

– في غياب تشريعات قانونية تنظم عملية الإنتاج ستكون هناك منتجات ذات جودة اقل ، وبأسعار مرتفعة ، احتكار في الأسواق ، انتشار الطرق غير المشروعة للمنافسة والتسويق الاحتيالي، وبالتالي ينتفي هنا البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية والذي يتطلب تقديم منتجات ذات جودة وخدمات تحقق متطلبات وحاجيات المجتمع ، لذلك فإن الالتزام بالتشريعات والقوانين من قبل المؤسسات يعتبر الأساس الذي تقوم عليه المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات .

تطبيق البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية ضمن إطار قانوني يساهم في تحسين صورة المؤسسة ويعزز من ترابطها مع المجتمع. من خلال احترام القيم الأخلاقية والدينية والعادات والتقاليد الخاصة بالمجتمع ، حيث توفر القوانين إطاراً يحدد معايير السلوك الأخلاقي الذي يجب على المؤسسات الالتزام به. فالتشريعات الجزائية تساهم في حماية القيم العامة والأخلاق من خلال تجريم التصرفات الخطيرة على الإنسان والتي قد تقوم بها المؤسسة من خلال المنتجات أو الخدمات التي تقدمها، كما أن التزام المؤسسات بممارسة المسؤولية الاجتماعية ضمن إطار قانوني يؤدي الى تطوير منتجات وخدمات تتماشى مع المعايير الأخلاقية ويحد من التصرفات غير المقبولة.

البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية يبرز بشكل كبير عندما تقوم المؤسسات بتنفيذ أعمال تطوعية تركز على تحسين الوضع الاجتماعي للمواطنين وترقيته. حيث يعبّر عن التزام الشركات بالمساهمة في رفاهية المجتمع عبر المبادرات الخيرية، من خلال القيام بأنشطة التي تدعم التنمية الاجتماعية والتعليميّة والصحية. بالتنسيق مع الهيئات التي تعمل في المجالات الاجتماعية والخيرية، وفي وجود إطار قانوني ناظم لكل هيئة .لذلك نجد أن البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية يعتبر الإطار العام الضابط لكل الأبعاد الأخرى المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية سواء الاقتصادي أو الخيري أو الأخلاقي .

[1] عبد القادر بلخضر ، **مرجع سبق ذكره** ، ص156.

الفرع الثالث : البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية

يمثل الالتزام بالمعايير الأخلاقية من طرف المؤسسات في نشاطاتها أحد أهم ركائز المسؤولية الاجتماعية من خلال التصرف بأخلاقية تراعي مصالح العملاء ومصالح المجتمع وتلبي تطلعاتهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية، فالبعد الأخلاقي يلعب دوراً محورياً في توجيه سلوك الموظفين وهيكلة علاقة المؤسسة بمختلف الجهات أصحاب المصلحة لتحقيق رفاهية المجتمع، فعندما تكون ممارسات الشركة أخلاقية فإن الهدف الأساسي يصبح تحقيق رفاهية المجتمع ككل، وليس فقط تحقيق الأرباح. هذا التفكير النفعي يضع المجتمع في صلب اهتمام الشركة ويؤدي إلى تبني استراتيجيات ومبادرات تساهم في تحسين حياة الأفراد[1] .

في ظل التأثيرات المجتمعية أصبح هناك مراقبة ومحاسبة من جميع الأطراف أصحاب المصلحة حول الأعمال والنشاطات التي تقوم بها المؤسسات وتأثيراتها على المجتمع والبيئة، فالمستهلكون اليوم أكثر وعياً وإدراكًا للتأثيرات الاجتماعية والبيئية للمؤسسات. حيث يبحثون عن منتجات وخدمات تأتي من مؤسسات تتبنى ممارسات مسؤولة وأخلاقية. كما أن المؤسسات التي تفشل في تلبية هذه التوقعات قد تواجه مقاطعة أو انتقادات من العملاء. خاصة في ظل الدور الكبير للإعلام والذي اصبح يسلط الضوء على ممارسات المؤسسات، سواء كانت إيجابية أو سلبية. حيث يمكن للإعلام أن يكشف عن الفضائح وسوء السلوك أو انتهاكات حقوق الإنسان، مما يؤدي إلى تداعيات كبيرة على سمعة الشركة وأدائها. لذلك فإن الالتزام بالممارسات الأخلاقية والمسؤولة لم يعد خياراً أخلاقياً فقط بل ضرورة استراتيجية لبقاء المؤسسة ونموها في بيئة تجارية تتسم بالتدقيق والمحاسبة الشديدة [2].

يظهر البعد الأخلاقي بشكل واضح عندما تنتهك المؤسسة المبادئ الأخلاقية المتفق عليها التي تحدد أوجه الصواب والخطأ في توجيه أعمالها. يمكن للمؤسسات أن تعبر عن الأخلاق في أدائها

[11] -Debos Franck (2005). L'impact de la dimension éthique dans la stratégie de communication de l'entreprise la nécessité d'une communication «responsable». Consulté le 25/05/2022, sur http://journals.opnedition.org/communicationorganisation/3278, p. 26)

[2] عنابي بن عيسى و فاطمة الزهرة قسول، **إدارة السلوك الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال**، مداخلة في الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة بشار ، فيفري 2012

الاجتماعي من خلال تعزيز الالتزام بالقيم الأخلاقية. ولتحقيق ذلك، يجب على المؤسسة تحديد القيم والمبادئ الأخلاقية بوضوح وإدماجها في ثقافة المؤسسة. مما يساعد على توجيه سلوك الموظفين واتخاذ القرارات بشكل يتماشى مع هذه القيم .بالإضافة إلى تشجيع وتطوير ثقافة داخلية تعزز السلوك الأخلاقي من خلال البرامج التدريبية وورش العمل التي تركز على الأخلاقيات والمسؤولية الاجتماعية.والتواصل الفعّال مع المجتمع المحلي وأصحاب المصلحة لفهم توقعاتهم واحتياجاتهم والعمل على تلبيتها بشكل أخلاقي و مسؤول[1].

المسؤولية الأخلاقية تشمل السلوك المتفق عليه من قبل الأطراف أصحاب المصلحة سواء المستهلكين أو العملاء أو المجتمع ككل باعتبارها قيم تم توارثها. حيث تساهم في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية. لذا يجب على المؤسسة وضع معايير أخلاقية واضحة تُتَّبع في جميع القرارات والأنشطة. هذه المعايير يجب أن تكون شاملة وتغطي جميع الجوانب من التعامل مع الموظفين إلى علاقات العمل مع العملاء والمستثمرين والمجتمع .وتقوم على تبني سياسات تكافؤ الفرص في التوظيف لضمان عدم التمييز وتعزيز التنوع والشمول في بيئة العمل، من خلال توفير فرص متساوية للجميع بغض النظر عن الجنس، العرق، الدين، أو أي عوامل أخرى. إلى جانب احترام الأعراف والتقاليد والقيم الاجتماعية المحلية في جميع جوانب العمل. مما يعزز العلاقة الإيجابية بين المؤسسة والمجتمع المحلي ويعكس الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية ووضع سياسات صارمة لمكافحة الفساد و الاحتيال والممارسات غير الأخلاقية الأخرى. وتعزيز الشفافية في جميع العمليات والقرارات المؤسسية، وتطبيق آليات المساءلة لضمان التزام الجميع بالمعايير الأخلاقية .

تسعى المؤسسات إلى زيادة شفافية عملياتها والإفصاح عن ممارساتها وسياساتها بشكل علني، خاصة مع زيادة حصتها السوقية وتعقد العلاقات مع الأطراف ذات المصلحة، حيث تلجأ الكثير من المؤسسات إلى وضع مدونة أخلاقية. هذه المدونة تتضمن قيماً ومبادئ عامة توجه السلوك الأخلاقي للمؤسسة والعاملين فيها، مثل النزاهة، الشفافية، الاحترام، والمسؤولية الاجتماعية. تهدف هذه المدونات

[1] نويجي فاطمة الزهراء ، **مرجع سبق ذكره** ، ص95

إلى توفير إطار عمل للسلوكيات اليومية في المنظمة، مما يساعد الموظفين على اتخاذ القرارات الأخلاقية في مواقفهم العملية. وهناك نوعين من هاته المدونات [1]:

1- **مدونات تركز على الجوانب القانونية :** حيث تهدف هذه المدونات إلى ضمان امتثال الموظفين لجميع القوانين واللوائح و تتضمن آليات صارمة لمراقبة السلوك وضمان الامتثال داخل المؤسسة

2-**مدونات تعزز القيم الأخلاقية** :حيث تركز على تعزيز القيم الأساسية للمؤسسة مثل النزاهة، الشفافية، والمسؤولية الاجتماعية، هدفها بناء ثقافة مؤسسية تشجع وتكافئ السلوك الأخلاقي من خلال تقديم إطار عام للقيم والمبادئ التي توجه السلوك حتى تشجع الموظفين على اتخاذ قرارات أخلاقية بناءً على القيم الأساسية للمؤسسة.

الفرع الرابع : البعد الإنساني أو الخيري للمسؤولية الاجتماعية

البعد الإنساني للمسؤولية الاجتماعية يشير إلى الفوائد والخدمات التي تقدمها المؤسسة للمجتمع مثل دعم المبادرات التي تهم المجتمع والنشاطات ذات الطابع الإنساني والخيري، وهي تعتبر من المبادرات الطوعية غير الملزمة للمؤسسة. حيث يرتبط البعد الإنساني للمسؤولية الاجتماعية بشكل وثيق بمبدأ تحسين الرفاهية الاجتماعية بشكل عام. يتسم هذا البعد بالطابع الاختياري حيث يتم تقديمه بناءً على رغبة المؤسسة بدافع إنساني وليس كالتزام قانوني أو تجاري. و يشمل هذا البعد مجموعة متنوعة من المساهمات التي تستهدف تحسين حياة الأفراد والمجتمعات بطرق مختلفة[2]. يلعب هذا البعد دورًا حيويًا في تعزيز صورة المؤسسة في أذهان المواطنين والمجتمع بشكل عام.

يقوم المبدأ الأساسي في البعد الإنساني للمسؤولية الاجتماعية على كيفية تعزيز رفاهية الموظفين وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع. والذي يتم من خلال الإسهامات الطوعية للمؤسسة سواء

[1] طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الإجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص ص 170-173

[2] ناصر جرادات وعزام أبو الحمام، **المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للمنظمات**، ط1 ، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2013 ، ص 214 .

كانت مالية أو عبر برامج لدعم المجتمع مما يحسن من الصورة الإيجابية للمؤسسة، فعندما تدعم المؤسسة مشاريع مجتمعية وأنشطة خيرية، فإنها تبني سمعة إيجابية باعتبارها مؤسسة مسؤولة ومهتمة بالرفاهية الاجتماعية[1].

المبادرات الطوعية التي تتسم بطابع إنساني وتستهدف تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع دون أن تكون مرتبطة بشكل مباشر بمجال عمل المؤسسة، أو تهدف إلى الزيادة في تحقيق الأرباح المادية تعكس الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية. هذه المبادرات يمكن أن تتضمن مجموعة متنوعة من الأنشطة التي تركز على تعزيز رفاهية المجتمع وتقديم الدعم للفئات المختلفة، فالمسؤولية الخيرية تمثل أعلى مستويات الالتزام الاجتماعي، حيث تتجاوز هذه المسؤولية مجرد تلبية متطلبات عمل المؤسسة أو الالتزام بالقيم الأخلاقية، ولكنها تعكس بشكل كبير رفاهية المؤسسة ومكانتها في السوق ولدى الأطراف أصحاب المصلحة. حيث تركز على تقديم دعم غير محدود يهدف إلى تحسين المجتمع بشكل عام. مثل تقديم المساهمات المالية والعينية ودعم المشاريع المجتمعية، تنظيم الفعاليات الخيرية، والتفاعل النشط مع القضايا الاجتماعية الهامة، برامج التطوع ، تقديم المساهمات المالية أو العينية لمنظمات غير ربحية. أو أي مبادرة لها تأثير إيجابي ملموس على المجتمع، فالمسؤولية الخيرية هي عبارة عن مبادرات وأعمال تطوعية تقوم بها المؤسسة بدافع إنساني وليس لغايات ربحية[2] .

المطلب الثالث : أهمية المسؤولية الاجتماعية

تلعب المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وقطاع الأعمال أهمية كبيرة خاصة بعد تراجع النشاطات الاقتصادية والخدماتية للدولة، والتي رافقتها برامج وسياسات اجتماعية موجهة للمجتمع والتي كانت كنتيجة طبيعية ومتوقعة في ظل عدم اهتمام المؤسسات الاقتصادية للقطاع العام بتحقيق الأرباح المادية على حساب العائد الاجتماعي ، ومع الانتقال إلى الخصخصة واقتصاد السوق كان متوقع أن تتوقف النشاطات الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية إلا آن الواقع اظهر عكس ذلك ، حيث أظهرت الممارسات أن المسؤولية الاجتماعية تعتبر أداة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة وتخلق لها قيمة مضافة تعزز استدامتها باعتبار أن هناك ترابط بين النجاح الذي تحققه المؤسسة والرفاه الاجتماعي. حيث تحتاج

[1] سميرة لغويل و نوال زمالي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص305.

[2] نعيجي شهرزاد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص55.

المؤسسة في نشاطاتها التجارية إلى يد عاملة مؤهلة وسليمة صحيا واستقرار اجتماعي و موارد طبيعية مستدامة .

تعتبر المسؤولية الاجتماعية أحد أهم العناصر الأساسية في قطاع الأعمال اليوم، حيث لاتقتصر فوائدها على تحسين صورة المؤسسة وسمعتها فقط ، بل تساهم أيضا في ربط علاقات متينة وذات طابع مستدام مع الزبائن والمجتمع وكذلك البيئة، على الرغم من التحديات الكبيرة والتكاليف المادية الناتجة عن تنفيذ المؤسسات لبرامج المسؤولية الاجتماعية، فإن العائد الذي تجنيه هذه المؤسسات لا يظهر على المدى القصير بل يعتبر استثمارًا ناجحا تظهر نتائجه على المدى الطويل. حيث يتطلب تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية التزامًا ماليًا وإداريًا، بالإضافة إلى تخصيص موارد كبيرة لتطوير وتنفيذ المبادرات الاجتماعية والبيئية، ومع ذلك فإن العوائد على هذه الاستثمارات تتجاوز مجرد المكاسب المالية.

عندما تلتزم المؤسسات بتحقيق توازن بين تحقيق الأرباح والمجتمع والبيئة، فإنها تساهم في تحقيق نمو مستدام. هذا النمو المستدام لا يأتي فقط من تحسين الكفاءة الداخلية للمؤسسة وتخفيض التكاليف، بل أيضًا من تعزيز الابتكار وتطوير منتجات وخدمات جديدة تستجيب لاحتياجات المجتمع والبيئة. علاوة على ذلك، الشركات التي تظهر الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية تتمتع بميزة تنافسية، حيث يفضل العملاء والشركاء التعامل مع المؤسسات التي تشاركهم نفس القيم. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للشركات جذب المواهب المتميزة والاحتفاظ بها عندما تظهر اهتمامًا حقيقيًا بالمسائل الاجتماعية والبيئية. فالموظفون اليوم يبحثون عن أكثر من مجرد وظيفة، حيث يبحثون عن بيئة عمل تتماشى مع قيمهم الشخصية وتساهم في تحسين المجتمع. هذا الالتزام يمكن أن يؤدي إلى زيادة الرضا الوظيفي وتحفيز الموظفين وتعزيز الإنتاجية.

إن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يساعد المؤسسات في بناء علاقات قوية وإيجابية مع المجتمع المحلي والذي يمكن أن يكون مصدرًا هامًا للدعم والتأييد، من خلال المساهمة في المبادرات المجتمعية وتعزيز الشفافية والالتزام بالمعايير الأخلاقية، حيث ينعكس بالإيجاب على المؤسسة من خلال تعزيز سمعتها مما يؤدي إلى زيادة الثقة والولاء من جانب العملاء والمستثمرين. كما أن للمسؤولية الاجتماعية

أهمية كبيرة تتجلى في عدة جوانب، حيث تساهم بشكل كبير في دعم مؤسسات المجتمع المدني وتعزيز التنمية المحلية ورعاية الأعمال الخيرية وحماية البيئة من الأضرار الناتجة عن النشاطات الاقتصادية[1].

تلعب المسؤولية الاجتماعية دوراً كبيرا في تعزيز عمل مؤسسات المجتمع المدني من خلال الدعم المالي والتقني والتطوعي الذي تقدمه. هذا الدعم يساعد مؤسسات المجتمع المدني على تنفيذ برامجها ومشاريعها بكفاءة أكبر، ويساعد في تعزيز قدرتها على تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية. فالشركات التي تدعم المجتمع المدني تبني علاقات قوية مع المجتمع، وتكتسب سمعة إيجابية باعتبارها شريكًا موثوقًا ومهتمًا بالقضايا المجتمعية. كما تساهم المسؤولية الاجتماعية في تعزيز التنمية المحلية من خلال الاستثمار في مشاريع البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية. فالشركات التي تستثمر في المجتمعات المحلية تساعد على تحسين جودة الحياة للسكان المحليين وتخلق فرص عمل جديدة وتعزز النمو الاقتصادي في تلك المناطق. هذا الالتزام بالتنمية المحلية يساعد على بناء مجتمعات تتمتع بالاستدامة والاستقرار، وهو ما يعود بالفائدة على الشركات من خلال تحسين بيئة العمل وجذب عملاء وموظفين جدد.

الشركات التي تلتزم بالمسؤولية الاجتماعية تقوم بدور فعال في دعم الأعمال الخيرية والمبادرات الإنسانية من خلال التبرعات ورعاية الأحداث الخيرية وتنظيم حملات التبرع ، من خلال مساهمة الشركات في توفير الموارد اللازمة لمساعدة الفئات المحتاجة والمساهمة في حل المشكلات الاجتماعية. كما أن إحدى الجوانب الأساسية للمسؤولية الاجتماعية هي حماية البيئة من الأضرار الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية. فالشركات التي تتبنى ممارسات صديقة للبيئة تساهم في حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال استخدام التكنولوجيا النظيفة وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتبني ممارسات تقلل من تأثير الأنشطة الصناعية على البيئة وتشجيع الابتكار في مجالات الطاقة المتجددة والكفاءة البيئية. حيث تؤدي هذه السياسات إلى تحقيق استدامة العمليات التجارية للشركات ويضمن توافقها مع التوجهات العالمية نحو حماية البيئة.

الالتزام بتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية يساهم في تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع في مختلف المجالات ، إضافة إلى المزايا التي تتحصل عليها الدولة من

[1] .نعيجي شهرزاد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص37

خلال تعزيز الوعي لدى الشركات بأن لها دورا أساسيا إلى جانب الدولة في تحمل الأعباء والتكاليف الاجتماعية في مختلف المجالات ، حيث تجد الدولة صعوبة في القيام بكل هذه الأعباء بمفردها مما يتطلب دوراً للشركات والمؤسسات الاقتصادية للقطاع الخاص[1]. لذلك فإن تعظيم عوائد الدولة عبر تعزيز وعي المنظمات بأهمية المساهمة العادلة في تحمل التكاليف الاجتماعية. كما يساهم في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات، حيث تجد الدولة الحديثة صعوبة في القيام بكل هذه الأعباء بمفردها، مما يتطلب مشاركة المنظمات الاقتصادية الخاصة في هذا الإطار .

في الأخير ، يمكن القول أن المسؤولية الاجتماعية ليست مجرد التزام أخلاقي، بل هي إستراتيجية تجارية تساهم في تحقيق النجاح والاستدامة على المدى الطويل، من خلال دعم مؤسسات المجتمع المدني والمساهمة في التنمية المحلية ورعاية الأعمال الخيرية وحماية البيئة، فمن خلال هذه البرامج تستطيع الشركات أن تبني علاقات قوية مع المجتمع وتحسن سمعتها وتعزز قدرتها التنافسية في الأسواق.

[1] بن مسعود نصر الدين وكنوش محمد ، **واقع واهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية** ، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية ، 14،جامعة بشار،15 فيفري 2012 .

المبحث الثالث : الإدارة الإستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية

تعتبر المسؤولية الاجتماعية إحدى أهم الأنشطة التي تعمل من خلالها المؤسسة على تلبية احتياجات المجتمع، ولا يمكن للمؤسسة أن تلتزم بها كشكل من أشكال الالتزام الاجتماعي نتيجة الضغط الذي تتعرض له سواء من المجتمع أو الدولة ، بل يجب عليها أن تدمج برامج المسؤولية الاجتماعية في صلب نمطها الإداري وإستراتيجيتها العامة، وذلك من خلال الإدارة الإستراتيجية لبرامج المسؤولية الاجتماعية والتي تتضمن التخطيط الشامل للنشاطات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية التي يجب تنفيذها وما يتضمن ذلك من تخصيص موارد وهيئات إدارية ومتطلبات، وأيضا إخضاع هذه النشاطات لعملية رقابة ومحاسبة اجتماعية ليتم تقييم مستوى الأداء الاجتماعي .

المطلب الأول : دمج المسؤولية الاجتماعية في وظائف المؤسسة

الفرع الأول : دوافع انخراط المؤسسات في المسؤولية الاجتماعية

تبني المؤسسات لبرامج المسؤولية الاجتماعية يعود إلى مجموعة من الأسباب والدوافع التي تتضمن تحقيق مكاسب متعددة، على الرغم من أن هذه المؤسسات هي بالأصل مؤسسات اقتصادية وتهدف إلى تحقيق الربحية إلا أن تبني المسؤولية الاجتماعية يمكن أن يحقق مصالحها ويحافظ على استمرارها.

من الأسباب أو الدوافع التي تجعل المؤسسات تتبنى برامج المسؤولية الاجتماعية هي تلك المكاسب المتعددة التي تعود عليها من خلال ذلك، فهي بالأصل مؤسسات اقتصادية هدفها الأساسي هو تحقيق مصالحها والمحافظة على استمرارها، فالمؤسسات في وقتنا الحالي تسعى لتبني المفاهيم الحديثة التي تعكس اهتمامات وقضايا المجتمع والتحول في ممارساتها الوظيفية لتصبح شريكًا اجتماعيًا فعالًا. هذا التحول يتم من خلال إدخال ممارسات الإدارة الحديثة التي تركز على الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية وتطوير سياسات داخلية تشجع على الالتزام بمعايير المسؤولية الاجتماعية، وتضمين أهداف وبرامج المسؤولية الاجتماعية في الخطط الإستراتيجية للمؤسسة لضمان أن تكون هذه الأهداف جزءاً من رؤيتها ورسالتها. لذلك فإن تبني المسؤولية الاجتماعية يعزز من العلاقة بين المؤسسة والمجتمع، ويعزز الثقة والتعاون بينهما، بما يحقق من رفاهية للمجتمع واستدامة للمؤسسة.

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تعتبر إستراتيجية اقتصادية تحقق المنفعة الذاتية للأعمال من خلال تحسين الأداء المالي والتشغيلي، وتعزيز العلاقات مع أصحاب المصالح وتحقيق نمو مستدام، حيث

تساعد المسؤولية الاجتماعية المؤسسات في خلق قيمة مضافة لمنتجاتها وخدماتها وتعزيز مكانتها ، مما يجعلها أكثر جاذبية للعملاء والمستثمرين. وذلك من خلال استيعاب احتياجات أصحاب المصالح ، حيث تتمكن المؤسسات من فهم وتلبية احتياجات وتوقعات مختلف أصحاب المصالح سواء كانوا من داخل المؤسسة (الموظفين والمساهمين) أو من خارجها (العملاء والمجتمع) . وبذالك فإن تبني المسؤولية الاجتماعية يساعد المؤسسات على تحقيق علاقة متوازنة ومستدامة بين أهدافها الربحية والتزاماتها تجاه المجتمع، ما يؤدي الى خلق بيئة عمل إيجابية تعزز من نجاح المؤسسة واستقرار المجتمع على حد سواء[1] .

تتمثل أهم الدوافع التي تجعل المؤسسات تنخرط في المسؤولية الاجتماعية في :

أولا – عولمة الاقتصاد :

في ظل انفتاح الاقتصاد العالمي والتطور التكنولوجي المتسارع المصاحب لهذا الانفتاح ، تغيرت التوقعات الاجتماعية بشأن دور المؤسسات التي أصبحت تتعرض إلى ضغط متزايد للإفصاح عن سياساتها وممارساتها المتعلقة بالاستدامة وحقوق الإنسان والمعايير الأخلاقية وأصبح يُنظر إلى المؤسسات كجهات فاعلة رئيسية في تحقيق التنمية المستدامة والتأثير الإيجابي على المجتمعات، وأن تلعب دوراً أكبر في مواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية. حيث لم يعد يكفي للمؤسسات أن تركز فقط على الربحية بل يُتوقع منها أن تكون في مستوى أعلى من الشفافية والمساءلة ومسؤولة تجاه المجتمع والبيئة. هذه التغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال تتطلب من المؤسسات تبني إستراتيجية متكاملة للمسؤولية الاجتماعية تتجاوز تحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية لتشمل الأبعاد الاجتماعية، البيئية، والأخلاقية[2].

[1] سناء عبد الرحيم سعيد و عبد الرضا ناصر الباوي ، **الدور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية الشاملة** ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، عدد 83 ، 2010، ص 207

[2] عبد الرزاق محمد سعيد و رياض محمد الهنداوي ، **مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 7، عدد 2، 2011، ص273.

لذلك فإن أبرز أسباب تنامي الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية هو محاولة التخفيف من الأضرار التي سببتها عولمة الاقتصاد والتي من أهمها :

- فشل الدولة في التحكم على اقتصادها وحماية منتجيها بسبب سياسة تحرير الأسواق النقدية العالمية
- عجز الدولة على تحسين وتلبية الاحتياجات الأساسية للعائلات الفقيرة.
- عدم وجود توازن في الاستفادة من المكاسب الناجمة عن تحرير التجارة الخارجية.
- تزايد حدة الأزمات المالية والكوارث البيئية ذات المخاطر الممتدة والفضائح الأخلاقية التي أدت إلى أضرار إنسانية وبيئية كبيرة.

ثانيا – تزايد الضغوط الحكومية والشعبية:

في ظل تزايد الوعي الاجتماعي والبيئي أصبح المستهلكون يطالبون بالمزيد من الشفافية والمساءلة من المؤسسات. كما الحكومات أصبحت تفرض قوانين ولوائح تضمن حماية حقوق المستهلكين والعمال والبيئة. هذه التشريعات قد تتطلب من الشركات اتخاذ تدابير إضافية لضمان سلامة المنتجات والشفافية في الممارسات التجارية واحترام حقوق العمال والالتزام بالمعايير البيئية. هذا الامتثال للتشريعات والمطالب الاجتماعية قد يكلف المؤسسات أموالاً كبيرة في شكل استثمارات في التكنولوجيا النظيفة وتحسين ظروف العمل والتزام معايير جودة المنتجات. على الرغم من هذه التكاليف، فإن عدم الامتثال قد يكلف المؤسسة أكثر على المدى الطويل من خلال الغرامات القانونية وحملات المقاطعة ضد الشركات وفقدان العملاء مما يؤثر سلباً على سمعتها وأدائها المالي .

ثالثا– التطورات التكنولوجية المتسارعة :

التطورات التكنولوجية المتسارعة فرضت على المؤسسات مجموعة من التحديات التي تتطلب التزاماً مستمراً بالتطوير والابتكار. فهي ملزمة بتحديث بنيتها التحتية التقنية باستمرار والتكيف بسرعة والاستثمار في تطوير المنتجات والمهارات والاستراتيجيات لضمان التميز في سوق ديناميكي ومتغير باستمرار، مع ضرورة الاستثمار في تدريب وتطوير مهارات العاملين كما أن المؤسسات في ظل هذا التطور أصبحت بحاجة إلى نظام مرن لجمع وتحليل بيانات العملاء، وفهم الاتجاهات السوقية، والاستجابة بسرعة لهذه التغيرات من خلال تكييف استراتيجيات التسويق والاستثمار في البحث والتطوير

لتحسين جودة المنتجات، دمج التقنيات الحديثة، وتقديم ميزات جديدة ومبتكرة تلبي احتياجات المستهلكين المتغيرة . خاصة وان توقعات المستهلكين أصبحت أكثر تطلباً. وبالتالي نجد انه مع التغيرات الكبيرة في مناخ الأعمال، تغيرت شروط التفوق والتنافس بشكل كبير، مما يتطلب من المؤسسات مضاعفة الجهود والسعي نحو بناء شراكات إستراتيجية قوية مع جميع أصحاب المصالح لخلق قيمة مشتركة، هذه العلاقات تعزز من استدامة الشركة وتساعدها على تحقيق نمو طويل الأمد وتكون مصدراً للقوة في مواجهة التحديات المستقبلية[1].

الفرع الثاني : مراحل تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية

إن تطبيق نظام المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات وفقا لحلقة ديمينج في إدارة الجودة الشاملة حيث يتم تنفيذ المسؤولية الاجتماعية وفق المراحل التالية : التخطيط، التطبيق، الفحص، التحسين، يجب أن يشمل على إطار منظم يتم مراقبته ومراجعته باستمرار قصد توفير التوجيه الفعال لإدارة المنظمة لبلوغ أهدافها المسطرة. على الرغم من أن مسؤولية المنظمات الأولى هي تحقيق الأرباح، إلا أنه بإمكانها في الوقت ذاته المساهمة في تحقيق الأهداف الاجتماعية وحماية البيئة، ويكون ذلك بإدماج المسؤولية الاجتماعية كاستثمار استراتيجي ضمن إستراتيجيتها التجارية، وضمن وسائل التسيير وضمن نشاطاتها وهذا من خلال اعتبار المسؤولية الاجتماعية للمنظمة كاستثمار وليس كتكلفة. ويمكن ترجمة المراحل الأربعة لتطبيق أنشطة المسؤولية الاجتماعية فيما يلي:

أولا: مرحلة التخطيط لبرامج المسؤولية الاجتماعية : تتم من خلال إجراء تقييم عام للمؤسسة بخصوص برامج المسؤولية الاجتماعية، وذلك بإبراز اهمم القضايا المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والتي لها تأثير على المؤسسة والهياكل الإدارية المكلفة بتطبيق المسؤولية الاجتماعية ، إضافة إلى الموارد البشرية حيث تتيح عملية التقييم تحديد الأولويات ووضع إستراتيجية في مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة .

ثانيا : مرحلة تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية : تتضمن هذه المرحلة عدة إجراءات لتنفيذ خطط المسؤولية الاجتماعية من خلال إعداد قائمة الالتزامات والمواثيق الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، ثم يتم

[1] حسين عبد المطلب الأسرج، تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول العربية الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية ، 14،جامعة بشار،15 فيفري 2012 .

تنفيذ هذه الالتزامات وفقًا للإستراتيجية الموضوعة مسبقًا من خلال مجموعة من الإجراءات التي تتضمن وضع نظام إداري متكامل وفرق عمل لتنفيذ القرارات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، ووضع آليات لمواجهة المشاكل المتعلقة بتنفيذ الأهداف مع تحديد مقاييس الأداء

ثالثا: مرحلة الفحص و التحقق : تتضمن هذه المرحلة القيام بمراجعة شاملة لتقارير المسؤولية الاجتماعية ومقارنة نتائج التنفيذ في المرحلة الثانية مع المعايير التي تم تحديدها في المرحلة الأولى

رابعا : مرحلة المتابعة والتحسين : يتم في هذه المرحلة متابعة وتقييم عملية تنفيذ برامج المسئولية الاجتماعية حتى يتم التأكد من حدود الانجاز ومدى مطابقة ما تم تنفيذه من أنشطة متعلقة بالمسؤولية الاجتماعية مع المنهج والأهداف والخطط الموضوعة والتي تشكل الأساس الذي يتم من خلاله التحسين وعملية التطوير حتى يتسنى تنفيذ إجراءات جديدة للحصول على نتائج أحسن وذات جودة .

الفرع الثالث: آليات إدماج المسؤولية الاجتماعية في وظائف المؤسسة

المسؤولية الاجتماعية تعتبر نشاطًا رئيسيًا في المؤسسات ويجب إدارتها بنفس الجدية والاهتمام الذي يُعطى للأنشطة الرئيسية الأخرى من خلال تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية كمشاريع قائمة على منهجيات إدارة المشاريع، مع تحديد الأدوار والمسؤوليات بشكل واضح. وتنسيق الأنشطة مع الأقسام الأخرى في المنظمة مثل الإنتاج والتسويق لضمان تكامل الجهود، بدمج هذه الأساليب في إدارة المسؤولية الاجتماعية، يمكن المؤسسات من تحقيق نتائج فعالة ومستدامة كجهة مسؤولة اجتماعياً ويعزز من تحقيق أهدافها الإستراتيجية العامة.

1/المسؤولية الاجتماعية في إطار إدارة الموارد البشرية :

تعتبر إدارة الموارد البشرية من أهم الإدارات الأساسية في المنظمة نظراً لأهميتها الكبيرة ودورها المحوري في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة من خلال تنفيذ عدد كبير من الوظائف و الأعمال والأنشطة التي تهدف إلى إدارة العنصر البشري بشكل إيجابي، مما يحقق مصالح المنظمة والموظفين، وكذلك ومصلح المجتمع. من بين الوظائف التي تقوم بها إدارة الموارد البشرية، نجد تخطيط القوى العاملة واستقطاب وتوظيف الكفاءات المناسبة وتطوير مهارات الموظفين من خلال التدريب والتطوير المستمر، بالإضافة إلى إدارة الأداء وتقييمه وتحفيز الموظفين وتقديم الحوافز والمكافآت المناسبة .

تُعتبر الموارد البشرية من أهم الأطراف التي يجب على المؤسسة أن تكون مسؤولة اجتماعيا نحوهم باعتبارهم من أهم أصحاب المصلحة الذين يؤثرون في المؤسسة ويتأثرون بها. فالالتزام بممارسة المسؤولية الاجتماعية تجاه المورد البشري يُعد ضرورة لتحسين الأداء الكلي للمنظمة، لذالك من الضروري أن تلتزم المنظمة بسلوك مسؤول تجاههم من خلال تعزيز حقوق الموظفين، توفير بيئة عمل آمنة ومحفزة، والاهتمام بتطوير مهاراتهم وقدراتهم، كل هذه الجوانب الأساسية يجب أن تلتزم بها المنظمة لضمان تحقيق التوازن بين مصالحها ومصالح موظفيها، مما ينعكس إيجابياً على الأداء العام ويعزز من ولاء الموظفين وانتمائهم للمنظمة.

إن تبني المسؤولية الاجتماعية على مستوى إدارة الموارد البشرية داخل المؤسسة تهدف إلى وضع برامج تنمية وتطوير الموارد البشرية في عدة جوانب، منها اختيار واستقطاب المورد البشري وفق معيار الكفاءة ، تحسين قدرات الموظفين من خلال نشاطات التدريب و التطوير ، العدالة في منح الأجور والمكافآت ، تقييم أداء الموظفين لتحسين الإنتاجية ، توفير بيئة العمل المناسبة والآمنة وتحسين الحياة المهنية.

2/ المسؤولية الاجتماعية على مستوى وظيفة التسويق:

التسويق يعتبر المجال الحيوي المهم الذي تمارس من خلاله منظمات الأعمال دورها الاجتماعي وسلوكها الأخلاقي في المجتمع، على اعتبار أن التسويق هو حلقة الوصل بين المستهلك والمنظمة ففي ظل المنافسة تحول مركز الثقل والاهتمام من الإنتاج إلى التسويق ومن المنتج إلى الزبون، إذ جرى التحول من المدخل الإنتاجي إلى المدخل التسويقي الذي أصبح فيه التسويق وظيفية أساسية لها إستراتيجيتها وخططها ومفاهيمها المعاصرة وليصبح الزبون هو السيد وليس المنتج، لذلك أصبح التسويق المسؤول جزءاً مهماً من استراتيجيات الشركات الحديثة. حيث يتمثل التسويق المسؤول في الجهود التي تبذلها المؤسسات لتسويق منتجاتها أو خدماتها بطريقة تتسم بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية. بهدف جذب المستهلكين الذين يهتمون بتأثير مشترياتهم على المجتمع والبيئة

إن المنظمة المتحملة لمسؤوليتها الاجتماعية والملتزمة أخلاقيا تراعي باهتمام كبير حقوق المستهلك أثناء تسويق منتجاتها، حيث تشمل هذه الحقوق : حق الاختيار، حق إشباع الحاجات الأساسية ،حق المعرفة ، حق الأمان، حق التعويض، حق الحياة في بيئة صحية ، حق الاستماع إلى آراءه ، هذه الحقوق

تعتبر القاعدة الأساسية للتسويق الملتزم والأخلاقي. لذلك أصبحت المؤسسات تتنافس في المجال الاجتماعي خاصة من ناحية الالتزام الأخلاقي من خلال العمل على التطوير المستمر لطرق التسويق في مختلف مجالاته حتى يتم تقديم منتجات وخدمات تحقق رضا الزبون[1] .

3/ المسؤولية الاجتماعية والإدارة المالية :

تعتبر الوظيفة المالية من أهم الوظائف في المؤسسة لها دور حيوي في تأمين الموارد المالية اللازمة لاستمرارية المؤسسة، تتضمن الوظيفة المالية في المؤسسة العديد من الأنشطة المرتبطة بإدارة الأموال والأصول، مثل: الاستثمار، التخطيط المالي، التمويل، إدارة المخاطر، المحاسبة، الرقابة المالية وعند الحديث عن تفاعل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مع الوظيفة المالية يبرز لنا موضوع الاستثمار من منظور اجتماعي الذي يعتبر من العمليات الهامة التي تتخذها المؤسسة.

من الأهداف الحديثة للإدارة المالية قدرتها على تلبية الالتزامات ذات الطابع الاجتماعي المتنوعة التي تتحملها، حيث تشمل هذه المسؤوليات جوانب متعددة. فزيادة قيمة المؤسسة يستوجب الكفاءة في الأداء وتلبية متطلبات أصحاب المصلحة خاصة الزبائن والتحديث والتطوير المستمر في الجانب التكنولوجي، كما تتطلب أيضا اهتمام الإدارة المالية للمؤسسة بالجوانب الاجتماعية مثل التقليل من البطالة وتخفيض التلوث البيئي و الاهتمام بالصحة والسلامة المتعلقة بالمنتج، وغيرها من الأنشطة المسؤولة اجتماعيا، فالمحيط الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسة له تأثير بالغ في أداءها المالي، في هذا الإطار أظهرت العديد من الدراسات أن الاستثمار المسؤول اجتماعيا يحقق العديد من الفوائد للمؤسسة ويرفع من أدائها وأرباحها المالية من خلال :

– يؤدي إلى وجود علاقة ايجابية بين إدارة المؤسسة والعاملين والعملاء، كما يؤدي إلى تحسين صورة وسمعة المؤسسة وتصبح لها قابلية في جذب الاستثمارات والقروض

[1] ليث الربيعي، **أخلاقيات التسويق و المسؤولية الاجتماعية**، المؤتمر الثالث للمسؤولية الاجتماعية حول : شركات ومؤسسات الأعمال ..والتنمية المستدامة عدن 5–6 ماي 2010

– تساهم أنشطة المسؤولية الاجتماعية في بناء سمعة ايجابية لدى الزبائن عن الخدمات التي تقدمها المؤسسة مما يزيد من ولاء العملاء ويعزز المبيعات.وبالتالي يزداد أداءها المالي من خلال الزيادة في حصتها السوقية وخلق فرص تجارية جديدة.

– الاستثمار المستدام حيث يمكن أن توجه الشركات استثماراتها نحو مشاريع مستدامة وأخلاقية، مما يؤثر على الاستراتيجيات المالية فتقلل من التكاليف على المدى الطويل.

4/ المسؤولية الاجتماعية على مستوى وظيفة الإنتاج :

تعتبر المسؤولية الاجتماعية في وظيفة الإنتاج والعمليات من أهم الوظائف في المؤسسات الحديثة باعتبار إدارة الإنتاج والعمليات هي السبب في وجود المؤسسةّ ، فتتولى عملية إنتاج السلع وتقديم الخدمات وهي العنصر الأساسي الذي يحقق إستراتيجية المؤسسة ، حيث حدث تحول كبير في إلية عمل وظيفة الإنتاج والعمليات التي أصبح لها تأثيرات كبيرة على المؤسسة والمجتمع خاصة في ظل الوعي المجتمعي وظهور مفاهيم جديدة على غرار التنمية المستديمة والمسؤولية الاجتماعية، لذلك يجب أن تقوم هذه الوظيفة على مرتكزات أخلاقية واجتماعية تعبر عن التزام المؤسسة وواجبها الأخلاقي اتجاه المجتمع والتي تتمثل فيّ :

–الالتزام باستخدام مواد أولية غير منتهية الصلاحية ولا تضر بصحة وسلامة المستهلك واختيار موقع مناسب يأخذ في عين الاعتبار مدى بعده عن المحيط العمراني لتفادي الإضرار بالسكان سواء من حيث الضجيج أو المحلفات الصناعية المضرة بالبيئة

–تصميم منتجات تلبي رغبات واحتياجات المستهلكين خاصة من حيث الجودة والمواد المستخدمة في المنتج

–تكنولوجيا العمليات المستخدمة في عملية الإنتاج التي ترتبط بحجم ونوعية العتاد والآلات، والتي يجب أن تراعي الجانب البيئي من خلال استخدام مصادر الطاقة النظيفة أو توظيف التكنولوجيات للتخلص من النفايات الصناعية وتصفية الانبعاثات الغازية .

–مراعاة توفير بيئة عمل مناسبة أثناء تصميم الوظائف باعتبار أن العمال هم الحلقة الأساسية في دورة الإنتاج، لذلك يجب توفير عتاد حديث والقيام بالصيانة الدورية و وقاية العمال من أضرار الملوثات داخل المؤسسة و توفير وسائل الوقاية أثناء العمل .

–تجسيد المسؤولية الأخلاقية لإدارة الإنتاج والعمليات اتجاه أصحاب المصلحة من خلال التخطيط المحكم وممارسة الرقابة الداخلية على المنظومة الإنتاجية من خلال التركيز على بيئة العمل ووجود القدرات والإمكانات البشرية.

5/ المسؤولية الاجتماعية على مستوى إدارة المشتريات والتخزين :

تحتل إدارة المشتريات والتخزين مكانة هامة في وظائف المؤسسة باعتبارها المسؤولة عن عملية التخطيط والتحكم والتنفيذ لإستراتيجية الشراء والتخزين في إطار المؤسسة، بهدف ضمان تلبية الاحتياجات من الموارد والمواد والخدمات اللازمة للمؤسسة بجودة عالية وبأقل قيمة، إذ ترتبط إدارة المشتريات والتخزين بالتحكم في الأنشطة المادية للمؤسسة والتي تتمثل في أنشطة الشراء، أنشطة المشتريات، أنشطة التخزين، أنشطة التوريد.

تشمل مهام إدارة المشتريات والتخزين في إطار المسؤولية الاجتماعية الالتزام بالمعايير الأخلاقية أثناء البحث عن الموردين الذين بمقدورهم تلبية الاحتياجات الخاصة بالمؤسسة وذلك بالاعتماد على عدة معايير منها جودة السلع والخدمات، التدفق المستمر للمواد في الوقت المناسب، التكلفة الصحيحة. ليتم بعدها القيام بتقييم عروض الموردين واختيار أفضلها والتي تتوافق مع المتطلبات التي وضعتها المؤسسة يتطلب دمج ممارسات المسؤولية الاجتماعية على مستوى إدارة المشتريات والتخزين الالتزام بالإجراءات التالية[1] :

– وضع المعايير البيئية والاجتماعية في المقام الأول أثناء اختيار الموردين بغض النظر عن السعر كاختيار المواد التي تخفض من هدر الموارد الطبيعية والتقليل من الأخطار التي تتركها على البيئة.

[1] عبود نجم عبود ، **إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات** ، دار الوراق ، عمان ، 2005 ، ص.486.

– العمل على ضمان الحصول على المنتجات ذات الجودة عالية والتكلفة المناسبة من خلال وضع معايير الجودة كأولوية، بالإضافة إلى المراقبة المستمرة لجودة المنتجات وتحفيز الموردين على تحسين وتطوير منتجاتهم، أي الحصول على المنتجات ذات الجودة العالية والخالية من العيوب وبأقل التكاليف .

–التشارك مع الموردين في تحقيق الأهداف ذات الطابع الاجتماعي خاصة فيما يتعلق بحماية المستهلك و حماية البيئة من أخطار التلوث .

– تطبيق الممارسات الأخلاقية في إدارة المشتريات والتوريد، من خلال وضع مدونة تتضمن التزامات سلوكية أخلاقية للموردين والتي تتضمن شروط تتعلق بحماية البيئة والالتزام بشروط الصحة والسلامة وتجنب الممارسات التجارية غير الأخلاقية مع أصحاب المصالح .

– إقامة شراكات مع الموردين طويلة الأجل تقوم على المنفعة المتبادلة واحترام حقوق الإنسان .

– توفير الشروط الآمنة والملائمة التي تسهم في تحقيق كفاءة وفعالية عملية تخزين السلع

المطلب الثالث: قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية

قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية يتطلب تقييم تأثير أنشطتها على المجتمع من خلال مجموعة متنوعة من المعايير والمؤشرات، حيث يساهم يسهم قياس الأداء الاجتماعي في تحسين صورة المؤسسة وزيادة الثقة بين أصحاب المصلحة وتحقيق تأثير إيجابي مستدام على المجتمع.

الفرع الأول: معايير قياس المسؤولية الاجتماعية

تلعب مقاييس المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات دوراً كبيرا في معرفة مدى فعالية برامج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، حيث توفر هذه المقاييس الإطار العام من الناحية الكمية والنوعية لتقييم وقياس مبادرات المسؤولية الاجتماعية ومدى تحقيقها للأهداف التنظيمية للمؤسسة . غير أن التحدي الأكبر الذي تواجهه المؤسسات هو عدم وجود اتفاق عام على مقاييس موحدة لقياس الالتزام ببرامج المسؤولية الاجتماعية حيث تستخدم المؤسسات مؤشرات مختلفة واطر عمل متباينة، إلا أن عملية التقييم والمتابعة يمكن أن تتم بناء على عدة معايير ومستويات .

يرى الكثير من الباحثين أن المعايير المتعلقة بقياس المسؤولية الاجتماعية والتي قامت بوضعها جمعية المحاسبين الأمريكية التي تم نشرها سنة 1966م هي الأنسب والتي تتمثل في[1]:

أ-معيار الصلاحية: معيار الصلاحية في قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية يعتبر من أهم المعايير لضمان دقة وفعالية التقارير الاجتماعية والمحاسبية، حيث يجب أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية مرتبطة بوضوح بالأهداف الاجتماعية التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها. كما يجب أن تتماشى البيانات مع الاستراتيجيات الشاملة للمؤسسة ومع الأهداف المحددة لكل نشاط اجتماعي، مما يضمن أن تكون البيانات المحاسبية المتعلقة بالنشاط الاجتماعي دقيقة ومجمعة من مصادر موثوقة وذلك باستخدام أدوات وأساليب قياس موثوقة تضمن دقة البيانات. على أن تخضع البيانات للتحقق والتدقيق من قبل جهات مستقلة لضمان مصداقيتها، وان يتم تقديم التقارير في الوقت المناسب من خلال وضع جداول زمنية محددة لإصدار التقارير الاجتماعية بما يضمن أن تكون المعلومات حديثة وذات فائدة لأصحاب المصلحة، وتغطي التقارير جميع الجوانب الاجتماعية للنشاطات المطلوبة قياس نتائجها وتعكس بشكل حقيقي احتياجات وتوقعات المجتمع والأطراف ذات المصلحة.

ب-معيار الحيادية: يتضمن هذا المعيار إعداد التقارير عن نشاطات المسؤولية الاجتماعية بطريقة نزيهة وحيادية و تجنب إدراج أو استبعاد بيانات يمكن أن تؤدي إلى تحيز في النتائج، يجب أن تكون البيانات والمعلومات الموجودة في التقارير خالية من أي تحيز. وهذا يتطلب استخدام طرق قياس موضوعية تظهر فيها التكاليف والعوائد المرتبطة بالأنشطة الاجتماعية مثل تكاليف المشاريع البيئية أو البرامج المجتمعية بشكل واضح ودقيق، مع إخضاع التقارير المحاسبية للمراجعة من قبل جهات مستقلة لضمان النزاهة والدقة مما يعزز الثقة في التقارير المحاسبية.

ج-معيار السببية: يتمحور مضمون معيار السببية حول ضرورة الوقوف على مكامن النجاح أو الفشل في تحقيق أهداف نشاطات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، ويكون ذلك من خلال توضيح الأسباب والعوامل التي ساهمت في تحقيق الأهداف الاجتماعية، مثل السياسات المتبعة والموارد المستخدمة والتحديات التي تم التغلب عليها. وتحليل الأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق الأهداف الاجتماعية، مثل

[1] سفير محمد وآخرون ، **آليات قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات وطرق الإفصاح عنه** ، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، العدد 4 ، ديسمبر 2018، ص5.

نقص الموارد، العقبات غير المتوقعة، أو تغيرات في البيئة الخارجية. الهدف من ذلك هو الوصول إلى تحقيق إقناع عام بجودة ودقة التقارير. بالإضافة إلى توفير التفاصيل التي تساعد طالبي المعلومات على فهم الأداء الاجتماعي ومعرفة نتائج وتأثيرات نشاط المؤسسة بشكل كامل مثل المستثمرين والعملاء والمجتمع المحلي لضمان تلبية احتياجاتهم.

د-معيار قياس عناصر التكلفة الاجتماعية: معيار التكلفة الاجتماعية للمسؤولية الاجتماعية يعكس التزام المؤسسة بتحمل التكاليف المرتبطة بأنشطتها الاجتماعية والبيئية، بما في ذلك التكاليف المالية مثل التبرعات، الاستثمارات في المشاريع البيئية، وبرامج التنمية المجتمعية وغير المالية وهي التكاليف غير المباشرة مثل الوقت المخصص من قبل الموظفين للمشاركة في الأنشطة التطوعية، والموارد المستخدمة لدعم المبادرات الاجتماعية لتحقيق الأهداف الاجتماعية. حيث يضمن هذا المعيار تحقيق توازن بين التكاليف والفوائد المحققة من خلال تقييم مدى تحقيق الأهداف الاجتماعية مقابل التكاليف المتكبدة لضمان كفاءة الإنفاق وتحقيق أقصى قيمة ممكنة من الأنشطة الاجتماعية، مع تقديم تقارير شفافة وموثوقة لأصحاب المصلحة، مما يحسن من كفاءة واستدامة المبادرات الاجتماعية للمؤسسة.

هـ-معيار العائد الاجتماعي: يتمثل معيار العائد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية في إجراء عملية تقييم للفوائد والمنافع الاجتماعية التي تحققها المؤسسة نتيجة لأنشطتها الاجتماعية. حيث يهدف هذا المعيار إلى قياس الأثر الإيجابي للمسؤولية الاجتماعية على المجتمع وتعزيز الشفافية والمساءلة في كيفية استخدام الموارد لتحقيق تلك الفوائد.

الفرع الثاني : مؤشرات تقييم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية

تتمثل الأهداف الرئيسية لتقييم أداء برامج المسئولية الاجتماعية في أربعة نقاط أساسية تتمثل في الرقابة، الاتصال، التحفيز، التحسين، حيث تهدف الرقابة إلى الاستفادة من تقييم مخرجات تطبيق برامج المسؤولية وتدارك النقائص المسجلة أثناء التطبيق، أما الاتصال فهو يعكس أهداف التقييم من ناحية تبادل المعلومات للتأكد من أن التطبيق يتوافق وإستراتيجية المؤسسة ، كما تساعد عملية التقييم في تحفيز العاملين بالمؤسسة من خلال المعلومات البيانات المتبادلة بين مختلف الأقسام حول أداء المؤسسة

وذلك من اجل تعزيز الكفاءة والجودة والأداء العام للمؤسسة عبر تنفيذ تحسينات مستمرة[1]، هذا وتتمثل مؤشرات تقييم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في :

1- مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة:

يركز مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة على توفير الشروط الضرورية والملائمة للعمل داخل المؤسسة، بحيث يعكس التزام المؤسسة بتوفير بيئة عمل داعمة ومحفزة للعاملين من خلال الاستثمار في صحتهم و تقديم خدمات طبية ورعاية صحية شاملة للعاملين و توفير وسائل الأمان والسلامة في بيئة العمل، وتطوير مهاراتهم من خلال برامج التدريب المستمر لتطوير المهارات المهنية للعاملين، وتحسين كفاءتهم وإنتاجيتهم، بالإضافة الى تحسين بيئة العمل لضمان راحة وسلامة العاملين وكذلك العمل على ضمان رفاهيتهم المستقبلية. وبذلك يعزز هذا المؤشر الولاء والانتماء للمؤسسة ويعكس جوانب المحاسبة الاجتماعية الداخلية التي تركز على رفاهية العاملين .

2- مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة:

يشمل مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة كافة التكاليف التي تتحملها المؤسسة لحماية أفراد المجتمع من الأضرار البيئية الناتجة عن الأنشطة الصناعية للمؤسسة بهدف التقليل من التأثيرات السلبية على البيئة، ويكون من خلال تبني مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تساهم في حماية البيئة وتعزيز الاستدامة على غرار الاستثمار في التقنيات النظيفة التي تقلل من التأثيرات البيئية السلبية وتعزز الكفاءة التشغيلية[2]من خلال اعتماد تقنيات حديثة للتحكم في الانبعاثات الغازية الضارة وتقليل النفايات، إعادة التدوير والتخلص الآمن من المخلفات الضارة. إضافة إلى استخدام الموارد بكفاءة عبر تطبيق سياسات وبرامج للحفاظ على الطاقة وتحسين كفاءة استخدامها في جميع عمليات المؤسسة. وتبني ممارسات فعالة لإدارة استخدام المياه، .هذه المؤشرات تعكس التزام المؤسسة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية وتعزز من دورها في تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة لصالح الأجيال القادمة.

[1] رضا فولي عثمان ثابت حسن ، **مرجع سبق ذكره** ، ص45.

[2] سفير محمد وآخرون ، **مرجع سبق ذكره** ، ص9.

3- مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع:

مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع يعكس التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع المحيط بها. حيث يتضمن هذا المؤشر تقييم المبادرات والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة لتعزيز رفاهية المجتمع، ودعم التنمية المستدامة، وتحسين جودة الحياة لأفراد المجتمع. من خلال التعليم، الصحة، التنمية الاقتصادية، الثقافة، البيئة، الشفافية، الشراكات المجتمعية وتحفيز المبادرات الطوعية[1]. الأمر الذي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز رفاهية المجتمع بشكل متوازن .

4- مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير المنتج:

مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير المنتج يشمل كل التكاليف المتعلقة بخدمة المستهلكين من خلال التزام المؤسسة بتقديم منتجات آمنة، ذات جودة عالية ومستدامة، تساهم في تحسين جودة الحياة وتحقيق التنمية المستدامة بهدف تعزيز التأثير الاجتماعي الإيجابي للمنتجات على المجتمع. حيث يتضمن جوانب متعددة تشمل ضمان أن المنتجات تلتزم بأعلى معايير السلامة والالتزام بتحسين جودة المنتجات باستمرار بناءً على آراء العملاء والتطورات التقنية لضمان أن المنتجات تلبي أو تتجاوز توقعات العملاء. وتقديم معلومات واضحة وشفافة عن مكونات المنتجات وعمليات الإنتاج، بالإضافة إلى التقييم الدوري للأداء الاجتماعي للمنتجات وذلك لتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

[1] سميرة لغويل و نوال زمالي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص307.

خلاصة الفصل الثاني :

خلص الفصل الثاني، الذي خصص للتأصيل النظري للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية، إلى إبراز الأسس المفاهيمية والتاريخية والفكرية التي يقوم عليها هذا التوجه في المؤسسات الحديثة. فقد تناول الفصل، من خلال مباحثه ، السياق العام لنشأة المسؤولية الاجتماعية وتطورها، مبيّناً أنّ هذا المفهوم لم يعد مجرد التزام أخلاقي طوعي، بل أصبح توجهاً استراتيجياً تتبناه المؤسسات لمواجهة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتسارعة.

في المبحث الأول، تم التطرق إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية من خلال استعراض تعريفاتها المتعددة وخصائصها. وقد اتضح أنّ المسؤولية الاجتماعية تمثل التزاماً تتبنّاه المؤسسة تجاه الأطراف التي تتعامل معها والمجتمع الذي تنشط فيه، بهدف تحقيق التوازن بين السعي لتحقيق الربح الاقتصادي من جهة، والمحافظة على البيئة، ودعم رفاه المجتمع، واحترام القوانين والمعايير الأخلاقية من جهة أخرى. كما أبرزت الدراسة جذور ظهور هذا المفهوم تاريخياً، بدءاً من النظريات الكلاسيكية التي حصرت دور المؤسسات في تحقيق الربح، وصولاً إلى النظريات الحديثة التي اعتبرت المؤسسة فاعلاً اجتماعياً يتحمل مسؤوليات متعددة.

أما المبحث الثاني، فقد تناول مجالات وأبعاد المسؤولية الاجتماعية، مبرزاً تعدد مجالات تدخل المؤسسة من الناحية البيئية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية، إضافة إلى الدور الإنساني أو الخيري الذي تؤديه المؤسسات ضمن محيطها. كما تم توضيح أنّ المسؤولية الاجتماعية تتجسد في أربعة أبعاد أساسية: البعد الاقتصادي باعتباره الأساس الذي تستند عليه المؤسسة في تحقيق النمو والاستمرارية، والبعد القانوني الذي يعكس التزامها بالقوانين والتنظيمات السارية، والبعد الأخلاقي الذي يعبر عن احترام المؤسسة للقيم والمبادئ، إضافة إلى البعد الإنساني الذي يجسد مساهمتها في التنمية المجتمعية. وقد خلص الفصل إلى أن هذه الأبعاد تمثل منظومة متكاملة تعمل على تعزيز مكانة المؤسسة ورفع قدرتها التنافسية.

وفي المبحث الثالث، تم التركيز على الإدارة الاستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية، حيث تم بيان كيفية دمج هذا التوجه في وظائف المؤسسة المختلفة، من خلال استعراض الدوافع التي تدفع المؤسسات إلى تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية، سواء كانت مرتبطة بالامتثال للقوانين، أو تحسين السمعة، أو

البحث عن ميزة تنافسية. كما تم تناول مراحل تطبيق المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة، بدءاً من مرحلة التشخيص والتحليل إلى مرحلة التخطيط والتنفيذ والتقييم. وتطرق الفصل أيضاً إلى آليات إدماج المسؤولية الاجتماعية ضمن الأنشطة اليومية للمؤسسة، مبرزاً أنّ هذا الإدماج يتطلب رؤية استراتيجية واضحة وإرادة تنظيمية قوية. وقد اختُتم المبحث بعرض طرق قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسة، من خلال المعايير والمقاييس الكمية والنوعية المستخدمة لتقييم مدى التزام المؤسسة بمسؤولياتها الاجتماعية.

وبشكل عام، أظهر الفصل أنّ المسؤولية الاجتماعية ليست مجرد مفهوم نظري، بل هي إطار شامل ومتعدد الأبعاد أصبح يحتل مكانة أساسية في إدارة المؤسسات الحديثة، ويساهم في تعزيز استدامتها وقدرتها على التكيف مع تحديات البيئة الاقتصادية والاجتماعية. كما بيّن أنّ تبني المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية يعد خياراً استراتيجياً يعمل على تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.

الفصل الثالث

البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية

وعلاقته بالتنمية المستدامة

المبحث الأول : مدخل عام للبيئة ومشكلاتها

تعتبر البيئة والتحديات التي تواجهها من أهم المواضيع التي حظيت باهتمام كبير من جميع الجهات، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وذلك بسبب تأثيراتها المباشرة على حياة الإنسان باعتبارها المحيط الحيوي أو الإطار الذي يعيش فيه. فأي أضرار تمس البيئة بسبب الاختلال في النظام البيئي نتيجة نشاطات الإنسان، سيكون لها انعكاسات سلبية على الحياة الإنسانية. الأمر الذي أصبح يتطلب القيام بإجراءات على جميع المستويات الوطنية والدولية، ومن طرف جميع الجهات سواء أفراد أو مؤسسات، لحماية البيئة والحد من اختلال التوازن البيئي. سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم البيئة وعناصرها والمشكلات التي يواجهها النظام البيئي.

المطلب الأول : مفهوم البيئة وعناصرها

الفرع الأول : تعريف البيئة

البيئة لغةً مشتقة من كلمة "تبوأ" أي المنزل أو الموضع الذي يسكن فيه الإنسان ، وبصفة عامة هي جميع الظروف الخارجية التي لها تأثير في أشياء معينة [1].ويعبر عن مصطلح البيئة في اللغة الإنجليزية بكلمة Environment ، وهي اشتقاق من المصطلح الفرنسي Environ ، وتعني مجموعة العناصر التي تحيط بالإنسان ولها تأثير على الحياة الإنسانية وتطورها [2]، تضم هذه العناصر الهواء والماء والأرض والنباتات والحيوانات وغيرها من العوامل الحيوية أو الإحيائية والعوامل اللاحيوية، كما يدل مصطلح البيئة على المكان الذي يحيط بالإنسان ويؤثر فيه [3].

يعتبر العالم الألماني" **إرنست هايكل** " أول من وضع عبارة علم البيئة التي هي ترجمة لكلمة Ecology وذلك سنة 1866 ، حيث دمج الكلمتين اليونانيتين "Oikos"والتي يقصد بها مسكن وكلمة "Logos "التي يقصد بها علم ، وعرفه بأنه " العلم الذي يقوم بدراسة العلاقة بين الكائنات الحية والوسط الذي تعيش فيه ".

---

[1] تعريف ومعنى البيئة في معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي"، تاريخ الاطلاع : 9-4-2023، على الرابط : www.almaany.com

[2] د/ عارف صالح مخلف ، **الإدارة البيئية (الحماية الإدارية للبيئة)** ، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان ، 2007 ، ص 31.

[3] د/ أحمد لكحل، **دور الجماعات المحلية في حماية البيئة** ، الجزائر ، دار هومة ، 2014 ، ص 16 .

يأخذ مفهوم "البيئة" معاني مختلفة ومتعددة بناءً على التخصص الذي يتناوله الباحث في العلوم الاجتماعية وغيرها، حيث يركز كل تخصص على جوانب مختلفة من البيئة بناءً على اهتماماته، في هذا الإطار تم تعرف البيئة وفق منظورين، يركز المنظور الأول على العناصر المادية والطبيعية المحيطة بالكائنات الحية.في حين ظهر منظور ثاني حديث يتناول البيئة بمفهومها الواسع الطبيعي والاجتماعي، هذا المنظور يركز على التفاعل بين الإنسان وبيئته وكيفية تأثير كل منهما على الآخر.

من التعريفات التي تركز على الجانب الطبيعي نجد التعريف الذي يعتبر البيئة بأنها مجموع العناصر الحيوية والطبيعية التي تحيط بالكائنات الحية وتؤثر في حياتها. تشمل البيئة عوامل فيزيائية مثل الهواء، الماء، التربة، والمناخ وعوامل بيولوجية تتمثل في النباتات، والحيوانات، والكائنات الدقيقة، حيث تشكل هذه العوامل المحيط الحيوي الذي تعيش فيه الكائنات[1].

وتعرف البيئة أيضا على أنها المحيط الحيوي الذي يشمَل الكائنات الحيَّة، وما يَحتويه من مواد، وما يُحيط به من نبات وحيوان وكذلك المكونات غير الحية المتمثلة في التراب والماء والهواء والمعادن وغيرها من العناصر التي تتطلبها الحياة على الارض [2].

توسع مفهوم البيئة بعد عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة سنة 1972 بمدينة ستوكهولم السويدية، حيث أصبح تعريف البيئة يتجاوز العناصر الطبيعية، ليشمل العلاقة بين الإنسان والمكان، بما في ذلك دراسة التفاعل بين النشاط البشري والبيئات الطبيعية من خلال اعتبار البيئة كرصيد من موارد مادية واجتماعية متاحة في زمن ومكان ما لإشباع الحاجات الإنسانية[3] ، أي التركيز على التفاعل بين الإنسان وبيئته وكيفية تأثير كل منهما على الآخر.

وقد قامت دائرة المعارف الجغرافية الطبيعية بتقديم تعريف يعكس رؤية شاملة لمفهوم البيئة. وفقًا لهذا التعريف، فإن البيئة تتكون من جميع العناصر التي تحيط بالكائنات الحية، بما في ذلك الإنسان،

[1] ابتسام سعيد الملكاوي، **جريمة تلويث البيئة – دراسة مقارنة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،2008، ص27.

[2] الشيخ محمد احمد حسين، **البيئة والحفاظ عليها من منظور إسلامي** ، منظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة التاسعة عشر، إمارة الشارقة، ص2.

[3] من وثائق المؤتمر المنشور على موقع برنامج الأمم المتحدة للشئون البيئية، على الرابط:www.unep.org

الحيوان، والنبات، وتؤثر في حياتها وتطورها .مما يعني أنها تأخذ في الاعتبار التأثيرات من جميع الجهات سواء كانت طبيعية أو اجتماعية[1].

البيئة كمفهوم واسع يجمع بين الجوانب الطبيعية والاجتماعية، من خلال التفاعل الموجود بين الإنسان مع محيطه والتأثيرات المتبادلة بين البيئة والطبيعة البشرية. حيث يضم المحيط الطبيعي العناصر الطبيعية مثل التضاريس، المناخ، النباتات، والحيوانات ويشمل المحيط الاجتماعي جميع الجوانب الاجتماعية التي تؤثر على حياة الكائنات الحية، مثل العلاقات الإنسانية، البنية التحتية، والثقافة ، لبذلك تعتبر البيئة نظام واسع ومتداخل يتطلب دراسة متعددة الأبعاد تشمل الجوانب الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية .

الفرع الثاني : النظام البيئي

يعد مفهوم النظام البيئي من أهم المفاهيم في علم البيئة. قدم عالم البيئة ستيفن فوربس فكرة متقدمة حول النظام البيئي في مقالته الشهيرة "البحيرة كنظام مصغر" التي نُشرت عام 1886. في هذه المقالة أشار فوربس إلى أن البحيرة يمكن أن تُعتبر كنظام بيئي مصغر، حيث أن أي تغير أو تأثير على نوع واحد داخل البحيرة يمكن أن يؤثر بشكل متسلسل على الأنواع والمكونات الأخرى داخل نفس النظام. أي أن الكائنات الحية والعناصر غير الحية مرتبطة ببعضها البعض بعلاقات معقدة ومتوازنة، وأن أي تغير في أحد هذه العناصر يمكن أن يؤدي إلى تأثيرات متتابعة تؤثر على كامل النظام البيئي.

فيما بعد قدم العالم آرثر تانسلي سنة 1936 إسهامًا كبيرًا في تطور مفهوم النظام البيئي حيث استخدم تانسلي لأول مرة مصطلح "النظام البيئي" لوصف التفاعل والترابط بين الكائنات الحية والبيئة الفيزيائية. مشيرًا إلى أنه من غير الممكن دراسة الظواهر الطبيعية بشكل معزول عن محيطها. فهي مرتبطة ببعضها البعض بشكل لا يمكن فصله، نظرا لوجود تفاعلً متواصلً بين مختلف أنواع الكائنات الحية داخل النظام البيئي الواحد، وهذا التفاعل لا يقتصر فقط على الكائنات الحية، بل يشمل أيضًا التفاعل بين المواد العضوية والمواد غير العضوية، لذلك فإن أي تغير في أحد هذه المكونات يؤثر على النظام بأكمله.

[1] ابتسام سعيد الملكاوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص16.

يعرف النظام البيئي بأنه عبارة عن منطقة جغرافية معينة من الطبيعة تحتوي على كائنات حية وغير حية تتفاعل فيما بينها، وكذلك تفاعلها مع الظروف البيئية المحيطة مثل المناخ، التربة، والماء. كما تشمل التبادلات التي تحدث بين العناصر الحية والعناصر غير الحية، حيث تشكل نظام مترابط وحيوي وفق ديناميكية تحافظ على توازن واستقرار النظام البيئي وتضمن استمرارية الحياة داخله[1].

كما عرف بأنه الوحدة البيئية المتكاملة التي تتكون من مجموعة متنوعة من الكائنات الحية والمكونات غير الحية، التي تتواجد في أمكنة معينة، حيث تتفاعل مع بعضها البعض من خلال علاقات متبادلة. كما تتفاعل هذه الكائنات مع المكونات غير الحية للبيئة ، حيث تعمل جميع العناصر معًا في ديناميكية ذاتية بفضل هذه الديناميكية المتكاملة، يمكن للنظام البيئي أن يعيد نفسه ويظل قادراً على دعم التنوع البيولوجي والنظم البيئية الأخرى ضمن المحيط الحيوي[2]

من خلال التعاريف المستعرضة للنظام البيئي نجد أنها تشترك في التركيز على علاقة الكائنات الحية مع بعضها البعض ومع البيئة المحيطة، لذلك يمكن أن نعرف النظام البيئي بأنه مجموعة التفاعلات التي تحدث بين الكائنات الحية والعناصر غير الحية الموجودة في مكان معين من الطبيعة، هذا التفاعل بين هذه العناصر يخلق نظامًا بيئيًا متوازنًا يعمل بشكل دائم في الحفاظ على استقرار النظام البيئي. كما أن النظم البيئية ليست لها حدود معينة، غالبًا ما تكون النظم البيئية مفصولة بعوائق جغرافية مثل الصحاري، الجبال، المحيطات، البحيرات والأنهار. حيث تتداخل النظم البيئية مع بعضها البعض. لذلك، قد تحتوي منطقة واحدة على العديد من النظم البيئية الصغيرة ذات الخصائص الفريدة. نتيجة لذلك، يمكن النظر إلى الأرض بأكملها كنظام بيئي واحد، أو يمكن تقسيم منطقة ما إلى عدة نظم بيئية، اعتماداً على المقاييس المستخدمة. يطلق العلماء على هذا التداخل "المنطقة الانتقالية

الفرع الثالث : مكونات البيئة

تعد البيئة بمفهومها الواسع منظومة متكاملة تتفاعل فيها مجموعة من العناصر والمكونات التي تشكّل الإطار العام للحياة على كوكب الأرض. ويمكن تصنيف هذه المكونات إلى مجموعتين رئيسيتين،

[1] Carly Dodd, "**Ecosystem**", World Atlas, accessed on April 12, 2023, available at: https://www.worldatlas.com

[2] أزهري محمد صادق، **الانسان والبيئة** ، تاريخ الاطلاع : 2023/04/12 على الرابط :
http://mohamedrabeea.net/library/pdf/de0038a7-8829-40f6-b317-a7e053ce465d.pdf

تتمثل الأولى في العناصر الطبيعية التي تشمل الكائنات الحية مثل الإنسان والحيوان والنبات، إضافة إلى المكونات غير الحية كالماء والهواء والتربة والمناخ. أما المجموعة الثانية فتضم العناصر المستحدثة أو غير الطبيعية، وتشمل ما أنتجه الإنسان من بنى مادية كالمصانع والمباني وشبكات النقل، فضلاً عن الجوانب غير المادية مثل الأنشطة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية .

يساهم كل من هذه المكونات في تشكيل النظام البيئي والمحافظة على توازنه واستقراره، إذ يرتبط بقاء الحياة على الأرض بمدى الانسجام بين العناصر الطبيعية والعناصر التي أوجدها الإنسان. ومن هنا تبرز أهمية تحقيق التوازن بين التطور البشري واستدامة الموارد البيئية، من خلال إدارة رشيدة تضمن استمرار هذا التفاعل بين مكوّنات البيئة دون الإخلال بوظائفها الحيوية أو إلحاق الضرر بها.

أولا – العناصر المستحدثة أو غير الطبيعية : العناصر المستحدثة يقصد بها جميع العوامل والمكونات التي أنشأها الإنسان في البيئة لتنظيم وإدارة نشاطاته وعلاقاته الاجتماعية مع العناصر الطبيعية. هذه العناصر المستحدثة تمثل التداخل بين الطبيعة والابتكارات البشرية، وتشمل مجموعة واسعة من الأنشطة والمنشآت التي أثرت على البيئة بشكل كبير. حيث تتمثل البيئة الاجتماعية في النظم السياسية والإدارية التي تشمل المؤسسات والهيئات والمنظمات التي تدير شؤون المجتمع والقوانين واللوائح التي تؤثر على كيفية اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية، وحماية البيئة والنظم الاقتصادية التي تتعلق بالأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها الإنسان مثل الزراعة، الصناعة، التجارة، والخدمات، بالإضافة الى النظم الثقافية التي تتمثل مجموعة القيم والمعتقدات والعادات والتقاليد والممارسات التي توجه سلوك الأفراد والمجتمعات، وتشكل الإطار المرجعي الذي يحدد أنماط التفكير والتصرف داخل المجتمع. حيث تعد الثقافة عاملاً مؤثراً في كيفية تعامل الإنسان مع بيئته واستخدامه للموارد الطبيعية

بينما يتكون الجانب المادي في المنشآت الصناعية والبنية التحتية مثل المراكز السكانية التي بناها الإنسان، الطرق والمواصلات، محطات توليد الطاقة، شبكات الكهرباء، ومرافق المياه والصرف الصحي، الآلات والمعدات و الأجهزة التي يستخدمها الإنسان في الإنتاج والزراعة والصناعة، وغيرها من الوسائل المادية التي أنشأها الإنسان للسيطرة على البيئة[1]، حيث تعكس العناصر المادية القدرات التي يتمتع بها

[1] بوسالم زينة ، **البيئة ومشكلاتها قراءة سوسيولوجية في المفهوم والأسباب** ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، عدد17، ديسمبر 2014، ص249.

الإنسان على الابتكار والتكيف مع البيئة التي يعيش فيها، لكنه في الوقت نفسه يبرز التحديات البيئية التي نتجت عن هذه التطورات من خلال الآثار السلبية الناتجة عن الأنشطة البشرية على البيئة مثل تلوث الهواء والماء، تدمير واستنزاف الموارد الطبيعية، وتغير المناخ.

ثانيا – العناصر الطبيعية : تتمثل في العناصر والظواهر الموجودة في الطبيعة والتي تحيط بالإنسان والكائنات الحية الأخرى دون أن يكون للإنسان أي تدخل أو تأثير في تكوينها.مثل وجود الماء، الغلاف الجوي، الأراضي والجبال، البحار والمحيطات، الحيوانات، التنوع البيولوجي ، النباتات وغيرها من العناصر الطبيعية الأخرى ، هذه العناصر تشمل كل ما هو طبيعي وغير معدل من قبل البشر، وهي تمثل البيئة الأصلية التي تطورت فيها الحياة وتتكون من :

1/المكونات غير الحية (الفيزيائية أو الطبيعية)

أ–العوامل الفيزيائية:

الماء : يعتبر الماء من العناصر الأساسية في الحياة ، حيث يدخل في تركيب جمع الأجسام والكائنات الحية الموجودة في الطبيعة ويلعب دوراً محورياً في توازن النظم البيئية. كما يؤثر في العمليات البيئية المختلفة مثل النمو البيولوجي والمناخ. يشكل الماء حوالي 71% من سطح الأرض، ويوجد في العديد من الأشكال مثل البحار، المحيطات، الأنهار، البحيرات، الجداول، والمياه الجوفية. كما يوجد في الغلاف الجوي على شكل بخار ماء، وفي القمم الجليدية على شكل جليد، توفر المواطن المائية مثل الأنهار والبحيرات بيئات غنية بالتنوع البيولوجي.ويساعد في تنظيم درجات الحرارة على سطح الأرض من خلال امتصاص وإطلاق الحرارة، مما يؤثر على المناخ العالمي.

الهواء: هو مزيج من الغازات التي تحيط بكوكب الأرض أهمها الأكسجين وثاني أكسيد الكربون ، ويشكل الغلاف الجوي الذي يحمينا ويدعم الحياة. يُعتبر الهواء من العناصر الأساسية للحياة على الأرض، حيث يلعب دوراً حيوياً في الحفاظ على توازن البيئة والنظم البيئية، ويدعم عملية التنفس لجميع الكائنات الحية. يشكل النتروجين نسبة 78% من الهواء الجوي. وهو عبارة غاز غير نشط، وهو أساسي بالنسبة للنباتات، حيث يدخل في تركيب البروتينات من خلال دورة النيتروجين. بينما يمثل الأكسجين نسبة 21% من

الهواء. وهو أساسي لعملية التنفس في الكائنات الحية[1]. أما ثاني أكسيد الكربون يمثل حوالي 0.04% من الهواء. يلعب دوراً مهماً في عملية البناء الضوئي في النباتات، كما يسهم في تنظيم درجة حرارة الأرض من خلال تأثيره على ظاهرة الاحتباس الحراري.

التربة : تتمثل في الطبقة السطحية الرقيقة من الأرض التي تتكون من مواد عضوية وغير عضوية وتعد أساساً للحياة النباتية. تمثل المواد العضوية حوالي 5% من التربة وتشكل المواد المعدنية حوالي 45% من التربة ، بينما يمثل الماء حوالي 25% من مكونات التربة بالإضافة إلى الهواء الذي يمثل حوالي 25%. تتشكل التربة عبر عمليات طبيعية طويلة الأمد تشمل تجوية الصخور وتراكم المواد العضوية. وتعتبر التربة مورداً حيوياً لأنها تدعم نمو النباتات كما تدعم مجموعة متنوعة من الكائنات الحية الدقيقة التي تلعب دوراً مهماً في تحلل المواد العضوية[2] ، وهي جزء لا يتجزأ من النظم البيئية وتؤدي دوراً أساسياً في دورة المياه والمغذيات على الأرض.

الضوء : هو الأساس لعملية التمثيل الضوئي التي تستخدمها النباتات والطحالب والبكتيريا الزرقاء لتحويل الطاقة الضوئية إلى طاقة كيميائية في شكل جلوكوز.حيث يتم امتصاص ثاني أكسيد الكربون والماء وإطلاق الأكسجين كمنتج ثانوي، مما يدعم الحياة على الأرض، كما أن الضوء المتأتي من الشمس يعتبر المصدر الرئيسي للطاقة على الأرض، حيث تعتبر الطاقة الشمسية مصدراً نظيفاً ومتجدداً للطاقة.

درجة الحرارة :تؤثر على توزيع الكائنات الحية وأنشطتها، حيث تتكيف الكائنات الحية مع الظروف الحرارية في بيئتها من خلال العمليات الفيزيولوجية.

ب-العوامل الكيميائية: تشتمل العوامل الكيميائية على المغذيات والمعادن حيث تتمثل المغذيات في المواد الكيميائية التي تحتاجها الكائنات الحية للبقاء على قيد الحياة والنمو، والقيام بوظائفها الحيوية مثل النيتروجين والفوسفور[3]، هذه العناصر تتواجد في التربة والماء وتنتقل عبر السلسلة الغذائية. أما المعادن هي عناصر كيميائية موجودة في الطبيعة ولها دور حيوي في الحفاظ على الوظائف الحيوية مثل الحديد، الزنك، والكالسيوم، التي تحتاجها الكائنات الحية بكميات متفاوتة لأداء وظائفها الحيوية .

[1] رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني ، **مرجع سبق ذكره** ، ص40.

[2] بوسالم زينة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص251.

[3] رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 45.

2/ المكونات الحية (البيولوجية) :

أ-الكائنات المنتجة :وتشمل النباتات والطحالب وبعض البكتيريا التي تقوم بعملية البناء الضوئي. هذه الكائنات تنتج الغذاء من خلال تحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة كيميائية (سكريات)، والتي تستخدمها باقي الكائنات الحية للبقاء على قيد الحياة.

ب-المستهلكات : وتشمل جميع الكائنات الحية التي تعتمد على الكائنات المنتجة أو على كائنات أخرى كمصدر للغذاء. تشمل المستهلكات الأولية التي تتغذى مباشرة على النباتات والمستهلكات الثانوية والثالثية والتي تتمثل في الحيوانات التي تتغذى على الكائنات الأخرى .

ج-المحللات : هي الكائنات التي تقوم بتحليل المواد العضوية الميتة وتحويلها إلى مواد غير عضوية تُعاد إلى التربة لتغذية النباتات وتشمل الفطريات والبكتيريا. تلعب المحللات دورًا حيويًا في إعادة تدوير المغذيات في النظام البيئي[1].

التفاعل بين المكونات الحية مثل النباتات، الحيوانات، والبكتيريا والمكونات غير الحية مثل التربة، الماء، والهواء هو ما يخلق نظامًا بيئيًا متوازنًا لأن هذه المكونات لا تعمل بشكل مستقل بل تتفاعل مع بعضها البعض. العلاقات بين الكائنات الحية مثل الافتراس، التكافل، والتنافس تلعب دورًا حيويًا في هذا التوازن. فعلى سبيل المثال، التغيرات في المكونات غير الحية مثل التغير في درجات الحرارة أو تلوث الماء، يمكن أن تؤدي إلى اختلال في النظام البيئي. هذا التوازن الدقيق هو ما يحافظ على استقرار البيئة وأي اختلال في هذا التوازن قد يؤدي إلى عواقب بيئية كبيرة مثل فقدان التنوع البيولوجي أو تغييرات في التركيبة البيئية.

[1] بوسالم زينة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص253

المطلب الثاني : المشكلات البيئية

الفرع الأول : تعريف المشكلة البيئية

التوازن الطبيعي في النظام البيئي يسمى التوازن البيئي وهو "حالة من التوازن الديناميكي داخل مجتمع من الكائنات الحية حيث تظل التنوعات الجينية والأنواع والنظم البيئية مستقرة نسبياً، مع خضوعها لتغيرات تدريجية من خلال الخلافة الطبيعية"[1]. حيث انه على الرغم من الاضطرابات التي قد تكون طبيعية أو ناتجة عن الأنشطة البشرية، فإن النظام البيئي المتوازن يظل مستقراً لأنه في حالة تغير مستمر، ويتكيف بشكل دائم مع التغيرات. لذلك فإن النظام البيئي المتوازن يكون في حالة استقرار ديناميكي حيث تتفاعل الأنواع المختلفة مع بعضها البعض ومع بيئتها بطريقة مستدامة.

تكمن أهمية دورة الطاقة في الحفاظ على التوازن في النظام البيئي في أنها تجعل النظام البيئي مستداماً. حيث تمكّن الدورات البيوجيوكيميائية الطاقة والمادة من أن تستخدم ويعاد استخدامها، وتحوّل بين المكونات الحية وغير الحية للنظام البيئي بشكل دائم. بهذه الطريقة، لا تستنفد المكونات الكيميائية والمادية الضرورية لدعم الحياة، بل تتحول ويعاد تدويرها باستمرار غير انه يمكن أن يتعرض هذا التوازن للاضطراب بسبب إدخال أنواع جديدة أو الموت المفاجئ لبعض الأنواع أو الكوارث الطبيعية أو الأسباب التي من صنع الإنسان[2]، الأمر الذي يؤدي إلى خلل في التوازن البيئي، وما يترتب عن هذا الخلل من حدوث العديد من المشكلات البيئية.

تعرف المشكلة البيئية بأنها "مجموعة التحديات والمشاكل التي تواجه الطبيعة وأنظمتها من تغير المناخ والتلوث إلى الاكتظاظ السكاني واستخدام الطاقة، حيث تعد هذه القضايا معقدة ومترابطة." كما تشير المشكلة البيئية إلى حالة ينهار فيها النظام والقانون البيئيين عندما يتم تدمير الوظيفة البيئية التي كانت تتمتع بها في الأصل نتيجة لتأثير الأنشطة البشرية[3].

---

[1] بوسالم زينة، **مرجع سبق ذكره**، ص254.

[2] Anne Kamiya. **Ecological Balance**. Accessed on May 1, 2023. Available at: https://study.com/academy

[3] محمد محمود ذهبية، **علم البيئة**، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان،2006، ص 7.

وهناك من يعرف المشكلة البيئية بأنها التغييرات الكمية أو الكيفية التي تمس عناصر البيئة سواء العناصر الحية أو غير الحية، بحيث لا يستطيع النظام البيئي استيعاب هذه التغييرات دون ان يحدث اختلال في توازنه[1].

بناءً على ما سبق، يمكن القول أن المشكلات البيئية تتمثل في اختلال توازن النظام البيئي وتدهوره سواء جزئيًا أو كليًا وذلك نتيجة للأنشطة البشرية التي تستنزف الموارد الطبيعية وتلوث البيئة المحيطة، سواء كانت هذه النشاطات على المستوى المحلية، او الاقليمي، أو حتى على المستوى العالمي

تنشأ المشكلات البيئية عن مزيج من الأسباب الطبيعية وتأثير الأنشطة البشرية. في حين أن النظم البيئية للأرض مصممة للتعامل مع كميات معينة من الاضطرابات الطبيعية (مثل حرائق الغابات والفيضانات)، فإن الأنشطة البشرية يمكن أن تخلق ظروفًا تحدث فيها هذه الاضطرابات بشكل أكثر تكرارًا أو شدة، بحيث تؤثر المشكلات البيئية على صحة العالم الطبيعي، ويمكن أن يكون لها تأثيرات كبيرة على صحة الإنسان ورفاهيته. فمنذ الثورة الصناعية، أدت عملية حرق الوقود الأحفوري والأنشطة الأخرى إلى زيادة انبعاث الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي للأرض، مما أدى إلى زيادة الاحتباس الحراري. وقد أدى تغير المناخ الناتج إلى تسريع اضطراب البيئة والعمليات الطبيعية الحيوية. كما تساهم ممارسات استخدام الأراضي واستخراج الموارد الطبيعية والتخلص من النفايات، وغيرها من السلوكيات البشرية إلى تفاقم المشكلات البيئية.

التوازن الطبيعي في النظام البيئي يسمى التوازن البيئي وهو "حالة من التوازن الديناميكي داخل مجتمع من الكائنات الحية حيث تظل التنوعات الجينية والأنواع والنظم البيئية مستقرة نسبيًا، مع خضوعها لتغيرات تدريجية من خلال الخلافة الطبيعية"[2]. حيث انه على الرغم من الاضطرابات التي قد تكون طبيعية أو ناتجة عن الأنشطة البشرية، فإن النظام البيئي المتوازن يظل مستقرًا لأنه في حالة تغير مستمر، ويتكيف بشكل دائم مع التغيرات. لذلك فإن النظام البيئي المتوازن يكون في حالة استقرار ديناميكي حيث تتفاعل الأنواع المختلفة مع بعضها البعض ومع بيئتها بطريقة مستدامة.

[1] رشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني، **مرجع سبق ذكره** ، ص120.

[2] بوسالم زينة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص254.

تكمن أهمية دورة الطاقة في الحفاظ على التوازن في النظام البيئي في أنها تجعل النظام البيئي مستداماً. حيث تمكّن الدورات البيوجيوكيميائية الطاقة والمادة من أن تُستخدم، ويُعاد استخدامها، وتُحوّل بين المكونات الحية وغير الحية للنظام البيئي بشكل دائم. بهذه الطريقة، لا تُستنفد المكونات الكيميائية والمادية الضرورية لدعم الحياة، بل تتحول وتُعاد تدويرها باستمرار، غير انه يمكن أن يتعرض هذا التوازن للاضطراب بسبب إدخال أنواع جديدة أو الموت المفاجئ لبعض الأنواع أو الكوارث الطبيعية أو الأسباب التي من صنع الإنسان[1]، الأمر الذي يؤدي إلى خلل في التوازن البيئي وما يترتب عن هذا الخلل من حدوث العديد من المشكلات البيئية.

تتمثل المشكلة البيئية في مجموعة التحديات والمشاكل التي تواجه الطبيعة وأنظمتها من تغير المناخ والتلوث إلى الاكتظاظ السكاني واستخدام الطاقة، حيث تعد هذه القضايا معقدة ومترابطة. كما تشير المشكلة البيئية إلى حالة ينهار فيها النظام والقانون البيئيين عندما يتم تدمير الوظيفة البيئية التي كانت تتمتع بها في الأصل نتيجة لتأثير الأنشطة البشرية[2]. تنشأ هذه المشكلات البيئية عن مزيج من الأسباب الطبيعية وتأثير الأنشطة البشرية. في حين أن النظم البيئية للأرض مصممة للتعامل مع كميات معينة من الاضطرابات الطبيعية (مثل حرائق الغابات والفيضانات)، فإن الأنشطة البشرية يمكن أن تخلق ظروفاً تحدث فيها هذه الاضطرابات بشكل أكثر تكراراً أو شدة

بناءً على ما سبق، فإن المشكلات البيئية تتمثل في اختلال توازن النظام البيئي وتدهوره سواء جزئياً أو كلياً وذلك نتيجة للأنشطة البشرية التي تستنزف الموارد الطبيعية وتلوث البيئة المحيطة، سواء كانت هذه النشاطات على المستوى المحلية أو الإقليمي، أو حتى على المستوى العالمي. وللمشكلات البيئية تأثير كبير على توازن النظام البيئي، حيث تؤثر تأثيرا كبيرا على صحة الإنسان ورفاهيته. فمنذ الثورة الصناعية أدت عملية حرق الوقود الأحفوري والأنشطة الأخرى إلى زيادة انبعاث الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي للأرض، مما أدى إلى زيادة الاحتباس الحراري. وقد أدى تغير المناخ الناتج إلى تسريع اضطراب البيئة والعمليات الطبيعية الحيوية. كما تؤدي ممارسات استخدام الأراضي واستخراج الموارد الطبيعية والتخلص من النفايات، وغيرها من السلوكيات البشرية التي تفاقم المشكلات البيئية.

---

[1] Anne Kamiya, op cit.

[2] محمد محمود ذهبية، **مرجع سبق ذكره** ، ص 7.

جميع النظم البيئية اليوم هي مهددة بالأنشطة البشرية والتي تمثل الخطر الأكبر، خاصة على المدى المتوسط والطويل، حيث يؤدي تغير المناخ وارتفاع متوسط درجات حرارة الأرض إلى تغيير توازن النظام البيئي من خلال التأثير على توزيع الغطاء النباتي وبالتالي على سلسلة الغذاء بأكملها. بالإضافة إلى ذلك، تواجه العديد من النظم البيئية تهديدات مثل التصحر وارتفاع مستوى سطح البحر الناجم عن ذوبان الأنهار الجليدية.

يعد تغير المناخ نتيجة مباشرة للانبعاثات الناتجة عن النشاط البشري، ولا سيّما الأنشطة الصناعية، التي تؤثر بدورها بشكل مباشر على النظم البيئية. إذ يؤدي تلوث الهواء إلى الإضرار بصحة الكائنات الحية، وبالتالي، وعلى نطاق أوسع، إلى التأثير في صحة النظم البيئية التي تعيش فيها هذه الكائنات[1]. بالإضافة إلى ذلك، تتعرض بعض النظم البيئية لخطر محدد بسبب أنشطة بشرية معينة. على وجه الخصوص، يؤدي إزالة الغابات على نطاق واسع، إلى تقليل حجم بعض النظم البيئية التي تعد من بين الأكثر ثراءً بالتنوع البيولوجي في العالم. من ناحية أخرى، يؤثر الصيد الجائر بشكل كبير على التنوع البيولوجي للنظم البيئية المائية، وخاصة النظم البيئية البحرية، مما يؤدي إلى اختلال توازنها.

يلعب الإنسان دورا كبيرا في الحفاظ على البيئة الطبيعية والتوازن البيئي، فهو يمتلك الأدوات اللازمة للحفاظ عليها. فمثلا نجد الحل الأكثر فعالية لتخفيف تغير المناخ هو تقليل انبعاث الغازات الدفيئة من خلال إكمال التحول إلى نظام طاقة يعتمد على المصادر المتجددة، وفي الوقت نفسه، التحول إلى الكهرباء في مجالات مثل النقل والتدفئة. مما يحد من ظاهرة تلوث الهواء. في الوقت نفسه، من الضروري اتخاذ تدابير على المستوى المحلي تهدف إلى الحفاظ على النظم البيئية التي لا تزال سليمة وإعادة تأهيل تلك التي تم تغييرها أو التي قد تكون معرضة للخطر.

الفرع الثاني : أسباب المشكلات البيئية

هناك العديد من الأخطار الكبيرة التي تمس بالبيئة بسبب مخلفات الأنشطة البشرية، وتؤثر بشكل خطير على الإنسان وبقية الكائنات الحية. من أبرز الأسباب التي تؤدي إلى اختلال توازن النظام البيئي وتفاقم المشكلات البيئية ما يلي :

[1] آسيا تميم، سلسلة البحوث العلمية حول البيئة، 2008 ، ص17

2/ تغير المناخ وارتفاع درجات الحرارة العالمية : تعتبر مشكلة تغير المناخ من اخطر الأسباب التي تؤدي إلى فقدان التوازن البيئي، وقد ظهرت هذه المشكلة خلال العقود القليلة الماضية. وتعد الغازات الدفيئة السبب الرئيسي لتغير المناخ. حيث يساهم احتراق الوقود الأحفوري، والانبعاثات من السيارات في زيادة الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي وزيادة في درجة حرارة الأرض، مما تسبب في تغييرات بيئية. وهو ما يعرف بالاحترار العالمي[1]. هذا الأخير يؤدي إلى حدوث العواصف، وموجات الحر العالية، بالإضافة إلى الجفاف والفيضانات. كما أن المناطق الرطبة تصبح أكثر رطوبة والمناطق الجافة تصبح أكثر جفافاً. وهذا يترجم إلى المزيد من الكوارث والمزيد من التدمير البيئي والمزيد من الوفيات .

2/ إدارة النفايات الصلبة : التحديات المتعلقة بالتخلص، إعادة التدوير، وإدارة النفايات الصلبة، بما في ذلك تلوث البلاستيك وزيادة مكبات النفايات.

تعد طرق التخلص من النفايات الصلبة من أكبر التحديات البيئية التي تواجه العالم اليوم، حيث أن العديد من هذه الطرق تسهم بشكل مباشر في تدمير النظام البيئي والتوازن الطبيعي للأرض. فعلى سبيل المثال، تعتبر مكبات النفايات المكشوفة مصدراً رئيسياً للمشاكل البيئية والصحية. هذه المواقع المفتوحة لا تقتصر على تلويث المناظر الطبيعية وتشويهها فحسب، بل تُلحق أيضاً أضراراً كبيرة بالمجال الطبيعي للأرض. كما تعمل هذه المواقع على توفير بيئة خصبة لتكاثر الفئران والحشرات والحيوانات الأخرى التي تُعتبر ناقلة للأمراض، مما يزيد من خطر انتشار الأوبئة والأمراض المعدية بين السكان المحليين. هذا بالإضافة إلى أن المواد الكيميائية السامة التي قد تحتويها هذه النفايات المكشوفة تتسرب ببطء إلى التربة، ومن ثم إلى المياه الجوفية التي يعتمد عليها الكثير من الناس في الشرب والري. هذا التسرب يمكن أن يؤدي إلى تلوث المياه الجوفية بمواد خطرة، مما يهدد صحة الإنسان والحيوان على حد سواء، وقد يمتد أثره إلى مجاري الأنهار والبحيرات، مسبباً تلوثاً واسع النطاق في الموارد المائية[2] .

ولا يقتصر الضرر على التلوث المائي فقط، بل يشمل أيضاً التلوث الجوي. إذ إن عملية الاحتراق غير المراقب للنفايات الصلبة، التي غالباً ما تُستخدم كوسيلة للتخلص من النفايات في هذه المواقع، ينتج عنها

[1] رشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني، **مرجع سبق ذكره** ، ص126.

[2] خليف مصطفى غرايبة ، **التلوث البيئي مفهومه وأشكاله وكيفية التخلص من خطورته** ، مجلة الدراسات البيئية، المجلد 3، جوان 2010، ص126.

انبعاثات سامة مثل الدخان والغازات الضارة. هذه الملوثات الجوية لا تلوث الهواء فحسب، بل تؤدي أيضاً في زيادة ظاهرة الاحتباس الحراري وتفاقم مشاكل تغير المناخ.

3/ فقدان التنوع البيولوجي : فقدان التنوع البيولوجي هو مشكلة بيئية خطيرة تؤثر على صحة النظم البيئية واستقرارها. في تقرير المخاطر العالمية 2022 للمنتدى الاقتصادي العالمي تم تصنيف فقدان التنوع البيولوجي كأحد أكبر التهديدات التي تواجه العالم في العقد المقبل. كما توصلت الأبحاث والدراسات من أننا قد نفقد 6% من جميع نباتات وحيوانات الأرض بحلول عام 2050. ترجع أسباب فقدان التنوع البيولوجي إلى تدمير نظم البيئية من خلال إزالة الغابات، وتدمير النظم البيئية البحرية، وتغيير استخدامات الأراضي. كما يؤثر التلوث سواء تلوث الماء او الهواء اوالتربة ، سلبا على الكائنات الحية والنظام البيئي ككل.

4/ استنزاف طبقة الأوزون: طبقة الأوزون هي طبقة من الغاز الأوزون التي تحمينا من الأشعة فوق البنفسجية الضارة للشمس. استنزاف طبقة الأوزون هو عملية تدمير أو تقليص كثافة الأوزون في هذه الطبقة، مما يؤثر سلباً على البيئة وصحة الإنسان. يتم تدمير هذه الطبقة المهمة بسبب الكلوروفلوروكربونات التي تُستخدم في الصناعات والحياة اليومية ، حيث يؤدي الكلور في هذه المركبات إلى تدمير طبقة الأوزون. لذلك فإن الثقب في طبقة الأوزون يترك البشر والحياة البرية معرضين للأشعة فوق البنفسجية الضارة التي تصل إلى سطح الأرض، مما يسبب مشاكل صحية وأمراض مثل السرطان بالإضافة إلى التأثيرات السلبية على الكائنات الحية سواء نباتات أو حيوانات .كما يمكن أن تسهم التغيرات في طبقة الأوزون في تغييرات مناخية قد تؤثر على أنماط الطقس .

5/ تلوث المياه : إدخال المواد الكيميائية والنفايات والبلاستيك والمخلفات الصناعية إلى الأنهار والمحيطات والبحيرات والبرك، يؤدي إلى تغير الحالة الفيزيائية أو الكيميائية أو البيولوجية للمياه، فالمياه الملوثة تفتقر إلى الأكسجين، مما يؤدي إلى تدهور جودة المياه التي تستخدم للشرب والري[1]. كما يؤثر تلوث المياه سلباً على الأنظمة البيئية البرية، مما يسبب أضراراً للحيوانات والنباتات ويضر بالتوازن البيئي.

[1] خليف مصطفى غرايبة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص124.

6/ الزيادة السكانية : يعتبر متغير السكان من العناصر الاساسية في القضايا المتعلقة بالبيئة حيث تعتبر الزيادة السكانية والنمو الاستيطاني السببان الرئيسيان لتغيرات استخدام الأرض في المناطق الحضرية. وهذا له تأثيرات على جودة التربة، المناخ، سلامة التنوع البيولوجي[1]، فالنمو السريع في عدد السكان يؤدي إلى زيادة الطلب على الموارد واستنزافها وتدهور البيئة.

المطلب الثالث : التداخل بين الاقتصاد والبيئة

فهم العلاقة بين الاقتصاد والبيئة أمر بالغ الأهمية حيث تربطهما علاقة تأثير وتأثر. فالاقتصاد يعتمد على الموارد البيئية لتحقيق النمو والتنمية، في حين أن الأنشطة الاقتصادية تؤثر بشكل مباشر على البيئة من خلال استغلال الموارد والتسبب في التلوث، لذلك يصبح من الضروري فهم العلاقة بين الاقتصاد والبيئة

الفرع الأول : العلاقة بين الاقتصاد والبيئة

تساهم البيئة في تقديم حلول لمشاكل الحاجات البشرية المتزايدة والمتجددة. فالبيئة الطبيعية التي تحيط بالإنسان توفر الموارد اللازمة لتلبية هذه الحاجات، حيث تعد هذه الموارد القاعدة الرئيسية التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية وبالتالي فإن استغلال هذه الموارد يعتمد على مبادئ علم الاقتصاد[2].

تلعب البيئة دوراً حيوياً في دعم الاقتصاد من خلال تزويده بالمواد الخام التي تعتبر الأساس في العمليات الإنتاجية. هذه الموارد يتم استخراجها من الطبيعة لتدخل في سلسلة الإنتاج، حيث يتم تحويلها إلى سلع ومنتجات استهلاكية تخدم احتياجات الإنسان المختلفة. كما أن العلاقة بين البيئة والاقتصاد لا تقتصر على مجرد توفير الموارد، فهي تشمل أيضاً توفير الطاقة اللازمة لتحريك عجلة الإنتاج والتي تعتبر المحرك الرئيسي للعمليات الصناعية والاقتصادية. غير انه وبعد انتهاء دورة حياة المنتج، تعود

[1] محمد محمود ذهبية، **مرجع سبق ذكره** ،ص9.

[2] بلحاج سليمة ، **حماية البيئة بين الاسباب الاقتصادية والحلول المالية** ، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية ، المجلد 2، العدد 1 ، 2012 ، ص.59

المواد الخام والطاقة المستخدمة إلى البيئة ولكن في صورة مختلفة[1]، وهي النفايات والانبعاثات الملوثة. هذه النواتج المهملة، مثل الغازات الدفيئة، المواد الكيميائية السامة، والنفايات الصلبة، تؤدي إلى تلوث الهواء، المياه، والتربة، مما يخلق مشكلات بيئية تؤثر على صحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى، وتؤدي إلى تدهور جودة البيئة الطبيعية.

وكما يظهر في المخطط التالي، تتجلى العلاقة القوية والمتبادلة بين الاقتصاد والبيئة، حيث يُعَدّ كل منهما عنصراً أساسياً لاستدامة الآخر. فالاقتصاد يعتمد بشكل كبير على البيئة لتوفير الموارد الطبيعية التي تدخل في عمليات الإنتاج. وفي نفس الوقت، البيئة تتأثر بشكل مباشر من الأنشطة الاقتصادية، حيث يؤدي سوء استخدام الموارد أو تلويث البيئة إلى تدهور هذه الموارد من حيث الكمية والجودة، فالنظام البيئي هو نظام ديناميكي يتغير ويتفاعل باستمرار مع الأنشطة البشرية. أي ضرر يمس البيئة، سواء كان بسبب الاستغلال الجائر للموارد أو التلوث الصناعي، سينعكس سلباً على توافر الموارد الطبيعية. ويزيد الضغوط على الأنظمة البيئية لتجديد نفسها، مما يضعف قدرتها على دعم النشاط الاقتصادي. وفيما يلي مخطط يوضح المدخلات والمخرجات في العلاقة التبادلية الموجودة بين البيئة والاقتصاد :

شكل رقم (02): يوضح العلاقة بين الاقتصاد والبيئة

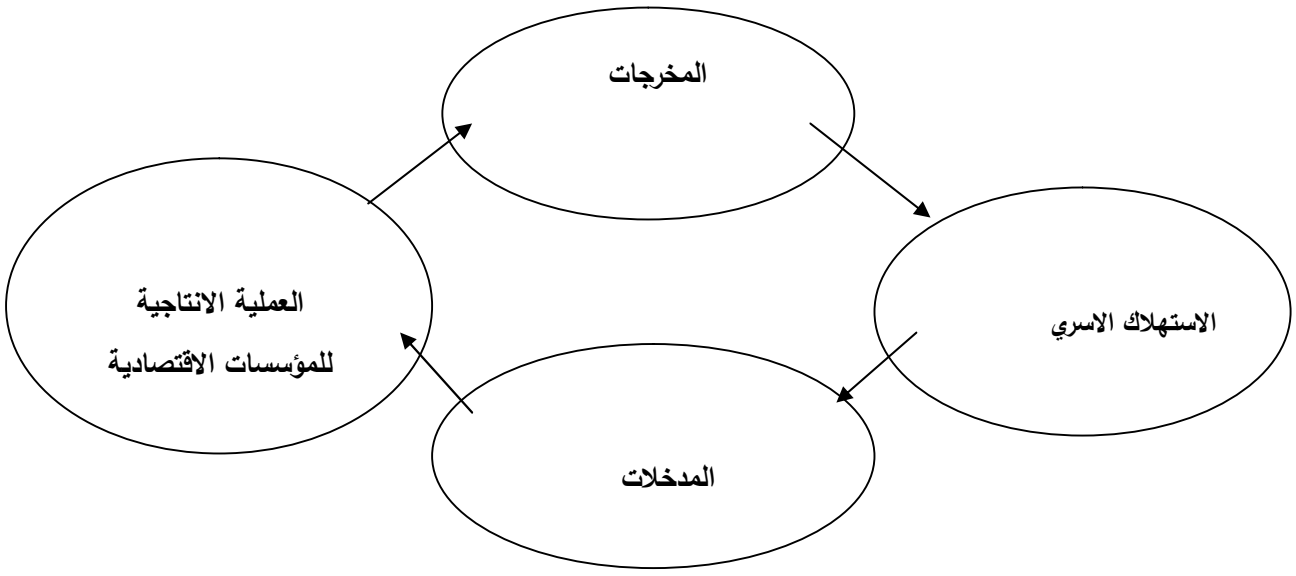

[1] توم تيتنبرج، **نحو مفهوم لاقتصاديات الموارد الطبيعية و المعالجات الدولية لها**، تر: جلال البنا ،المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ، 2004 ، ص25.

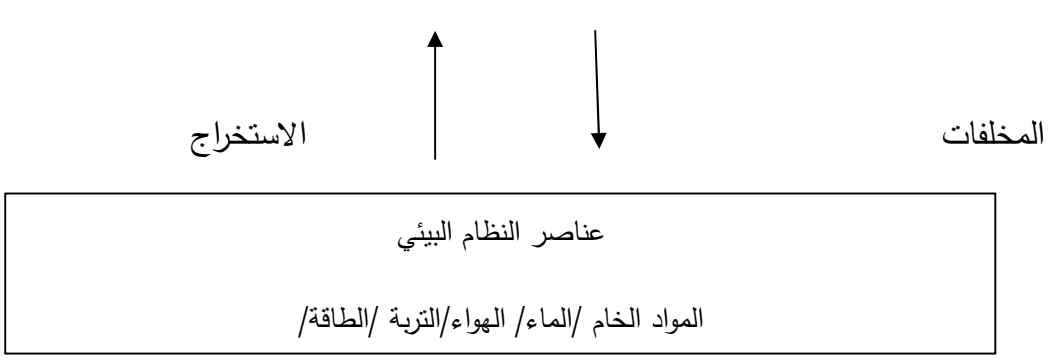

المصدر : توم تيتنبرج، مرجع سبق ذكره، ص.26

يبين الشكل عملية الاستخراج التي تقوم بها العملية الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية من خلال استغلال عناصر النظام البيئي وما تحتويه من موارد ، حيث تقوم المؤسسات الإنتاجية بتحويل تلك الموارد الإنتاجية إلى سلع وخدمات وتطرحها على شكل مخرجات تزود بها القطاع العائلي، وفي النهاية تعود هذه المواد إلى البيئة في صورة نواتج مهملة مما يخلق مشكلات بيئية.

التأثير المتبادل بين الاقتصاد والبيئة قد يؤدي إلى تداعيات سلبية على مستوى النشاط الاقتصادي، سواء في عمليات الإنتاج أو الاستهلاك، مما ينعكس بدوره على رفاهية الإنسان ومستقبله. فعندما تتدهور الموارد البيئية نتيجة الأنشطة الاقتصادية غير المستدامة، قد تواجه الصناعات نقصًا في المواد الخام أو ارتفاعًا في تكاليف الإنتاج، مما يحد من القدرة على تلبية احتياجات الاستهلاك وتحقيق النمو الاقتصادي[1]. وفي المقابل، تعتمد البيئة على الاقتصاد في توفير الحلول اللازمة لتحسين نوعية البيئة وحمايتها. من خلال الاستثمار في التقنيات النظيفة وتطوير السياسات البيئية الفعالة، حيث يمكن للاقتصاد أن يساهم بشكل كبير في مواجهة التحديات البيئية مثل التلوث وتغير المناخ. لذا، فإن التكامل بين الاقتصاد والبيئة هو مفتاح لضمان رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية، حيث يُعتبر الاستثمار في الحفاظ على البيئة جزءًا لا يتجزأ من إستراتيجية التنمية الاقتصادية المستدامة.

أدت التحولات الاقتصادية المتسارعة وتحرير التجارة والعولمة الاقتصادية إلى ظهور مشاكل بيئية متعددة، حيث أصبح هدف الشركات الزيادة في استهلاك الموارد الطبيعية وتحقيق أقصى ربح ممكن، حتى لو كان ذلك على حساب البيئة. ومن هنا ظهر ما يسمى بالتكاليف الخارجية، وهي التكاليف التي

[1] عصام الحناوي، **قضايا البيئة في مئة سؤال وجواب البيئة والتنمية**، لبنان، الطبعة الثانية، 2008، ص ص 34-35.

يتحملها المجتمع ككل دون أن تُدرج في الحسابات الخاصة بالشركات .حيث تعتبر هذه التكاليف التي تنتج عن التأثيرات السلبية للنشاطات الاقتصادية من أهم أسباب التي أدت إلى التدهور البيئي. وتشمل هذه الآثار الخارجية التفاعلات التي تحدث بين الفعاليات الاقتصادية والتي لا يتم تقديرها أو تقويمها في السوق. غالبًا ما تكون هذه الآثار عبارة عن تأثيرات كيميائية أو فيزيائية، مثل التلوث الهوائي والمائي أو تدهور التربة، وهذه التأثيرات لا يتم تقييمها من الناحية النقدية، مما يعني أن أضرارها لا تظهر في التكاليف الفعلية التي تتحملها الشركات أو الأفراد[1].

وعليه، تشكل هذه التكاليف الخارجية تحديًا كبيرًا، حيث تتسبب في تحميل المجتمع أعباءً إضافية مثل تكاليف الرعاية الصحية نتيجة تلوث الهواء أو تكاليف إعادة تأهيل البيئات الطبيعية المتضررة. ومن هنا تظهر أهمية دمج الأبعاد البيئية في السياسات التنموية، بحيث تصبح إستراتيجية التنمية والإستراتيجية البيئية جزءًا لا يتجزأ من عملية واحدة لضمان استدامة النشاط الاقتصادي وتقليل الأضرار البيئية الناتجة عنه، من خلال جعل القرارات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية تأخذ بعين الاعتبار تأثيرها على البيئة والموارد الطبيعية، مع التأكيد على الاستدامة طويلة الأمد. ويتطلب ذلك وضع سياسات تنموية تسعى إلى تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والبيئية، مع التركيز على خلق مجتمع يتمتع بنوعية حياة أفضل، وبيئة صحية تلبي احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية. كما يستلزم هذا التحول في الفكر التنموي تعاونًا وثيقًا بين مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومات، القطاع الخاص، والمجتمع المدني، لضمان أن تكون جميع الخطط والبرامج التنموية متوافقة مع أهداف الاستدامة البيئية.

الفرع الثاني : الاقتصاد الأخضر

الاقتصاد الأخضر يعد من القضايا البارزة التي نالت اهتمامًا كبيرًا من الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة، خاصة بعد ظهور خيبة الأمل في النظام الاقتصادي العالمي الذي تسبب في العديد من الأزمات البيئية. هذه الأزمات شملت ظواهر مثل تغير المناخ، وارتفاع درجات الحرارة، والتقلبات المناخية، والتي كان لها تداعيات متعددة على زيادة معدلات البطالة وانتشار الفقر، وتدهور الموارد الطبيعية.

[1] رائد شهاب ، **الاقتصاد والبيئة صراع المصالح والحقوق** ، مجلة الفتح ، العدد32، 2008، ص4.

يعرّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر على أنه: "الاقتصاد الذي يساهم في تحسين رفاهية الإنسان وتحقيق المساواة الاجتماعية، بينما يقلل بشكل كبير من المخاطر المتعلقة بالبيئة ونقص الموارد الطبيعية." وعليه يمكن النظر إلى الاقتصاد الأخضر كاقتصاد يتميز بانخفاض انبعاثات الكربون وزيادة كفاءة استخدام الموارد، ويشمل جميع الفئات الاجتماعية[1].

وثمة تعريف آخر للاقتصاد الأخضر على انه " نموذج حديث ومتطور للتنمية الاقتصادية، يعتمد على المعرفة بالاقتصاد البيئي، حيث يهدف هذا النموذج إلى معالجة العلاقة المتبادلة بين الأنشطة الاقتصادية للبشر والأنظمة البيئية الطبيعية، بالإضافة إلى التأثيرات السلبية للأنشطة البشرية على التغيرات المناخية والاحتباس الحراري."[2]

كما يعرف الاقتصاد الأخضر بأنه إستراتيجية تنموية تهدف إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والاستخدام المستدام للموارد البيئية. من خلال هذا التعريف فإن الاقتصاد الأخضر لا يقتصر على تعزيز النمو الاقتصادي فقط، بل يركز أيضاً على تقييم الآثار البيئية الناتجة عن العمليات الإنتاجية، بما في ذلك تحويل واستخدام المواد الأولية. ويتمثل هدف الاقتصاد الأخضر في تحسين الأداء الاقتصادي للمجتمع من خلال تطبيق نظم إنتاج ذات تأثيرات بيئية محدودة.

بناء على ما سبق من تعاريف يمكن القول أن الاقتصاد الأخضر هو عبارة نموذج اقتصادي حديد يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة دون الإضرار بالبيئة. حيث يرتكز هذا النموذج على تعزيز الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية والحد من التلوث البيئي، مع التركيز على الطاقة المتجددة وتقليل الانبعاثات الكربونية. كما يمكن النظر إلى الاقتصاد الأخضر على أنه وسيلة لتحقيق تحول جذري في كيفية إنتاج واستهلاك الموارد، بما يضمن تحقيق رفاهية المجتمع على المدى الطويل، ويعزز من قدرته على التكيف مع التحديات البيئية مثل تغير المناخ وتدهور الموارد الطبيعية.

يساهم الاقتصاد الأخضر في خلق توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، من خلال تشجيع الاستثمارات في القطاعات التي تساهم في الحفاظ على البيئة وتحسين نوعية الحياة، مثل الطاقة النظيفة، النقل المستدام، والزراعة العضوية. بالإضافة إلى تبني سياسات داعمة من الحكومات، مثل

---

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر مرجع لواضعي السياسات**، 2011، ص 9.

[2] محمد عبد القادر الفقي، **مرجع سبق ذكره**، ص 5 .

فرض الضرائب البيئية، تقديم الحوافز للقطاعات المستدامة، وفرض القيود على الصناعات الملوثة. هذا وتتعدد أهداف الاقتصاد الأخضر وتتركز في عدة جوانب رئيسية نذكر منها [1]:

1/ تعزيز الاستدامة البيئية من خلال تقليل الانبعاثات الغازية وذلك عبر استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة

2/ تحقيق الكفاءة الاقتصادية وتحسين كفاءة استخدام الموارد ، مما يساهم في تحقيق فوائد اقتصادية أكبر من الموارد المتاحة.

3/ تحقيق نمو اقتصادي دون التسبب في أضرار بيئية كبيرة، من خلال تحسين تقنيات الإنتاج والتقليل من النفايات.

4/ الحفاظ على المواطن الطبيعية وحماية الأنواع المهددة بالانقراض من خلال إدارة مستدامة للنظم البيئية

5/ تعزيز الشفافية والمسؤولية من خلال تشجيع الشركات والحكومات على تبني تقارير الاستدامة لعرض تأثيراتهم البيئية والاجتماعية.

6/ تحسين إدارة الموارد الطبيعية عبر تحسين استخدام الموارد المائية من خلال تقنيات الري الفعالة وتدوير المياه.

من بين أهم القطاعات التي يركز عليها الاقتصاد الأخضر، نجد:

1. **قطاع الطاقة المتجددة** : من خلال تعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، والوقود الحيوي، وتحسين كفاءة الطاقة لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري والحد من الانبعاثات الكربونية. حيث يمكن للطاقات المتجددة ضمن إطار الاقتصاد الأخضر أن تلعب دوراً مهماً في

[1] فؤاد الصباغ، **الاقتصاد الأخضر ودوره الفعال في التنمية المستدامة**، تاريخ الاطلاع : 2023/5/05 ، على الرابط : www.politics-dz.com

تعزيز التنوع الاقتصادي وتوفير فرص العمل[1]. كما تساهم في تقليل الاعتماد على النفط والغاز في إنتاج الكهرباء ، مما يساعد في الحد من تلوث البيئية وتعزيز الاستدامة البيئية.

2. **النقل:** يركز الاقتصاد الأخضر في قطاع النقل على ما يسمى النقل المستدام الذي من خلاله يتم تطوير وسائل النقل المستدامة التي تعتمد على مصادر الطاقة المتجددة مثل المركبات الكهربائية ووسائل النقل العام، أو التقليل من الاعتماد على مصادر الطاقة غير المتجددة بهدف تقليل الانبعاثات الملوثة وتقليل التأثير البيئي لقطاع النقل. حيث يتم الاستثمار في تطوير البنية التحتية للنقل عبر تحسين أنظمة النقل العام لتصبح أكثر كفاءة وصديقة للبيئة. من خلال توسيع خدمات الحافلات الكهربائية والقطارات الكهربائية، والتي تقلل من الاعتماد على المركبات الخاصة

3. **المياه:** تعد من أهم مؤشرات التنمية المستدامة في المجال البيئي حيث يتم قياسها من خلال مؤشر النوعية والكمية ، يهدف الاقتصاد الأخضر في مجال المياه إلى تحسين إدارة الموارد المائية من خلال استخدام أساليب وتقنيات متقدمة لترشيد استهلاك المياه، مثل أنظمة الري الذكية والأجهزة التي توفر المياه في الاستخدامات المختلفة. بالاضافة إلى معالجة مياه الصرف الصحي لتحويلها إلى مياه صالحة لإعادة الاستخدام، خصوصاً في المجال الزراعي، مما يساعد في تقليل الاعتماد على مصادر المياه الطبيعية وذلك لضمان استدامة توفر المياه وجودتها وتقليل الهدر.

4. **إدارة النفايات:** تتضمن إدارة النفايات تطوير نظم فعالة للتعامل مع المخلفات، بهدف تقليل تأثيرها السلبي على البيئة، ويكون ذلك من خلال **إعادة** تصنيع واستخدام المخلفات أو النفايات سواء كانت مخلفات منزلية أو مخلفات صناعية و زراعية، إلى مواد جديدة يمكن استخدامها مجدداً. حيث يتم تصنيف وفصل المخلفات بناءً على نوع المواد الخام المكونة لها ثم معالجتها لتصبح صالحة للاستخدام من جديد. كما تتضمن الإدارة الفعالة للنفايات تقليل كمية النفايات المنتجة من خلال تحسين عمليات الإنتاج وتصميم منتجات أقل هدراً، والتقليل من المواد الأحادية الاستخدام عبر تشجيع استخدام المواد القابلة لإعادة الاستخدام أو القابلة للتحلل بدلاً من المواد التي تستخدم لمرة واحدة فقط.

[1] السعيد بريكة، مريم بوثلجة، **الاقتصاد الأخضر المستديم لتحقيق التنمية في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 3 ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص 57 .

5. **الزراعة** : ويكون بتطبيق أساليب الزراعة المستدامة التي تساهم في تحسين جودة الغذاء، و تحافظ على صحة التربة والموارد الطبيعية، كما تقلل من التأثيرات البيئية للأنشطة الزراعية. ويكون ذلك من خلال استخدام الأسمدة الطبيعية والمبيدات البيولوجية بدلاً من الكيميائية و دمج طرق المكافحة الطبيعية مع التقنيات الحديثة لإدارة الآفات بشكل فعال دون الحاجة إلى استخدام المواد الكيميائية بكميات كبيرة ، بالإضافة إلى حماية وتعزيز النظم البيئية الطبيعية مثل الغابات والمراعي، التي تلعب دوراً هاماً في دعم الزراعة المستدامة.

6. السياحة المستدامة : تركز على تطوير السياحة بطرق تحافظ على البيئة من خلال المحافظة على التوازن البيئي والتنوع الحيوي ، مما يسهم في حماية المواقع الطبيعية ويعزز من الفوائد الاقتصادية للمجتمع.

المبحث الثاني : ماهية المسؤولية البيئية للمؤسسة الاقتصادية

ازدياد الوعي البيئي لدى المؤسسات الاقتصادية أدى إلى بروز مفهوم المسؤولية البيئية والذي أصبح يشكل تحديا كبيرا تواجهه تلك المؤسسات. فعلى الرغم من أن ارتفاع حجم النشاط الاقتصادي الذي ساهم بشكل كبير في ارتفاع معدلات التنمية، إلا أنه يساهم في الوقت ذاته بطريقة مباشرة في تفاقم ظاهرة التلوث البيئي. هذا التحدي يدفع المؤسسات إلى البحث عن توازن بين تحقيق أهدافها الاقتصادية والحفاظ على البيئة، مما يستدعي تبني استراتيجيات فعالة تعزز من المسؤولية البيئية.

المطلب الأول : المسؤولية البيئية :المفهوم، العناصر والدوافع

المسؤولية البيئية أصبحت من القضايا الرئيسية في العصر الحديث بسبب التوسع الكبير في الصناعة والاستخدام الكثيف للموارد الطبيعية، فالدول والمنظمات الدولية أصبحت تولي اهتماماً كبيراً لحماية البيئة، مما أدى إلى وضع تشريعات ومعايير بيئية صارمة تلزم المؤسسات بالامتثال لها واتخاذ خطوات فعالة من قبل المؤسسات للحد من التأثيرات البيئية السلبية الناتجة عن أنشطتها الصناعية، إن المؤسسات اليوم تجد نفسها أمام ضرورة ملحة للاهتمام بحماية البيئة من أجل ضمان استمراريتها وتحسين أدائها الاقتصادي، ذلك أن إغفال الجوانب البيئية يمكن أن يؤدي إلى عواقب سلبية على المدى القصير والطويل، سواء من حيث التكاليف القانونية والمالية المرتبطة بالغرامات والعقوبات البيئية، أو من حيث

تدهور السمعة وفقدان ثقة المستهلكين، لذلك تبني نظم لحماية البيئة أصبح ضرورة إستراتيجية للمؤسسات، ليس فقط لتجنب العقوبات، ولكن أيضًا للاستفادة من الفرص الاقتصادية المرتبطة بالاستدامة.

الفرع الأول : تعريف المسؤولية البيئية

تعتبر المسؤولية البيئية للمؤسسات من المفاهيم الحديثة، لذلك تعددت التعاريف والتصورات لهذا المفهوم، حيث يختلف الباحثون في تعريفهم للمسؤولية البيئية وما يجب أن تتضمنه ومدى نطاق المسؤولية البيئية للمؤسسات، كما أن هناك جدل حول كيفية تحقيق المسؤولية البيئية في الواقع العملي، ورغم هذا الاختلاف إلا أن هناك اتفاقا عاما على أنها تمثل البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية، ولتحديد تعريف دقيق للمسؤولية البيئية يمكننا استعراض بعض التعاريف التي قدمها الباحثون والمؤسسات المختلفة، والتي توضح جوانب مختلفة من هذا المفهوم:

تعرف المسؤولية البيئية بأنها : "إدارة التأثيرات البيئية الناتجة عن عمليات الإنتاج والتي تتضمن تقليل الانبعاثات الضارة وتقليص الممارسات التي قد تسبب أضرارًا مستقبلية للبيئة بالإضافة إلى تطبيق العمليات التي تهدف إلى حماية البيئة"[1]، بناءا على هذا التعريف فإن المسؤولية البيئية تتمثل في مجموعة الالتزامات والممارسات التي تتبناها المؤسسات لضمان أن عملياتها وأنشطتها التجارية تؤثر بشكل إيجابي أو تقلل من الآثار السلبية على البيئة، حيث تشمل المسؤولية البيئية نطاقًا واسعًا من الجوانب التي تتعلق بحماية البيئة .

كما تعرف المسؤولية البيئية أيضا بأنها : " توجه المؤسسات لتقليص البصمة البيئية الخاصة بها وكذلك البصمة الاستيعابية للنفايات والملوثات الناتجة عن نشاطها"[2] . يتمثل مفهوم "البصمة البيئية" في المساحة اللازمة لتغطية احتياجات المؤسسة من الموارد الطبيعية، بينما تعني "بصمة استيعاب النفايات" المساحة المطلوبة لاستيعاب النفايات الناتجة عن نشاط المؤسسة.

[1] علاء حسن يوسف الموسوي ، **تعظيم قيمة الشركة العلاقة بين المسؤولية البيئية والأبعاد المحاسبية للرفاهية الاجتماعية وأثرها على تعظيم قيمة الشركة** ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة القادسية العراق ،2017،ص48.

[2] العابد لزهر ، **مرجع سبق ذكره** ، ص6.

يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة المسؤولية البيئية بأنها التزام الأفراد والمؤسسات باتخاذ إجراءات تهدف إلى حماية البيئة والحفاظ على مواردها الطبيعية، من خلال تقليل الأضرار الناجمة عن الأنشطة البشرية وضمان استدامة النظم البيئية[1]. تعد هذه المسؤولية جزءًا أساسيًا من مفهوم التنمية المستدامة، إذ تركز على تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة. كما تؤكد على أهمية الوعي البيئي وتبني ممارسات إنتاج واستهلاك مسؤولة تحد من التلوث واستنزاف الموارد.

وتعرف المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO 14001) المسؤولية البيئية بأنها تعني التزام المؤسسات بتطبيق السياسات والإجراءات البيئية التي تتوافق مع القوانين واللوائح المحلية والدولية بهدف تحسين الكفاءة البيئية،و خفض الانبعاثات الكربونية الناتجة عن عمليات الإنتاج للحد من الأثر السلبي على البيئة [2].

عرف كارول المسؤولية البيئية وذلك في إطار المسؤولية الاجتماعية ، باعتبارها جزءًا من المسؤولية الأخلاقية التي تلتزم فيها المؤسسات بحماية البيئة من خلال القيام بالإجراءات التي تتجاوز الامتثال للقوانين واللوائح وتساهم على المدى البعيد في تحقيق الاستدامة البيئية[3].

هذه التعاريف توضح أن المسؤولية البيئية هي التزام المؤسسات بالحد من الآثار السلبية لأنشطتها على البيئة من خلال تبني ممارسات مستدامة ومبادرات بيئية تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية، وتحسين جودة البيئة والمساهمة في التنمية المستدامة. وعليه تتمثل المسؤولية البيئية في البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية، وتتعلق بالحفاظ على الموارد الطبيعية، وذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية.

اهتمام المؤسسات بالجوانب البيئية يعد جزءًا أساسيًا من مسؤوليتها الاجتماعية، وهو ما يعكس التزامها بالتنمية المستدامة. حيث لا يقتصر الاهتمام على الالتزام الأخلاقي، بل يتجلى أيضًا في إدماج الاعتبارات البيئية في أنشطتها وعملياتها. عملية إدماج هذه الاعتبارات يتأثر بعدة ضغوطات ودوافع،

---

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، مفردات مختارة من مسرد مصطلحات برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمفاوضين في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، على الرابط : https://minamataconvention.org/

[2] المنظمة الدولية للتوحيد القياسي ، على الرابط : https://www.iloencyclopaedia.org/

[3] هبول محمد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص. 220

سواء كانت داخلية أو خارجية [1]، فالحكومات تفرض تشريعات وقوانين بيئية صارمة تتطلب من المؤسسات الصناعية الامتثال لمعايير بيئية محددة. هذه التشريعات قد تشمل متطلبات الحد من الانبعاثات الضارة، وإدارة النفايات، واستخدام الطاقة المتجددة. عدم الامتثال قد يؤدي إلى عقوبات قانونية ومالية، مما يجعل هذه الضغوطات محفزًا قويًا لتحسين الأداء البيئي.

المستثمرون وأصحاب المصلحة في المؤسسة يمكن أن يفرضوا ضغوطًا لتحسين الأداء البيئي، خاصة في ظل تزايد الوعي البيئي بين المستهلكين والمجتمع. فالمؤسسات التي تهتم بالجوانب البيئية تكون أكثر جذبًا للاستثمار، وتحظى بسمعة جيدة بين العملاء ويساعدها في التحصل على الشهادات الدولية المختلفة .إضافة إلى ذلك فإن تبني ممارسات المسؤولية البيئية يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة. على سبيل المثال، تقليل استهلاك الطاقة والموارد يمكن أن يخفض التكاليف التشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، المؤسسات التي تتبنى سياسات بيئية قد تجد فرصًا جديدة في أسواق المنتجات والخدمات الصديقة للبيئة مما يزيد في قدرتها التنافسية[2] .

كما أن قيام المؤسسات بتبني مسؤوليتها البيئية يعتمد أيضًا على القدرات التي تتوفر عليها المؤسسة، مثل التكنولوجيا المتاحة، والخبرة الفنية، والموارد المالية. فالمؤسسات ذات الإمكانيات العالية قد تكون قادرة على تبني تقنيات متقدمة للحد من الأثر البيئي، في حين قد تواجه المؤسسات الأصغر تحديات أكبر.

الفرع الثاني : عناصر المسؤولية البيئية

تطرح منظمة ENGO رؤيتها للمسؤولية البيئية على أنها مكونة من ثلاثة مرتكزات رئيسية تتمثل في التعهدات البيئية و إدارة الموارد والطاقة، والمراعاة الفعلية لمتطلبات أصحاب المصالح، ويمكن تفصيل هذه العناصر من خلال ما يلي : [3]

---

[1] Dirk Holtbrugge, Corinna Dogl, **How international is corporate environmental responsibility? A literature review**, journal of international management, Vol. 18, 2012, p: 182.

[2] كامل محمد المغربي ، **الإدارة والبيئة والسياسة العامة** ، دار بغدادي للنشر والتوزيع ، عمان ، 1994، ص113.

[3] سفيان ساسي، **المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية (حالة الجزائر)**، المؤتمر الدولي الثاني الحق في بيئة سليمة، عدد خاص بالبيئة، مجلة جيل حقوق الإنسان، مركز جيل البحث العلمي ببيروت ، العدد 2، 2013، ص 15.

1- التعهدات البيئية: حيث تكون المؤسسة ذات مسؤولية بيئية حقيقية عندما تتبنى رؤية مؤسسية شاملة تهدف إلى دعم حماية البيئة في جميع جوانب عملها. حيث تكون المؤسسة ذات مسؤولية بيئية إذا حققت ما يلي:

- تبني إستراتيجية عامة لحماية البيئة وذلك بجعل حماية البيئة والمحافظة عليها أولوية إستراتيجية في جميع عمليات المؤسسة، مما يعني أن القرارات اليومية والإستراتيجية يتم توجيهها نحو تقليل التأثيرات البيئية السلبية.

- تبني المبادئ والتدابير الوقائية من خلال عمل المؤسسة على منع حدوث التلوث أو الأضرار البيئية قبل وقوعها، بدلاً من معالجة الآثار بعد حدوثها.

- تقييد النشاطات الاقتصادية للمؤسسة بالنظام البيئي بحيث يجب ان تكون هذه النشاطات محدودة بإمكانات النظام البيئي، وهو ما يعني عدم استنزاف الموارد الطبيعية بشكل يتجاوز قدرة البيئة على التجدد و التعافي.

- التحقق من أن المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة لها قيمة بيئية أو اجتماعية إيجابية، ومراعاة هذه الجوانب عند اتخاذ القرارات.

- الحرص على أن تكون قرارات المؤسسة متوافقة ومتناسقة مع الإجراءات واللوائح الحكومية المعنية بحماية البيئة.

- تعزيز ثقافة مؤسسية تدعم القيم البيئية، مما يشجع الموظفين وجميع أصحاب المصلحة على العمل معًا نحو تحقيق أهداف الاستدامة البيئية

2- إدارة الموارد والطاقة : إدارة الموارد والطاقة هي عنصر أساسي في المسؤولية البيئية للمؤسسات، حيث تلعب دورًا حيويًا في تقليل الأثر البيئي للنشاطات الاقتصادية وذلك من خلال إدارة الموارد والطاقة

بطريقة رشيدة، حيث تقلل من التكاليف التشغيلية للمؤسسات، وتعزز استدامة عملياتها على المدى الطويل[1]. تتضمن إدارة الموارد والطاقة عدة جوانب نذكر منها :

– إدارة الموارد الطبيعية: تتمثل إدارة الموارد الطبيعية في استخدام الموارد الطبيعية مثل المياه، المعادن، والأخشاب بكفاءة لتجنب استنزافها. وذلك بتوظيف التقنيات التي تعزز من كفاءة استغلال الموارد وتقلل من الاستنزاف، مثل إعادة التدوير واستخدام المواد القابلة للتحلل. بالإضافة إلى الحفاظ على الموارد من خلال حماية الموارد الطبيعية من التدهور عبر القيام بممارسات مثل إعادة التشجير، وإدارة الأراضي بطريقة تحافظ على التنوع البيولوجي، وحماية مصادر المياه من التلوث.

– إدارة الطاقة: من خلال تحسين استخدام الطاقة وذلك بتوظيف التقنيات وإلاجراءات التي تقلل من استهلاكها في العمليات الصناعية. مثل استخدام معدات موفرة للطاقة، تحسين العمليات الإنتاجية، واستخدام أنظمة إدارة الطاقة المتقدمة. كذلك التحول إلى الطاقات المتجددة من خلال العمل على الانتقال من الاعتماد على الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية، الرياح، والطاقة المائية. مما يساهم في تقليل الانبعاثات الكربونية ويساهم في حماية البيئة.

– ابتكار الموارد والطاقة: الاستثمار في البحث والتطوير لإيجاد حلول مبتكرة لتحسين كفاءة استخدام الموارد والطاقة، مثل تقنيات البطاريات المتقدمة، وتقنيات البناء المستدامة. تطوير منتجات جديدة تستهلك طاقة أقل وتستخدم موارد أقل

– تخطيط الطاقة والموارد: ويتم ذلك عبر إجراء تقييم دوري للآثار البيئية للطاقة والموارد المستخدمة عبر دورة حياة المنتج، من استخراج المواد الخام إلى الإنتاج والتوزيع والاستخدام والتخلص.

– المشاركة المجتمعية: من خلال نشر الوعي بين الموظفين والمجتمع حول أهمية الحفاظ على الموارد والطاقة واستخدامها بكفاءة، مما يعزز ثقافة الاستدامة داخل وخارج المؤسسة. بالإضافة إلى المشاركة في المبادرات البيئية التي تهدف إلى الحفاظ على الموارد وتحسين كفاءة استخدام الطاقة.

3– مراعاة أصحاب المصلحة : تتمثل في الالتزامات والممارسات التي تتبناها المؤسسة لضمان تحقيق المصالح والاحتياجات لجميع الأطراف ذات العلاقة بنشاطاتها. حيث يتمثل أصحاب المصالحة في

[1] سفيان ساسي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 114.

الموظفين، العملاء، المستثمرين، الموردين، المجتمع المحلي، والحكومة. حتى تراعي المؤسسة أصحاب المصلحة يجب عليها الأخذ بعين الاعتبار تأثير القرارات والأعمال التي تقوم بها على هؤلاء الأطراف، وتسعى لتحقيق التوازن بين مصالحهم المختلفة[1]. حيث تلتزم المؤسسة بتقديم تقارير دورية حول أنشطتها البيئية، وتقبل المحاسبة من قبل أصحاب المصلحة بشأن تأثيراتها البيئية. على هذا الأساس، تكون المؤسسة مسؤولة بيئياً إذا حققت الشروط التالية:

– توفير المعلومات البيئية بشكل مجاني وشفاف للسلطات والمنظمات المحلية المعنية. حتى يكون جميع أصحاب المصالح على دراية بالأنشطة البيئية للمؤسسة وتأثيراتها.

– أن تكون المؤسسة مستعدة لقبول المحاسبة من قبل أصحاب المصلحة على مسؤوليتها البيئية وان تتعامل مع نتائجها بشفافية.، سواء فيما يتعلق بالآثار السابقة لنشاطاتها، او الحالية، وحتى المستقبلية.

– أن تلتزم المؤسسة بالإفصاح بشفافية عن جميع تأثيراتها البيئية وعدم إخفاء أي معلومات مهمة عن أصحاب المصالح، بما في ذلك تلك التي قد تكون سلبية.

– أن تقدم المؤسسة تقارير دورية لأصحاب المصالح توضح فيها التأثيرات البيئية لنشاطاتها بحيث يجب ان تكون هذه التقارير مفصلة وتغطي جميع جوانب الأداء البيئي للمؤسسة.

الفرع الثالث : دوافع تبني المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية

تبني برامج المسؤولية البيئية من قبل المؤسسات تجاه البيئة والمجتمع الذي تتواجد فيه أصبح أمراً ضرورياً حتى لو لم يكن مفروضاً بالقانون في بعض الحالات. ومع ذلك، في ظل زيادة الوعي العالمي بمخاطر التلوث البيئي وتأثيراته على صحة الإنسان أصبحت المنتجات الصديقة للبيئة مطلوبة عالمياً [2]، كما أصبحت من المتطلبات الأساسية للحصول على شهادات الجودة البيئية التي تسمح للولوج إلى الأسواق العالمية وحتى عضوية منظمة التجارة العالمية التي أصبحت تشترط تحسين الأداء البيئي واتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيئة. نتيجة لذلك، قامت العديد من المؤسسات بدمج المسؤولية البيئية طواعية في نشاطاتها وأعمالها. هذا وتتمثل الأسباب الداخلية والخارجية التي تدفع بالمؤسسات إلى تبني المسؤولية البيئية في :

[1] عبد الرزاق سالم الرحاحلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 65.

[2] كامل محمد المغربي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص117.

أولا – الدوافع الداخلية لتبني المسؤولية البيئية : تبني المؤسسات للمسؤولية البيئية قد ينطلق من مجموعة من الدوافع الداخلية الطوعية التي تؤثر على قراراتها واستراتيجياتها. حيث يتم دمج المسؤولية البيئية في جوهر عمليات المؤسسة، وليس فقط كالتزام خارجي أو تلبية لمتطلبات قانونية، بل كجزء من إستراتيجية المؤسسة والتي تتمثل في[1] :

– **تحقيق الكفاءة الاقتصادية** من خلال تحسين الكفاءة في استخدام الموارد مثل الطاقة والمياه، وتقليل النفايات يمكن أن يؤدي إلى تخفيض التكاليف التشغيلية. حيث نجد أن استخدام تقنيات مثل إعادة التدوير المخلفات أو استخدام الطاقة المتجددة تساعد في تقليل النفقات على المدى الطويل. إضافة إلى تحسين الكفاءة التشغيلية عبر تقليل الهدر في عمليات الإنتاج.

– تبني المسؤولية البيئية يمكن أن يكون جزءاً من إستراتيجية طويلة الأمد لتحقيق الاستدامة. المؤسسات التي تستثمر في الممارسات البيئية اليوم قد تتجنب المخاطر المستقبلية مثل الارتفاع في تكاليف الطاقة أو القيود التنظيمية.

– تبني المسؤولية البيئية يساهم في تحسين علاقات العمل والشراكات حيث يسهل بناء علاقات قوية مع الشركاء والموردين الذين يشاركون نفس الالتزام بالمسؤولية البيئية.

– الالتزام بالمسؤولية البيئية يعزز التعاون مع الجهات التشريعية والرقابية، مما يسهل حل المشكلات البيئية الخاصة بالمؤسسة وتحسين صورتها العامة في المجتمع.

– تبني المسؤولية البيئية يمكن أن يكون جزءاً من إستراتيجية طويلة الأمد لتحقيق الاستدامة فالمؤسسات التي تستثمر في الممارسات البيئية اليوم قد تتجنب المخاطر المستقبلية مثل الارتفاع في تكاليف الطاقة أو القيود التنظيمية.

– زيادة الوعي البيئي بين العاملين وتحسين أدائهم فالموظفون يميلون إلى أن يكونوا أكثر ولاءً ورضًا عندما يعملون في مؤسسة تهتم بالبيئة. لذلك فإن الشعور بأنهم جزء من منظمة مسؤولة يعزز من تحفيزهم وإنتاجيتهم.

[1] سعود جايد مشكور العامري و محمد حسن رشم، **المسؤولية البيئية للشلركات الصلناعية و أثرها على إعداد استراتيجية بيئية للتنمية المستدامة**، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، العدد 03 ،جامعة المثنى، الاردن، 2017 ، ص 6.

ثانيا– الدوافع الخارجية لتبني المسؤولية البيئية :

التبني الطوعي للمسؤولية البيئية لم يعد مجرد خطوة إيجابية من قبل المؤسسات، بل أصبح مطلباً ملحًا من قبل العديد من الجهات الخارجية ذات المصلحة. هذا الاهتمام بالاعتبارات البيئية يأتي استجابة لضغوط متعددة، لذلك فإن هذه الضغوط تجعل من تبني المسؤولية البيئية ضرورة لا مفر منها، ليس فقط لتحسين صورة المؤسسة ولكن أيضًا للحفاظ على استدامتها وتنافسيتها في بيئة عمل متغيرة باستمرار، والتي يمكن توضيحها كما يلي:

المتطلبات الحكومية : تتمثل في القوانين والتشريعات البيئية التي تهدف إلى جعل المؤسسات أكثر التزامًا ورعاية للاعتبارات البيئية. حيث تفرض هذه التشريعات معايير وإجراءات محددة تلتزم بها المؤسسات للحد من تأثيراتها السلبية على البيئة. مثل إلزام المؤسسات القيام بدراسات تقييم الأثر البيئي قبل الشروع في مشاريع جديدة ،كما يتم فرض عقوبات مالية أو قانونية على المؤسسات التي تتجاهل أو تنتهك التشريعات البيئية .

التوقعات من العملاء والمستهلكين: فالمستهلكين اليوم أصبحوا أكثر وعيًا واهتمامًا بالمنتجات الصديقة للبيئة، حيث أصبح الأصل البيئي للمنتجات من العوامل الرئيسية المؤثرة على دوافع المستهلكين والمحدد الأساسي في اختياراتهم، وتفضيلهم لسلعة معينة دون غيرها من السلع. ذلك أن المستهلك غالبا ما يربط بين الأصل البيئي للسلع والصحة العامة، حيث يرى أن المنتجات البيئية تكون أقل عرضة للاحتواء على مواد كيميائية ضارة. لذلك، تستجيب المؤسسات لضغوط السوق وتوقعات المستهلكين من خلال تقديم منتجات وخدمات تتماشى مع القيم البيئية[1]

الضغوط من المستثمرين : المستثمرون والشركاء التجاريون يزداد اهتمامهم بالاستدامة والمسؤولية البيئية، ويبحثون عن استثمارات تتماشى مع هذه القيم. فالعديد من المستثمرين اليوم يفضلون الاستثمار في الشركات التي تلتزم بمعايير الاستدامة والمسؤولية البيئية حيث يدركون أن الشركات التي تتجاهل مسؤولياتها البيئية قد تواجه مخاطر مالية كبيرة، مثل الغرامات أو الدعاوى القانونية أو حتى تضرر سمعتها. لذلك يضغطون على المؤسسات لتقليل هذه المخاطر من خلال تحسين أدائها البيئي. لذلك فإن

[1] كامل محمد المغربي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 118.

المؤسسات التي تفشل في تلبية هذه التوقعات قد تجد صعوبة في جذب الاستثمارات والتمويل.الأمر الذي يدفع المؤسسات لتكييف استراتيجياتها البيئية وفقًا لمعايير الاستدامة

الاتفاقيات الدولية والمعايير العالمية : المشاركة في الأسواق العالمية تتطلب الامتثال لمعايير بيئية دولية. العديد من الأسواق العالمية تشترط أن تكون المنتجات والخدمات المقدمة متوافقة مع المعايير البيئية الدولية مثل .ISO 14001 هذه المعايير تتطلب من المؤسسات الالتزام بممارسات بيئية مستدامة، مما يجبر المؤسسات على تحسين أدائها البيئي لتلبية هذه المتطلبات. فالمؤسسات تستجيب لضغوط هذه المعايير لضمان قدرتها على الدخول والتنافس في الأسواق العالمية.

المطلب الثاني : الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق إستراتيجية الاستدامة للمؤسسة

نتيجة لتزايد المشكلات والتحديات البيئية وتنامي الوعي البيئي داخل المجتمع وبين مختلف الجهات المعنية، برزت الحاجة إلى أن تقوم المؤسسات بمتابعة أنشطتها ورصد آثارها البيئية بشكل منهجي ودقيق. ومع تصاعد الاهتمام بمفهوم التنمية المستدامة وتعميق فهم مؤسسات الأعمال لأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أصبحت هذه المؤسسات أكثر إدراكًا لأهمية دمج الاعتبارات البيئية في جميع مراحل عملياتها الإدارية والإنتاجية، وذلك لضمان استمرار النمو الاقتصادي مع الحفاظ على البيئة. ومن بين أهم الأدوات التي تُستخدم لتحقيق هذا الدمج هو إنشاء منظومة إدارة بيئية شاملة. كإطار عمل متكامل يهدف إلى مراقبة وتحسين الأداء البيئي للمؤسسة بشكل مستمر. فمن خلال هذه المنظومة تستطيع المؤسسات تقييم تأثير أنشطتها على البيئة والبحث عن طرق لتقليل هذا التأثير، مما يعزز من قدرة المؤسسات على مواجهة التحديات البيئية المستقبلية، ويجعلها جزءاً من الحلول المستدامة التي تسعى لتحقيق توازن بين الاقتصاد، البيئة، والمجتمع.

الفرع الأول : تعريف الإدارة البيئية.

نظراً لتعدد وجهات النظر واختلاف الاتجاهات الفكرية بين الباحثين، تعددت التعريفات المرتبطة بمفهوم الإدارة البيئية، إذ تناول كل منهم هذا المفهوم من منظور يتماشى مع خلفيته العلمية ومجال اهتمامه البحثي. وفيما يلي عرضٌ لأبرز التعريفات التي تناولت الإدارة البيئية من زوايا متنوعة.

تعرف الإدارة البيئية على أنها نظام إداري شامل يهدف إلى تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والتنمية المستدامة. حيث يتطلب هذا النظام التزاماً كاملا من الإدارة العليا ومتخذي القرار في المؤسسة، في تبني وتنفيذ السياسات البيئية. وذلك من خلال التعرف بدقة على الموارد المتاحة وإدارتها بفعالية مع تحديد الأولويات البيئية لضمان دمج الاستدامة في جميع جوانب العمل المؤسسي[1].

كما عرف الإدارة البيئية على أنها عملية إدخال تعديلات متعددة داخل المؤسسة بهدف حماية البيئة وتحقيق الاستدامة، من خلال تصميم هيكل تنظيمي يدعم المبادرات البيئية، و يتولى مسؤولية إدارة وتنسيق الأنشطة البيئية ومراقبة تنفيذ الخطط البيئية مع مراجعتها بانتظام لتقييم فعاليتها، مما يعزز من استدامة المؤسسة ويضمن تحقيق تحسينات مستمرة في أدائها البيئي[2].

الإدارة البيئية هي عبارة عن العمليات التي تقوم بها المؤسسة لتقليل من التأثيرات البيئية لنشاطاتها وزيادة كفاءتها التشغيلية، وهو امتداد لنظام الإدارة الكلي ويعتمد على أساليبها حيث يتضمن الهياكل التنظيمية والوظيفية والأنشطة المتعلقة بالتخطيط والمسؤولية والقرارات والعمليات والموارد اللازمة لتنفيذ ومراجعة السياسات البيئية. يهدف نظام الإدارة البيئية إلى توفير بدائل بيئية من خلال تحسين تصميم المنتج، وعمليات الإنتاج، واختيار المواد ونقلها في إطار دورة حياة المنتج بما يساهم في تقليل الأثر البيئي للمنتج و يؤدي إلى تحسين الأداء البيئي للمنظمة بشكل عام[3].

تتضمن الإدارة البيئية مجموعة متكاملة من العناصر التي تشكل النظام الذي يدير ويتعامل مع قضايا البيئة داخل المؤسسة، حيث يشمل الهيكل المؤسسي والتنظيمي وتحديد الأدوار والمسؤوليات لكل من الأفراد والفرق المعنية بالإدارة البيئية، وكذلك الممارسات والإجراءات التي تتعلق بكيفية تنفيذ

---

[1] عائشة سلمى كيحلي، "**دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2008، ص 6.

[2] نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، إدارة **البيئة نظم ومتطلبات تطبيقات ISO 14000**، دار المسيرة ، 2007، ص 112 .

[3] فضيلة سلمان داود، **تقييم دور متطلبات ادارة الجودة الشاملة للبيئة في تعزيز الاستدامة البيئية دراسة حالة في شركة الحفر العراقية**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد، 22 العدد 87، 2016، ص 7.

السياسات البيئية، وتطوير استراتيجيات مستدامة تجاه القضايا البيئية يتم فيها وضع أهداف واضحة للبرامج البيئية لتوجيه جهود المؤسسة نحو تحسين أدائها البيئي[1].

تعرف المنظمة العالمية للتقييس الايزو الإدارة البيئية على أنها جزء من النظام الإداري للمؤسسة يستخدم لتطوير وتطبيق السياسات البيئية وتقييم تأثيراتها على البيئة[2]، حيث يهدف هذا النظام إلى ضمان أن جميع الأنشطة والعمليات في المؤسسة تتم وفقًا لمعايير بيئية محددة وأنها تلتزم بالقوانين واللوائح البيئية والتأكد من أن جميع الأنشطة تتماشى معها [3] .

الإدارة البيئية هي إطار نظام إداري متكامل وشامل يتمتع بالاستقلالية ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة يعمل على دمج الاعتبارات البيئية في جميع جوانب وعمليات المؤسسة وتقييم مدى تأثير أنشطتها على البيئة. يهدف هذا النظام إلى تحقيق توازن بين الأهداف الاقتصادية وحماية البيئة من خلال وضع خطة عامة تتضمن سياسة بيئية واضحة تعكس التزام المؤسسة بالاستدامة البيئية. و إجراء تقييمات دورية لقياس تأثير الأنشطة والعمليات الإنتاجية على البيئة وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين، مع تنفيذ الإجراءات والخطط البيئية المقررة، ومراجعتها بانتظام لضمان تحقيق الأهداف البيئية وتعديلها حسب الحاجة.مما يحسن الأداء البيئي بشكل مستمر .

الفرع الثاني : أهمية تبني الإدارة البيئية

بناءا على استعراض مختلف التعاريف التي قدمت للإدارة البيئية، فإن تبني المؤسسات للإدارة البيئية واعتمادها في هيكلها التنظيمي يكسبها أهمية كبيرة لأسباب متعددة نذكر منها[4]:

1. **زيادة الكفاءة التشغيلية وتخفيض التكاليف:** يؤدي تطبيق ممارسات الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية والصناعية إلى تقليل استهلاك الموارد الطبيعية، مثل المياه والطاقة، وتقليل المخلفات الناتجة

---

[1] شراف براهيمي، فاتح مجاهدي، **الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق تنافسية المؤسسة الصناعية الإشارة إلى حالتي مؤسستي IBM وSONY**، الملتقى الدولي الرابع حول : المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف–الجزائر ، يومي 08 09 نوفمبر 2010، ص. 3.

[2] نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، **مرجع سبق ذكره** ، ص 122.

[3] **المرجع نفسه** ، ص 122.

[4] عدنان غانم ومطانيوس مخول، **مرجع سبق ذكره** ، ص 37.

عن أنشطتها الإنتاجية. هذا يؤدي إلى تقليل التكاليف التشغيلية للمؤسسة والزيادة في الإنتاج بالإضافة إلى زيادة الكفاءة في استغلال الموارد .

2. **تحقيق المزايا التسويقية وتعزيز الابتكار في المنتجات :** اعتماد إدارة بيئية فعالة يؤدي بالمؤسسات إلى تطوير المنتجات والخدمات الصديقة للبيئة التي يتم إنتاجها من خلال استخدام التكنولوجيا النظيفة، حيث تترك صورة ايجابية لدى المتعاملين ويعزز الثقة المتبادلة، مما يمكن هذه المؤسسات من الولوج إلى الأسواق الجديدة ويزيد من حصتها وتنافسيتها السوقية بالمقارنة مع المؤسسات التي تنشط في نفس المجال .

3.**تعزيز سمعة المؤسسة العامة :** تبني الإدارة البيئية من قبل المؤسسات يؤدي إلى تحسين سمعتها وتعزيزها في المجتمع، حيث تظهر كمؤسسة تتحلى بالمسؤولية والالتزام بتحقيق التنمية المستديمة وتعمل على حماية البيئة، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على جذب المتعاملين والمستثمرين الذين يفضلون التعامل مع المؤسسات التي تتبنى السياسات البيئية المسؤولة.

4. **تحقيق الانسجام مع التشريعات واللوائح البيئية :** يساعد وجود إدارة بيئية في الهيكل التنظيمي للمؤسسة على ضمان الالتزام بالقوانين و التشريعات البيئية المحلية والدولية، مما يقلل من مخاطر العقوبات والغرامات المالية التي قد تترتب على الانتهاكات البيئية.

5.**الاستجابة للضغوط المتزايدة من المجتمع والجهات الرقابية :** في ظل تنامي الوعي بالمخاطر البيئية من قبل المجتمع والمؤسسات الرسمية والمنظمات والجمعيات التي تهتم بحماية البيئة ، تصبح المؤسسات ملزمة على تبني الإدارة البيئية وتضمينها كجزء أساسي في هيكلها التنظيمي وفي عملياتها لضمان استمراريتها ودعم أهداف الاستدامة طويلة الأمد للمؤسسة وكذلك تجنب الضغوط الخارجية التي تفرض عليها.

6. تعزيز الوعي البيئي والثقافة المؤسسية :يؤدي اعتماد برامج الإدارة البيئية إلى الرفع من مستوى الوعي بين العمال والموظفين في المؤسسة بأهمية الممارسات البيئية الجيدة، ويعزز ثقافة المسؤولية البيئية داخل المؤسسة، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الفعالية في تطبيق البرامج والخطط البيئية .

7. **تقليل المخاطر البيئية** : تساهم الإدارة البيئية الجيدة في تحديد المخاطر البيئية المحتملة عن العمليات الإنتاجية وأنشطة المؤسسة وبالتالي تطبيق الإجراءات الوقائية المناسبة لتجنب وقوع الحوادث البيئية وتقليل أثرها السلبي .

بناءا على ما سبق، فإن تبني الإدارة البيئية في عمليات المؤسسة يتجاوز مسألة حماية البيئة، بل تساهم أيضًا في تحسين العملية الإنتاجية للمؤسسة وتعزيز العلاقات الايجابية سواء داخل المؤسسة أوفي محيطها الخارجي.

الفرع الثالث : متطلبات نظام الإدارة البيئية

متطلبات تطبيق الإدارة البيئية في المؤسسة تشمل مجموعة من الأنشطة والمهام التي تهدف إلى تحسين الأداء البيئي للمؤسسة وضمان الالتزام بالقوانين والمعايير البيئية. هذه المتطلبات تساعد في تنفيذ السياسات البيئية بشكل فعال وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، وتتمثل في:

1. **السياسة البيئية:** السياسة البيئية هي الوثيقة المحورية التي توجه أنشطة المؤسسة وتحدد حجم التأثيرات البيئية المحتملة لكل نشاط من أنشطتها. حيث تعتبر إطار شامل يتناول الالتزام بتطبيق القوانين واللوائح البيئية، ويضمن أن تكون عمليات المؤسسة متوافقة مع المعايير البيئية المطلوبة. هذا الالتزام لا يتوقف عند حد الامتثال ، بل يتطلب أيضًا التوجه نحو التحسين المستمر، حيث يجب أن تحتوي السياسة البيئية على استراتيجيات وآليات واضحة لتطوير الأداء البيئي.

يجب أن تتضمن السياسة البيئية أهدافًا محددة واستراتيجيات وآليات واضحة لتحسين الأداء البيئي وتقليل الآثار البيئية السلبية للأنشطة المختلفة للمؤسسة .كما يتطلب نجاح السياسة البيئية أن تكون معلنة وواضحة لجميع العاملين داخل المنظمة، وكذلك للشركاء والمتعاملين معها.وان تكون البرامج والمبادرات التي تقوم بها المؤسسة متماشية مع الخطوط العريضة التي وضعتها في سياستها البيئية. هذا التوافق يضمن أن جميع الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف البيئية تكون منسجمة ومتجانسة، ما يعزز من قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة في مجال حماية البيئة.

2. **التخطيط الاستراتيجي البيئي:** التخطيط البيئي يعتبر من أهم مكونات الإدارة البيئية وهو عملية إستراتيجية تهدف إلى دمج الاعتبارات البيئية في جميع جوانب إدارة المؤسسة. يتمثل الهدف الرئيسي للتخطيط البيئي في تقليل الآثار السلبية على البيئة الناتجة عن أنشطة المؤسسة وتحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية. حيث يقوم التخطيط البيئي على تحديد الأهداف

البيئية وتحديد المخاطر البيئية الرئيسية وتأثيرها على الأنشطة التنظيمية وبناءً على تحديد هذه المخاطر، يتم تطوير استراتيجيات وإجراءات للحد من تأثيرها بالإضافة إلى التكيف المستمر مع التغيرات في القوانين والتشريعات البيئية، يتضمن التخطيط البيئي العناصر التالية [1]:

- مراجعة الوضع البيئي الحالي للمؤسسة لتحديد المجالات ذات الأولوية التي تحتاج إلى تحسين.
- وضع أهداف بيئية محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وواقعية ومحددة زمنياً
- تطوير خطة عمل توضح الإجراءات والموارد المطلوبة لتحقيق الأهداف البيئية.
- تحديد الأدوار والمسؤوليات لضمان تنفيذ الأهداف بشكل فعال
- بدء تنفيذ السياسات والإجراءات التي تتماشى مع الأهداف البيئية المحددة.
- مراقبة الأداء البيئي من خلال جمع البيانات وتحليلها بشكل دوري لمراقبة مدى تحقيق الأهداف وإجراء التعديلات عند الحاجة.

3. التنظيم البيئي : يقصد بالتنظيم البيئي تحديد الأدوار والمسؤوليات في الإدارة البيئية، وهو عنصر أساسي لضمان نجاح تنفيذ السياسات البيئية. بحيث يتضمن توزيع المسؤوليات بوضوح بين مستويات الإدارة المختلفة، هذا التحديد للأدوار يساعد في ضمان أن كل مستوى من مستويات المسؤولية في المؤسسة يلتزم بمهامه ويتحقق من تحقيق الأهداف البيئية، حيث يشمل المستوى التنفيذي الموظفين المسؤولين عن تنفيذ الأنشطة اليومية المرتبطة بالبيئة، بينما يتولى المستوى الإداري مسؤوليات التخطيط والتنسيق بين مختلف الأقسام. أما الإدارة العليا فهي مسؤولة عن وضع السياسات البيئية تطويرها وتوجيه الاستراتيجيات العامة ومراقبة الأداء البيئي بشكل مستمر[2].

إن تنظيم الهيكل المؤسسي والتنظيمي يعزز الفعالية والتنسيق والتواصل من خلال تحسين قنوات الاتصال و تنسيق الأنشطة، حيث يجب أن تكون هناك قنوات اتصال واضحة بين جميع مستويات الإدارة لضمان تبادل المعلومات البيئية بشكل فعّال. على غرار تنظيم اجتماعات دورية، إعداد التقارير البيئية، والتحديثات حول الأداء البيئي. بالإضافة إلى القيام بالتنسيق بين الفرق والإدارات المختلفة وبين الأفراد المسؤولين عن تنفيذ السياسات والمشرفين على تقييم الأداء باعتباره أمرا ضروريا لضمان تنفيذ السياسات البيئية بشكل متكامل.

[1] محمد عبد الغني حسن هلال ، **إدارة وحماية البيئة**، مركز تطوير الأداء والتنمية ، القاهرة ، 2005 ، ص104.

[2] نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، **مرجع سبق ذكره** ، ص 124 .

4.التنفيذ والتشغيل: التنفيذ والتشغيل يمثلان العنصرين الرئيسيين في تحويل السياسات البيئية إلى واقع ملموس داخل المؤسسة، حيث يشمل هذا الجانب تطبيق الخطط البيئية ومراقبة تنفيذها لضمان تحقيق الأهداف المحددة، ولضمان نجاح عملية التنفيذ يجب أن تكون القيادة الإدارية ملتزمة تماماً بتطبيق السياسات البيئية ودعم المبادرات البيئية[1]. كما تلعب دوراً حاسماً في تحفيز الفرق المكلفة بالتنفيذ وضمان توفر الموارد اللازمة. وذلك من خلال :

– تحديد الخطوات والإجراءات اللازمة لتطبيق السياسات البيئية. يجب أن توضح الخطة مهام كل قسم، المواعيد النهائية، والموارد المطلوبة.

– توزيع المسؤوليات بين الفرق والأفراد المعنيين لضمان تنفيذ السياسات بشكل فعال

– تضمين السياسات البيئية في جميع جوانب العمليات التشغيلية، مثل الإنتاج، الصيانة، والشراء. يجب أن تكون السياسات جزءاً لا يتجزأ من طريقة عمل المؤسسة اليومية.

– متابعة تنفيذ السياسات البيئية على أساس يومي لضمان الالتزام بالممارسات البيئية المقررة. على ان يشمل ذلك مراقبة الأنشطة البيئية، التحقق من الأداء، والتأكد من التزام الجميع بالإجراءات المعتمدة.

– إعداد تقارير دورية حول الأداء البيئي ومراجعتها لتحديد جوانب النجاح وأوجه القصور

5.الرقابة البيئية : الرقابة البيئية هي جزء أساسي من نظام الإدارة البيئية، تهدف إلى ضمان الامتثال للسياسات البيئية والقوانين ذات الصلة، وتقليل التأثيرات السلبية للأنشطة الصناعية على البيئة. وهي عبارة عن عملية مستمرة لمراقبة وتقييم الأنشطة البيئية داخل المؤسسة لضمان أنها تلتزم بالمعايير البيئية المعمول بها،ويتمثل الهدف من الرقابة البيئية في[2] :

– متابعة تنفيذ السياسات البيئية الخاصة بالمؤسسة والتأكد من الالتزام بها عبر جميع المستويات التنظيمية.بما في ذلك التأكد من أن المؤسسة تلتزم بكافة القوانين والتشريعات البيئية

– المساهمة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة من خلال تحديد الكشف عن جوانب القصور والاختلالات في تنفيذ السياسات البيئية وتقديم التوصيات للتحسين

– تحديد المخاطر البيئية المحتملة الناتجة عن الأنشطة الصناعية وتطبيق تدابير وقائية وخطط طوارئ لمعالجة الحوادث البيئية وحالات الطوارئ بسرعة وفعالية

[1] شراف براهيمي، فاتح مجاهدي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 5.

[2] محمد عبد الغني حسن هلال ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 122.

– قياس الأداء البيئي للمؤسسة وتحديد مدى تحقيق الأهداف البيئية من خلال تحديد المؤشرات البيئية الرئيسية التي يمكن قياسها لمراقبة الأداء البيئي ومقارنته مع المعايير البيئية المعترف بها لضمان تحقيق الأهداف

– تنفيذ إجراءات الرقابة البيئية من خلال جمع وتحليل البيانات البيئية وإعداد تقارير دورية توثق نتائج المراقبة والتدقيق ،لتقييم الأداء البيئي ومشاركة النتائج مع الأطراف المعنية.

6. التقييم والتحسين المستمر: التقييم والتحسين المستمر عملية حيوية في الإدارة البيئية، حيث تشكل جزءًا أساسيًا من دورة تحسين الأداء البيئي للمؤسسات وهو عملية ديناميكية منتظمة تهدف إلى إدخال تعديلات وتطويرات مستمرة على العمليات البيئية للمؤسسة بهدف تعزيز كفاءتها لضمان أن السياسات والعمليات البيئية تحقق الأهداف المنشودة وتظل فعّالة في مواجهة التحديات البيئية المتغيرة. حيث يتم تطوير وتنفيذ إجراءات تصحيحية استجابةً للنتائج السلبية التي تم الكشف عنها خلال عمليات المراقبة والتدقيق. من خلال القيام بوضع خطط محددة لتحسين الأداء البيئي، تشمل وضع أهداف قابلة للقياس بجداول زمنية، وموارد مخصصة، ليتم بعدها تنفيذ التحسينات المطلوبة ضمن الأنشطة اليومية للمؤسسة سواءا بتنفيذ مشاريع جديدة أو تحسين العمليات الحالية. والتي تتضمن تعديل السياسات والإجراءات، تحديث التكنولوجيا ، تغيير المواد المستخدمة، أو إعادة تصميم العمليات الإنتاجية .

المطلب الثالث: نظم الإدارة البيئية والمواصفة الدولية إيزو 14001

مع تصاعد الاهتمام الدولي بالقضايا البيئية وتنامي الوعي العالمي بضرورة حماية الموارد الطبيعية، أدركت الهيئات والمنظمات الدولية أهمية تعزيز آليات الرقابة على الآثار البيئية الناجمة عن الأنشطة الإنتاجية والصناعية. وقد شكّل هذا الوعي نقطة تحول محورية في مسار الجهود البيئية الدولية، إذ جاء مدفوعًا بالنجاحات التي تحققت في تطبيق المواصفات القياسية **ISO 9000** الخاصة بإدارة الجودة، الأمر الذي حفّز على تطوير معايير بيئية موحدة و توجيه الجهود لتطوير أنظمة إدارة بيئية تهدف إلى تحقيق نفس المستوى من التميز في مجال البيئة ، حيث تعتبر المواصفة القياسية الدولية للجودة البيئة ايزو 14001 من أهمها .

الفرع الأول : أنواع مواصفات نظم الإدارة البيئية.

ظهرت ثلاثة نظم للإدارة البيئية تعبر عنها ثلاث مواصفات رئيسة تمثلت فيما يلي:

أولاً: المواصفة البريطانية (BS : 7750) :

تعتبر المواصفة البريطانية BS 7750 أول المواصفات العالمية التي وضعت نظام للإدارة البيئة في المؤسسات، حيث تم إصدارها لأول مرة سنة 1992 من قبل المعهد البريطاني للمعايير (BSI) وتعد الأساس الذي بنيت عليه المعايير اللاحقة لنظم الإدارة البيئية. تعتبر آلية متكاملة للإدارة البيئية تمكن المؤسسات من إدارة وتحديد الآثار البيئية السلبية التي تنتج عن نشاطاتها وعملياتها ، فهي تحتوي على مجموعة من الإجراءات التي تلتزم بها المؤسسات ةالتي تتعلق بتحديد السياسات البيئية و وضع الأهداف البيئية، إضافة إلى تخطيط العمليات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، ونظرا لعدم مرونة المواصفة البريطانية BS 7750 وصعوبة تطبيقها من طرف المؤسسات على المستوى الدولي، تم الانتقال إلى مجموعة معايير ISO14000 في الإدارة البيئية بوصفها مواصفة قياسية عالمية[1]، بعد أن تم التبسيط من الشروط التي تتضمنها المواصفة البريطانية من خلال دمج العديد من مبادئ BS 7750 في ISO 14000 ، وبذلك تحققت المتطلبات العملية للمواصفة الدولية الخاصة بالإدارة البيئية مما ساهم في التوسع في تطبيق نظم الإدارة البيئية على المستوى العالمي.

ثانياً: برنامج الإدارة البيئية والتدقيق في الاتحاد الأوروبي(EMAS)

هو أداة طوعية وضعتها المفوضية الأوروبية لمساعدة المؤسسات في تحسين أدائها البيئي بشكل مستدام إذ يغطي جميع القطاعات سواء الاقتصادية أو الخدمية وهي قابلة للتطبيق أيضا على الصعيد العالمي، حيث تم إطلاق EMAS لأول مرة سنة 1993، ومنذ ذلك الحين خضع للعديد من المراجعات لتحسين فعاليته وتعزيزه كإطار إداري فعال يهدف إلى مساعدة المؤسسات في تحديد وتحليل الآثار البيئية لعملياتها، وتطبيق الإجراءات اللازمة للحد من تلك الآثار وتحسين الأداء البيئي، كما يدعم EMAS

[1] زين الدين بروش، جابر دهيمي، **دور نظام الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات – دراسة حالة شركة الاسمنت**، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، جامعة ورقلة22 –23 نوفمبر 2011 ، ص 651.

المؤسسات في تحقيق الامتثال الكامل للتشريعات البيئية الأوروبية وفقًا للمفوضية الأوروبية. يمثل برنامج EMASثلاثة جوانب رئيسية تتمثل في[1]:

1.الأداء : يساعد EMAS المؤسسات على تحسين أدائها البيئي من خلال تقديم الأدوات اللازمة لتقييم وتقليل تأثيرها البيئي. فالمؤسسات التي تشارك هذا البرنامج تلتزم طواعية بإتباع مجموعة من الخطوات المدروسة لتحديد الآثار البيئية لأنشطتها والعمل على تقليلها إلى الحد الأدنى بشكل دائم.

2.المصداقية : تعتمد مصداقية EMAS على التحقق من الطرف الثالث، حيث تتم عملية المراجعة والتدقيق على الأداء البيئي للمؤسسة من قبل جهة خارجية مستقلة بحيث يضمن هذا التحقق أن عملية التسجيل في EMAS تتم بشكل موثوق وموضوعي، مما يعزز الثقة في التزام المؤسسة بالمعايير البيئية.

3.الشفافية : يتطلب EMAS من المؤسسات التي تتبنى هذا البرنامج توفير المعلومات الدقيقة والمحينة عن أدائها البيئي للمجتمع وجميع الاطراف اصحاب المصلحة، وهو جانب حيوي من نظام الإدارة البيئية الفعالة، بحيث تساهم هذه الشفافية في تعزيز الثقة مع أصحاب المصلحة الخارجيين من خلال نشر البيانات البيئية بشكل علني، كما تعزز المشاركة الداخلية من خلال إشراك الموظفين بشكل فعال في جهود تحسين الأداء البيئي.

يستند EMAS إلى معايير نظام إدارة البيئة مثل14001 ISO مع متطلبات إضافية خاصة بتعزيز الأداء البيئي والشفافية، حيث يتضمن البرنامج إجراء تدقيق دوري للتأكد من التزام المؤسسة بالمعايير وتحقيق الأهداف البيئية المحددة. ويتعين على المؤسسات التي تشارك في EMAS إعداد ونشر تقارير بيئية سنوية توضح فيها أدائها البيئي والتدابير المتخذة والنتائج المحققة، وبعد إجراء التدقيق الخارجي والمصادقة على التقرير البيئي يمكن للمؤسسة التسجيل فيEMAS ، مما يعزز مصداقيتها البيئية ويمنحها اعترافًا رسميًا على مستوى الاتحاد الأوروبي.

ثالثاً : المواصفة الدولية14001 ISO

تعتبر المواصفة الدولية14001 ISO من أهم المعايير الدولية في مجال البيئة، وهي مواصفة دولية معترف بها عالميًا طورتها منظمة التقييس الدولية(ISO) ونشرتها سنة 1996 وتعتبر المعيار

[1] صلاح محمود الحجار ، **الإصلاح البيئي في الوطن العربي** ، ط1، دار الفكر العربي ، 2007 ، ص110.

الأساسي لإنشاء نظام إدارة بيئية (EMS) ، تهدف ISO 14001 إلى مساعدة المؤسسات في تحسين أدائها البيئي من خلال إطار منظم يمكنها من تحديد الآثار البيئية لأنشطتها وضمان الامتثال للوائح البيئية وللمتطلبات القانونية ووضع سياسات وأهداف بيئية تستند إلى تقليل التأثيرات البيئية[1]. هذا وشهدت مواصفة ISO 14001 تطوراً ملحوظًا منذ إصدارها الأول في عام 1996، حيث تم إجراء مراجعتين رئيسيتين في عامي 2004 و2015 وتمثل الهدف الرئيسي من هذه المراجعات تقليل التعقيدات وتبسيطها وزيادة توافقها مع معيار إدارة الجودة .

الفرع الثاني : دور مواصفة الإيزو 14001 في تعزيز المسؤولية البيئية للمؤسسات

مع تزايد الوعي البيئي في العصر الحالي وفي ظل التحديات البيئية العالمية مثل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي واستنزاف الموارد، أصبحت المؤسسات اليوم تلعب دوراً محوريا في التعامل مع هذه القضايا الملحة من خلال اعتماد المعايير القياسية للجودة البيئية والتي يعتبر معيار ISO 14001 أهمها وتلتزم بموجبه المؤسسات بالتحسين البيئي المستمر، حيث يمكن أن تؤدي هذه الإستراتيجية الاستباقية في إدارة البيئة إلى فوائد ملموسة على مستوى جميع المستويات سواء على البيئة أو المجتمع والمؤسسة .

1.مفهوم المواصفة القياسية للجودة البيئية الإيزو 14001

تعرف المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) نظام الإدارة البيئية ISO 14001 على أنه "جزء من نظام الإدارة المستخدم لإدارة الجوانب المتعلقة بالبيئة في المؤسسة والالتزام بها ومعالجة المخاطر البيئية[2].

وتعرف المواصفة ISO 14001 أيضا بأنها مجموعة المواصفات القياسية الخاصة بطريقة عمل المؤسسات في تقليل التلوث الناجم عن نشاطاتها من خلال تبني نظام إداري دائم وقاعدة للبيانات تعمل

[1] مؤمن بني مصطفى، **نظم الإدارة البيئية**، 2009/09/02، تاريخ الاطلاع: 2024/03/27، على الرابط : https://e3arabi.com/

[2] مؤمن بني مصطفى ، **مرجع سبق ذكره**

على متابعة الأداء البيئي للمؤسسة، وبعناصر نظام إدارة بيئية فاعلة يمكن أن تتعامل مع المتطلبات الإدارية الأخرى للمؤسسة[1].

كما تعرف **ISO 14001** بأنها المواصفة الوحيدة التي تضع متطلبات إلزامية للمشاريع فيما يتعلق بنظام الإدارة البيئية، وتساعد في تطوير سياسة بيئية واضحة تتوافق مع الإجراءات والقوانين البيئية السارية[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن ISO 14001 هو نوع من أنواع أنظمة الإدارة البيئية وهو معيار معترف به دولياً لأنظمة الإدارة البيئية (EMS). ينتمي إلى عائلة المواصفات القياسية الدولية للإدارة البيئيةISO 14000 ، يوفر هذا المعيار برنامج عمل للمؤسسات لتصميم وتنفيذ نظام إدارة بيئية وتحسين أدائها البيئي بشكل مستمر. من خلال الالتزام بهذا المعيار يمكن للمؤسسات التأكد من أنها تتخذ تدابير استباقية لتقليل بصمتها البيئية والامتثال للمتطلبات القانونية ذات الصلة وتحقيق أهدافها البيئية. بحيث يشمل مختلف الجوانب بدءاً من استخدام الموارد وإدارة النفايات إلى مراقبة الأداء البيئي وإشراك أصحاب المصلحة في الالتزامات البيئية.

توجد العديد من الدوافع التي تشجع المؤسسات على تبني توجه استراتيجي لتحسين أدائها البيئي. وفي هذا السياق، أشار مستخدمو معيار ISO 14001 إلى أن تطبيق هذا المعيار يساعد بشكل كبير في[3]:

- إظهار الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية الحالية والمستقبلية.

- زيادة مشاركة القيادة وانخراط الموظفين.

-تحسين سمعة الشركة وزيادة ثقة أصحاب المصلحة من خلال التواصل الاستراتيجي.

---

[1] بهجت عطية راضي و هشام يوسف العربي ، **إدارة الجودة الشاملة المفهوم الفلسفة والتطبيقات** ، المنهل للنشر ، 2018، ص164.

[2] أسامة المليجي ، على عبد العزيز ، **الايزو 14000 نظام الإدارة البيئية** ، الشركة العربية للإعلام العلمي القاهرة ، 1999 ، ص 28.

[3] **Introduction à l'ISO 14001:2015, Date de révision : 27/03/2024**

Lien : https://www.iso.org/

–تحقيق الأهداف التجارية الإستراتيجية من خلال دمج القضايا البيئية في إدارة الأعمال.

– توفير ميزة تنافسية ومالية من خلال تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف

مثل جميع معايير أنظمة الإدارة الخاصة بـISO ، تتضمن ISO 14001 الحاجة إلى التحسين المستمر لأنظمة المؤسسة اتجاه القضايا البيئية، وقد تم سنة 2015 مراجعة هذا المعيار من خلال إدخال العديد من التحسينات، حيث يهدف ISO 14001:2015 إلى تحقيق الاستجابة لأحدث الاتجاهات في هذا المجال بما في ذلك الاعتراف المتزايد من قبل الشركات بالحاجة إلى أخذ العوامل الخارجية والداخلية التي تؤثر على تأثيرها البيئي في الاعتبار، مثل تقلبات المناخ والسياق التنافسي الذي تعمل فيه[1]. كما تهدف التغييرات إلى ضمان توافق المعيار مع معايير أنظمة الإدارة الأخرى، حيث شملت التحسينات الرئيسية في ISO 14001:2015 زيادة بروز إدارة البيئة ضمن عمليات التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة، وزيادة مشاركة القيادة وتعزيز التزامها بمسؤولياتها في مجال الإدارة البيئية. إضافة إستراتيجية تواصل تركز على أصحاب المصلحة لتعزيز الشفافية والمشاركة وتنفيذ المبادرات الاستباقية التي تعزز الأداء البيئي. كما يسمح الإصدار الجديد بدمج أسهل مع أنظمة الإدارة الأخرى بفضل استخدام نفس الهيكل والمصطلحات والتعريفات.

2.مواصفة الإيزو 14001 كآلية لتحسين الأداء البيئي :

نظام الإدارة البيئية ISO 14001 يساعد المؤسسات على تحديد وإدارة ومراقبة والتحكم في القضايا البيئية الخاصة بها بطريقة شاملة. وهو مناسب للمنظمات من جميع الأنواع والأحجام سواء كانت خاصة أو غير ربحية أو حكومية. يتطلب هذا المعيار من المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار جميع القضايا البيئية المتعلقة بعملياتها، مثل تلوث الهواء وقضايا المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات وتلوث التربة، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه واستخدام الموارد وكفاءتها[2]. وبذلك فهو يحسن من الأداء البيئي للمؤسسة ويعزز سمعتها ، كما يعزز ثقة أصحاب المصلحة، وغالباً ما يشكل خطوة حاسمة للانخراط في التجارة العالمية وسلاسل الإمداد. حيث يمثل ISO 14001 شهادة على التزام المؤسسة بمستقبل مستدام من خلال الجمع بين المسؤولية البيئية والنمو الاستراتيجي للأعمال.

[1] بهجت عطية راضي و هشام يوسف العربي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص166.

[2] أسامة المليجي و على عبد العزيز ، **مرجع سبق ذكره**، ص35.

تتميز المواصفة الدولية ISO 14001 عن غيرها من المعايير البيئية في عدة جوانب رئيسية تتمثل في[1] :

1. إطار شامل : يوفر ISO 14001 إطاراً متكاملاً لنظام الإدارة البيئية (EMS)، بحيث يشمل جميع جوانب تأثيرات المؤسسة على البيئة. مثل استخدام الموارد وإدارة النفايات ومراقبة الأداء البيئي والمشاركة مع أصحاب المصلحة.

2. التحسين المستمر : تركز هذه المواصفة الدولية على تحسين الأداء البيئي بشكل مستمر من خلال تحديد وتقييم وتحديث العمليات والأنظمة، حيث يشجع على استخدام أدوات وتقنيات لتقليل التأثيرات البيئية وتعزيز الكفاءة.

3. التوافق مع معايير الإدارة الأخرى : يتمتع ISO 14001 بهيكل عالي المستوى يتوافق مع معايير الإدارة الأخرى التي تتضمنها عائلة ISO مثل: ISO 9001 لإدارة الجودة و ISO 45001 للصحة والسلامة المهنية، مما يسهل تكامله في أنظمة إدارة المؤسسات القائمة.

4. التأكيد على الالتزام الاستراتيجي : يركز ISO 14001 على دمج الأهداف البيئية في الاستراتيجيات والخطط الإستراتيجية للمؤسسة، مما يعزز من التزام القيادة ويشجع على اتخاذ مبادرات استباقية لحماية البيئة.

5. المرونة : يناسب المعيار جميع أنواع المؤسسات وأحجامها، كما يستجيب لمتطلبات بيئية متنوعة بناءً على أنشطة وظروف كل مؤسسة.

بالنسبة للمؤسسات الحاصلة على شهادة ISO 14001 فإنها عادةً ما تخضع لعمليات تدقيق ومراقبة سنوية للتأكد من استمرار امتثالها لمتطلبات المعيار. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المؤسسات

[1] Introduction à l'ISO 14001:2015, Date de révision : 27/03/2024
Lien : https://www.iso.org/

إجراء تدقيق إعادة الشهادة كل ثلاث سنوات للتأكد من استمرار التزامها ومعايير الأداء البيئي. هذا وتتضمن الفوائد الرئيسية لتطبيق ISO 14001 ما يلي[1]:

– تحسين الأداء البيئي : اعتماد ISO 14001 يمكن أن يؤدي إلى تقليل ملحوظ في إنتاج النفايات، استهلاك الموارد، وانبعاثات الملوثات، مما يسهم في تقليص البصمة البيئية للمؤسسة.

– الامتثال التنظيمي : يساعد المعيار في فهم وتلبية المتطلبات القانونية البيئية، مما يساعد المؤسسات على تجنب الغرامات المحتملة والعقوبات والإجراءات القانونية.

– توفير التكاليف: الاستخدام الفعال للموارد وتقليل النفايات وتحسين العمليات غالباً ما يؤدي إلى تخفيضات كبيرة في التكاليف، مما يعوض تكاليف تنفيذ وصيانة نظام الإدارة البيئية.

– ثقة أصحاب المصلحة والعملاء : في سوق يقدّر بشكل متزايد المبادرات البيئية يمكن أن توفر شهادة ISO 14001 تميزًا للأعمال، مما يعزز سمعتها ويعزز الولاء بين أصحاب المصلحة والعملاء.

– إدارة المخاطر : يقدم ISO 14001 أدوات لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر البيئية، مما يحمي المنظمة من الالتزامات المحتملة والاضطرابات غير المتوقعة.

الفرع الثالث : آليات تطبيق نظام الإدارة البيئية في المؤسسات

تشمل عملية إنشاء وتنفيذ نظام الإدارة البيئية تطوير برنامج بيئي يوضح المسار والمراحل اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة والتنفيذ العملي للأنشطة المخطط لها وإجراء المراقبة واتخاذ الإجراءات التصحيحية، إضافة إلى التحليل والتدقيق، وإجراء مراجعة من قبل الإدارة لضمان التحسين المستمر لنظام الإدارة البيئية. في هذا الإطار قامت المنظمة العالمية للتقييس بإعداد نظام الإدارة البيئية الذي يتوافق مع مشاريع المؤسسات، حيث يعتبر أداة فعالة لإدارة الأثر البيئي للمؤسسات وتعزيز قدراتها التنافسية وضمان امتثالها للمبادئ البيئية.

---

[1] Darnall, Nicole, Ines Henriques, and Patrick Sadorsky. "**Do Environmental Management Systems Improve Business Performance in an International Setting**?" *Journal of International Management*, vol. 14, no. 4, 2008, pp. 364-376.

يعتبر نظام الإدارة البيئية وفقًا للمواصفة14000 ISO الإطار الإداري الشامل والمعيار الأساسي، حيث يتضمن إرشادات شاملة لإدارة الآثار البيئية وتحسين الأداء البيئي بشكل مستدام. التطبيق الفعال لنظام الإدارة البيئية (EMS) وفقًا لهذه المواصفة يتطلب استخدام مجموعة من الأدوات التي تساعد في تقييم وتحسين الأداء البيئي للمشاريع والمنتجات[1]، لذلك تم تصنيف الأدوات المستخدمة إلى صنفين رئيسيين: الأدوات التي تركز على تقييم المشروع حيث تُعنى بتقييم الأداء البيئي الخاص بالمؤسسة في سياق مشاريعها المختلفة. والصنف الثاني يتمثل في الأدوات التي تركز على المنتج حيث تركز على تقييم الأداء البيئي للمنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة

أولا/ **تنفيذ الإدارة البيئية الخاصة بتقييم المشاريع:**

تنفيذ الإدارة البيئية الخاصة بتقييم المشاريع تشير إلى عملية تطبيق معايير وأنظمة الإدارة البيئية لضمان أن المشاريع تدار وتنفذ بطريقة مستدامة وفعالة من الناحية البيئية. هذه العملية تشمل مجموعة من الأنشطة والإجراءات التي تهدف إلى تقليل التأثيرات البيئية السلبية للمشاريع وتحقيق الأهداف البيئية المحددة. تعتمد مجموعة المواصفات القياسية الخاصة بتقييم المشاريع على ثلاثة أنظمة رئيسية تؤدي دور حيوي في إدارة الأداء البيئي، حيث يوفر نظام الإدارة البيئية الإطار العام لإدارة الأنشطة البيئية، بينما نظام التدقيق البيئي يقيّم الامتثال ويحدد فرص التحسين. أما نظام تقييم الأداء البيئي، فيركز على قياس وتحليل النتائج لضمان تحقيق الأهداف البيئية والتقدم المستمر. تطبيق هذه الأنظمة معًا يساهم في تحقيق إدارة بيئية فعالة وشاملة للمؤسسات.

1. نظام الإدارة البيئية (Environmental Management System – EMS)

يهدف نظام الإدارة البيئية إلى تحسين الأداء البيئي للمؤسسة من خلال تنظيم الأنشطة والإجراءات البيئية بشكل يتوافق مع أهداف السياسات البيئية المعتمدة، حيث يتضمن ذلك الإدارة الفعالة لموارد

[1] Sroufe, Robert. "**Effects of Environmental Management Systems on Environmental Management Practices and Operations**." *Production and Operations Management*, vol. 12, no. 3, 2003, pp. 418.

المؤسسة والتقليل من النفايات وتقليل الأثر البيئي السلبي. يشمل هذا النظام المواصفة القياسية ISO 14001 و المواصفة ISO 14004

ISO 14001 توفر هذه المواصفة إطاراً شاملاً لإدارة الأداء البيئي، حيث تضع متطلبات محددة لنظام الإدارة البيئية تتضمن تحديد السياسة البيئية والتخطيط والتنفيذ والمراجعة والتحسين كما تركز هذه المواصفة على ضرورة فهم المؤسسة للسياق الذي تعمل فيه، بما في ذلك العوامل البيئية التي يمكن أن تؤثر على نظام الإدارة البيئية، بالإضافة إلى تعزيز دور القيادة العليا في تعزيز الأداء البيئي والتأكد من دمج نظام الإدارة البيئية في العمليات الاستراتيجية للمؤسسة[1]

ISO 14004 وهي مواصفة دولية مكملة لمواصفة ISO 14001 وتوفر إرشادات إضافية لدعم إنشاء وتنفيذ وصيانة وتحسين نظام الإدارة البيئية (EMS) . تمثل هذه المواصفة دليلاً يساعد المؤسسات على فهم متطلبات ISO 14001 بشكل أعمق وكيفية تطبيقها بكفاءة لتحقيق أهدافها البيئية، حيث تقدم ISO 14004توجيهات عامة يمكن تطبيقها على أي نوع من المؤسسات، كما تساعد هذه الإرشادات المؤسسات في تطوير نظام إدارة بيئية يناسب احتياجاتها الخاصة. وبالتالي فهي تساعد المؤسسات على تحقيق كفاءة أعلى في إدارة مواردها وتحسين أدائها البيئي من خلال تقديم أفضل الممارسات والتوجيهات التي يمكن أن تطبق في مختلف مراحل دورة حياة نظام الإدارة البيئية، كما تسهل على المؤسسات دمج نظام الإدارة البيئية مع أنظمة الإدارة الأخرى مثل ISO 9001 لنظام إدارة الجودة أو ISO 45001 لنظام إدارة السلامة والصحة المهنية. تتضمن مواصفة ISO 14004 المكونات التالية [2]:

– تقدم توجيهات وإرشادات حول كيفية تحديد نطاق نظام الإدارة البيئية وتطوير السياسات والأهداف البيئية وتحديد الموارد والمسؤوليات اللازمة لتحقيقها.

– توجيهات حول تنفيذ النظام وحول كيفية تطبيق السياسات والإجراءات البيئية في مختلف أقسام المؤسسة

[1] براهيمي شراف، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 113–116.

[2] Sroufe, Robert. **op cit**, p. 429

– تتضمن توجيهات حول كيفية مراقبة وتقييم الأداء البيئي واستخدام نتائج المراقبة لتحسين العمليات واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الحاجة.

– تركز المواصفة على أهمية التحسين المستمر وتقدم طرقًا وأساليب للتأكد من أن نظام الإدارة البيئية يتطور بمرور الوقت ويحقق نتائج أفضل باستمرار.

– تشمل المواصفة إرشادات حول كيفية توثيق نظام الإدارة البيئية وإعداد التقارير اللازمة لضمان الشفافية والامتثال للمتطلبات القانونية والداخلي

2. نظام التدقيق البيئي أو المراجعة البيئية (Environmental Auditing)

يهدف نظام التدقيق البيئي إلى تقييم مدى التزام المؤسسة بالمعايير البيئية والقوانين ذات الصلة، وتحليل فعالية نظام الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي. يعتبر نظام التقيق والمراجعة البيئية جزءاً أساسياً من نظام الإدارة البيئية (EMS) ويهدف إلى تحديد الفجوات في الأداء البيئي والتحقق من فعالية التدابير البيئية المتبعة. حيث يتضمن التدقيق البيئي سلسلة من الأنشطة المنظمة التي تساعد المؤسسة على التأكد من التزامها بالقوانين واللوائح البيئية وتعزيز التحسين المستمر في أدائها البيئي. والتي تتمثل في :

– التخطيط للتدقيق من خلال تحديد نطاق التدقيق وتحديد الأهداف والمعايير اللازمة لتقييم الأداء البيئي.

– جمع البيانات والمعلومات من خلال المراجعة الوثائقية، الفحوصات الميدانية، والمقابلات مع الموظفين.

– التقييم والمراجعة وذلك بتحليل البيانات التي تم جمعها لتقييم مدى الامتثال للمعايير البيئية وتحديد أوجه القصور.

– إعداد تقرير مفصل يحتوي على نتائج التدقيق، التوصيات لتحسين الأداء البيئي، والخطوات التالية المطلوبة.

يتضمن التدقيق البيئي ستة مواصفات تتمثل في :

- ISO 14010: يحدد المبادئ الأساسية والمعايير الخاصة بعمليات التدقيق البيئي وكيفية إجراءه بطريقة منهجية ومنظمة، حيث يساعد هذا المعيار المؤسسات على التحقق من أدائها البيئي وضمان الالتزام بالمعايير الدولية والمحلية، مما يعزز من مكانتها ويقلل من المخاطر المرتبطة بالقضايا البيئية.

- ISO 14011: هي جزء من سلسلة المعايير الخاصة بنظم الإدارة البيئية وتركز بشكل خاص على إجراءات التدقيق البيئي ، حيث تتمثل الفوائد الرئيسية لـ14011 ISO في ضمان دقة وفعالية التدقيق وتحسين الامتثال البيئي وتعزيز التحسين المستمر، تم تصميم هذه المواصفة لتقديم إرشادات تفصيلية حول كيفية إجراء تدقيق بيئي على النحو الذي يضمن التزام المنظمة بالمعايير البيئية وتحديد نقاط التحسين. من خلال توضيح الكيفية التي تتم بها عملية تنفيذ التدقيق البيئي، حيث توضح المواصفة كيفية تكوين فرق التدقيق البيئي وتحديد دور كل عضو في فريق التدقيق. بالإضافة إلى تقديم توجيهات حول كيفية توثيق الفجوات في الامتثال وتقديم توصيات للتحسين

- ISO 14012: تركز على المؤهلات والكفاءات التي يجب أن يتمتع بها المدققون البيئيون. تُعد هذه المواصفة دليلاً إرشادياً يوضح المتطلبات الأساسية التي يجب توافرها في المدققين البيئيين لضمان إجراء التدقيق البيئي بطريقة مهنية وفعالة، حيث تساهم هذه المواصفة في تعزيز جودة عمليات التدقيق البيئي وضمان أن النتائج تعكس بدقة مدى التزام المنظمة بالمعايير البيئية .

3. نظام لتقييم الأداء البيئي (Environmental Performance Evaluation – EPE)

يهدف نظام تقييم الأداء البيئي إلى قياس وتحليل الأداء البيئي للمؤسسة للتأكد من تحقيق الأهداف البيئية والتقدم نحو التحسين المستمر. ويتضمن المواصفتين ISO 14031 و ISO 14032 ، حيث تتضمن المواصفتين توجيهات تتعلق بكيفية تقييم الأداء البيئي، بما في ذلك تطوير مؤشرات لقياس الأداء البيئي بشكل دقيق وجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالأداء البيئي باستخدام أدوات قياس ملائمة وتحليل النتائج لتحديد مدى تحقيق الأهداف البيئية، حيث يتم تقديم توصيات لتحسين الأداء البيئي بناءً على تحليل البيانات ومراجعة الأداء[1].

[1] Melnyk, Steven A., et Calantone, Roger. **Assessing the Impact of Environmental Management Systems on Corporate and Environmental Performance**. Journal of Operations Management, vol. 21, n° 3,2003, p. 329-351

كل نظام من هذه الأنظمة يلعب دوراً حيوياً في إدارة الأداء البيئي، حيث يسمح نظام الإدارة البيئية بتوفير الإطار العام لإدارة الأنشطة البيئية، بينما نظام التدقيق البيئي يقيّم الامتثال ويحدد فرص التحسين. أما نظام تقييم الأداء البيئي، فيركز على قياس وتحليل النتائج لضمان تحقيق الأهداف البيئية والتقدم المستمر. تطبيق هذه الأنظمة معاً يساهم في تحقيق إدارة بيئية فعالة وشاملة للمؤسسات.

ثانيا/ تنفيذ الإدارة البيئية الخاصة بتقييم المنتجات

الأدوات الخاصة بتقييم المنتجات تعد جزءاً أساسياً من نظام الإدارة البيئية الذي يهدف إلى تقليل التأثيرات البيئية السلبية للمنتجات خلال دورة حياتها، حيث تتضمن عملية التنفيذ عدة خطوات وإجراءات تهدف إلى دمج الاعتبارات البيئية في جميع مراحل تصميم وتطوير وإنتاج واستخدام المنتجات[1]. تتمثل الأدوات الخاصة بتنفيذ الإدارة البيئية لتقييم المنتجات في مجموعة من المواصفات تشمل الجوانب المتعلقة بتقييم دورة حياة المنتج و الملصقات البيئية .

1/تقييم دورة حياة المنتج (LCA) : هو أداة تحليلية تستخدم لتقييم التأثيرات البيئية المرتبطة بجميع مراحل دورة حياة المنتج، بدءاً من استخراج المواد الخام وصولاً إلى التخلص النهائي من المنتج. يهدف هذا التقييم إلى تقديم صورة عامة عن التأثيرات البيئية للمنتج وتمكين الشركات من تحسين تصميم المنتجات وتقليل أثرها البيئي. هذا وتتمثل المواصفات الخاصة بتقييم دورة حياة المنتج في مجموعة من المعايير الدولية التي توجه الشركات في تنفيذ وتحليل وتوثيق تقييم دورة الحياة الخاصة بالمنتج والتي تشمل[2] :

- **ISO 14040** تتضمن هذه المواصفة المبادئ والإطار العام لتقييم دورة حياة المنتج، حيث توضح الخطوات الأساسية لـ LCA بما في ذلك تحديد الهدف والنطاق وجمع البيانات وتقييم التأثيرات البيئية وتفسير النتائج.

[1] براهيمي شراف، **مرجع سبق ذكره** ، ص 117.

[2] أسامة المليجي وعلى عبد العزيز ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص34-36.

- **ISO 14044** تقدم المتطلبات والإرشادات التفصيلية لتنفيذ تقييم دورة حياة المنتج، حيث تحتوي على المعايير الخاصة باختيار البيانات وتوضيح منهج تحليل البيانات إضافة إلى تقديم إرشادات خاصة بتقييم حساسية البيانات وصحة النتائج.

–ISO 14045 هذه المواصفة خاصة بإدارة دورة الحياة البيئية للمنتجات، حيث تقدم إرشادات حول كيفية دمج إدارة دورة الحياة البيئية في عمليات تقييم دورة الحياة وذلك بهدف مساعدة المؤسسات في تقييم الأداء البيئي لمنتجاتها عبر كامل دورة الحياة.

- **ISO 14047** تقدم هذه المواصفة أمثلة عملية توضيحية لكيفية تطبيق المبادئ الواردة في ISO 14042 المتعلقة بتقييم الأثر البيئي على حالات دراسية واقعية، حيث تتضمن أمثلة تطبيقية على تحليل البيانات وطرق توثيق وتحليل النتائج .

- **ISO 14048** تركز هذه المواصفة على تنسيق وتبادل البيانات المستخدمة في تقييم دورة الحياة حيث تقدم إرشادات حول كيفية تنسيق البيانات لضمان توافقها وإمكانية استخدامها من قبل أطراف متعددة.

2/ الملصقات البيئية : هي أداة مهمة تستخدم لتمييز المنتجات والخدمات التي تلبي معايير بيئية معينة، مما يساعد المستهلكين على اتخاذ قرارات شراء المنتجات بناءً على تأثيراتها البيئية. هذه الملصقات تعزز الشفافية وتشجع المؤسسات على تحسين أدائها البيئي، حيث تساهم في تحفيز المؤسسات على تحسين الاستدامة لمنتجات والخدمات التي تقدمها نظرا لتلبية معايير الملصقات البيئية. كما توفر الملصقات التي يتم اعتمادها من جهات خارجية مستقلة مستوى عالي من الثقة والشفافية في إعلانات المنتجات البيئية. الأمر الذي يساعد المستهلكين في معرفة التأثيرات البيئية للمنتجات، مما يدفعهم إلى اختيار المنتجات الأكثر استدامة. لذلك يمثل الحصول على ملصق بيئي ميزة تنافسية للمؤسسة في الأسواق، حيث يفضل المستهلكون الواعون بيئيًا المنتجات ذات التأثير البيئي المنخفض. تتمثل المواصفات الخاصة بالملصقات البيئية في[1]:

[1] Darnall, Nicole, Ines Henriques, and Patrick Sadorsky, **op cit** . pp. 371-379.

– الملصقات البيئية من النوع الأول تتضمنها المواصفة ISO 14024: تسمى بالملصقات البيئية متعددة المعايير، حيث تمنح من قبل الجهات المستقلة التي تقوم بتقييم المنتجات وفقًا لمعايير بيئية محددة، وتعتبر الأكثر شمولاً ومصداقية. من أمثلتها ملصق الطاقة في الاتحاد الأوروبي (EU Ecolabel) يمنح للمنتجات التي تلبي معايير بيئية صارمة تشمل دورة حياة المنتج بأكملها

– الملصقات البيئية من النوع الثاني تتضمنها المواصفة ISO 14021: تسمى بالادعاءات البيئية الذاتية، حيث يتم إصدارها ذاتيا من قبل المصنعين أنفسهم وهي إعلانات بيئية غير معتمدة من جهة أخرى خارجية تعكس ممارسات في عملية الإنتاج مثل "قابل لإعادة التدوير" أو " خالي من المواد الكيميائية الضارة ".

– الملصقات البيئية من النوع الثالث تتضمنها المواصفة ISO 14025: تسمى بتصريحات المنتج البيئي وهي ملصقة تتضمن المعلومات الكاملة والمفصلة و الموثوقة حول التأثيرات البيئية للمنتج وذلك بناءً على تقييم دورة الحياة التي يتم التحقق من بياناتها من قبل الجهات الخارجية. من أمثلتها ملصقات الكربون والتي يتم فيها تقديم المعلومات الكاملة عن البصمة الكربونية الخاصة بالمنتج

المبحث الثالث : المسؤولية البيئية وتطبيقات الإنتاج المستدام في المؤسسات الصناعية

تزايدت أهمية المسؤولية البيئية في السنوات الأخيرة مع تنامي الوعي البيئي والضغط الدولي على المؤسسات الصناعية لتحسين تأثيراتها البيئية. أصبحت الإدارة البيئية جزءًا أساسيًا من استراتيجيات المؤسسات، حيث تركز على تقليل الأضرار البيئية الناجمة عن الأنشطة الصناعية. في هذا السياق، يمثل الإنتاج المستدام والتسويق الأخضر تطبيقًا عمليًا لهذه المسؤولية، ويهدف إلى تحسين كفاءة الإنتاج وبناء إستراتيجية الاستدامة

المطلب الأول : الإنتاج الأنظف لتفعيل المسؤولية البيئية على مستوى الإنتاج

في ظل التحديات البيئية التي يواجهها العالم تزايدت الجهود الدولية حول البحث في كيفية الإنتاج بطريقة مستدامة وبرزت العديد من المفاهيم المتشابهة التي تصف التوجه نحو تفعيل المسؤولية البيئية وتحقيق الاستدامة، حيث قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مصطلح "الإنتاج النظيف "لوصف هذا المفهوم، بينما تسميه وكالة حماية البيئة الأمريكية" الوقاية من التلوث" في حين يستخدم مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة مصطلح "الكفاءة البيئية" وتستخدم مؤسسات أخرى مصطلحات مثل "تقليل النفايات" و"الإنتاجية الخضراء" لوصف نفس المفهوم تقريباً.

الفرع الأول : تعريف الإنتاج الأنظف

تم إطلاق مصطلح الإنتاج الأنظف سنة 1989 من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة كاستجابة للحاجة إلى تقليل التلوث والنفايات الصناعية العالمية. العنصر الأساسي فيه هو الوقاية بدلاً من التنظيف أو المعالجة في نهاية العملية الإنتاجية لمشاكل البيئة. من خلال العمل على استخدام الموارد بكفاءة، مما يقلل من التلوث البيئي ويحسن الصحة والسلامة وذلك بهدف تحقيق الربحية الاقتصادية جنباً إلى جنب مع التحسين البيئي. يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الإنتاج الأنظف بأنه "التطبيق المستمر لإستراتيجية بيئية وقائية متكاملة للعمليات والمنتجات والخدمات لزيادة الكفاءة البيئية وتقليل المخاطر على الإنسان والبيئة [1].

[1] سامية جلال سعد، **الإدارة البيئية المتكاملة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، الإسكندرية، 2005.ص 28.

كما تم تعريف الإنتاج الأنظف على انه مفهوم يهدف إلى تحسين كفاءة العمليات الإنتاجية من خلال تقليل النفايات والانبعاثات وتجنب استخدام المواد السامة. يعتمد على الإنتاج الأنظف مبادئ إدارة البيئة الوقائية بدلاً من العلاجية، حيث يركز على تحسين الأداء البيئي والصناعي قبل حدوث المشاكل[1]. وبذلك فإن الإنتاج الأنظف يتمثل في تطبيق إستراتيجية بيئية وقائية متكاملة ومستمرة وذلك بهدف زيادة الكفاءة العامة وتقليل المخاطر على الإنسان والبيئة، مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة البيئية للشركات من خلال اتخاذ إجراءات تقنية وتقليل الآثار البيئية السلبية.

يعرف الإنتاج الأنظف أيضا بأنه تلك الابتكارات التي تقلل من التأثيرات البيئية السلبية التي تساهم في تقليل استهلاك الموارد وتقليل كمية المخلفات الناتجة، وذلك من خلال تطبيق تحسينات محددة تتضمن تقنيات ومنهجيات تساهم في تحسين الكفاءة، مما يؤدي إلى إنتاج أقل للمخلفات والاستخدام الأمثل للموارد[2].

مما سبق يمكن القول أن الإنتاج الأنظف يعد مقاربة استباقية لإدارة البيئة يدمج بين مفاهيم الكفاءة البيئية والوقاية من التلوث، مع تقليل المخاطر على الإنسان والبيئة، حيث لا يعارض الإنتاج الأنظف النمو الاقتصادي بل يشدد على أهمية أن يكون هذا النمو مستداماً، فهو يعبر عن إستراتيجية "رابح–رابح"، لأنها تحمي البيئة بالإضافة إلى حماية المستهلك والموظف وتحسن كفاءة الإنتاج، وتضمن النمو الاقتصادي وتعزز تنافسية الشركات. يركز الإنتاج الأنظف على الحفاظ على الموارد الطبيعية مثل المياه والطاقة والمواد الخام، ويهدف إلى تجنب المعالجة النهائية للنفايات. كما يتضمن إعادة التفكير في المنتجات والعمليات والخدمات لتحقيق التنمية المستدامة.

من خلال النظر في عمليات الإنتاج نجد أن الإنتاج الأنظف يشمل الحفاظ على المواد الخام والطاقة والقضاء على المواد الخام السامة، وتقليل كمية وسمية جميع الانبعاثات والنفايات قبل خروجها من العملية. أما بالنسبة للمنتجات فإن إستراتيجية الإنتاج الأنظف تركز على تقليل التأثيرات على مدار

[1] زكرياء طاحون، **إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف** ، ط1، جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة ، القاهرة، 2005، ص.18.

[2] نشوى مصطفى علي محمد، **الابتكارات البيئية والأداء الاقتصادي المتواصل** ، دكتوراه الاقتصاد، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2005، ص. 16.

دورة حياة المنتج بالكامل. ويتم تحقيق الإنتاج الأنظف من خلال تطبيق المعرفة، وتحسين التكنولوجيا، وتغيير التقنيات.

الفرع الثاني : تكامل إستراتيجية الإنتاج الأنظف مع نظام الإدارة البيئية

يعد الإنتاج الأنظف عملية تأخذ وقتاً، كما أنها لا تضمن الاستمرارية في تحسين الأداء البيئي حيث تتطلب تغييرات تنظيمية وتكنولوجية. مما يتطلب تكامل الإنتاج الأنظف ضمن نظام إدارة بيئية متكامل من خلال تحديد المسؤوليات وتقديم المعلومات الرسمية والتوثيق والتدريب وتعليمات العمل. من الناحية التنظيمية، يعني ذلك أننا يجب أن ندخل الإنتاج الأنظف في نظام الإدارة البيئية للمؤسسة .

الإنتاج الأنظف هو إستراتيجية تهدف إلى منع الانبعاثات من المصدر وبدء عملية تحسين وقائية مستمرة للأداء البيئي للمنظمات، فمن حيث الإنتاج الأنظف يجب أن تركز الإدارة على الوقاية بدلاً من العلاج لتجنب المشكلات البيئية. وتضمين الالتزام بالوقاية في السياسة البيئية الذي يعتبر أحد متطلبات معايير نظام الإدارة البيئية، لذلك فإن إستراتيجية الإنتاج الأنظف ونظام الإدارة البيئية يتكاملان بشكل جيد ويدعمان بعضهما البعض في مساعدة المؤسسة على تقليل تأثيرها البيئي بشكل كبير[1]. كما أن تحليل أنظمة الإدارة البيئية التي يتم تقديمها على أساس مشاريع الإنتاج الأنظف تظهر أن الإنتاج الأنظف يوفر للإدارة والموظفين أدوات منهجية لتقليل التأثير البيئي، وفي نفس الوقت يوفر التكاليف الناتجة عن الاستخدام غير الفعال للمواد والطاقة، ويحفز المنظمة من خلال خلق الوعي عبر المؤسسة.

يتطلب تنفيذ إستراتيجية الإنتاج الأنظف وجود هياكل تحدد المسؤوليات والأنشطة التي يجب تطويرها في الشركة وعلاقتها بالبيئة، والتي تستند إلى أنشطة نظام الإدارة الشاملة المعروف بنظام الإدارة البيئية.[2] خاصة وان الإنتاج الأنظف يعتبر عملية تأخذ وقتاً، كما أنها لا تضمن الاستمرارية في تحسين الأداء البيئي، حيث تتطلب تغييرات تنظيمية وتكنولوجية. لذا، ينبغي تكامل الإنتاج الأنظف ضمن نظام

[1] Salah El-Haggar. **Sustainable Industrial Design and Waste Management: Cradle-to-Cradle for Sustainable Development**. Elsevier Academic Press, 2007,p23

[2] Wei Li , Yi Han, and Jun He. **How Does the Heterogeneity of Internal Control Weakness Affect R&D Investment**? Emerging Markets Finance and Trade, vol. 55, no. 15, 2019, p. 591.

إدارة بيئية متكامل من خلال تحديد المسؤوليات وتقديم المعلومات الرسمية والتوثيق والتدريب وتعليمات العمل. وغيرها من الإجراءات التنظيمية التي يتضمنها نظام الإدارة البيئية ، كما أن أنظمة الإدارة البيئية تعتبر آلية أساسية لتنفيذ الاستراتيجيات البيئية، بما في ذلك الإنتاج الأنظف، فهي مفيدة سواء لتحسين العمليات والمنتجات داخلياً أو للحصول على اعتراف خارجي بناءً على تطبيق معايير بيئية محددة فمثلا يمكن أن تكون هذه الأنظمة خاضعة لمعايير مثلISO 14000 .

يتم إدماج إستراتيجية الإنتاج الأنظف ضمن نظام إدارة البيئة (EMS)، من خلال إدخاله في مختلف مراحله بداية من المرحلة الأولى التي تتعلق بالسياسات البيئية، وذلك من خلال التزام الإدارة العليا بتطبيق التكنولوجيات الخاصة بالإنتاج الأنظف. بعد ذلك يأتي دور التخطيط حيث يُدمج برنامج الإنتاج الأنظف ضمن متطلبات أخرى بجانب المتطلبات القانونية والتشريعية وكذلك ضمن برامج الإدارة البيئية لتحقيق الأهداف المحددة. اما في مرحلة التنفيذ، يجب أن يشمل البرنامج التدريبي على ممارسات الإنتاج الأنظف بدءاً من التعريف بالمفهوم وصولاً إلى شرح الفوائد التي تعود على المشروع من اتباع هذه السياسة. ينبغي كذلك إبراز الموارد المالية والبشرية المطلوبة للتنفيذ في جميع عمليات الإنتاج، وبيان أهمية هذه الموارد لتحسين جودة المنتج وزيادة تنافسيته. في مرحلة المراقبة والإجراءات التصحيحية، يتم تقييم النتائج التي تحققت من تطبيق أسلوب الإنتاج الأنظف ومقارنتها بالأهداف المحددة. يتم تحليل الأداء الفعلي مقابل الأهداف المرسومة لتحديد أي انحرافات أو فجوات. بناءً على هذه التحليلات، تُتخذ إجراءات تصحيحية لتحسين الأداء وضمان تحقيق الأهداف البيئية المحددة [1].

الشكل رقم (03): يوضح التكامل بين إستراتيجية الإنتاج الأنظف ونظام الإدارة البيئية

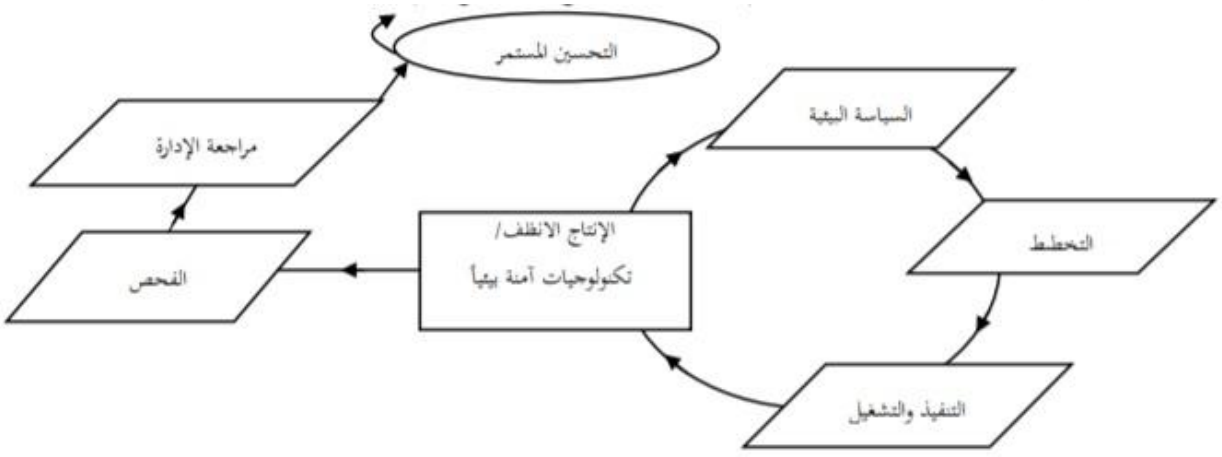

[1] براهيمي شراف، مجاهدي فاتح، **مرجع سبق ذكره** ، ص80.

المصدر: الحجار صلاح، صقر داليا، نظام الإدارة البيئية والتكنولوجية، ط1، دار الفكر العربي، مصر، 2006، ص118.

الفرع الثالث: دور الإنتاج الأنظف في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة

الإنتاج الأنظف هو مفهوم ديناميكي تتطور فيه الإجراءات والتقنيات باستمرار لتقديم طرق وممارسات جديدة لمنع الأضرار البيئية، حيث يجمع الإنتاج الأنظف بين استخدام طرق بيئية وقائية للعمليات والمنتجات والخدمات بهدف زيادة الكفاءة وتقليل التهديدات على المجتمع والبيئة. من خلال هذه الممارسات الوقائية يتم تحقيق وفورات اقتصادية وتحسين جودة البيئة للمجتمع وهي الجوانب التي يتم التركيز عليها أساسًا في وصف أهداف التنمية المستدامة[1]، لذلك يلعب الإنتاج الأنظف دورًا حيويًا في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة: البيئية والاقتصادية والاجتماعية، حيث تساهم المؤسسات التي تنفذ باستمرار برنامج تحسين لتحقيق الإنتاج الأنظف بشكل استباقي في تحقيق جزء كبير من أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال الإدارة الفعالة للموارد والطاقة وتحسين الأداء البيئي للمؤسسات وزيادة كفاءتها الاقتصادية وتعزيز رفاهية المجتمعات المحيطة بها.

1. البعد البيئي:

- **تقليل الأثر البيئي:** يرتبط الإنتاج الأنظف ارتباطاً وثيقاً بالكفاءة البيئية، حيث أن أحد الأهداف النهائية هو تقليل بصمة الكربون عند إنتاج السلع الجديدة. لذلك يساهم تطبيق إستراتيجية الإنتاج الأنظف في تقليل النفايات والانبعاثات الضارة بالبيئة من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل استهلاك الطاقة والمياه، بالإضافة إلى تقليل التلوث والحفاظ على التنوع البيولوجي[2].

- **إعادة التدوير وإعادة الاستخدام** :يشجع الإنتاج الأنظف على إعادة تدوير المواد واستخدامها مجدداً بدلاً من التخلص منها، مما يقلل من كمية النفايات ويخفض الحاجة إلى مواد خام جديدة خاصة وان عملية إعادة التدوير غالبا ما تتطلب طاقة أقل مقارنةً بإنتاج المواد الجديدة من الصفر. كما أن تقليل

[1] Salah El-Haggar, **op cit** . p.86.

[2] Salah El-Haggar, **op cit** . p.137.

النفايات يمكن أن يقلل من الحاجة إلى معالجة النفايات والتخلص منها مما يوفر الطاقة والموارد ويحسن من فعالية الإنتاج ويساعد في تحقيق أهداف الاستدامة من خلال تقليل الأثر البيئي

– **الحفاظ على الموارد الطبيعية:** يعزز الإنتاج الأنظف الاستخدام الفعّال للموارد الطبيعية مثل الطاقة والمياه، مما يقلل من استهلاكها ويقلل من النفايات الناتجة. كما يشجع الإنتاج الأنظف على الابتكار في المواد من خلال البحث وتطوير مواد جديدة تكون أكثر استدامة، مما يقلل من تأثير استخراج المواد الطبيعية التقليدية وتصنيعها .

2. **البعد الاقتصادي:**

– **زيادة الكفاءة وتقليل التكاليف:** تساهم إستراتيجية الإنتاج الأنظف في تحسين كفاءة العمليات وتقليل الهدر، حيث يمكن للإنتاج الأنظف أن يخفض تكاليف الإنتاج ويزيد من الربحية. وهذا ما يساهم في تعزيز الاستدامة الاقتصادية للمؤسسات. غالباً ما تُفاجأ الشركات بالتخفيضات الكبيرة في التكاليف التي يمكن تحقيقها من خلال تبني تقنيات الإنتاج الأنظف. حيث لا يتطلب الأمر في كثير من الأحيان سوى حد أدنى أو عدم وجود نفقات رأس مالية لتحقيق مكاسب ملموسة مع فترات استرداد سريعة[1].

– **تعزيز القدرة التنافسية:** يساهم الإنتاج الأنظف في تحسين الكفاءة التشغيلية والمالية للمؤسسات، مما يعزز من قدرتها التنافسية في السوق. فالمؤسسات التي تعتمد الإنتاج الأنظف تتمتع بميزة تنافسية في الأسواق العالمية، حيث يتم تقدير المنتجات التي تراعي البيئة والمستهلكون يميلون نحوها.

– **تحسين صورة المؤسسة** :المؤسسات التي تعتمد على الإنتاج الأنظف تعزز سمعتها في مجال المسؤولية البيئية، حيث نجد العملاء والمستثمرون غالبا ما يفضلون المؤسسات التي تلتزم بالممارسات البيئية الجيدة ما يؤدي إلى زيادة الطلب وزيادة فرص الشركة .

3. **البعد الاجتماعي:**

– **تحسين ظروف العمل:** الإنتاج الأنظف يساهم في خلق بيئة عمل صحية وآمنة، تنعكس بالإيجاب على تعزيز رفاهية العاملين وتقلل من المخاطر الصحية والمهنية.

[1] زكرياء طاحون، **مرجع سبق ذكره** ، ص45.

- **تعزيز التنمية المجتمعية:** من خلال تقليل التلوث الصناعي وتحسين جودة الحياة في المجتمع المحيط، حيث يساهم الإنتاج الأنظف في تعزيز التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية.

- **خلق فرص عمل** : تساهم الابتكارات والتقنيات الجديدة المرتبطة بالإنتاج الأنظف في خلق فرص عمل جديدة ، خاصة في القطاعات المتعلقة بالتكنولوجيا البيئية، مثل إدارة المخلفات وإعادة التدوير.

- **تعزيز المسؤولية الاجتماعية** :المؤسسات التي تعتمد على الإنتاج الأنظف تظهر التزامها بالمسؤولية الاجتماعية من خلال المساهمة في التنمية المجتمعية المستدامة. الأمر الذي يعزز العلاقة بين المؤسسة والمجتمع ويساهم في بناء سمعة إيجابية. كما أن استخدام مبادئ الإنتاج الأنظف يتيح للمؤسسات تحسين تواصلها وتفاعلها مع أصحاب المصلحة والمجتمع الذي تعمل فيه. وذلك من خلال تكريس الشفافية في الإجراءات البيئية التي تتخذها والتي تعزز من الثقة والقبول الاجتماعي.

المطلب الثاني : دور التسويق الأخضر في بناء إستراتيجية الاستدامة

في ظل تزايد النقاشات حول مبادرات حماية البيئة والتي برزت بشكل كبير خاصة في ظل الصراع بين التسويق التقليدي وتدهور البيئة، نقص الموارد الطبيعية وزيادة تأثير المنظمات البيئية غير الحكومية وجمعيات المستهلكين. اتجهت عدة قطاعات إلى تبنى ممارسات مستدامة لتحسين جودة الحياة. وللتوافق مع هذا التحرك العالمي برز التسويق الأخضر كوسيلة للشركات للترويج لأفكارها مع إظهار وعيها البيئي. بالإضافة إلى ذلك، فإن الزيادة في معدل وعي المستهلكين بالممارسات البيئية المستدامة جعلتهم أكثر إدراكًا لقرارات الشراء الخاصة بهم ودورهم في حماية البيئة. لذلك ترى العديد من الشركات هذه التغيرات في سلوك المستهلك كفرصة يمكن استغلالها، حيث تتجه إلى إنتاج سلع لها تأثير إيجابي على البيئة لجذب قاعدة عملاء أكبر من خلال إستراتيجية تسويق مستدامة تُعرف باسم التسويق الأخضر، الذي يتم من خلاله مواءمة عمليات المؤسسة مع المبادئ المستدامة، مما يؤدي إلى تحقيق أرباح أعلى وتحسين صورة المؤسسة.

الفرع الأول : مفهوم التسويق الأخضر

في إطار انتشار مفهوم التنمية المستدامة في التسعينيات، ظهر مفهوم التسويق الاخضر المعروف أيضًا باسم التسويق البيئي أو التسويق الصديق للبيئة، والذي يشير إلى ترويج المنتجات أو الخدمات أو

العلامات التجارية التي تكون صديقة للبيئة أو لها تأثير إيجابي على البيئة. وإنشاء وتحفيز الطلب على السلع الخضراء (المنتجات أو الخدمات) التي تكون فعالة اقتصادياً وآمنة بيئياً خلال عملية التصنيع والاستهلاك، حيث يتم دمج الممارسات المستدامة والمواد الصديقة للبيئة ومصادر الطاقة المتجددة وعمليات التصنيع المسؤولة اجتماعياً في استراتيجيات التسويق.

يعرف التسويق الأخضر بأنه: "التسويق الأخضر أو البيئي يتضمن جميع الأنشطة المصممة لتوليد وتسهيل أي تبادل يهدف إلى تلبية احتياجات الإنسان أو رغباته، بحيث يحدث تلبية هذه الاحتياجات والرغبات، بأقل تأثير ضار على البيئة الطبيعية"[1].هذا التعريف للتسويق الأخضر يدمج العديد من المكونات التقليدية لتعريف التسويق، حيث يضمن حماية مصالح المنظمة وجميع مستهلكيها، فالتبادل الطوعي لن يحدث إلا إذا استفاد كل من المشتري والبائع بشكل متبادل. كما يشمل التعريف أيضًا حماية البيئة الطبيعية من خلال محاولة تقليل التأثير الضار الذي قد يحدثه هذا التبادل على البيئة لأن الاستهلاك البشري بطبيعته يتسبب في تدمير البيئة الطبيعية. لذا، يجب أن يركز التسويق الأخضر على تقليل الضرر البيئي وليس بالضرورة القضاء عليه.

وفقًا لـ .Eneizan et al هناك ثلاث تصورات واسعة لمفهوم التسويق الأخضر تشمل هذه التصورات: التركيز على تلبية احتياجات العملاء من خلال السلع والخدمات الصديقة للبيئة واستخدام عناصر المزيج التسويقي (التصميم والتسعير والترويج والتوزيع) في أنشطة التسويق الأخضر لتلبية احتياجات ورغبات العملاء، التصور الثالث يتمثل في دمج توجه التسويق الأخضر في الأنشطة التجارية العامة للمنظمة[2].

[1] Abey Francis, **Concept of Green Marketing,** Revision date: 06/27/2024 , Link:

https://www.mbaknol.com/

[2] Eneizan Basha et al , "**Prior Research on Green Marketing and Green Marketing Strategy Critical Analysis** ,Singaporean Journal of Business Economics and Management Studies, vol. 5, no. 5, 2016, p8.

يعرف charter and polonsk التسويق الاخضر بأنه النشاط البيئي الآمن المرتبط بتطوير وإنشاء وبيع المنتجات لتلبية احتياجات السكان، مع مراعاة الآثار البيئية[1].

يعرف التسويق الأخضر أيضا باعتباره جميع ممارسات التسويق التي تهدف إلى توليد وتيسير المعاملات والعلاقات التجارية التي تلبي احتياجات ورغبات العملاء والزبائن وتساعد في تحقيق الكفاءة والفعالية التنظيمية، بالإضافة إلى كونها صديقة ونافعة بيئيًا واجتماعيًا. حيث يتضمن التسويق الأخضر مجموعة من ممارسات التسويق التي تعود بالنفع المشترك على الأفراد والمنظمات والمجتمع والبيئة الطبيعية والمادية[2].

بناء على التعاريف التي تم استعراضها، يمكن القول أن التسويق الأخضر هو عملية تكامل بين التوجه الاستراتيجي التسويقي والاعتبارات البيئية، تقوم به الشركات لتلبية اهتمامات المستهلكين من خلال الترويج للسلع والخدمات التي تسبب الحد الأدنى من الضرر للبيئة في جميع المراحل المتعاقبة والمترابطة لنظام الإنتاج. بدءاً من الحصول على المواد الخام أو الموارد الطبيعية حتى التخلص النهائي منها في البيئة. فالتسويق الأخضر يهتم بشكل أساسي بتقليل التأثيرات السلبية للممارسات التسويقية على البيئة من خلال تطوير السلع والخدمات التي تلبي احتياجات ورغبات العملاء، بالإضافة إلى ترويجها وتسعيرها وتوزيعها، من بين ممارسات تسويقية أخرى، بطرق لا تؤثر سلباً على الأفراد والمجتمع والبيئة والأجيال المستقبلية .

تتضمن ممارسات التسويق الأخضر تقليل التلوث البيئي في إنتاج السلع والخدمات والحفاظ على الطاقة في المعاملات والعلاقات التسويقية، وتقليل إنتاج السلع والخدمات الضارة كما يتضمن إعادة استخدام وتدوير المواد بشكل مفيد في الأنشطة التسويقية.

[1] مصطفى يوسف كافي، **فلسفة التسويق الأخضر**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014 ،ص17.

[2] Linus Osuagwu , **Green Marketing: Conceptualizations, Managerial Practices, Challenges and Research Agenda** , Journal of Sustainable Development Studies , vol. 16, 2023,P.5

الفرع الثاني : أهمية التسويق الأخضر

تبني المؤسسات لمفهوم التسويق الأخضر يعزز علاقتها الإيجابية مع المجتمع الذي تنشط فيه ويزيد من قدرتها على كسب رضا عملائها والحفاظ عليهم، حيث يعتبر التسويق الأخضر واحداً من أكثر الأنشطة فعالية في تحقيق فوائد كبيرة للمؤسسات، نظرا لمساهمته الكبيرة في تعزيز الجودة البيئية للسلع والخدمات وتحسين سمعة المؤسسة وبناء علاقات مستدامة مع العملاء والمجتمع . ومن ابرز تلك الفوائد :[1]

1-تحسين صورة الشركة : . يؤدي تبني ممارسات التسويق الأخضر إلى تعزيز سمعة المؤسسة ككيان مسؤول بيئياً. فهو يظهر التزاماً بالمسؤولية البيئية، وهو ما يتردد صداه بشكل إيجابي مع المستهلكين المهتمين بالبيئة. فالالتزام بالاستدامة البيئية هو قيمة تتوافق مع العملاء الذين يقدرون المنتجات الصديقة للبيئة والممارسات التجارية المسؤولة، حيث يمكن أن تساعد الصورة الإيجابية في كسب المزيد من الثقة وزيادة رضا العملاء ووجود قوي في السوق.

2- تقليل التكاليف :يمكن للشركات أن تحقق توفيراً للتكاليف طويلة الأمد من خلال تنفيذ ممارسات التسويق الأخضر، حيث تؤدي عملية الإنتاج المستدامة إلى زيادة أرباح المؤسسة من خلال خفض التكاليف المتعلقة بالنفايات، أو إيجاد طرق لاستخدام طاقة أقل أو تغليف المنتجات بمواد معاد تدويرها. لا تفيد هذه المبادرات البيئة فقط بل توفر أيضاً نفقات متعلقة بتشغيل الأعمال. وبالتالي، يمكن للشركات أن تستفيد من تحسين البيئة وتوفير المال على النفقات مثل تكاليف التشغيل من خلال الترويج لهذه الممارسات الخضراء في تسويقها .

3-زيادة مستويات رضا العملاء : يعتبر التسويق الأخضر وسيلة لمساعدة البيئة وفي نفس الوقت يساهم في بناء الثقة والإعجاب لدى العملاء. حيث يجذب التسويق الأخضر عملاء جدداً يبحثون عن منتجات أو خدمات صديقة للبيئة. فالمؤسسة التي تضع نفسها كمؤسسة مسؤولة بيئياً، تظهر اهتمامها بنفس القضايا التي يهتم بها عملاؤها مما يعزز شعور المجتمع وولائه للمؤسسة ومنتجاتها، وبذلك تستفيد

[1] مصطفى يوسف كافي، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص44-47

المؤسسات من شريحة سوقية متنامية وتوسع من قاعدة عملائها وهو ما ينعكس بالإيجاب على زيادة المبيعات ونمو الأعمال.

4-زيادة الحصة السوقية : يمكن أن يوفر التسويق الأخضر ميزة تنافسية في السوق في ظل تزايد الاهتمام بالاستدامة بين المستهلكين، حيث يمكن للشركات التي تروّج للممارسات والمنتجات الصديقة للبيئة أن تتميز في سوق مليء بالمنافسين إذ غالباً ما يختار المستهلكون المنتجات أو الخدمات التي تتماشى مع قيمهم البيئية، مما يمنح المؤسسات التي تتبنى التسويق الأخضر ميزة تنافسية ويفتح أمامها فرصا سوقية مغرية في جذب العملاء والاحتفاظ بهم.

5-تحسين الأداء البيئي : تتحمل المؤسسات مسؤولية تقليل تأثيرها البيئي السلبي الناتج عن نشاطاتها الإنتاجية، لذلك يمكن أن تساعد ممارسات التسويق الأخضر في تقليل النفايات والحفاظ على الموارد وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة.

6-الامتثال التنظيمي: يساعد تنفيذ إستراتيجية التسويق الأخضر المؤسسة على الامتثال للوائح والمعايير البيئية. ففي السنوات الأخيرة فرضت الحكومات والهيئات التنظيمية متطلبات متزايدة الصرامة على تصنيف المنتجات البيئية، مما يجعل الامتثال أكثر أهمية من أي وقت مضى المؤسسات التي تتبنى التسويق الأخضر غالباً ما تكون في طليعة الامتثال للتشريعات مما يجنبها القضايا القانونية، والعقوبات والإضرار بالسمعة.

الفرع الثالث : ممارسات التسويق الأخضر

انتقل مفهوم الاستدامة في السنوات الأخيرة من ميزة هامشية إلى معيار أساسي في علاقات المستهلكين بالعلامات التجارية بسبب زيادة الوعي البيئي. حيث أصبح المستهلكون الواعون بيئياً يسعون إلى المنتجات المستدامة أكثر من أي وقت مضى. نتيجة لذلك أصبحت الممارسات التجارية المستدامة جزءاً أساسياً من التسويق الأخضر، حيث أدركت الشركات قيمة الاستدامة وبدأت في دمجها في استراتيجياتها التسويقية ومبادرات المسؤولية الاجتماعية و تطور التسويق الأخضر ليشمل رؤية أوسع للممارسات التجارية المستدامة. وهذا يعني أن المؤسسات التي تنتج منتجات صديقة للبيئة أو تتبنى ممارسات أعمال مستدامة أن تتقن أيضًا فن تسويق هذه المنتجات بشكل فعال.

يربط التسويق الأخضر بين عملية إنتاج واستهلاك السلع والخدمات في إطار بيئي متنوع، حيث يهتم بتطبيق ممارسات تسويقية توازن بين مصالح العملاء، المجتمع، والبيئة الطبيعية. لذلك فهو يعتمد على ممارسات إدارية مسؤولة تهدف إلى حماية البيئة والحفاظ عليها ضمن الأنشطة والمعاملات التجارية، حيث تراعي ممارسات التسويق الأخضر بشكل عام الاهتمامات المستدامة للأفراد والمنظمات والمجتمع في جميع مراحل العمليات التسويقية بدءاً من إنتاج السلع والخدمات وصولاً إلى استهلاكها، بما في ذلك السلوكيات المتعلقة بما بعد الاستهلاك المرتبطة بالمستهلكين والشركات المنتجة. وتركز هذه الممارسات على تلبية احتياجات ورغبات الأفراد والمنظمات والمجتمع بطريقة تضمن تجنب العواقب السلبية عليهم وعلى البيئة [1].

تساهم ممارسات التسويق الأخضر في إنتاج سلع وخدمات صديقة للبيئة تلبي احتياجات الأطراف المعنية، حيث تتجلى هذه الممارسات في جوانب متعددة من الأنشطة التسويقية، مثل سلوك المستهلك، إدارة سلاسل الإمداد، واتخاذ القرارات المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي. وتعتمد هذه الممارسات بشكل عام على الأساليب والأدوات والاستراتيجيات التقليدية للتسويق بهدف إحداث تأثيرات إيجابية على الأطراف المعنية في البيئات الداخلية والخارجية الحالية والمستقبلية. وتتمثل الأبعاد الرئيسية لممارسات التسويق الأخضر في ما يلي [2]:

1- **إدارة المنتجات الخضراء** :تصميم وتطوير منتجات تكون صديقة للبيئة وذات تأثير بيئي محدود من خلال استخدام مواد مستدامة، وتحسين كفاءة استخدام الموارد والطاقة وتقليل الأثر البيئي للمنتج طوال دورة حياته، أو إنشاء منتجات ذات عمر افتراضي أطول أو يمكن إعادة تدويرها أو إعادة استخدامها.

2- إدارة اللوجستيات الخضراء : ويتم ذلك من خلال تحسين أساليب النقل والتوزيع لتقليل البصمة الكربونية والتأثيرات البيئية الأخرى. وهو ما يسمى الشحن المحايد للكربون والذي يهدف إلى تقليل التلوث الناتج عن النقل، حيث تتمثل الأساليب التي يمكن أن تساعد في تحقيق هذا الهدف استخدام وسائل النقل الصديقة للبيئة وتحسين الطرق وكفاءة الوقود وتخزين الطاقة بكفاءة

[1] Linus Osuagwu , **op cit** , pp.7-12

[2] Sneha Chugh, **How Green Marketing Helps Brands Build Loyalty While Saving the Planet,** Accessed : 06/27/2024 , **cite :**https://emeritus.org

3- الترويج الأخضر : ترويج المنتجات والخدمات بطريقة تعكس التزام الشركة بالاستدامة والبيئة، من خلال استخدام استراتيجيات تسويقية تسلط الضوء على الفوائد البيئية للمنتجات والخدمات وتحفز الوعي البيئي بين المستهلكين .

4 - قرارات التسعير الأخضر : أي تحديد أسعار للمنتجات والخدمات تأخذ في الاعتبار التكاليف البيئية. المرتبطة بالإنتاج والتوزيع والاستهلاك، تهدف هذه القرارات إلى تشجيع المستهلكين على اختيار المنتجات الصديقة للبيئة مع ضمان أن تكون الأسعار معقولة وتتناسب مع القيمة البيئية المضافة. بما في ذلك تقديم حوافز للمستهلكين لشراء المنتجات الصديقة للبيئة.

5- إدارة الاستهلاك الأخضر :تتمحور إدارة الاستهلاك الأخضر حول تشجيع وتوجيه المستهلكين على استخدام المنتجات والخدمات بطرق تقلل من التأثير البيئي، أي جعل المستهلك يفضل المنتجات والخدمات التي تعكس الالتزام بالاستدامة البيئية، وتشجيع الاستخدام الفعال للموارد وتقليل الهدر والنفايات. كما تركز على تعزيز مفهوم الاستهلاك المسؤول الذي يوازن بين تلبية احتياجات المستهلكين الحالية وحماية البيئة للأجيال القادمة[1] من خلال إدارة الاستهلاك الأخضر، حيث تحسن المؤسسات من تأثيراتها البيئية وتعزز السلوكيات البيئية الإيجابية لدى عملائها.

6- **إدارة العلاقات الخضراء** : تتمثل في بناء علاقات مع العملاء والموردين والجهات الأخرى على أساس المبادئ البيئية، وذلك عبر استخدم التواصل الصادق والشفاف وتجنب التسويق الأخضر الزائف أو تضليل المستهلكين بادعاءات كاذبة، وإطلاق حملات تعليمية تُطلع المستهلكين على المواد الصديقة للبيئة. مما يعزز الشفافية والثقة في الالتزام البيئي، بالإضافة إلى الشراكة مع المنظمات البيئية أو الشركات الأخرى التي تلتزم بالممارسات التجارية المستدامة والتعاون لإنشاء مبادرات وحملات تسويقية مشتركة لتعزيز سلوكيات المستهلكين المستدامة.

7- **التغذية الراجعة والانخراط المجتمعي:** من خلال الاستثمار في المبادرات البيئية التي تتماشى مع مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث يعتبر الانخراط المجتمعي حجر الزاوية في التسويق الأخضر، لذلك على المؤسسات أن تسعى بنشاط إلى معرفة آراء الناس حول كونها صديقة للبيئة وتعمل على تثقيفهم حول الأثر البيئي، وتشجيعهم على المشاركة في المبادرات مثل إعادة التدوير أو حملات

[1] Linus Osuagwu , **op cit** , p.15.

التنظيف، حيث يساعد هذا التفاعل المؤسسات على بناء علاقات قوية مع المجتمع ويساهم في خلق سمعة وصورة إيجابية للعلامة التجارية للمؤسسة .

المطلب الثالث : إدارة المخاطر البيئية في المؤسسة الاقتصادية

يتجلى مستوى اهتمام المؤسسات الاقتصادية بالمسؤولية البيئية من خلال سعيها لوضع أنظمة إدارة بيئية تتماشى مع المواصفات البيئية المعتمدة، والتي من ضمنها إدارة المخاطر البيئية، إذ يعتبر البعد البيئي عنصراً أساسيا في عمليات إدارة المخاطر والتخطيط التنموي، حيث يساهم في تعزيز التنمية المستدامة من خلال دمج الاعتبارات البيئية في استراتيجيات الإدارة والتخطيط لمواجهة المخاطر المرتبطة بأنشطة المؤسسة. وفي نفس الوقت تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط والتركيز على تحديد ومعالجة أهم المخاطر البيئية الناجمة عنها.

الفرع الأول :تعريف إدارة المخاطر البيئية

تعتبر إدارة المخاطر من الناحية النظرية جزءاً من علم الإدارة الحديث، بينما على المستوى التطبيقي فهي ترتبط باستراتيجيات إدارة الأعمال. وبالتالي فإن مسؤولية إدارة المخاطر تعتبر من مهام الإدارة العليا للمؤسسة، حيث تشكل جزءاً أساسيًا من وظائف الإدارة ولا يمكن تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد المؤسسة دون وجود نظام فعّال لإدارة المخاطر التي تواجهها.

تعرف إدارة المخاطر البيئية على أنها مجموعة من العمليات التي تشمل أساليب للتحكم بالمخاطر ذات التأثير البيئي التي قد تواجه الأفراد والمؤسسات والدولة بشكل عام. تهدف هذه العمليات إلى تحديد وإدارة ومعالجة المخاطر البيئية التي تنشأ من داخل المؤسسة أو خارجها[1].

[1] الهام خضير شبر ،**إدارة المخاطر وإدارة الأزمات في المنظمة السياحية تطبيقات ومقترحات على المستوى العربي**،تاريخ الإطلاع :2024/07/15، على الرابط : https://iefpedia.com/arab/?p=5255

كما تم تعريف إدارة المخاطر البيئية على انه نظام متكامل يهدف إلى مواجهة المخاطر البيئية بأفضل الوسائل الممكنة وبأقل التكاليف، وذلك من خلال اكتشاف الأخطار وتحليلها وقياسها وتحديد وسائل مواجهتها واختيار الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف المطلوبة[1].

من خلال التعاريف التي تم استعراضها يمكن استنتاج أن إدارة المخاطر البيئية في المؤسسة الاقتصادية تعد جزءاً أساسياً من نظام الإدارة البيئية، وهي عملية مستمرة يتم فيها تحليل المخاطر البيئية التي تواجه المؤسسة، حيث تهدف إلى تحديد وتقييم والتحكم في المخاطر البيئية المحتملة التي قد تنشأ نتيجة لأنشطة المؤسسة من خلال الربط بين احتمالية حدوث هذه المخاطر والتأثير الناتج عن حدوثها وكيف يمكن التحكم فيها والتقليل من تأثيرها وإبقاء آثارها السلبية في حدودها الدنيا. هذه الإدارة تعتبر أسلوباً وقائياً يحمي المجتمع والمؤسسة من الأضرار البيئية المحتملة ويعزز استدامتها على المدى الطويل.

من الجدير بالذكر في هذا السياق أن تعزيز إدارة المخاطر البيئية في المؤسسة استجابة لتوجيه المسؤولية البيئية يمكن أن يقلل من التكاليف المرتبطة بالتعامل مع الأحداث البيئية ويعزز صورة المؤسسة أو العلامة التجارية الخاصة بها أمام أصحاب المصلحة. لذلك من المهم أن تقوم المؤسسات بتطبيق استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر البيئية لتحديد وتخفيف التأثيرات السلبية المحتملة. وأيضا باعتباره خطوة ذكية في مجال الأعمال، حيث تدعم الحكومات والمستهلكون بشكل متزايد الشركات المسؤولة بيئياً.

تساعد إدارة المخاطر بشكل منظم المؤسسات في:

- تحديد المخاطر وتقييمها والتحكم فيها بشكل أفضل والتي قد تؤثر على الهواء والأرض والمياه الجوفية، وكذلك الأضرار الناتجة عن الضوضاء.
- الوقاية من الأضرار التي قد تلحق بصحة الإنسان والبيئة.
- الامتثال للواجبات والالتزامات البيئية.

[1] أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى ،**إدارة المخاطر**، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان ،2007 ص 55.

/ تلبية توقعات المجتمع.

تحقيق الأبعاد العملية لإدارة المخاطر البيئية يتطلب وضع استراتيجيات في إطار برنامج تكاملي لإدارة المخاطر، يتضمن جميع العناصر مثل التقييم والتحليل والمعالجة. هذا البرنامج يجب أن يكون مرناً وقابلاً للتكيف مع التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية. كما يجب أن يكون هناك نظام متطور للاتصال والتنسيق بين الجهات المعنية داخل المؤسسة، بحيث يساهم هذا النظام في تسريع اتخاذ القرارات وتعزيز الاستجابة السريعة والفعالة للمخاطر.

الفرع الثاني : عملية تنفيذ إدارة المخاطر البيئية

إدارة المخاطر البيئية في المؤسسة هي جزء من نظام التسيير الشامل تركز على التعامل مع المخاطر البيئية المرتبطة بأنشطة المؤسسة. حيث يتضمن هذا النظام تحديد المخاطر البيئية وتقييمها ووضع استراتيجيات التحكم وتحديد الوسائل اللازمة لتطوير وتنفيذ ومراقبة وتحديث سياسة المؤسسة فيما يتعلق بالحفاظ على البيئة، وذلك بهدف ضمان توافق العمليات والأنشطة مع المعايير البيئية والتقليل من التأثيرات السلبية على البيئة .

تشمل عملية إدارة المخاطر البيئية الخطوات التالية:

1. **تحديد المخاطر البيئية** : تلتزم المؤسسة بوضع دراسة واضحة لتحديد المخاطر والآثار البيئية الناتجة عن عملياتها وأنشطتها، وتطبيق هذه الخطوات بشكل فعال. مثل انبعاثات الغازات والتصريفات السائلة والنفايات الصلبة واستخدام الموارد الطبيعية، يتحدد نطاق ومستوى الجهد المبذول في عملية تحديد المخاطر والآثار بناءً على نوع المشروع وحجمه وموقعه، ويجب أن تتماشى هذه العملية مع الممارسات والمعايير البيئية السليمة لضمان التعرف على كافة المخاطر المحتملة التي يمكن أن تؤدي إلى تلوث أو تدهور بيئي[1].

2. **تقييم المخاطر** : يتم تحليل كل خطر بيئي من حيث احتمالية حدوثه وتأثيره المحتمل على البيئة والمجتمع المحيط، حيث يمكن استخدام معايير محددة مثل حجم الضرر وتواتر الحدوث ودرجة الخطورة لتقييم كل مخاطرة من حيث أهميتها وتأثيرها المحتمل وتحديد أولويات التعامل معها. بالإضافة إلى

[1] الهام خضير شبر ، **مرجع سبق ذكره.**

التواصل مع أصحاب المصلحة المعنيين لضمان شمولية التقييم، مما يسمح بوضع معايير وأهداف لتقييم المخاطر. ويجب إدخال نتائج المراقبة في عملية تقييم المخاطر لتحديد المشاكل الناشئة والحد منها من خلال تطوير استراتيجيات فعالة ومناسبة لإدارة تلك المخاطر

3. **وضع استراتيجيات التحكم:** وضع استراتيجيات التحكم هو جزء أساسي من عملية إدارة المخاطر والتي تتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى الحد أو تقليل المخاطر البيئية التي تم تحديدها في مرحلة التقييم، حيث يتم اختيار التدابير والإجراءات التي يمكنها الحد من المخاطر البيئية أو السيطرة عليها بشكل فعال. تشمل هذه الإجراءات استخدام تقنيات جديدة وتعديل العمليات الإنتاجية، أو تطبيق معايير بيئية أكثر صرامة. كما يمكن أن تشمل استراتيجيات التحكم اتخاذ تدابير وقائية مثل تحسين كفاءة استخدام الموارد، الحد من انبعاثات المواد الضارة، وتطبيق إجراءات إدارة المخلفات بشكل مستدام. لذلك من الضروري تقييم فعالية استراتيجيات التحكم بشكل دوري لضمان استمرار فعاليتها والتأكد من أنها تتماشى مع التطورات البيئية والتشريعية[1].

4. **التنفيذ والمراقبة** : يتطلب تنفيذ خطة إدارة المخاطر البيئية من المؤسسة تطوير إطار زمني محكم يتناسب مع حجم الموارد المتاحة، بالإضافة إلى تحديد كيفية ومتى وأين يتم اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر. يجب أن تكون المؤسسة مستعدة للتغييرات المحتملة في البيئة أو السياسات التنظيمية، وتقوم باتخاذ الترتيبات الضرورية لتنفيذ الإجراءات المخطط لها مع ضرورة مراقبتها باستمرار لضمان فعاليتها[2]. من خلال استخدام تقنيات قياس وتقييم منتظمة لتحديد مدى التزام المؤسسة بتقليل المخاطر وتحسين أدائها البيئي، ولضمان نجاح عملية التنفيذ من الضروري إبقاء أصحاب المصلحة على علم بالإجراءات المتخذة وكيفية تأثيرها على البيئة بحيث يتم شرح الخطوات المتخذة ، لأن التواصل المستمر مع هذه الأطراف يعزز الشفافية والثقة ويساهم في تحقيق نتائج ايجابية .

5. التدريب والتوعية : تعتبر ثقافة الوعي البيئي بين الموظفين عنصراً حاسماً في نجاح إدارة المخاطر البيئية.لأن تمكين الموظفين من فهم المخاطر البيئية وآثارها المحتملة يساهم في تعزيز الالتزام بتطبيق الإجراءات الوقائية ويضمن تقليل التأثيرات السلبية على البيئة، لذلك يجب على المؤسسة تقديم برامج

[1] **تقييم وإدارة المخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية** ، مؤسسة التمويل الدولية ، تاريخ الاطلاع : 2024/07/20، على الرابط :https://documents1.worldbank.org/ /

[2] أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى، **مرجع سبق ذكره** ، ص76.

تدريبية دورية تركز على تعريف الموظفين بالمخاطر البيئية المتعلقة بأنشطتهم اليومية وكيفية التعامل معها بفاعلية. هذه البرامج لا يجب أن تقتصر على الجوانب التقنية فقط، بل يجب أن تشمل تعزيز الوعي البيئي، وتوضيح أهمية المحافظة على الموارد الطبيعية، والالتزام بالسياسات البيئية للمؤسسة .

6. إعداد التقارير والمراجعة دورية : لضمان تحسين مستمر يجب على المؤسسات إعداد تقارير دورية حول أدائها البيئي وإدارة المخاطر، حيث تعد عملية أساسية تهدف إلى تقييم مدى توافق أداء المؤسسة وإداراتها المختلفة مع تنفيذ الإجراءات البيئية بشكل سليم. كما تضمن تحقيق معايير الأمان البيئي في جميع أنشطة المؤسسة[1]. تتضمن المراجعة الدورية التعامل مع حالات عدم التطابق التي قد تظهر سواء كانت تتعلق بالإجراءات الداخلية أو الالتزامات التنظيمية واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة لإصلاح المشكلات المكتشفة أثناء تقييم الأداء. ويتم ذلك من خلال تحديث وتعديل استراتيجيات إدارة المخاطر البيئية لضمان التوافق المستمر مع المعايير البيئية.

[1] الطيف عبد الكريم و كوراد فاطيمة ، **نظم إدارة البيئة السليمة ودورها في تحقيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال الحديثة**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد: 04، ديسمبر 2019، ص35.

خلاصة الفصل الثالث :

خلص هذا الفصل إلى أن البيئة بمكوناتها الطبيعية والبشرية أصبحت عاملاً محورياً يوجه أداء المؤسسات الاقتصادية، إذ لم يعد النشاط الاقتصادي بمنأى عن تأثيراته البيئية المباشرة وغير المباشرة، بل أصبحت العلاقة بين الاقتصاد والبيئة علاقة تداخل وتفاعل تتطلب من المؤسسات إدماج الاعتبارات البيئية ضمن سياساتها واستراتيجياتها العامة. وقد بين التحليل أن المشكلات البيئية المعاصرة هي نتاج تراكم طويل لممارسات اقتصادية غير متوازنة، الأمر الذي يدفع المؤسسات إلى ضرورة تبني سلوكيات إنتاجية أكثر عقلانية ورشداً، تقوم على الحد من النفايات والتلوث وترشيد استغلال الموارد .

كما أظهر الفصل أن المسؤولية البيئية تشكل محوراً رئيسياً ضمن منظومة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، حيث تُجسّد التزام المؤسسة بحماية البيئة والحد من آثار نشاطها عليها، بما يعكس درجة النضج التنظيمي ووعيها بمتطلبات التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، برزت الإدارة البيئية كآلية عملية لتجسيد هذا الالتزام، من خلال وضع سياسات واضحة، ومراقبة الأداء البيئي، وتحسين الممارسات التشغيلية وفق معايير الجودة البيئية. وقد تبين أن المؤسسات التي تطبق نظام الإدارة البيئية تحقق مكاسب معتبرة على المستويات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، إذ تنخفض تكاليفها وترتفع كفاءة عملياتها، ما يعزز تنافسيتها واستدامتها .

كما أكد هذا الفصل على أهمية الإنتاج الأنظف باعتباره أحد أهم تطبيقات المسؤولية البيئية، نظراً لما يوفره من حلول وقائية تحد من التلوث في مصدره وتدعم الاستخدام الأمثل للموارد. وتبين أن تبني هذه الاستراتيجية يسهم بصورة فعالة في دعم أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة: الاقتصادية من خلال تقليل التكاليف وتحسين الإنتاجية، والبيئية عبر تخفيض الانبعاثات والنفايات، والاجتماعية من خلال توفير بيئة عمل صحية وآمنة. وفي السياق نفسه، برز التسويق الأخضر كأداة استراتيجية لدعم الاستدامة وجسر يربط بين المؤسسة والمستهلك، لما يعكسه من التزام بيئي يعزز الثقة ويقوي الصورة المؤسسية .

وأظهرت الدراسة أيضاً أن إدارة المخاطر البيئية تُعدّ ضرورة استراتيجية للمؤسسة الاقتصادية الحديثة، إذ تمكّن من التوقع المبكر للمخاطر وتحليل آثارها والاستجابة لها بكفاءة، مما يقلل من الخسائر ويعزز مرونة المؤسسة في مواجهة التحديات البيئية. وفي المحصلة، يتضح أن البعد البيئي للمسؤولية

الاجتماعية يعدّ ركيزة أساسية لبناء مؤسسة مستدامة وقادرة على تحقيق التوازن بين متطلبات الربحية وحتميات حماية البيئة، وبالتالي فإن تبنيه يُعدّ خياراً استراتيجياً ينسجم مع التوجهات المعاصرة نحو التنمية المستدامة.

الفصل الرابع

دور البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في دعم أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

(دراسة ميدانية على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)

تمهيد:

يعد الإطار المنهجي من أهم الأسس التي تقوم عليه الدراسة فهو عبارة عن مؤشر للباحث يساعده للتعرف على المؤسسة. فمن خلال السعي إلى معرفة الحقائق العلمية المطبقة في الواقع المدروس من خلال الدراسة والمجال الزمني والمكاني والمنهج المستخدم وأدوات لجمع البيانات.

أما مرحلة عرض ومناقشة نتائج الدراسة أهم مرحلة في الجانب الميداني، حيث اعتمدنا على إجابات التي تم الحصول عليها وسنقوم بتفريغ البيانات ومناقشتها في ضوء فرضيات الدراسة للتأكد من صحتها وكذلك محاولة الوصول إلى استنتاج عام لهذه الدراسة.

المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية ووصف عينة الدراسة

لكل دراسة ميدانية إجراءات تمهيدية قبل التطرق للنتائج الدراسة فالبحوث العلمية عموما تهدف إلى الكشف عن الحقائق، حيث تكمن قيمة هذه البحوث في التحكم في المنهجية المتبعة فيها، ومصطلح المنهجية يعني "مجموعة المناهج والطرق التي تواجه الباحث في بحثه، وبالتالي فإن الوظيفة المنهجية هي جمع المعلومات، ثم العمل على تصنيفها وترتيبها وقياسها وتحليلها من أجل استخلاص نتائجها والوقوف على ثوابت الظاهرة المراد دراستها ".[1]

المطلب الأول: منهج الدراسة وحدودها ومصادر جمع البيانات

الفرع الأول: منهج الدراسة:

تعد مناهج البحث العلمي الأساس المنهجي الذي تستند إليه الدراسة للوصول إلى نتائج موضوعية ومبنية على أسس علمية دقيقة، إذ يحدد المنهج إطار التفكير الذي يسلكه الباحث في معالجة المشكلة موضوع الدراسة .وانطلاقاً من طبيعة موضوع هذه الأطروحة وأهدافها، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي، وذلك على النحو الآتي:

[1] معتوق فريديريك، **معجم العلوم الاجتماعية**، دار أكاديميا، بيروت، لبنان، 1998،ص231.

أولًا :المنهج الوصفي التحليلي

يعد المنهج الوصفي التحليلي من أكثر المناهج ملاءمة للدراسات التي تتناول الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والإدارية المعاصرة .وقد تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة من أجل وصف وتحليل واقع ممارسة المسؤولية البيئية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مع التركيز على مدى إسهامها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة. وقد مكننا استخدام هذا المنهج من تحليل الأدبيات النظرية ذات الصلة بالموضوع، واستعراض المفاهيم الأساسية للبعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية ، إضافةً إلى تحليل الاتجاهات الفكرية الحديثة التي تناولت العلاقة بين المسؤولية البيئية و التنمية المستدامة كما تم من خلال هذا المنهج بناء الإطار النظري للدراسة وصياغة فرضياتها، بالاستناد إلى ما ورد في الدراسات السابقة من نتائج ومؤشرات تجريبية.

ثانيًا :المنهج الإحصائي

أما المنهج الإحصائي، فقد تم توظيفه في الجانب الميداني من الدراسة، حيث تم جمع البيانات الأولية من عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عبر أداة الاستبيان .واستخدم هذا المنهج لتحليل البيانات بهدف اختبار فرضيات الدراسة، وذلك باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات، منها:

• بالإضافة إلى استخدام البرامج الإحصائية الحديثة مثل SPSSلتسهيل عملية التحليل والمعالجة الكمية الدقيقة للبيانات

• التحليل الوصفي الإحصائي لعرض الخصائص العامة لأفراد العينة وتوزيعاتهم.

• اختبار (T)للتحقق من دلالة الفروق بين المتوسطات ومدى وجود أثر للعلاقات المفترضة بين المتغيرات.

• تحليل معاملات الارتباط والانحدار البسيط والمتعدد لتقدير طبيعة العلاقة بين أبعاد المسؤولية البيئية وأبعاد التنمية المستدامة.

لقد مكّن الجمع بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي من الربط بين التحليل النظري والميداني، بما يسمح من فهم لواقع تطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية، وتحليل مدى إسهام هذه الممارسات في دعم أبعاد التنمية المستدامة.

الفرع الثاني: حدود الدراسة:

اشتمل بحثنا على الأبعاد أو الحدود التالية :

الحدود البشرية : شملت دراستنا عينة من موظفي المؤسسات الاقتصادية بالجزائر، وشملت الفئة المستهدفة من الاستبيان المسؤولين المباشرين ومسؤولي الوظائف (الإطارات المسيرة رؤساء الأقسام رؤساء المصالح والإداريين) ، حيث تعتبر هذه الفئات المهنية ذات كفاءة مهنية وخبرة تتيح لهم فهم موضوع الدراسة و ربطه بتجربة المؤسسة وبالتالي الحصول على إجابات أكثر دقة وذات مصداقية

الحدود الزمنية: لقد تمت عملية تصميم الاستبيان، وجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها والانتهاء منها خلال الموسم الدراسي 2025/2024 ابتداء من شهر سبتمبر 2024 إلى غاية شهر أكتوبر 2025

الحدود المكانية: طبقت هذه الدراسة على مستوى عشرين مؤسسة اقتصادية بالجزائر، حيث تم اختيار المؤسسات في عدة ولايات تركزت بالخصوص في منطقة الوسط حيث تم اختيار المؤسسات التي تطبق نظام الإدارة البيئية والحاصلة على شهادة الايزو وكذا المؤسسات التي تسعى للحصول على الشهادة و المؤسسات الموقعة على عقود الأداء البيئي.

الفرع الثالث: مصادر جمع البيانات :

تم جمع البيانات باعتماد على المصادر الثانوية والمصادر الأولية وهي:

1-المصادر الأولية:

تمثلت المصادر الأولية للدراسة في استمارة الاستبيان التي استُخدمت كأداة رئيسية لجمع البيانات الميدانية، حيث صُممت وصيغت بدقة لضمان ملاءمته لأهداف البحث واتساقه مع الإشكالية المطروحة ولتنسجم مع متغيرات الدراسة المتعلقة بالبعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة،

كما رُوعي في صياغة فقراته وضوح الأسئلة وشمولها لمختلف أبعاد الموضوع. وقد وُزعت الاستبيانات يدوياً على عينة من العاملين في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، ثم جُمعت البيانات وتمت معالجتها وتحليلها إحصائيًا باستخدام برنامج SPSS لاستخلاص نتائج علمية وموضوعية تساعد في تحقيق أهداف البحث.

2-المصادر الثانوية:

إلى جانب المصادر الأولية، استندت هذه الدراسة كذلك إلى المصادر الثانوية بصيغتيها الورقية والإلكترونية، وذلك لدعم الإطارين النظري والمنهجي للبحث، وتوضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوع المسؤولية البيئية والتنمية المستدامة. تمثلت هذه المصادر في مجموعة من المقالات العلمية المحكمة المنشورة في المجلات الأكاديمية الوطنية والدولية، إضافة إلى البحوث الجامعية التي تناولت موضوعات قريبة من مجال الدراسة، خصوصًا ما يتعلق بدور المؤسسات الاقتصادية في تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية بأبعادها البيئية.

كما استعانت الباحثة بـ الدراسات السابقة ذات الصلة التي ساعدت في بناء الأداة الميدانية وتحديد محاورها، فضلاً عن الكتب المرجعية المتخصصة في مجالات الاقتصاد الأخضر، الإدارة البيئة، والاستدامة المؤسسية، والتي وفّرت الأساس النظري لفهم العلاقة بين البعد البيئي والمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة وتصميم الاستبيان

الفرع الأول : مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الناشطة عبر قطاعات متنوّعة، وذلك اتساقًا مع طبيعة الإشكالية التي تبحث في دور البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في دعم أبعاد التنمية المستدامة على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. ويعرف مجتمع الدراسة وفق الأدبيات المنهجية بوصفه جميع المفردات التي تشترك في خصائص محدّدة ذات صلة بموضوع البحث

وتصبح محلاً لجمع البيانات والتحليل[1]. وقد جرى لأغراض هذه الدراسة توزيع استمارات الاستبيان على (20) مؤسسة، اختيرت أساسًا في منطقة الوسط مع مراعاة التنوع القطاعي ودرجة النضج المؤسسي في تبني ممارسات المسؤولية البيئية. حيث اعتمدت الدراسة عينة قصدية ضمن إطار معاينة مؤسسي يركّز على المؤسسات التي تطبّق نظام الإدارة البيئية وحاصلة على ISO 14001 ، و التي تسعى للحصول على الشهادة، أو الموقّعة على عقود الأداء البيئي.

يوفّر هذا الضبط المقصود للعينة شرط الملاءمة النظرية بين وحدات التحليل ومتغيرات الدراسة، ويعزّز صلاحية الاستدلال الداخلي بشأن الممارسات البيئية الفعلية داخل المؤسسات، إذ يسمح بتعقّب العلاقة بين التزام المؤسسة بالبعد البيئي ومؤشرات الاستدامة بطريقة أكثر نفاذًا من التعميم العشوائي على مؤسسات لا صلة فعلية لها بالموضوع. ومع ذلك، يبقى مدى التعميم الخارجي محكومًا بخصائص الإطار المختار، ما يستدعي التصريح بأن النتائج تعكس، بدرجة أعلى، المؤسسات ذات التوجّه البيئي المعلن أو المتجه إليه.والجدول التالي يبن مجتمع وعينة الدراسة

جدول رقم 05 : يبين مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة	عدد الاستمارات الموزّعة	عدد الاستمارات المفقودة	عدد الاستمارات المسترجعة	نسبة عينة الدراسة إلى مجتمع الدراسة
300	120	20	100	نسبة%
100%	40%	6.67%	33.33%	/

استهدفت الاستبانة المسؤولين المباشرين ومسؤولي الوظائف (الإطارات المسيرة، رؤساء الأقسام، رؤساء المصالح، والإداريون). يقوم هذا الاختيار على فرضيةٍ منهجية مفادها أن هذه الفئات هي الأكثر

[1] بعارسية صباح، بن فرج سارة، **دور رأس المال الفكري في بناء المنظمة المتعلمة، دراسة حالة بجامعة المسيلة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2020/2019، ص46.

اطلاعًا على الإجراءات البيئية والنتائج التشغيلية ذات الصلة، كما أن هذه الفئات هي الأقدر على ربط البنود الاستقصائية بتجربة المؤسسة في الواقع العملي، وبالتالي يكون هناك درجة كبيرة من صدق المحتوى و صدق البناء، إذ يقلّل من الإجابات غير المستندة إلى الممارسة، ويرفع من احتمالية الحصول على بيانات أدقّ وأكثر مصداقية .

الفرع الثاني : أدوات الدراسة وإجراءات بناءها

تم بناء استمارة الاستبيان وفق منهجية علمية متدرجة، انطلقت من مراجعة معمّقة للأدبيات الواردة في الدراسات السابقة ، إضافة إلى المقالات العلمية الحديثة التي تناولت تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ومؤشراتها، ولاسيما ما يتعلق بالبعد البيئي ودوره في دعم أبعاد الاستدامة. وبعد إعداد المسودة الأولى، عرضت الاستبانة على مجموعة من الأساتذة المحكمين المتخصصين في مجالات المسؤولية البيئية والاجتماعية وكذلك المختصين في منهجية البحث العلمي، التابعين لعدة جامعات جزائرية، وذلك بهدف تقييم مدى صلاحية المحاور وبنودها لقياس الظاهرة المدروسة، ومدى ارتباطها بالإشكالية البحثية. وقد ساهمت ملاحظاتهم واقتراحاتهم العلمية في إعادة صياغة بعض البنود، وترتيب المحاور، وتنقيح العبارات لضمان الوضوح والدقة والشمول.

وفي مرحلة تكميلية، تم عرض النسخة المنقّحة على مدقق لغوي للتحقق من سلامة اللغة ومقروئية العبارات، بغية تحقيق أكبر قدر من الوضوح لدى المبحوثين. وقد روعي في صياغة أسئلة الاستبيان الدمج بين الإطار النظري الذي يؤطر البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية، وبين الخصوصيات العملية للمؤسسات محلّ الدراسة، لاسيما الحاصلة على نظام الإدارة البيئية ISO 14001 أو الساعية للحصول عليه، وقد تكون الاستبيان في النهاية من جزئين:

• القسم الأول: ويعبر عن بعض المعلومات الشخصية والوظيفية التي تخص عينة البحث والتي اشتملت على

(05) عناصر تمثلت في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة– الجنس–السن – المستوى الإداري – المؤهل العلمي –اقدمية العمل بالمؤسسة–".

• القسم الثاني: المعلومات الخاصة بالمؤسسة والتي اشتملت على :اسم المؤسسة – المقر الاجتماعي – تاريخ بداية النشاط – طبيعة النشاط – طبيعة الملكية – عدد العمال في المؤسسة

المحاور:

المحور الأول: محور مدى التزام مؤسستكم بتطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية (المسؤولية البيئية)، ويتكون من (33) عبارة موزعة على خمس (05) أبعاد هي:

– ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل التعهدات البيئية: ويتكون من (05) عبارات

– ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل الطاقة وإدارة الموارد : ويتكون من (07) عبارات

– ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل الامتثال للقوانين واللوائح: ويتكون من (05) عبارات

– ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل إدارة النفايات والتقليل من الانبعاثات: ويتكون من (08) عبارات

– ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل متطلبات أصحاب المصلحة : ويتكون من (08) عبارات

• **المحور الثاني** : دور المسؤولية البيئية في التنمية المستدامة في مؤسستكم، ويتكون من (24) عبارة موزعة على خمس (03) أبعاد هي:

– مستوى البعد الاجتماعي: ويتكون من (07) عبارات

– مستوى البعد الاقتصادي: ويتكون من (09) عبارات

– مستوى البعد البيئي: ويتكون من (08) عبارات

وفي الأخير حصلنا على الاستبيان في شكله الأخير:

الجدول رقم :(06) محاور الاستبيان

أقسام الاستبيان	المحاور	الأبعاد	عدد العبارات
الجزء الأول	القسم الأول	الخصائص الشخصية لأفراد عينة البحث	/
	القسم الثاني	المعلومات الخاصة بالمؤسسة	/

الجزء الثاني	**المحور الأول :مدى التزام مؤسستكم بتطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية (المسؤولية البيئية)**	البعد1 :التعهدات البيئية	05
		البعد 2 : ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل الطاقة وإدارة الموارد	07
		البعد 3 : ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل الامتثال للقوانين واللوائح	05
		البعد 4 : ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل إدارة النفايات والتقليل من الانبعاثات	08
		البعد 5 : ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل متطلبات أصحاب المصلحة	08
	المحور الثاني :دور البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في مؤسستكم	البعد 1 : مستوى البعد الاجتماعي	07
		البعد 2 : مستوى	09

		البعد الاقتصادي	
		البعد 3 : مستوى البعد البيئي	08
		مجموع عبارات الاستبيان	57

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستبيان النهائي

عبارات الاستبيان كانت كما يلي:

مقياس ليكرت الخماسي

غير موافق بشدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

– **المدى:** لتحديد طول الفئة = أعلى درجة (موافق تماما) – أدنى درجة (غير موافق تماما) / عدد الدرجات، وهذا لتحديد اتجاههم نحو كل عبارة أي بتعبير آخر هل هم موافقون بدرجة كبيرة، أو مرتفعة، موافق نوعاً ما، أو منخفضة، أو منخفضة جداً.

طول الفئة = (أعلى درجة – أدنى درجة) ÷ عدد الدرجات

$$(5 - 1) \div 5 = 0.8$$

وبناءً على ذلك، تم تقسيم مجالات المتوسط الحسابي إلى خمس فئات متساوية الطول (0.8)، تسمح بتفسير مستوى الموافقة على كل عبارة ضمن مستويات كمية واضحة.

وقد اعتمدت في إعداد هذا الاستبيان على الشكل المغلق الذي يحدّد الاستجابات المحتملة لكل سؤال، وذلك باستعمال مقياس ليكرت الخماسي نسبةً لعالم النفس "رينسيس ليكرت". ويعد هذا المقياس من أكثر الأدوات استخداماً في البحوث الاجتماعية والإدارية لقدرته على قياس الاتجاهات والآراء بدقة

وعدالة، حيث طُلب من أفراد العينة تحديد مستوى موافقتهم على عبارات الاستبيان وفق درجات محددة. والجدول التالي يبين درجات الاستبيان

جدول رقم (07) : يبين درجات الإستبيان

مجال المتوسط الحسابي	مقياس ليكرت	درجة الموافقة	مجال الوزن النسبي
من 1 إلى 1.80 درجة	غير موافق تماماً	درجة منخفضة جداً	أقل من 36 %
من 1.81 إلى 2.60 درجة	غير موافق	درجة منخفضة	من36 %إلى52 %
من 2.61 إلى 3.40 درجة	محايد	درجة متوسطة	من52.1% إلى 68%
من 3.41 إلى 4.20 درجة	موافق	درجة مرتفعة	من68.1% إلى 84%
من 4.21 إلى 5 درجة	موافق بشدة	درجة مرتفعة جداً	من84.1% إلى 100%

ملاحظة: ترتيب العبارة من خلال أهميتها في المحور بالاعتماد على أكبر قيمة متوسط حسابي في المحور وعند تساوي المتوسط الحسابي بين عبارتين أو أكثر فإنه يأخذ بعين الاعتبار أقل قيمة للانحراف المعياري بينهم.

المطلب الثالث :كشف نوع التوزيع للبيانات واختيار أساليب المعالجة الإحصائية للبيانات

الفرع الأول :اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

قبل اختبار فرضيات الدراسة، قامت الباحثة بالتأكد من أن عينة الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك باستخدام اختباري Kolmogorov–Smirnov وShapiro–Wilk، اللذين يُعدّان من أكثر الاختبارات استخداماً في الدراسات الإحصائية لقياس مدى انطباق البيانات على التوزيع الطبيعي.

يستخدم اختبار Kolmogorov–Smirnov عادة في العينات الكبيرة (أكثر من 50 مفردة)، بينما يُعد اختبار Shapiro–Wilk أكثر ملاءمة للعينات الصغيرة أو المتوسطة الحجم .ويُفسَّر الناتج من خلال قيمة مستوى الدلالة Sig ، حيث:

-إذا كانت Sig>0.05 فهذا يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

-إذا كانت Sig<0.05 فهذا يعني أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم 08: نتائج اختباري Kolmogorov–Smirnov و Shapiro–Wilk للتوزيع الطبيعي للبيانات

	Kolmogorov–Smirnov			Shapiro–Wilk.		
المحور	Statistiques.	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
المحور الأول :مدى التزام مؤسستكم بتطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية	0.124	100	0.048	0.970	100	0.225
المحور الثاني :دور المسؤولية البيئية في التنمية المستدامة في مؤسستكم	0.172	100	0.011	0.945	100	0.019

من خلال نتائج الجدول أعلاه، نلاحظ أن مستوى الدلالة (Sig) في اختبار Shapiro–Wilk للمحور الأول بلغ (0.225) وهي أكبر من(0.05) ، مما يدل على أن البيانات الخاصة بالمحور الأول تتبع التوزيع الطبيعي .أما بالنسبة للمحور الثاني، فكانت قيمة (0.019) Sig وهي أقل من(0.05) ، مما يشير إلى أن البيانات الخاصة به لا تتبع التوزيع الطبيعي بشكل تام، غير أن الفارق طفيف ويمكن اعتباره ضمن الحدود المقبولة إحصائيًا خاصة مع حجم عينة يبلغ 100 مفردة. كما أظهرت نتائج اختبار Kolmogorov–Smirnov قيم Sig قريبة من0.05 ، مما يعزز الاستنتاج بأن البيانات لا تنحرف كثيرًا عن التوزيع الطبيعي.

استنادًا إلى نتائج اختباري Kolmogorov–Smirnov وShapiro–Wilk، يتبين أن البيانات الخاصة بعينة الدراسة تتوزع توزيعًا طبيعيًا بدرجة مقبولة، حيث كانت قيم Sig أكبر من (0.05) في أغلب الحالات .وبالتالي، يمكن استخدام الأساليب الإحصائية (Parametric Tests) في معالجة وتحليل البيانات، لأنها تفترض الطبيعة الطبيعية لتوزيع المتغيرات .هذا التأكد من طبيعة البيانات يُعد خطوة منهجية أساسية تسمح باختيار الاختبارات الإحصائية الأنسب مثل اختبار (ت)للعينات المستقلة، ومعامل الارتباط بيرسون، عند اختبار فرضيات الدراسة.

الفرع الثاني : الأساليب الإحصائية لمعالجة بيانات المستجوبين

تعد المعالجة الإحصائية من المراحل الأساسية في البحوث الميدانية، كونها تمكّن الباحث من تحويل البيانات الخام إلى معلومات ذات دلالة علمية تساعد في تفسير الظاهرة موضوع الدراسة .وفي هذه الدراسة، تمّ الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية الملائمة لطبيعة البيانات والأهداف المرجوة من البحث، وذلك قصد تحليل إجابات أفراد العينة واستخلاص النتائج التي تعبّر عن واقع تطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية قيد الدراسة.

1. البرامج الإحصائية المستخدمة

بغية تسهيل عملية التحليل الإحصائي وضمان دقة النتائج، قامت الباحثة بتجميع البيانات المحصّلة من الاستبيان وتفريغها في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) إصدار22 ،

الذي اتاح لنا مجموعة من الطرق التي ساعدتنا على التحليل الجيد والموضوعي وهو أحد أكثر البرامج استخداماً في البحوث الأكاديمية لتحليل البيانات الكمية .حيث يتميز بقدرته على معالجة كم كبير من البيانات في وقت قصير، مع توفير أدوات متقدمة لتحليل الصدق والثبات، إضافة إلى توليد الإحصاءات الوصفية والاستدلالية بشكل دقيق ومنظم.

وقد تمّ استعماله في هذه الدراسة من أجل:

-حساب معاملات الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لقياس صدق الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبيان.

-حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للتحقق من استقرار وموثوقية الأداة البحثية.

-استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل استجابات الأفراد عبر مختلف فقرات المحاور.

-حساب التكرارات والنسب المئوية لوصف الخصائص الديموغرافية للعينة المدروسة.

إنّ الاعتماد على برنامج SPSS ساعد على ضمان دقة النتائج وتحليلها بشكل موضوعي وعملي، كما أتاح للباحثة عرض البيانات في شكل جداول واضحة تسهّل فهمها ومناقشتها.

2. الأساليب الإحصائية المعتمدة في التحليل

إلى جانب استعمال البرنامج الإحصائي SPSS في تفريغ ومعالجة البيانات، اعتمدت الباحثة على مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة الدراسة وأهدافها، حيث شملت نوعين رئيسيين من الأساليب :الوصفية والاستدلالية، وذلك من أجل تحليل المعطيات بدقة وتفسيرها بشكل علمي ومنطقي.

أولاً :الأساليب الإحصائية الوصفية

استُخدمت هذه الأساليب بهدف وصف البيانات الميدانية وتلخيص خصائصها بطريقة تسهّل فهم اتجاهات الإجابات، وتشخيص واقع تطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية (المسؤولية البيئية) في المؤسسة محل الدراسة .وشملت الأساليب الوصفية المعتمدة ما يلي:

.1التكرارات والنسب المئوية :استُخدمت لتوصيف الخصائص العامة لأفراد العينة (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، سنوات الأقدمية، المنصب...)، وكذا تحديد توزيع الاستجابات عبر فقرات الاستبيان.

.2المتوسط الحسابي : وهو متوسط مجموعة من القيم، أو مجموع القيم المدروسة مقسوم على عددها، وذلك للتعرف على متوسط إجابات المبحوثين حول الاستبيان ومقارنتها بالوسط الإفتراضي المقدر ب (3) لأن التنقيط يتراوح من (1) إلى (5) مما يساعد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط.

.3الانحراف المعياري : وذلك من أجل التعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة فكلما اقتربت قيمته لصفر فهذا يعني تركز الإجابات وعدم تشتتها، وبالتالي تكون النتائج أكثر مصداقية وذات جودة، كما أنه يفيد في ترتيب العبارات أو الفقرات لصالح الأقل تشتتاً عند تساوي المتوسط الحسابي المرجح بينها.

ثانيًا :الأساليب الإحصائية الاستدلالية

استُخدمت هذه الأساليب للتأكد من صدق وثبات الأداة البحثية واختبار الفرضيات، بهدف تعميم النتائج على مجتمع الدراسة الأصلي .ومن بين الاختبارات التي تم اعتمادها:

1. معامل الارتباط بيرسون :(Pearson Correlation Coefficient) استخدم لقياس صدق الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبيان من جهة، وبين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابع لها من جهة أخرى.
2. معامل الثبات ألفا كرونباخ :(Cronbach's Alpha) استخدم للتحقق من مدى اتساق وثبات فقرات الاستبيان.
3. اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov-Smirnov[a]/Shapiro-Wilk : لمعرفة نوع توزيع البيانات للعينة محل الدراسة.
4. اختبار one sampel T test للعينة الواحدة: ويستخدم هذا الاختبار بغرض التأكد من مدى وجود دلالة إحصائية في إجابات المستقصى منهم لاختبار فرضيات الدراسة، حيث يقارن الأوساط الحسابية لعينة الدراسة بقيمة الوسط الحسابي الفرضي وهو (3) ، مع حساب قيمة (T) واستخراج مستوى دلالتها.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية، التحليل ، مناقشتها

يهدف هذا المبحث إلى عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها ومناقشتها في ضوء الإطارين النظري والمنهجي للبحث،وقد تم تطبيق أداة الدراسة (الاستبيان) على عينة من أفراد مجتمع البحث، وتم تجميع البيانات التي تمثل آراء المستجوبين حول البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية ودوره في تحقيق التنمية المستدامة داخل مؤسساتهم. ومن أجل ضمان دقة النتائج وموضوعيتها، تم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة عبر مرحلتين رئيسيتين: المرحلة الأولى تتعلق بـ التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة في المطلب الأول ، أما المرحلة الثانية فتتناول التحليل الوصفي لبيانات المستجوبين ومناقشة نتائج المحاور الأساسية في المطلب الثاني .

المطلب الأول: صدق وثبات الاستبيان

يعد الصدق البنائي أحد أهم مقاييس صدق أداة البحث، إذ يُستخدم للتحقق من مدى قدرة الأداة على تحقيق الأهداف التي وُضعت من أجلها. فهو يُظهر درجة الاتساق الداخلي بين محاور الدراسة المختلفة، ومدى ارتباط كل محور بالدرجة الكلية للاستبيان، بما يعكس تكامل فقرات الأداة في قياس الظاهرة محل الدراسة بصورة دقيقة ومنهجية.

ويعتبر هذا النوع من الصدق مؤشراً جوهرياً على سلامة البناء المفاهيمي للأداة ، لأنه يُبرز العلاقة بين الأبعاد النظرية والمتغيرات التي تم تحويلها إلى مؤشرات قابلة للقياس، مما يسمح بالحكم على مدى صلاحية النموذج المفاهيمي المستخدم في الدراسة. [1]

الفرع الأول: صدق أداة الدراسة (الاستبيان)

- ✓ **صدق المحتوى :**

تم إعداد أداة الدراسة (الاستبيان) بعد الاطلاع على مجموعة من الأبحاث والدراسات العلمية السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، والاستفادة من نماذجها في بناء الفقرات بما يتوافق مع أهداف الدراسة ومحاورها .وبعد الانتهاء من الصياغة الأولية، عُرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة

[1] محمد الرقب ، **متطلبات إدارة المعرفة في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر غزة (فلسطين)، 2011.ص108.

والخبراء (6 محكمين) المتخصصين في مجالات منهجية البحث العلمي و الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، وذلك بهدف التحقق من مدى صدق الأداة وصلاحيتها لقياس الظاهرة المدروسة.

قام المحكمون بفحص محتوى الفقرات من حيث وضوح الصياغة، وشمولها لأبعاد الموضوع، ومدى ارتباطها بمحاور الدراسة، حيث تم الأخذ بملاحظاتهم القيمة ومقترحاتهم العلمية، وإجراء التعديلات الضرورية على بعض الفقرات لتصبح أكثر دقة واتساقًا مع أهداف البحث. وبناءً على هذه الخطوة، يمكن القول إن أداة الدراسة قد اكتسبت درجة عالية من الصدق الظاهري والمحتوى، مما يجعلها ملائمة للتطبيق الميداني وموثوقة في قياس متغيرات الدراسة الأساسية.

- ✓ **صدق الاتساق البنائي :**

سيتم فحص صدق البناء الفرضي من خلال التحليل الارتباطي بين كل فقرة والمجموع الفرعي للمحور الذي تندرج ضمنه، وكذلك مع المجموع العام للاستبيان، باستعمال معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient)، الذي يقيس قوة واتجاه العلاقة الخطية بين المتغيرات .فإذا كانت معاملات الارتباط موجبة ومرتفعة، دلّ ذلك على أن الفقرة تتكامل مع غيرها في قياس نفس البعد، مما يعزز من صدق التكوين الداخلي للأداة، ويبرهن على تماسك هيكلها المفاهيمي والمنهجي.وبالتالي ضمان أن الاستبيان يقيس فعلياً المفهوم الذي صُمم من أجله، بما يعزز من موثوقية النتائج وصحة الاستنتاجات الإحصائية.[1]

الجدول رقم 09 : نتائج معامل الارتباط (Pearson) بين متغيرات الدراسة

البيان	معامل الارتباط (Pearson)	مستوى الدلالة المعنوية(Sig.)	النتيجة
المحور الأول :مدى التزام المؤسسة بتطبيق البعد البيئي للمسؤولية	0.867	0.000	دال إحصائياً عند مستوى(0.01)

[1] عبد الحميد البلداوي ، **أساليب البحث العلمي والتحليل الإحصائي التخطيط البحث وجمع وتحليل البيانات يدويا وباستخدام برنامج (spss)**، دارالشروق، 2007م.ص135

الاجتماعية			
المحور الثاني :دور المسؤولية البيئية في التنمية المستدامة في المؤسسة	1	0.000	دال إحصائياً عند مستوى(0.01)

المصدر :إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي ببرنامج spss

من خلال الجدول أعلاه نجد أن قيمة معامل الارتباط بيرسون بلغت(r = 0.867) ، وهي قيمة موجبة عالية جداً ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، كما يتضح من قيمة الاحتمال = .Sig) (0.000التي تقل بكثير عن 0.05، مما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين المحورين. وبما أنّ درجة الحرية(df = 99) ، فإن القيمة المحسوبة لمعامل الارتباط أكبر من القيمة الجدولية عند نفس مستوى الدلالة، وهو ما يُؤكد أن الارتباط بين المحورين

هذه النتيجة تعني أنّ زيادة التزام المؤسسة بالمسؤولية البيئية ينعكس إيجاباً على مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، أي أنّ هناك علاقة طردية قوية بين البعدين المدروسين. كما تعزز هذه النتيجة من صدق البناء النظري للأداة البحثية، إذ تظهر اتساق المحاور وترابطها في إطار المفهوم العام الذي صيغ الاستبيان لقياسه .

إضافة إلى ذلك، فإنّ قوة هذا الارتباط (0.867) تُعد مؤشراً على أنّ فقرات كل محور تقيس فعلاً أبعاد السمة المستهدفة، وأن الأداة البحثية تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي والصدق البنائي. وهذا يُمكّن الباحث من الاعتماد على نتائجها في تفسير العلاقات الارتباطية بين المسؤولية البيئية والتنمية المستدامة بثقة علمية.

- ✓ **الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان**

1-الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الأول: مدى التزام مؤسستكم بتطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية (المسؤولية البيئية)والدرجة الكلية المتحصل عليها في هذا المحور

يتضمن هذا المحور (33) عبارة موزعة على خمس (05) أبعاد كما يلي:

الجدول رقم 10 : بعد التعهدات البيئية

رقم الفقرة	نص الفقرة	معامل الارتباط (r)	دلالة الارتباط	مستوى الدلالة (Sig)
1	لدى مسيري مؤسستكم معلومات كافية حول ممارسات المسؤولية البيئية للمؤسسات	0.593	دال	0.000
2	تتبنى المؤسسة في نظامها الداخلي بنوداً تنظيمية توجه سلوكها البيئي كما تمتلك سياسة وبرامج بيئية محددة	0.67	دال	0.000
3	تهتم مؤسستكم بتطبيق متطلبات نظام الإدارة البيئية للحصول على شهادةISO 14001	0.562	دال	0.000
4	تعمل المؤسسة على نشر الوعي البيئي في أوساط موظفيها وإشراكهم في التزاماتها البيئية	0.561	دال	0.000
5	تلتزم المؤسسة بالحفاظ على البيئة بالتعاون مع المجتمع المحلي والمنظمات البيئية	0.67	دال	0.000

من الجدول السابق يتضح أن معامل الارتباط لجميع عبارات فقرة التعهدات البيئية، يتراوح ما بين 0.561 و 0.670 وجميعها دالة عند مستوى(0.01) ، وهذا يعني وجود ارتباط متوسط بالمجموع الكلي للعبارات المتعلقة بهذه الفقرة .ويلاحظ أيضا أن مستوى المعنوية لكل عبارة أقل من 0.05 بمعنى أن جميع العبارات دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05 وبذلك فإن عبارات هذه الفقرة صادقة لما صممت لقياسه.

الجدول رقم 11 : بعد ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل الطاقة وإدارة الموارد

رقم الفقرة	نص الفقرة	معامل الارتباط (r)	مستوى الدلالة (Sig)	دلالة الارتباط
6	تقوم المؤسسة باستخدام الطاقة بفعالية	0.474	0.000	دال

7	توجد خطط لتطوير نظام إدارة الطاقة بالمؤسسة	0.77	0.000	دال
8	تسعى المؤسسة للحصول على المواد الخام من الموارد المتجددة	0.705	0.000	دال
9	تستخدم مؤسستكم مواد غير ضارة بالبيئة	0.7	0.000	دال
10	تراعي المؤسسة التأثيرات البيئية عند شراء المواد الخام	0.723	0.000	دال
11	يتبنى مورّدو المؤسسة سياسات وممارسات بيئية سليمة	0.813	0.000	دال
12	تستخدم المؤسسة المواد الخام المعاد تدويرها أو المسترجعة	0.746	0.000	دال

الجدول رقم (11) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن قيم معاملات الارتباط مرتفعة تتراوح بين 0.474و0.813، وجميعها دالة إحصائياً، مما يدل على انسجام فقرات هذا البعد المتعلق بالطاقة وإدارة الموارد

الجدول رقم 12 : بعد ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل الامتثال للقوانين واللوائح

رقم الفقرة	نص الفقرة	معامل الارتباط (r)	مستوى الدلالة (Sig)	دلالة الارتباط
13	تلتزم مؤسستكم بالقوانين واللوائح البيئية	0.518	0.000	دال
14	لا تقوم المؤسسة بأي نشاط يخالف المتطلبات القانونية	0.833	0.000	دال
15	تعاني المؤسسة ضغوطاً بيئية من السلطات المحلية	0.537	0.000	دال

16	تتحقق المؤسسة دورياً من التزامها باللوائح الخاصة بالمواد الخطرة	0.517	0.000	دال
17	تلتزم المؤسسة بالضوابط القانونية لتفريغ النفايات الصلبة والسائلة	0.456	0.000	دال

تراوحت قيم معاملات الارتباط بين 0.456 و 0.833وكلها دالة عند مستوى(0.01) ، مما يعكس التزام المؤسسة بالقوانين البيئية.

الجدول رقم 13 : بعد ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل إدارة النفايات والتقليل من الانبعاثات

رقم الفقرة	نص الفقرة	معامل الارتباط (r)	مستوى الدلالة (Sig)	دلالة الارتباط
18	تتبع المؤسسة إجراءات واضحة لإدارة النفايات	0.758	0.000	دال
19	تخزن المؤسسة نفاياتها بطريقة تقلل المخاطر البيئية	0.793	0.000	دال
20	تضع المؤسسة أهدافاً لتقليل النفايات الصلبة والسائلة والغازية	0.874	0.000	دال
21	تنقل المؤسسة النفايات بطريقة تحد من التأثير البيئي	0.818	0.000	دال
22	تضع المؤسسة علامات واضحة على المواد الخطرة وتفحصها دورياً	0.746	0.000	دال
23	تفصل المؤسسة النفايات لتسهيل إعادة التدوير	0.53	0.001	دال

24	تتم مراقبة الانبعاثات الغازية وتحتفظ المؤسسة بسجلات عنها	0.615	0.000	دال
25	قامت المؤسسة بتركيب أجهزة لتقليل الانبعاثات الغازية	0.573	0.000	دال

تتراوح معاملات الارتباط بين 0.530 و0.874، وكلها دالة عند(0.01) ، مما يدل على التزام قوي بإدارة النفايات والانبعاثات.

الجدول رقم 14 : بعد ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل متطلبات أصحاب المصلحة

رقم الفقرة	نص الفقرة	معامل الارتباط(r)	مستوى الدلالة (Sig)	دلالة الارتباط
26	لدى المؤسسة سياسة بيئية واضحة لكل الأطراف ذات المصلحة	0.576	0.000	دال
27	تفصح المؤسسة عن أدائها البيئي بتقارير دورية لأصحاب المصالح	0.664	0.000	دال
28	تراعي المؤسسة الجوانب البيئية في أنشطتها طوعاً	0.65	0.000	دال
29	تراعي المؤسسة متطلبات زبائنها في سياستها البيئية	0.53	0.001	دال
30	تشرك المؤسسة مورديها في وضع السياسة البيئية	0.615	0.000	دال
31	تعتمد المؤسسة مؤشرات لقياس توافق سياستها مع متطلبات العمال	0.4	0.809	غير دال
32	تشجع المؤسسة المستهلكين على إعادة استخدام مواد	0.36	0.000	دال

	التعبئة والتغليف			
33	تعمل المؤسسة على تشجيع مورديها وعملائها على المحافظة على البيئة	0.036	0.036	دال

من الجدول السابق يتضح أن معامل الارتباط لجميع عبارات فقرة التعهدات البيئية، تراوحت معاملات الارتباط بين 0.360 و0.664، وكانت أغلبها دالة عند(0.01) ، مما يعكس مراعاة معتبرة لمتطلبات أصحاب المصلحة.

بناءا على الجداول السابقة والتي تتضمن نتائج حساب معاملات الارتباط لبيرسون (Pearson Correlation Coefficient) بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية لفقراته. وقد تراوحت قيم معاملات الارتباط بين (0.456 و0.874) وهي جميعها دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) ، مما يدل على أن العلاقة بين الفقرات والدرجة الكلية للمحور علاقة ارتباطية موجبة ومعنوية.

تُشير هذه النتائج إلى أن كل الفقرات تسهم بدرجات متفاوتة في قياس البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية ، إذ إن القيم المحققة للارتباط تُظهر أن معظم الفقرات ترتبط ارتباطًا قوياً بالدرجة الكلية، الأمر الذي يُعبّر عن صدق المحتوى وصدق التكوين البنائي للمحور . فارتفاع قيم الارتباط يؤكد أن الفقرات تنتمي فعلاً إلى نفس البنية المفاهيمية التي صيغ المحور لقياسها، وأنها تُقيس أبعاد السلوك والمسؤولية البيئية في المؤسسة بشكل متناسق ومتجانس.

أما الفقرات التي كانت معاملات ارتباطها أقرب إلى الحد الأدنى من المجال (0.456)، فهي رغم ذلك تعتبر ذات دلالة إحصائية موجبة ، ما يعني أنها تظل صادقة في قياسها للمفهوم العام، حتى وإن كان تأثيرها النسبي في المجموع الكلي أقل من الفقرات الأخرى. وتُفسر هذه الفروق الطفيفة عادةً باختلاف درجة وضوح الصياغة أو مدى تمثيل الفقرة لجانب محدد من الظاهرة محل القياس.

تدل هذه النتائج إجمالًا على أنّ المحور الأول يتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي ، وأن فقراته مترابطة ومتماسكة في الاتجاه نفسه، ما يعكس صلاحية هذا المحور كأداة لقياس مدى التزام

المؤسسة بالمسؤولية البيئية. كما تُعد هذه النتائج مؤشراً قوياً على صدق التكوين البنائي للأداة ككل ، مما يسمح بالاعتماد على نتائج هذا المحور في تحليل العلاقات الارتباطية والتنبؤ بسلوك المؤسسة تجاه أبعاد التنمية المستدامة البيئية.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إنّ فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه ، وأنها تمثل بدقة السمة النظرية المستهدفة، وهو ما يعزز من موثوقية الأداة البحثية وصدقها العلمي في دراسة الموضوع.

- ✓ **الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الثاني : دور المسؤولية البيئية في التنمية المستدامة في مؤسستكم والدرجة الكلية المتحصل عليها في هذا المحور**

يتكوّن هذا المحور من (24) فقرة موزعة على ثلاث (03) أبعاد كما يلي:

الجدول رقم 15: بعد المستوى الاجتماعي

رقم الفقرة	نص الفقرة	معامل الارتباط (r)	مستوى الدلالة (Sig)	دلالة الارتباط
1	تضع مؤسستكم أطراً قانونية لمشاركة الشركاء الاجتماعيين في مشاريع المحافظة على رأس المال الطبيعي	0.824	0.000	دال
2	تضمن مؤسستكم متطلبات الصحة والسلامة المهنية للعاملين فيها	0.727	0.000	دال
3	تساهم مؤسستكم في تحسين نوعية الحوار الذي يربطها بالشركاء الاجتماعيين	0.327	0.000	دال
4	زاد رضا العاملين نتيجة إشراكهم في تطبيق متطلبات المسؤولية البيئية في	0.821	0.000	دال

	مؤسستكم			
5	تساهم مؤسستكم في تبني مبادرات مشتركة مع الموردين لتطوير منتجات تراعي البعد البيئي والاجتماعي	0.873	0.000	دال
6	تساهم مؤسستكم في التعرف على تطلعات العمال من خلال الاستقصاءات المتعلقة بالبيئة والسلامة المهنية	0.888	0.000	دال
7	تقدم مؤسستكم مساعدات للجمعيات التي تهدف إلى تحسين البيئة	0.856	0.000	دال

تتراوح معاملات الارتباط بين (0.327 و0.888) ، وهي جميعها دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) ، مما يعكس قوة الارتباط الموجبة بين فقرات البعد الاجتماعي والدرجة الكلية للمحور. وتشير هذه القيم إلى أن جميع العبارات الواردة ضمن هذا البعد تتجه في نفس الاتجاه المفاهيمي الذي يقيسه المحور العام، مما يشير إلى صدق هذا البعد في قياس الالتزام الاجتماعي البيئي.

الجدول رقم 16 : بعد المستوى الاقتصادي

رقم الفقرة	نص الفقرة	معامل الارتباط (r)	مستوى الدلالة (Sig)	دلالة الارتباط
8	يوجد في مؤسستكم توجه لاستخدام الطاقة بكفاءة وفاعلية للحفاظ على الموارد الطبيعية	0.931	0.000	دال
9	تسعى مؤسستكم للحفاظ على سمعة وسلامة المنشآت الصناعية من النواحي البيئية لتفادي الأضرار والتكاليف	0.918	0.000	دال
10	تقوم مؤسستكم بتحديث أساليب الحصول	0.855	0.000	دال

	على الموارد إلى أساليب مستدامة			
11	تعمل مؤسستكم على تحقيق أرباح باستخدام موارد أقل	0.87	0.000	دال
12	تحقق مؤسستكم عوائد مالية من جراء الاستثمار في الاستدامة	0.788	0.000	دال
13	تسعى مؤسستكم إلى التقليل من آثارها البيئية عند تطوير منتج جديد	0.849	0.000	دال
14	تقوم مؤسستكم بعمليات التموين والشراء وفق متطلبات التنمية المستدامة	0.721	0.000	دال
15	تعمل مؤسستكم على تسويق منتجات صديقة للبيئة	0.663	0.000	دال
16	تعتمد مؤسستكم على التحسين المستدام لخدماتها	0.531	0.000	دال

تظهر نتائج الجدول السابق ان قيم معاملات الارتباط تراوحت بين (0.531 و0.931) ، وجميعها دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) ، وهو ما يشير إلى وجود ارتباطات بين فقرات هذا البعد والدرجة الكلية للمحور. وتُظهر هذه النتائج أيضا أن فقرات البعد الاقتصادي تنسجم بدرجة عالية فيما بينها، وتعكس اتساقاً مفاهيمياً في قياس الوعي الاقتصادي للمؤسسة تجاه مبادئ التنمية المستدامة.

الجدول رقم 17 : بعد المستوى البيئي

رقم الفقرة	نص الفقرة	معامل الارتباط(r)	مستوى الدلالة (Sig)	دلالة الارتباط
17	يتم توجيه الموارد البشرية لضمان إدارة بيئية سليمة	0.589	0.000	دال
18	تقوم المؤسسة بمراجعة دورية ودائمة لنظم	0.475	0.000	دال

	الرقابة الداخلية في الجوانب البيئية			
19	تتحقق المؤسسة من صلاحية الأجهزة والمعدات المستخدمة في منع التلوث البيئي	0.501	0.000	دال
20	تتحقق مؤسستكم من الالتزام بالمعايير والمقاييس لاستخدام المواد الخام وطرق معالجتها	0.183	0.203	غير دال
21	تتبنى مؤسستكم سياسات إدارية بيئية لمعالجة التأثيرات السلبية لأنشطتها	0.214	0.137	غير دال
22	تراعي مؤسستكم المعايير البيئية وتعمل على تخفيض التلوث باستخدام مواد نظيفة	0.521	0.000	دال
23	تلتزم مؤسستكم بالإجراءات الحكومية لحماية البيئة	0.281	0.048	دال
24	حماية البيئة من التلوث تعد منطلقًا أساسيًا ضمن استراتيجية مؤسستكم	0.164	0.254	غير دال

تراوحت معاملات الارتباط الخاصة بالبعد البيئي بين 0.164 و0.589، وكانت معظمها دالة عند (0.01)، مما يعكس التزامًا بيئيًا متوسطًا يحتاج إلى تطوير في بعض الجوانب.

حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية له، يبين أن القيم تراوحت بين 0.327) و(0.931، وجميعها دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة .(0.01) تشير هذه النتائج إلى أن فقرات المحور تتميز بدرجة عالية من الصدق الداخلي، أي أنها قادرة على قياس مفهوم المسؤولية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بشكل دقيق ومتسق، حيث تعكس القيم المرتفعة لمعاملات الارتباط وجود تجانس وتناسق في استجابات أفراد العينة، ما يدل على أن جميع الفقرات تستطيع قياس المفهوم الكلي للمسؤولية البيئية .كما تُعد القيم العالية، التي تجاوزت(0.8) ، مؤشرًا قويًا على أن هذه الفقرات تمثل بصدق أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة :الاجتماعي، والاقتصادي، والبيئي.

أما القيم المتوسطة والمنخفضة، فهي تعكس تبايناً طبيعياً في مدى إدراك الأفراد أو تطبيق بعض ممارسات الاستدامة داخل المؤسسة، وهو ما يسمح برصد الفروقات الفعلية في مستويات الالتزام البيئي بين مختلف المجالات .وبناءً على ذلك، يمكن القول إن المحور الثاني يتميز بمستوى عالي من الصدق والاتساق الداخلي، وأن فقراته تمكّنت من قياس الدور الحقيقي الذي تؤديه المسؤولية البيئية في دعم وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث.

الفرع الثاني :حساب ثبات الاستبيان

بعد عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المحكّمين المختصين في الميدان، وإجراء التعديلات الضرورية وفق ملاحظاتهم، قامت الباحثة بقياس ثبات الاستبيان باستخدام معامل الثبات) ألفا كرونباخCronbach's Alpha وذلك للتأكد من مدى اتساق فقراته واستقرار نتائجه عند تطبيقه في مواقف مختلفة.

يعد معامل ألفا كرونباخ من أكثر الأساليب الإحصائية شيوعًا لقياس الثبات الداخلي للأدوات البحثية، حيث تتراوح قيمته بين .(1 – 0) وكلما اقتربت القيمة من الواحد الصحيح دلّ ذلك على درجة عالية من الثبات، في حين أن اقترابها من الصفر يشير إلى ضعف الثبات .كما تجدر الإشارة إلى أن الحد الأدنى المقبول علمياً لمعامل ألفا كرونباخ هو(0.60) ، وتُعد القيم التي تفوق (0.80) مؤشراً على ثبات مرتفع يمكن الاعتماد عليه في الدراسات العلمية.

وفي هذه الدراسة، تم حساب معامل الثبات لمختلف محاور الاستبيان، وكانت النتائج كما يلي:

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات (Cronbach's Alpha)	يوجد ارتباط معنوي (دال)
المحور الأول :مدى التزام مؤسستكم بتطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية (المسؤولية البيئية)	33	0.942	دال
المحور الثاني :دور البعد البيئي للمسؤولية	24	0.958	دال

الاجتماعية في التنمية المستدامة			
جميع عبارات الاستبيان	57	0.971	دال

يتضح من الجدول أعلاه أن جميع معاملات الثبات مرتفعة ودالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01)، حيث اختلفت القيم من محور لآخر، فبلغت أعلى قيمة في المحور الثاني :دور البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في التنمية المستدامة في مؤسستكم بواقع(0.958) ، بينما كانت أدنى قيمة في المحور الأول :مدى التزام مؤسستكم بتطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية بمقدار .(0.942) أما معامل الثبات الكلي لجميع فقرات الاستبيان فقد بلغ(0.971) ، وهو معامل مرتفع جدًا يشير إلى ثبات الأداة واستقرارها الإحصائي.

تدل هذه النتائج على أن الاستبيان يتميز بدرجة عالية من الموثوقية والاعتمادية، إذ تشير القيم المرتفعة لمعامل ألفا كرونباخ إلى أن فقرات الاستبيان مترابطة داخليًا وتقيس نفس الأبعاد النظرية المقصودة دون تشتت أو تضارب .كما تعني هذه النتائج أن النتائج التي سيتم الحصول عليها عند تطبيق الاستبيان في مراحل مختلفة ستكون مستقرة ومتجانسة، الأمر الذي يسمح بالاعتماد عليه كأداة علمية صادقة وثابتة في قياس موضوع الدراسة.

بناءً على ماسبق ، يمكن القول إن الاستبيان المستخدم في هذه الدراسة يتمتع بدرجة عالية من الثبات، مما يتيح استخدامه بثقة في تحليل أثر البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية على ابعاد التنمية المستدامة في المؤسسات.

المطلب الثاني :التحليل الوصفي لبيانات المستجوبين

الفرع الأول :العرض والتحليل الوصفي للبيانات الشخصية لأفراد العينة

1. متغير الجنس

الجدول رقم 18 : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الفئات	التكرار	النسبة(%)
ذكر	90	90%
أنثى	10	10%
المجموع	100	100%

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية لعينة الدراسة

يتضح من خلال الجدول رقم (18)أن النسبة الغالبة من أفراد عينة الدراسة هم من الذكور بنسبة (90%)، مقابل نسبة ضعيفة من الإناث بلغت (10%) فقط. وتُعد هذه الفوارق الكبيرة في تمثيل الجنسين مؤشراً مهماً يعكس التركيبة الهيكلية للقوى العاملة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، لا سيما في القطاعات الصناعية والإنتاجية .

يمكن تفسير هذا التفاوت بعدة عوامل مهنية واجتماعية، فطبيعة النشاط الصناعي السائد في المؤسسات محل الدراسة تتطلب جهداً بدنياً مرتفعاً وظروف عمل ميدانية قد تكون صعبة أو في بيئات تشغيلية تتسم بخطورة أو طابع ميكانيكي، وهو ما يجعل مشاركة النساء في هذه المجالات محدودة نسبياً . كما أن بعض المهام تتطلب التنقل المتكرر أو السفر إلى مناطق بعيدة داخل أو خارج الوطن، الأمر الذي يتعارض أحياناً مع الاعتبارات الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع الجزائري، حيث لا يزال يُنظر إلى العمل الميداني أو الصناعي على أنه مجال يغلب عليه الطابع الذكوري.

من جهة أخرى، تفضّل شريحة واسعة من النساء العمل الإداري أو المكتبي الذي يوفر بيئة عمل أكثر استقراراً وتنظيماً من حيث الوقت والمكان. وهذا ما يفسر ضعف نسبة مشاركة النساء في المؤسسات الإنتاجية مقارنة بالمؤسسات الخدمية أو الإدارية.

من خلال هذه المعطيات، يمكن القول إن الهيكل الوظيفي الخاص بالاطارات المسيرة للمؤسسات محل الدراسة يتسم بسيطرة الذكور، وهو ما يعكس واقعًا هيكليًا عاماً في سوق العمل الجزائري، خاصة في القطاعات ذات الطابع الصناعي أو التقني. غير أن هذا لا يعني غياب الكفاءات النسوية، بل يشير إلى ضعف اندماج المرأة في الأنشطة الإنتاجية المباشرة، وهو توجه يحتاج إلى مراجعة من خلال سياسات مؤسسية وتشريعية تشجع على التمكين الاقتصادي للمرأة وتوسيع مشاركتها في المجالات التقنية والبيئية.

2. متغير السن

الجدول رقم 19 : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مستوى السن

الفئة العمرية	التكرار	النسبة(%)
أقل من 30 سنة	26	% 21.66
من 30 – 50 سنة	50	% 61.67
أكثر من 50 سنة	24	% 16.67
المجموع	100	% 100

المصدر :إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبيان الميداني

من خلال الجدول رقم(19) يتضح أن أغلبية أفراد عينة الدراسة تنتمي إلى الفئة العمرية من 30 إلى 50 سنة بنسبة61.67% ، وهي الفئة الأكثر تمثيلاً. أما الفئة الأصغر من 30 سنة فقد بلغت نسبتها 21.66%، في حين لم تتجاوز نسبة فئة أكثر من 50 سنة حوالي16.67% ، وهي النسبة الأقل ضمن العينة .

تعكس هذه النتائج أن المؤسسات محل الدراسة تعتمد بشكل أكبر على فئة متوسطي العمر في تشغيلها وتسييرها، وهم عادة الموظفين الذين يجمعون بين الحيوية والخبرة المهنية. فهذه الفئة تمثل العمود الفقري للقوى العاملة في المؤسسات الجزائرية، إذ تجمع بين الحماس والطاقة الإنتاجية من جهة، والخبرة العملية والتجربة المكتسبة من جهة أخرى .

أما انخفاض نسبة فئة من تجاوزوا 50 سنة فيُعزى إلى اقتراب هذه الفئة من سن التقاعد أو انتقالهم إلى مناصب استشارية وإشرافية أكثر من كونها تنفيذية،بينما تظل مشاركة فئة الشباب (أقل من 30سنة) محدودة نسبيًا بسبب قلة الخبرة وضعف التأهيل الميداني رغم امتلاكهم للمؤهلات الأكاديمية.

يتضح أن التركيبة العمرية لعينة الدراسة تغلب عليها فئة الموظفين متوسطي السن(50–30) سنة، مما يشير إلى أن المؤسسات محل الدراسة تعتمد على فئة ناضجة مهنيًا وذات استقرار وظيفي،قادرة على الموازنة بين الكفاءة التقنية والخبرة العملية .ويُعتبر هذا التركيب العمري مؤشرًا إيجابيًا على وجود كوادر بشرية مؤهلة يمكنها المساهمة بفعالية في تطبيق ممارسات المسؤولية البيئية داخل المؤسسة.

3. **متغير المؤهل العلمي**

الجدول رقم 20 : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار (Fréquence)	النسبة الصالحة (Valide)	النسبة(%)
ثانوي فأقل	19	7.8	7.8
جامعي	54	66.7	66.7
دراسات عليا	28	25.6	25.6
المجموع	100	100.0	100.0

المصدر :إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الاستبيان الميداني

من خلال الجدول، نلاحظ أن أغلبية الأفراد الذين يشغلون مناصب المسؤولية ومسؤولي الوظائف في المؤسسات محل الدراسة هم من حاملي الشهادات الجامعية بنسبة(66.7%) ، وهي نسبة مرتفعة تدل على أن أغلب أفراد العينة يتمتعون بمستوى تعليمي عالٍ يؤهلهم لفهم وتطبيق السياسات والإجراءات البيئية داخل المؤسسة.

كما بلغت نسبة حاملي الشهادات الثانوية فأقل حوالي(7.8%) ، وهي نسبة محدودة مقارنة ببقية الفئات، في حين سجلت نسبة حاملي شهادات الدراسات العليا نحو(25.6%) ، مما يشير إلى حضور مهم للكفاءات العلمية المؤهلة في المؤسسات محل الدراسة .

تشير هذه النتائج بوضوح إلى أن شاغلي المناصب الإدارية والقيادية داخل المؤسسات الاقتصادية المدروسة تُسنَد غالبًا إلى الأفراد ذوي المستويات التعليمية الجامعية والعليا، وهو ما يعكس توجهاً مؤسسياً نحو الاعتماد على الكفاءة العلمية والمعرفية في تسيير الشؤون التنظيمية والفنية. هذا التوزيع يعكس أيضًا ارتفاع المستوى التعليمي لشاغلي الوظائف الإدارية ، ما يُعزز من قدرتهم على فهم قضايا التنمية

المستدامة والمسؤولية البيئية، واتخاذ قرارات مبنية على معايير علمية ومنهجية، وقيادة فرق العمل بطريقة تواكب متطلبات التسيير العصري للمؤسسة..

يتضح من خلال المعطيات أن شاغلي المناصب التي تحمل طابع المسؤولية سواء المباشرة او غير مباشرة في المؤسسات محل الدراسة تتمتع بمستوى تعليمي مرتفع، مما يعكس تحولاً إيجابياً في إدارة الموارد البشرية نحو اختيار قادة ذوي مؤهلات أكاديمية متقدمة .كما أن هذا التركيب العلمي للقيادات يعزز من قدرة المؤسسات على تبني وتنفيذ ممارسات المسؤولية البيئية بفعالية، حيث يُسهم الوعي الأكاديمي في إدراك الترابط بين الأداء الاقتصادي والمسؤولية البيئية والتنمية المستدامة .

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن التأهيل العلمي لشاغلي الوظائف العليا يمثل عاملاً حاسماً في نجاح تطبيق المسؤولية البيئية داخل المؤسسات الاقتصادية.

3. متغير أقدمية العمل بالمؤسسة

الجدول رقم 21 : توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية في العمل

الفئات	التكرار	النسبة(%)
أقل من 5 سنوات	27	% 28.33
من 15 – 5 سنة	26	% 26.67
من 25 – 16 سنة	30	% 33.33
أكثر من 25 سنة	17	% 11.67
المجموع	100	% 100

المصدر :إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبيان الميداني

يتضح من خلال الجدول رقم(21) أن النسب متقاربة نسبياً بين الفئات التي تقل أقدميتها عن خمس سنوات (28.33 %) وتلك التي تتراوح أقدميتها بين 5 و 15سنة(26.67 %) ، وهو ما يعكس وجود قاعدة من العاملين الجدد والمتوسطين في الخبرة داخل المؤسسات محل الدراسة.

أما الفئة التي تتراوح أقدميتها بين 16 و 25سنة فقد بلغت نسبتها (33.33 %)، وهي الفئة الأكثر تمثيلاً في العينة .وتشير هذه النسبة إلى أن المؤسسات تعتمد بدرجة كبيرة على الموظفين ذوي خبرة طويلة لشغل المناصب القيادية والتسييرية ، ممن اكتسبوا معرفة واسعة ببيئة العمل وأنظمتها

الداخلية، الأمر الذي يجعلهم يشكلون العمود الفقري للمؤسسة ومصدر استقرارها الوظيفي والتنظيمي .أما الفئة التي تتجاوز أقدميتها 25 سنة فلم تتجاوز نسبتها(11.67 %) ، وهي نسبة ضعيفة نسبياً يمكن تفسيرها بعدة عوامل، منها إحالة جزء كبير من هذه الفئة إلى التقاعد، أو انتقالها إلى مهام إشرافية واستشارية لا تتطلب وجوداً ميدانياً دائماً .كما يمكن ربط انخفاض هذه النسبة بانخفاض عدد العمال الكبار في السن(فوق 50 سنة)ضمن المؤسسات محل الدراسة.

من خلال هذه المعطيات، يتبين أن المؤسسات محل الدراسة تعتمد بدرجة كبيرة على الفئات ذات الأقدمية المتوسطة(من 5 إلى 25 سنة)، وهو ما يعكس توازناً في الهيكل الوظيفي بين فئات العمال الجدد وذوي الخبرة .كما أن ارتفاع نسبة العاملين ذوي الخبرة المتوسطة والطويلة يشير إلى استقرار نسبي في القوى العاملة وإلى وجود تراكم معرفي ومهني داخل المؤسسة .ويُعد هذا من العوامل الإيجابية التي تساهم في تحسين أداء المؤسسة وتطبيقها لممارسات المسؤولية البيئية بفعالية أكبر.

-5متغير المستوى الإداري

الجدول رقم 22 : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى الإداري

المستوى الإداري	التكرار (Fréquence)	النسبة(%)
إداري	42	42.0
رئيس قسم	21	21.0
رئيس مصلحة	30	30.0
مدير مؤسسة	7	7.0
المجموع	100	100.0

المصدر :إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الاستبيان الميداني

من خلال الجدول رقم (22) يتضح أن النسبة الأكبر من أفراد العينة تشغل الرتب الإدارية بنسبة (42%)، تليها فئة رؤساء المصالح بنسبة مماثلة(30 %) ، ثم فئة رؤساء الأقسام بنسبة(21 %) ، في حين تمثل فئة مديري المؤسسات نسبة (7%) فقط من مجموع المستجيبين .

تعكس هذه النتائج تنوع المستويات الإدارية داخل المؤسسات محل الدراسة، وهو ما يساهم في تكامل

الأدوار بين المستويات الإشرافية والتنفيذية، مما يسهل عمليات اتخاذ القرار الإداري والبيئي. ويُلاحظ أن تمثيل الفئات الإدارية المتوسطة) رؤساء الأقسام والمصالح (مرتفع نسبيًا، وهو مؤشر على هيكلة تنظيمية هرمية متوازنة تسمح بتوزيع الصلاحيات الإدارية على مستويات متعددة .كما يشير ارتفاع نسبة الإداريين إلى أن معظم المستجوبين يعملون في مهام تنفيذية مرتبطة مباشرة بتطبيق السياسات والإجراءات اليومية للمؤسسة، بما في ذلك ممارسات المسؤولية البيئية،في حين أن النسبة المحدودة للمديرين تُعد طبيعية نظرًا لقلة عدد المناصب العليا مقارنة بالإجمالي العام للموظفين.

تظهر نتائج هذا المتغير أن المؤسسات محل الدراسة تتمتع بتوزيع إداري متوازن يضم مستويات مختلفة من الإدارة، بدءًا من الإداريين وصولاً إلى المديرين التنفيذيين. وهذا التنوع الهيكلي يُعتبر عاملاً إيجابيًا في دعم تطبيق ممارسات المسؤولية البيئية، إذ يضمن تسلسلًا إداريًا واضحًا ومسؤوليات محددة في متابعة الأنشطة البيئية وتقييم أدائها. كما أن وجود نسبة معتبرة من الفاعلين في المستويات المتوسطة يُعزز من التنسيق الداخلي وفعالية الاتصال التنظيمي، مما يسهم في إنجاح تطبيق السياسات البيئية داخل المؤسسات.

الفرع الثاني: التحليل الوصفي لبيانات المستجوبين نحو متغيرات الدراسة

أولا: التحليل الإحصائي الوصفي لفقرات المحور الأول المتعلق بمدى التزام المؤسسات بتطبيق ممارسات البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية

يتناول هذا الفرع من الدراسة تحليل النتائج الميدانية المرتبطة بالتساؤلات الفرعية التي تم صياغتها في الإطار النظري، وذلك بغرض التحقق من مدى انطباق الفرضيات المقترحة على واقع المؤسسات محل الدراسة. عرض استجابات أفراد عينة الدراسة على مختلف فقرات وأبعاد أداة البحث) الاستبيان(، وتحليلها باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية التي تسمح بتوصيف البيانات وتفسيرها بشكل علمي ودقيق ، حيث تتضمن هذه الأساليب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والرتب الوسطية، والتي تُستخدم للكشف عن اتجاهات العينة نحو متغيرات الدراسة ومستوى إدراكهم لموضوعاتها الأساسية. ويمكن قراءة النتائج الإحصائية على مستوى كل بعد من خلال الجداول المنفصلة التالية:

1.التحليل الوصفي لإجابات افراد العينة اتجاه درجة الالتزام بتطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية ضمن مدخل التعهدات البيئية

يُعدّ البعد البيئي أحد الأركان الجوهرية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، حيث يعكس مدى التزامها بالحفاظ على البيئة وتبني سياسات إنتاج مسؤولة ومستدامة .وفي هذا الإطار، يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى تحليل تصورات أفراد العينة حول مستوى تطبيق مؤسسات العينة لممارسات البعد البيئي، وبالتحديد ما يتعلق ببعد التعهدات البيئية، والذي يضم مجموعة من المؤشرات التي تعبّر عن التزامات المؤسسة تجاه البيئة.

يمكن عرض النتائج الإحصائية الوصفية لإجابات افراد العينة والمتعلقة ببعد التعهدات البيئية في الجدول التالي:

جدول رقم23 : التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة حول درجة تطبيق مؤشرات المسؤولية البيئية ضمن مدخل التعهدات البيئية

عبارات البعد :التعهدات البيئية	الوزن النسبي (%)	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب	درجة التطبيق
تتبنى المؤسسة في نظامها الداخلي بنوداً تنظيمية توجه سلوكها البيئي، كما تمتلك المؤسسة سياسة بيئية محددة وبرامج بيئية يتم تنفيذها.	80.4	0.812	4.02	1	مرتفعة
تهتم مؤسستكم وتعمل على تطبيق المبادئ التي تتضمنها متطلبات نظام الإدارة البيئية للحصول على شهادة المطابقة البيئية ISO 14001.	79.6	0.860	3.98	2	مرتفعة

لدى مسيّري مؤسستكم معلومات كافية حول ممارسات المسؤولية البيئية للمؤسسات.	78.8	0.785	3.94	3	مرتفعة
تعمل المؤسسة على نشر الوعي البيئي في وسط إطاراتها وموظفيها وإشراكهم في تفعيل التزاماتها بمسؤوليتها البيئية.	78.4	0.796	3.92	4	مرتفعة
تلتزم المؤسسة بالحفاظ على البيئة بالتعاون مع المجتمع المحلي والمنظمات البيئية بهدف تحسين أدائها البيئي.	76.0	0.895	3.80	5	متوسطة
المتوسط العام لبعد التعهدات البيئية	78.6	—	3.93	—	مرتفعة

المصدر :من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الاستبيان ووفق نتائج تحليل نظام spss

تم ترتيب العبارات تنازلياً حسب المتوسط الحسابي .

الوزن النسبي : (المتوسط÷ 5) × 100

وتُصنف درجة التطبيق وفق سلم ليكرت الخماسي كما يلي:

1.00 – 2.33 منخفضة ، 2.34 – 3.66 متوسطة ، 3.67 – 5.00 مرتفعة .

يشير تحليل البيانات الواردة في الجدول إلى وجود التزام إيجابي عام من قبل المؤسسات قيد الدراسة تجاه تطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (3.93) بوزن نسبي قدره 78.6 % وهو ما يقترب من المستوى "المرتفع" على مقياس ليكرت الخماسي، مما يعكس اتجاهًا إيجابيًا لدى أفراد العينة. كما يدعم هذا الاتجاه قيم الانحراف المعياري المقبولة إلى حد ما والتي تشير إلى تجانس نسبي في آراء المبحوثين. ويمكن تفصيل النتائج على النحو التالي:

تحليل العبارة الأولى : الالتزام المؤسسي الداخلي والسياسات البيئية (أعلى مستوى للتطبيق)

حظيت العبارة المتعلقة بتبني المؤسسة لبنود تنظيمية وسياسات بيئية محددة على المرتبة الأولى وبأعلى متوسط حسابي (4.02). هذا يشير إلى أن الالتزام البيئي في المؤسسات محل الدراسة لاينظر

إليه كمسؤولية ظرفية أو نشاط تكميلي ، بل هو التزام مؤسسي منهجي وكخيار استراتيجي مضمن في البنية التنظيمية والإدارية لهذه المؤسسات. وجود سياسات وبرامج بيئية محددة في النظام الداخلي يعد حجر الأساس الذي تبنى عليه جميع الممارسات البيئية اللاحقة، مما يعكس نضجًا في الفكر الإداري وفهمًا لأهمية الإطار الرسمي في ترجمة المسؤولية البيئية إلى أفعال ملموسة.

تحليل العبارة الثانية : السعي نحو المعايير الدولية والتحسين المستمر (مستوى تطبيق مرتفع)

جاءت عبارة "الاهتمام بتطبيق متطلبات نظام الإدارة البيئية "ISO 14001 في المرتبة الثانية بمتوسط (3.98). وانحراف معياري (0.86) و وزن نسبي (79.6 %) وهي دلالة على وجود اهتمام فعلي بالمطابقة مع المعايير الدولية الخاصة بالإدارة البيئية وحرص هذه المؤسسات على الرغبة في الحصول على اعتراف خارجي بممارساتها البيئية. السعي للحصول على شهادة الآيزو 14001 لا يعزز فقط مصداقية المؤسسة، بل يدفعها نحو تحسين مستمر لأدائها البيئي من خلال منهجية علمية ومنظمة، مما ينعكس إيجابًا على كفاءة العمليات وتقليل الهدر والتأثيرات الضارة بالبيئة.

تحليل العبارة الثالثة : الوعي والمعرفة كأساس للالتزام (مستوى تطبيق مرتفع)

احتلت عبارة "امتلاك مسيري المؤسسة لمعلومات كافية حول ممارسات المسؤولية البيئية" المرتبة الثالثة بمتوسط (3.94). يعد هذا مؤشراً بالغ الأهمية، فامتلاك المعلومات الكافية من قبل صانعي القرار والقادة هو الشرط الأساسي لاتخاذ قرارات بيئية سليمة. بدون هذا الوعي، تظل السياسات حبراً على ورق. يشير هذا المتوسط المرتفع إلى أن البيئة الداخلية للمؤسسة مهيأة لفهم وتقدير مبادرات المسؤولية البيئية، مما يزيد من فرص نجاحها.

تحليل العبارة الرابعة : المشاركة الداخلية ونشر الثقافة (مستوى تطبيق جيد)

في المرتبة الرابعة، جاءت عبارة "نشر الوعي البيئي بين الموظفين وإشراكهم" بمتوسط (3.92). بينت النتائج أن المؤسسة لا تقتصر على الجانب الإداري فحسب، بل تحاول غرس الثقافة البيئية بين موظفيها. إشراك الموظفين والإطارات يخلق حساً بالملكية والمسؤولية الجماعية تجاه البيئة، مما يحول الالتزام من مجرد توجيه إداري إلى سلوك يومي وممارسة مؤسسية راسخة.

تحليل العبارة الخامسة: التعاون مع المجتمع المحلي والشركاء (أدنى مستوى للتطبيق، ولكنه لا يزال إيجابيًا)

احتلت عبارة "الالتزام بالحفاظ على البيئة مع المجتمع المحلي والمنظمات البيئية" المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.80). بينما لا يزال هذا المتوسط في النطاق الإيجابي، إلا أنه الأقل مقارنة بباقي العبارات. هذا قد يشير إلى أن جهود المؤسسة تتركز حاليًا أكثر على التحسينات الداخلية وإدارة العمليات، بينما يقل تركيزها قليلاً على المبادرات الخارجية الممتدة إلى المجتمع المحلي أو التعاون مع المنظمات البيئية. هذا المجال يمثل فرصة للمؤسسة لتعزيز دورها كشريك مجتمعي فاعل وبناء سمعة أقوى في مجال الاستدامة على المدى الطويل.

تظهر النتائج الإجمالية أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المدروسة تظهر مستوى مرتفعا من الالتزام بمسؤوليتها البيئية من خلال تبني سياسات وأنظمة داخلية واضحة، والسعي نحو المطابقة مع المعايير البيئية الدولية. غير أن بعض الجوانب، مثل إشراك الموظفين بفعالية أكبر وتوسيع التعاون مع المجتمع المحلي، ما تزال تتطلب مزيداً من الجهود لتجسيد الالتزام البيئي الشامل .

إن المتوسط العام البالغ (3.93) يعكس وجود وعي بيئي مؤسسي متنامٍ، لكنه لم يصل بعد إلى درجة المأسسة الكاملة للمسؤولية البيئية في جميع مستويات التسيير.

2.التحليل الوصفي لإجابات افراد العينة اتجاه درجة الالتزام بتطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية من مدخل الطاقة وادارة الموارد

يمكن تلخيص النتائج الإحصائية الوصفية المعبرة عن اتجاهات إجابات أفراد العينة والمتعلقة بمدخل الطاقة وإدارة الموارد في الجدول التالي :

الجدول رقم 24 : التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة حول ممارسة البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية ضمن مدخل التعهدات البيئية

عبارات البعد الأول :التعهدات البيئية	الوزن النسبي(%)	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب	درجة التطبيق
تتبنى المؤسسة في نظامها	80.4	0.812	4.02	1	مرتفعة

الداخلي بنوداً تنظيمية توجه سلوكها البيئي، كما تمتلك المؤسسة سياسة بيئية محددة وبرامج بيئية يتم تنفيذها.					
تهتم مؤسستكم وتعمل على تطبيق المبادئ التي تتضمنها متطلبات نظام الإدارة البيئية للحصول على شهادة المطابقة البيئية.ISO 14001	79.6	0.860	3.98	2	مرتفعة
لدى مسيّري مؤسستكم معلومات كافية حول ممارسات المسؤولية البيئية للمؤسسات.	78.8	0.785	3.94	3	مرتفعة
تعمل المؤسسة على نشر الوعي البيئي في وسط إطاراتها وموظفيها وإشراكهم في تفعيل التزاماتها بمسؤوليتها البيئية.	78.4	0.796	3.92	4	مرتفعة
تلتزم المؤسسة بالحفاظ على البيئة بالتعاون مع المجتمع المحلي والمنظمات البيئية بهدف تحسين أدائها البيئي.	76.0	0.895	3.80	5	متوسطة
المتوسط العام للبعد الأول (التعهدات البيئية)	78.6	—	3.93	—	مرتفعة

المصدر :من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الاستبيان ووفق نتائج تحليل نظام spss

تم ترتيب العبارات تنازلياً حسب المتوسط الحسابي .

الوزن النسبي : (المتوسط÷ 5) × 100

وتُصنف درجة التطبيق وفق سلم ليكرت الخماسي كما يلي:

1.00 – 2.33 منخفضة ، 2.34 – 3.66 متوسطة ، 3.67 – 5.00 مرتفعة .

يشير تحليل البيانات الواردة في الجدول إلى وجود التزام إيجابي عام من قبل المؤسسات قيد الدراسة تجاه تطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (3.93) بوزن نسبي قدره 78.6 % وهو ما يقترب من المستوى "المرتفع" على مقياس ليكرت الخماسي، مما يعكس اتجاهًا إيجابيًا لدى أفراد العينة. كما يدعم هذا الاتجاه قيم الانحراف المعياري المقبولة إلى حد ما والتي تشير إلى تجانس نسبي في آراء المبحوثين. ويمكن تفصيل النتائج على النحو التالي:

تحليل العبارة الأولى : الالتزام المؤسسي الداخلي والسياسات البيئية (أعلى مستوى للتطبيق)

حظيت العبارة المتعلقة بتبني المؤسسة لبنود تنظيمية وسياسات بيئية محددة على المرتبة الأولى وبأعلى متوسط حسابي (4.02). هذا يشير إلى أن الالتزام البيئي في المؤسسات محل الدراسة لاينظر إليه كمسؤولية ظرفية أو نشاط تكميلي ، بل هو التزام مؤسسي منهجي وكخيار استراتيجي مضمن في البنية التنظيمية والإدارية لهذه المؤسسات. وجود سياسات وبرامج بيئية محددة في النظام الداخلي يعد حجر الأساس الذي تبنى عليه جميع الممارسات البيئية اللاحقة، مما يعكس نضجًا في الفكر الإداري وفهمًا لأهمية الإطار الرسمي في ترجمة المسؤولية البيئية إلى أفعال ملموسة.

تحليل العبارة الثانية : السعي نحو المعايير الدولية والتحسين المستمر (مستوى تطبيق مرتفع)

جاءت عبارة "الاهتمام بتطبيق متطلبات نظام الإدارة البيئية "ISO 14001 في المرتبة الثانية بمتوسط (3.98). وانحراف معياري (0.86) و وزن نسبي (79.6 %) وهي دلالة على وجود اهتمام فعلي بالمطابقة مع المعايير الدولية الخاصة بالإدارة البيئية وحرص هذه المؤسسات على الرغبة في الحصول على اعتراف خارجي بممارساتها البيئية. السعي للحصول على شهادة الآيزو 14001 لا يعزز فقط مصداقية المؤسسة، بل يدفعها نحو تحسين مستمر لأدائها البيئي من خلال منهجية علمية ومنظمة، مما ينعكس إيجابًا على كفاءة العمليات وتقليل الهدر والتأثيرات الضارة بالبيئة.

تحليل العبارة الثالثة : الوعي والمعرفة كأساس للالتزام (مستوى تطبيق مرتفع)

احتلت عبارة "امتلاك مسيري المؤسسة لمعلومات كافية حول ممارسات المسؤولية البيئية" المرتبة الثالثة بمتوسط (3.94). يعد هذا مؤشرًا بالغ الأهمية، فامتلاك المعلومات الكافية من قبل صانعي القرار والقادة هو الشرط الأساسي لاتخاذ قرارات بيئية سليمة. بدون هذا الوعي، تظل السياسات حبرًا على ورق.

يشير هذا المتوسط المرتفع إلى أن البيئة الداخلية للمؤسسة مهيأة لفهم وتقدير مبادرات المسؤولية البيئية، مما يزيد من فرص نجاحها.

تحليل العبارة الرابعة : المشاركة الداخلية ونشر الثقافة (مستوى تطبيق جيد)

في المرتبة الرابعة، جاءت عبارة "نشر الوعي البيئي بين الموظفين وإشراكهم" بمتوسط (3.92). بينت النتائج أن المؤسسة لا تقتصر على الجانب الإداري فحسب، بل تحاول غرس الثقافة البيئية بين موظفيها. إشراك الموظفين والإطارات يخلق حساً بالملكية والمسؤولية الجماعية تجاه البيئة، مما يحول الالتزام من مجرد توجيه إداري إلى سلوك يومي وممارسة مؤسسية راسخة.

تحليل العبارة الخامسة: التعاون مع المجتمع المحلي والشركاء (أدنى مستوى للتطبيق، ولكنه لا يزال إيجابياً)

احتلت عبارة "الالتزام بالحفاظ على البيئة مع المجتمع المحلي والمنظمات البيئية" المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.80). بينما لا يزال هذا المتوسط في النطاق الإيجابي، إلا أنه الأقل مقارنة بباقي العبارات. هذا قد يشير إلى أن جهود المؤسسة تتركز حالياً أكثر على التحسينات الداخلية وإدارة العمليات، بينما يقل تركيزها قليلاً على المبادرات الخارجية الممتدة إلى المجتمع المحلي أو التعاون مع المنظمات البيئية. هذا المجال يمثل فرصة للمؤسسة لتعزيز دورها كشريك مجتمعي فاعل وبناء سمعة أقوى في مجال الاستدامة على المدى الطويل.

تظهر النتائج الإجمالية أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المدروسة تظهر مستوى مرتفعا من الالتزام بمسؤوليتها البيئية من خلال تبني سياسات وأنظمة داخلية واضحة، والسعي نحو المطابقة مع المعايير البيئية الدولية. غير أن بعض الجوانب، مثل إشراك الموظفين بفعالية أكبر وتوسيع التعاون مع المجتمع المحلي، ما تزال تتطلب مزيداً من الجهود لتجسيد الالتزام البيئي الشامل .

إن المتوسط العام البالغ (3.93) يعكس وجود وعي بيئي مؤسسي متنامٍ، لكنه لم يصل بعد إلى درجة المأسسة الكاملة للمسؤولية البيئية في جميع مستويات التسيير.

2.التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة اتجاه ممارسة البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية من مدخل الطاقة وإدارة الموارد

يمكن تلخيص النتائج الإحصائية الوصفية المعبرة عن اتجاهات إجابات افراد العينة والمتعلقة بمدخل الطاقة وإدارة الموارد في الجدول التالي :

الجدول رقم 25 : التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة حول ممارسة البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية من مدخل الطاقة وإدارة الموارد

عبارات البعد الثاني :ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل الطاقة وإدارة الموارد	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي (%)	الترتيب	درجة التطبيق
تقوم المؤسسة باستخدام الطاقة بفعالية.	0.600	4.00	80.0	1	مرتفعة
يوجد في مؤسستكم مخطط لتطوير نظام لإدارة الطاقة لدى المنشأة من خلال وضع سياسات لزيادة كفاءة استخدام الطاقة وتجنب الفاقد منها.	0.790	3.76	75.2	2	متوسطة مرتفعة
تستخدم مؤسستكم المواد غير الضارة بالبيئة.	0.913	3.75	75.0	3	متوسطة مرتفعة
تسعى المؤسسة إلى الحصول على المواد الخام من الموارد المتجددة.	0.901	3.71	74.2	4	متوسطة
تستخدم المؤسسة المواد الخام المعاد تدويرها أو المسترجعة.	0.913	3.60	72.0	5	متوسطة
تراعي المؤسسة التأثيرات البيئية عند شرائها للمواد الخام.	0.790	3.51	70.2	6	متوسطة

يتبنى مورّدو المواد الأولية للمؤسسة سياسات وممارسات بيئية سليمة.	0.901	3.49	69.8	7	متوسطة
المتوسط العام للبعد الثاني	—	3.69	73.8	—	متوسطة مرتفعة

المصدر :من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الاستبيان ووفق نتائج تحليل نظام spss

يشير تحليل البيانات الواردة في الجدول إلى وجود مستوى التزام إيجابي من قبل المؤسسة تجاه الممارسات البيئية، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لجميع العبارات بين (3.49 – 4.00) على مقياس خماسي، مما يدل على أن أفراد العينة يميلون عموماً إلى الموافقة على وجود هذا الالتزام. ويمكن تفصيل التحليل على النحو التالي:

تظهر النتائج أن العبارة الأكثر حصولًا على موافقة من أفراد العينة كانت "تقوم المؤسسة باستخدام الطاقة بفعالية"، حيث سجلت أعلى متوسط حسابي (4.00). هذا يشير إلى أن سياسة ترشيد استهلاك الطاقة وتطبيق كفاءة الطاقة هي من أبرز الممارسات البيئية التي تتبناها المؤسسة ويلاحظها الموظفون. ويعزز هذا التوجه وجود خطط لتطوير نظام إدارة الطاقة، والذي حصل على متوسط (3.76)، مما يُظهر أن الإدارة لا تكتفي بالممارسات الحالية بل تعمل على تطويرها بشكل منهجي

فيما يتعلق بالممارسات المتعلقة بالمواد الخام والموارد، يلاحظ وجود تفاوت في مستوى الالتزام كما يرى أفراد العينة. فقد حصلت الممارسات المتعلقة باستخدام "المواد غير الضارة للبيئة" و"السعي للحصول على المواد الخام من موارد متجددة" على متوسطات مرتفعة نسبيًا (3.75 و 3.71 على التوالي)، مما يعكس وعيًا بيئيًا في مرحلة اختيار المدخلات. بينما جاءت الممارسات الأكثر تخصصًا وتطلبًا تعاونًا مع الموردين في مراتب متأخرة، مثل "استخدام المواد الخام المعاد تدويرها" (3.60)، و"مراعاة التأثيرات البيئية عند شراء المواد الخام" (3.51)، و"تبني الموردين لسياسات بيئية سليمة" والتي سجلت أدنى متوسط (3.49). هذا يشير إلى أن التزام المؤسسة البيئي قد يكون أقوى في العمليات

الداخلية مقارنة بسلسلة التوريد، حيث تواجه تحديات في فرض أو التأكد من المعايير البيئية لدى الموردين .

بشكل عام، يمكن الاستنتاج أن المؤسسة لديها أساس متين ووعي كافٍ في مجال المسؤولية البيئية، خاصة في محور إدارة الطاقة الذي يمثل نقطة القوة الرئيسية. ومع ذلك، تبرز الحاجة إلى تعزيز هذا الالتزام ليشمل مجالات أوسع، لا سيما في إدارة سلسلة التوريد وتبني ممارسات الاقتصاد الدائري مثل إعادة التدوير بشكل أكثر فعالية. الانحرافات المعيارية المرتفعة نسبياً لبعض العبارات (مثل 0.913 و 0.901) تشير إلى وجود تباين في آراء أفراد العينة، مما قد يعكس تفاوتاً في تطبيق هذه السياسات بين أقسام المؤسسة أو اختلافاً في إدراك الموظفين لها.

3.التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة اتجاه ممارسة البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية من مدخل الامتثال للقوانين واللوائح.

يمكن تلخيص النتائج الإحصائية الوصفية المعبرة عن اتجاهات إجابات افراد العينة والمتعلقة بمدخل الامتثال للقوانين واللوائح في الجدول التالي :

الجدول رقم 26 :التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة حول ممارسة البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية من مدخل الامتثال للقوانين واللوائح

عبارات البعد الثالث : ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل الامتثال للقوانين واللوائح	الوزن النسبي(%)	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب	درجة التطبيق
تلتزم مؤسستكم بالقوانين واللوائح البيئية.	76.0	0.849	3.80	1	مرتفعة نسبياً
تتحقق المؤسسة وبصفة دورية مما إذا كانت ملتزمة بجميع اللوائح المحلية	73.0	0.890	3.65	2	متوسطة مرتفعة

والوطنية المتعلقة بتخزين المواد الخطرة ومعالجتها والتخلص منها.					
تعاني المؤسسة ضغوطاً بيئية من طرف السلطات المحلية.	67.8	1.115	3.39	3	متوسطة
لا تقوم المؤسسة بأي نشاط يخالف المتطلبات القانونية.	64.0	1.114	3.20	4	متوسطة
تلتزم المؤسسة بجميع الضوابط القانونية الحالية المفروضة على عمليات تفريغ النفايات الصلبة والسائلة.	62.4	0.730	3.12	5	متوسطة
المتوسط العام للبعد الثالث (الامتثال للقوانين واللوائح)	68.6	—	3.43	—	متوسطة

المصدر :من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الاستبيان ووفق نتائج تحليل نظام spss

يكشف تحليل استجابات أفراد العينة حول مدى التزام مؤسساتهم بالبعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية، ولا سيما من زاوية الامتثال للقوانين واللوائح، عن صورة واضحة إلى حد ما. إذ يظهر أن هناك التزاماً عاماً إيجابياً، لكنه يتفاوت في قوته بين الجوانب المختلفة للمسؤولية البيئية. ويمكن تفسير هذه الصورة من خلال النقاط التالية:

تُظهر النتائج وجود أساس قوي للالتزام البيئي في المؤسسات محل الدراسة ، حيث حصلت العبارة الأكثر تأييداً" **تلتزم مؤسستكم بالقوانين واللوائح البيئية** "على أعلى متوسط حسابي بلغ .**(3.80)** هذا المؤشر القوي، المقترن بانحراف معياري منخفض نسبياً**(0.849)** ، يشير إلى إجماع كبير بين أفراد العينة على أن المؤسسات تضع الالتزام القانوني البيئي كأولوية أساسية وتمارس ذلك بشكل فعلي

ومستقر.

جاء في المرتبة الثانية مباشرة العبارة المتعلقة بالمتابعة الدورية للالتزام،" **تتحقق المؤسسة وبصفة دورية... بخصوص تخزين المواد الخطرة ومعالجتها** "...بمتوسط .**(3.65)** هذا لا يعكس فقط الامتثال، بل يؤكد على وجود نظام رقابي داخلي استباقي. إن الجمع بين الالتزام بالقوانين (العبارة 13) والمتابعة الدورية (العبارة 16) يشير إلى أن المؤسسة لا تتبنى موقفًا سلبيًا من الالتزام، بل تتبنى نهجًا إداريًا منظمًا لضمان تحقيق هذا الهدف، خاصة في المجالات عالية الخطورة مثل إدارة المواد الخطرة.

على الرغم من القاعدة القوية، تظهر بعض التحديات. فالعبارة" **لا تقوم المؤسسة بأي نشاط يخالف المتطلبات القانونية** "حصلت على متوسط متواضع **(3.20)** وهو الأدنى بين عبارات الالتزام الإيجابية. هذا الانخفاض النسبي، مع انحراف معياري مرتفع **(1.114)** يعكس تباينًا كبيرًا في آراء المبحوثين، قد يشير إلى أن بعض الأفراد يرون أن هناك أنشطة أو ممارسات، ولو كانت محدودة، قد لا تتوافق تمامًا مع المتطلبات القانونية، أو أن الالتزام ليس مطلقًا في جميع الجوانب التشغيلية.

يدعم هذا التفسير حقيقة أن أفراد العينة قد أشاروا إلى وجود" **ضغوط بيئية من طرف السلطات المحلية** "بمتوسط .**(3.39)** وجود هذه الضغوط بدرجة متوسطة إلى مرتفعة يفسر جزئيًا سبب تركيز المؤسسات على جانب الامتثال القانوني. فهو يشير إلى أن الدافع الخارجي (الخوف من العقوبات) قد يكون عاملاً محوريًا في السلوك البيئي للمؤسسة، إلى جانب القناعة الذاتية.

أخيرًا، جاءت العبارة المتعلقة بالالتزام بضوابط تفريغ النفايات الصلبة والسائلة في المرتبة الأخيرة بمتوسط .**(3.12)** هذا يؤكد أن أدق الجوانب التشغيلية وأكثرها تكلفة أو تعقيدًا، مثل التخلص الآمن من النفايات، هي التي تشهد أدنى مستوى من الالتزام أو أعلى مستوى من التحديات في التطبيق العملي.

4.التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة اتجاه درجة الالتزام بتطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية من مدخل إدارة النفايات والتقليل من الانبعاثات

يمكن تلخيص النتائج الإحصائية الوصفية المعبرة عن اتجاهات إجابات افراد العينة والمتعلقة بمدخل إدارة النفايات والتقليل من الانبعاثات في الجدول التالي :

الجدول رقم 27 : التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة حول ممارسة البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية من مدخل إدارة النفايات والتقليل من الانبعاثات

عبارات البعد الرابع :ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل إدارة النفايات والتقليل من الانبعاثات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي (%)	الترتيب	درجة التطبيق
تتبع المؤسسة إجراءات واضحة لإدارة النفايات في موقع عملها.	1.102	3.49	69.8	1	متوسطة
تضع مؤسستكم هدفاً للتقليل من النفايات الصلبة والسائلة والغازية المنتجة.	1.214	3.35	67.0	2	متوسطة
تقوم المؤسسة بنقل النفايات والتخلص منها بطريقة تحد من أي تأثير بيئي.	1.103	2.94	58.8	3	متوسطة منخفضة
تخزن مؤسستكم نفاياتها بطريقة تقلل من مخاطرها البيئية.	1.143	2.88	57.6	4	متوسطة منخفضة
قامت مؤسستكم بتركيب أجهزة خاصة لتقليل الانبعاثات الغازية.	1.103	2.70	54.0	5	منخفضة
تتم مراقبة الانبعاثات الغازية وتحتفظ المؤسسة بسجلات تفصيلية عنها.	1.214	2.69	53.8	6	منخفضة
تقوم المؤسسة بفصل النفايات لتسهيل إعادة التدوير.	1.143	2.50	50.0	7	منخفضة
تعمل المؤسسة على وضع علامات وتواريخ واضحة على جميع المواد الخطرة لتسهيل التعرف عليها وفحصها بشكل دوري.	1.102	2.44	48.8	8	منخفضة
المتوسط العام للبعد الرابع (إدارة	—	2.87	57.3	—	متوسطة

النفايات والتقليل من الانبعاثات)					منخفضة

المصدر :من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الاستبيان ووفق نتائج تحليل نظام spss

يعد مدخل إدارة النفايات والتقليل من الانبعاثات من أهم الأبعاد التشغيلية للمسؤولية البيئية في المؤسسات،إذ يعكس مدى التزامها بتطبيق ممارسات واقعية تسعى إلى حماية البيئة من آثار الأنشطة الصناعية . ويهدف هذا التحليل إلى قياس درجة تطبيق المؤسسات الاقتصادية لمبادئ الإدارة البيئية من خلال تعاملها مع النفايات والانبعاثات الناتجة عن انشطتها اليومية .

أظهرت نتائج الجدول أن المتوسطات الحسابية للعبارات تراوحت بين (2.44) و(3.49)، وبمتوسط عام قدره (2.87) ووزن نسبي(57.3%) ، مما يشير الى ان مستوى تطبيق هذا المدخل يعد متوسطا او منخفضا ، وهذا يعكس ان المؤسسات محل الدراسة مازالت تواجه تحديات حقيقية في ترجمة سياسات ادارة النفايات الى ممارسات عملية متكاملة ومستمرة

جاءت العبارة الخاصة بإدارة النفايات داخل المؤسسة في المرتبة الأولى بمتوسط (3.49) وانحراف معياري (1.102) ووزن نسبي(69.8%) ، مما يشير إلى وجود مستوى مقبول من التنظيم في إدارة النفايات داخل المؤسسة .ويُفهم من ذلك أن المؤسسات تمتلك بعض الإجراءات الإدارية أو الفنية لإدارة النفايات، لكن مستوى الانضباط والتطبيق المنتظم لتلك الإجراءات لا يزال بحاجة إلى تعزيز، خصوصاً في ما يتعلق بالمتابعة المستمرة وتقييم الأداء البيئي الداخلي.

احتلت العبارة الخاصة بتقليل النفايات عند المصدر المرتبة الثانية بمتوسط (3.35) وانحراف معياري (1.214) ووزن نسبي(67.0%) ، ما يدل على وجود توجه استراتيجي نحو تقليل النفايات .ومع ذلك، يُلاحظ أن التطبيق الفعلي لهذه الأهداف يظل محدوداً، وربما يعتمد على نوع النشاط الصناعي أو حجم المؤسسة، ما يشير إلى غياب خطة واضحة للتحسين المستمر في هذا المجال.

في المرتبة الثالثة جاءت العبارة الخاصة بنقل النفايات والتخلص منها بمتوسط (2.94) ووزن نسبي(58.8%) ، ما يعكس أن عمليات نقل النفايات والتخلص منها لا تتم وفق معايير بيئية دقيقة أو

دائمة .وقد يعود ذلك إلى نقص البنية التحتية البيئية أو الاعتماد على وسائل تقليدية لا تراعي المعايير الحديثة في إدارة المخلفات الصناعية.

أما بخصوص تخزين النفايات جاءت في مستوى متوسط منخفض حيث سجلت هذه العبارة متوسط (2.88) وانحراف معياري (1.143) ووزن نسبي (57.6 %)، مما يدل على أن ممارسات تخزين النفايات لا تزال دون المستوى المطلوب .ويشير ذلك إلى ضعف في تطبيق معايير السلامة البيئية الخاصة بمواقع التخزين، أو غياب رقابة بيئية صارمة على هذا الجانب.

جاءت العبارة الخاصة بتقليل الانبعاثات الغازية في مستوى منخفض واحتلت المرتبة الخامسة بمتوسط (2.70) ووزن نسبي(54%) ، ما يعكس ضعفًا واضحًا في الاستثمار في التقنيات البيئية الموجهة نحو خفض الانبعاثات .يشير ذلك إلى أن المؤسسات تفتقر إلى سياسات تقنية واستثمارية موجهة نحو الحد من الغازات الملوثة، وهو ما يبرز الحاجة إلى تدخلات تنظيمية وحوافز مالية لتشجيع تبني هذه الأجهزة. كما ان عملية المراقبة والتوثيق البيئي لا تزال محدودة. حيث سجلت متوسط (2.69) ووزن نسبي(53.8%) ، وهذا يعكس غياب أنظمة معلومات بيئية متطورة داخل المؤسسات، إضافة إلى ضعف في ثقافة التوثيق والتقارير الدورية الخاصة بالانبعاثات. اما العبارة الخاصة فصل النفايات واعادة التدوير جاءت ايضا في مستوى منخفض بمتوسط (2.50) ووزن نسبي(50%) ، وهو ما يشير إلى ضعف واضح في تبني ممارسات الفرز البيئي داخل المؤسسات، مما يؤثر سلبًا على فرص إعادة التدوير وتقليل الفاقد البيئي.

جاءت العبارة متعلقة وسم المواد الخطرة ومتابعتها في المرتبة الأخيرة بمتوسط (2.44) ووزن نسبي (48.8%)، ما يعكس قصورًا في تطبيق إجراءات السلامة البيئية الخاصة بالمواد الخطرة .ويُظهر ذلك ضعفًا في الثقافة الوقائية والإجراءات الاحترازية داخل المؤسسات، مما قد يزيد من احتمالية المخاطر البيئية والصحية في بيئة العمل.

من خلال النتائج السابقة، يتضح أن المؤسسات الاقتصادية المدروسة تُظهر التزامًا متوسطًا إلى ضعيف فيما يخص إدارة النفايات والحد من الانبعاثات، وعلى الرغم من وجود بعض الإجراءات

التنظيمية، إلا أن غياب برامج تقنية وتكوينية متقدمة يجعل الأداء البيئي محدود الأثر ، ويرجع ذلك إلى نقص الموارد المالية ، وضعف التكوين البيئي ، وقلة المتابعة الإدارية المتخصصة في هذا المجال .

5.التحليل الوصفي لإجابات افراد العينة اتجاه درجة الالتزام بممارسة البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية من مدخل متطلبات اصحاب المصلحة

يمكن تلخيص النتائج الإحصائية الوصفية المعبرة عن اتجاهات إجابات افراد العينة والمتعلقة بمدخل متطلبات أصحاب المصلحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 28 : التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة حول ممارسة البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية من مدخل متطلبات أصحاب المصلحة

عبارات البعد الخامس :ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل متطلبات أصحاب المصلحة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي (%)	الترتيب	درجة التطبيق
تشرك المؤسسة مورديها عند وضع سياستها البيئية.	1.036	3.65	73.0	1	متوسطة مرتفعة
تقوم المؤسسة بالإفصاح عن أدائها البيئي حيث تقدم تقارير دورية لأصحاب المصالح حول نشاطاتها البيئية.	1.134	3.59	71.8	2	متوسطة مرتفعة
لدى مؤسستكم سياسة بيئية واضحة لكل الأطراف ذات المصلحة.	0.987	3.47	69.4	3	متوسطة
تراعي المؤسسة في برمجتها لسياستها البيئية متطلبات زبائنها.	1.275	3.33	66.6	4	متوسطة
تقوم مؤسستكم وبشكل طوعي بمراعاة الجوانب البيئية في أنشطتها.	1.429	3.20	64.0	5	متوسطة
تعتمد مؤسستكم على مؤشرات تسمح لها بمعرفة مدى توافق سياستها البيئية	1.429	3.12	62.4	6	متوسطة

مع متطلبات عمالها.					
تقوم المؤسسة بتشجيع المستهلكين على إعادة استخدام أو إعادة تدوير مواد التعبئة من خلال التجميع في مستودع الزجاجات وإعادة استخدام الأكياس البلاستيكية والحاويات القابلة لإعادة الملء.	1.275	3.10	62.0	7	متوسطة
تعمل المؤسسة على تشجيع مورديها وعملائها على المحافظة على البيئة.	1.036	3.01	60.2	8	متوسطة منخفضة
—	—	3.31	66.2	—	متوسطة

المصدر :من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الاستبيان ووفق نتائج تحليل نظام spss

أظهرت نتائج الجدول أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (3.01) و (3.65) ، بمتوسط عام قدره (3.31) ، وهو ما يشير إلى مستوى تطبيق متوسط لهذا البعد. هذا يعني أن المؤسسات محل الدراسة تُظهر توجهاً إيجابياً نحو دمج متطلبات أصحاب المصلحة في ممارساتها البيئية، غير أن هذا التوجه ما يزال بحاجة إلى مزيد من التنظيم والتوسيع ليشمل جميع الفاعلين المرتبطين بدورة النشاط الاقتصادي للمؤسسة.

تبدو أقوى نقطة في أداء المؤسسة في إشراك الموردين في السياسة البيئية، حيث حصلت العبارة (30) على أعلى متوسط (3.65). هذا يدل على فهم استباقي للمؤسسة بأن سلسلة القيمة الخضراء تبدأ من الموردين، مما يعزز الكفاءة البيئية عبر دورة الإنتاج الكاملة. يلي ذلك في المرتبة الثانية قيام المؤسسة بالإفصاح عن أدائها البيئي وتقديم تقارير دورية (العبارة 27، بمتوسط 3.59). يعد هذا مؤشراً هاماً على الشفافية ومساءلة المؤسسة أمام أصحاب المصلحة، ويعكس نضجاً في إدارة الأداء البيئي.

في منطقة الموافقة المتوسطة، نجد أن المؤسسة لديها سياسة بيئية واضحة (العبارة 26، بمتوسط 3.47)، وهي نقطة أساسية تشكل حجر الزاوية لأي جهد بيئي منظم. كما أن المؤسسة تراعي متطلبات الزبائن في برمجة سياستها البيئية (العبارة 29، بمتوسط 3.33) وتقوم بمراعاة الجوانب البيئية في

أنشطتها بشكل طوعي (العبارة 28، بمتوسط 3.20). هذه النتائج تُظهر أن المؤسسة لديها هيكل أساسي للمسؤولية البيئية ووعي بأهمية تلبية توقعات العملاء، لكن مستوى التطبيق لا يزال في حيز المتوسط ويحتاج إلى تعزيز.

تظهر البيانات أن أدنى الممارسات تطبيقاً هي تلك المتعلقة بتشجيع الموردين والعملاء على المحافظة على البيئة (العبارة 33، بمتوسط 3.01)، وتشجيع المستهلكين على إعادة الاستخدام والتدوير (العبارة 32، بمتوسط 3.10). هذا يشير إلى أن جهود المؤسسة لا تزال مركزة داخلياً إلى حد كبير، ولم تمتد بشكل فعال وكافٍ لتشمل التأثير على سلوكيات المستهلكين والشركاء في السلسلة لتحقيق أثر بيئي أوسع. بالإضافة إلى ذلك، فإن اعتماد المؤسسة على مؤشرات لقياس توافق سياستها البيئية مع متطلبات العمال (العبارة 31، بمتوسط 3.12) جاء ضعيفاً أيضاً، مما قد يعني نقصاً في آليات الاستماع للمخاوف والاقتراحات البيئية من الموظفين الذين يمثلون أصحاب مصلحة أساسيين.

يستنتج من التحليل العام للبعد المتعلق بمتطلبات أصحاب المصلحة أن المؤسسات الاقتصادية المدروسة تُظهر وعيا متوسطا بأهمية أصحاب المصلحة في إنجاح ممارسات المسؤولية البيئية ، لكنها ما تزال في مرحلة الانتقال من الالتزام الجزئي إلى الالتزام المؤسسي الكامل . فالاهتمام بإشراك الموردين والإفصاح البيئي يمثل نقاط قوة تنظيمية ، بينما يبرز الضعف في توسيع التواصل البيئي الخارجي وإدماج العمال والمستهلكين ضمن منظومة القرار البيئي .

وعليه، يتعين على المؤسسات تعزيز هذا البعد عبر :

- تطوير إستراتيجية تواصل بيئي متكاملة تشمل الموردين والعملاء والعمال.
- اعتماد مؤشرات أداء بيئي خاصة بالعلاقات مع أصحاب المصلحة.
- توسيع ممارسات الإفصاح والمساءلة البيئية بما يتماشى مع مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية

وبذلك يمكن القول إن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة أحرزت تقدماً معتبراً في الوعي البيئي المؤسسي ، لكنها ما زالت بحاجة إلى مأسسة العلاقة مع أصحاب المصلحة لضمان استدامة أدائها البيئي على المدى الطويل.

ثانيا : التحليل الإحصائي الوصفي لفقرات المحور الثاني المتعلق بدور المسؤولية البيئية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة .

يعكس هذا المحور مدى إدراك أفراد العينة لدور المسؤولية البيئية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة (الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي) داخل المؤسسات. ويتم ذلك من خلال التحليل الإحصائي الوصفي لفقرات المحور الثاني ، قصد الوقوف على اتجاهات أفراد العينة تجاه تطبيق مختلف مؤشرات كل بعد، وتحديد درجة إدماج المؤسسات للأبعاد التنمية المستدامة ضمن سياساتها واستراتيجياتها العامة . وبتحليل المتوسطات الحسابية والرتب التي حصلت عليها كل عبارة، يمكن استخلاص عدد من النتائج والدلالات المهمة، ويمكن قراءة النتائج الإحصائية على مستوى كل بعد من خلال الجداول المنفصلة التالية:

1.التحليل الوصفي لإجابات افراد العينة حول دور المسؤولية البيئية في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

يمكن تلخيص النتائج الإحصائية الوصفية المعبرة عن اتجاهات إجابات أفراد العينة والمتعلقة بدور المسؤولية البيئية في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الجدول التالي :

الجدول رقم 29 : التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة حول تطبيق المسؤولية البيئية ضمن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

عبارات البعد الاجتماعي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي (%)	الترتيب	درجة التطبيق
تساهم مؤسستكم في تحسين نوعية الحوار الذي يربطها بالشركاء الاجتماعيين.	0.860	3.98	79.6	1	مرتفعة
زاد رضا العاملين نتيجة إشراكهم في تطبيق متطلبات المسؤولية البيئية	0.817	3.82	76.4	2	مرتفعة

في مؤسستكم.					
تقدم مؤسستكم مساعدات للجمعيات التي تهدف إلى تحسين البيئة.	1.060	3.73	74.6	3	مرتفعة
تضمن مؤسستكم متطلبات الصحة والسلامة المهنية للعاملين فيها.	0.901	3.71	74.2	4	مرتفعة
تساهم مؤسستكم في تبني مبادرات مشتركة مع الموردين من أجل تطوير منتجات يراعى فيها البعد البيئي والاجتماعي.	0.844	3.65	73.0	5	متوسطة مرتفعة
تضع مؤسستكم أطراً قانونية لمشاركة الشركاء الاجتماعيين في مشاريع المحافظة على رأس المال الطبيعي.	0.855	3.57	71.4	6	متوسطة مرتفعة
تساهم مؤسستكم في التعرف على تطلعات العمال من خلال الاستقصاءات خاصة في المجالات البيئية وظروف العمل والصحة والسلامة المهنية.	1.120	3.51	70.2	7	متوسطة مرتفعة
—	—	3.71	74.2	—	مرتفعة

المصدر :من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الاستبيان ووفق نتائج تحليل نظام spss

أظهرت نتائج الجدول أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (3.51) و(3.98)، بمتوسط عام قدره(3.71) ، وهو ما يشير إلى مستوى تطبيق مرتفع نسبياً لهذا البعد، مما يعكس وجود توجه واضح نحو دمج الاعتبارات الاجتماعية ضمن الاستراتيجيات البيئية للمؤسسات الاقتصادية المدروسة .

يظهر تحليل البعد الاجتماعي أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تولي اهتماماً ملحوظاً بالعنصر البشري والشركاء الاجتماعيين في إطار مسؤوليتها البيئية. حيث جاءت أعلى المتوسطات في

العبارات المتعلقة بتحسين نوعية الحوار مع الشركاء (3.98) وزيادة رضا العاملين نتيجة إشراكهم في المبادرات البيئية (3.82). يدل على أن المؤسسات تُولي أهمية كبيرة للحوار الاجتماعي كأداة لتعزيز الثقة والتعاون مع الشركاء الداخليين والخارجيين، كما تشير إلى أن إشراك الموظفين في المبادرات البيئية يسهم في رفع مستويات الرضا والانتماء التنظيمي .ويرتبط ذلك بتنامي الشعور لدى العاملين بأنهم جزء من الحل البيئي، .ويُعد هذا التوجه دليلاً على نضج الوعي المؤسسي البيئي والاجتماعي. ومع ذلك، يلاحظ أن العبارتين المتعلقتين بوضع أطر قانونية للمشاركة (3.57) وإجراء استقصاءات لمعرفة تطلعات العمال (3.51) حصلتا على أدنى متوسطين في هذا البعد، مما قد يشير إلى أن المؤسسات محل الدراسة تعتمد بعض الأطر الرسمية لإشراك شركائها في القضايا البيئية .غير أن هذا المستوى يعكس نقصًا نسبيًا في التنظيم والتطبيق العملي، إذ ما تزال الإجراءات محدودة في بعض المؤسسات ولا تصل إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية الدائمة. كما أن آليات الاستماع والتغذية الراجعة من العمال لا تزال محدودة . وهو ما يعكس ضعفًا في قنوات الاتصال الداخلي، و يقلل من فرص تحسين الأداء البيئي والاجتماعي بناءً على احتياجات العاملين الفعلية.

يتضح أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المدروسة تظهر التزاما متناميا نحو تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة حيث يُظهر البعد الاجتماعي مستوى تطبيق مرتفعًا نسبيًا(74.2%) ، ما يعبر عن وجود توجه واضح نحو دمج البعد البيئي في السياسات الاجتماعية ، غير أن التحليل يبرز أيضًا نقاط ضعف تنظيمية تتعلق بضعف مشاركة العمال في صياغة السياسات البيئية ، لذلك هناك حاجة إلى توسيع نطاق المشاركة الاجتماعية والشفافية التنظيمية لضمان تحقيق الاستدامة الاجتماعية والبيئية على حد سواء.

2.التحليل الوصفي لإجابات افراد العينة حول دور المسؤولية البيئية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

يمكن تلخيص النتائج الإحصائية الوصفية المعبرة عن اتجاهات إجابات افراد العينة والمتعلقة بدور المسؤولية البيئية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجدول التالي :

الجدول رقم 30 : التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة حول تطبيق المسؤولية البيئية ضمن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

عبارات البعد الاقتصادي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي (%)	الترتيب	درجة التطبيق
تعتمد مؤسستكم على التحسين المستدام لخدماتها.	0.796	3.92	78.4	1	مرتفعة
تعمل مؤسستكم على تسويق منتجات صديقة للبيئة.	0.683	3.88	77.6	2	مرتفعة
تحقق مؤسستكم عوائد مالية من جراء الاستثمار في الاستدامة.	0.872	3.80	76.0	3	مرتفعة
تسعى مؤسستكم إلى التقليل من آثارها البيئية عند محاولة تطوير منتج جديد.	0.845	3.75	75.0	4	مرتفعة
تسعى مؤسستكم للحفاظ على سمعة وسلامة المنشآت الصناعية من النواحي البيئية من خلال إزالة الأضرار البيئية التي قد تسبب لها تكاليف مادية.	1.052	3.67	73.4	5	متوسطة مرتفعة
تقوم مؤسستكم بعمليات التموين والشراء وفق ما تقتضيه متطلبات التنمية المستدامة.	0.868	3.65	73.0	6	متوسطة مرتفعة
يوجد في مؤسستكم توجهات لاستخدام الطاقة بكفاءة وفاعلية بما يضمن الاستخدام الفعّال لموارد الطاقة والحفاظ على الموارد الطبيعية.	1.078	3.61	72.2	7	متوسطة مرتفعة
تقوم مؤسستكم بتحديث أساليب الحصول على الموارد إلى أساليب	1.062	3.59	71.8	8	متوسطة مرتفعة

مستدامة.					
تعمل مؤسستكم على تحقيق أرباح باستخدام موارد أقل.	1.026	3.55	71.0	9	متوسطة مرتفعة
—	—	3.71	74.3	—	مرتفعة

المصدر :من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الاستبيان ووفق نتائج تحليل نظام spss

يكشف تحليل نتائج البعد الاقتصادي عن وجود قناعة مؤسسية متنامية لدى أفراد العينة بأن تطبيق المسؤولية البيئية لا يمثل عبئا اضافيا على المؤسسة بل يمثل استثماراً استراتيجياً يؤدي بشكل مباشر الى تحقيق منافع اقتصادية ملموسة ومستدامة.

فقد سجلت العبارتان المتعلقتان بـ (الاعتماد على التحسين المستدام للخدمات) بمتوسط (3.92) و (تسويق المنتجات الصديقة للبيئة) بمتوسط(3.88) أعلى القيم على مستوى هذا البعد ، مما يعكس تحولاً نوعياً في الفكر الإداري والاستراتيجي للمؤسسات من مجرد الامتثال البيئي إلى تبني ممارسات بيئية ذات جدوى اقتصادية.

وتُظهر هذه النتائج أن المؤسسات محل الدراسة باتت تدرك أن الاستثمار في الأداء البيئي يعزز من قدرتها التنافسية، سواء من خلال تحسين كفاءة العمليات وتقليل الهدر، أو من خلال رفع سمعة العلامة التجارية في الأسواق التي أصبحت تولي اهتماماً متزايداً بالجوانب البيئية للمنتجات والخدمات .

ويؤكد ذلك أيضًا المتوسط المرتفع لعبارة (تحقيق عوائد مالية من جراء الاستثمار في الاستدامة) بمتوسط (3.80) ، الذي يعكس اقتناعاً متزايداً بأن المسؤولية البيئية تدر منافع مالية حقيقية وليست مجرد التزام اجتماعي رمزي.

كما أن المتوسط الخاص بعبارة (السعي لتقليل الآثار البيئية عند تطوير منتجات جديدة) بمتوسط (3.75) يشير إلى توجه المؤسسات نحو دمج مبادئ التصميم الأخضر داخل عملية الابتكار والإنتاج . ويعني ذلك أيضا أن المؤسسات تسعى إلى إدخال البعد البيئي في جميع مراحل تطوير المنتجات، بدءاً من اختيار المواد الأولية ووصولاً إلى مراحل التصنيع والتغليف بما ينسجم مع فلسفة الإنتاج المستدام

بوجه عام، يمكن القول إن نتائج هذا البعد تؤكد أن المؤسسات الجزائرية المدروسة بدأت تنتقل من مرحلة الوعي البيئي إلى مرحلة الممارسة الاقتصادية المستدامة، حيث أصبحت المسؤولية البيئية تمثل رافداً

اقتصادياً حقيقياً يعزز الأداء المالي، ويرسخ مفهوم الاستدامة باعتبارها خياراً اقتصادياً استراتيجياً طويل المدى.

3.التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة حول دور المسؤولية البيئية في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة

يمكن تلخيص النتائج الإحصائية الوصفية المعبرة عن اتجاهات إجابات افراد العينة والمتعلقة بدور المسؤولية البيئية في تحقيق البعد **البيئي** للتنمية المستدامة في الجدول التالي :

الجدول رقم 31 : التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة حول تطبيق المسؤولية البيئية ضمن البعد البيئي للتنمية المستدامة

عبارات البعد البيئي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي (%)	الترتيب	درجة التطبيق
تراعي مؤسستكم المعايير البيئية وتعمل على تخفيض التلوث باستخدام مواد نظيفة.	1.294	3.98	79.6	1	مرتفعة
تتبنى مؤسستكم سياسات إدارية بيئية يمكن من خلالها الحكم على مدى التزام المنشأة بمعالجة التأثيرات السلبية لنشاطاتها على البيئة.	1.262	3.87	77.4	2	مرتفعة
تلتزم مؤسستكم بالإجراءات الحكومية لحماية البيئة.	1.318	3.85	77.0	3	مرتفعة
تقوم المؤسسة بالتحقق من صلاحية الأجهزة والمعدات المستخدمة في منع التلوث البيئي.	1.204	3.83	76.6	4	مرتفعة
حماية البيئة من التلوث يعد منطلقاً أساسياً ضمن إستراتيجية مؤسستكم.	1.285	3.80	76.0	5	مرتفعة

تقوم مؤسستكم بالتحقق من الالتزام بالمعايير والمقاييس المتبعة لاستخدام المواد الخام وطرق معالجتها وتصنيعها والإجراءات الوقائية من التلوث.	1.202	3.77	75.4	6	مرتفعة
يتم توجيه الموارد البشرية لضمان إدارة بيئية سليمة.	1.298	3.43	68.6	7	متوسطة
تقوم المؤسسة بمراجعة دورية ودائمة لنظم الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالرقابة على الجوانب البيئية.	1.052	3.26	65.2	8	متوسطة
—	—	3.72	74.4	—	مرتفعة

المصدر :من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الاستبيان ووفق نتائج تحليل نظام spss

على الرغم من أن المتوسطات في البعد البيئي كانت عالية بشكل عام، إلا أنها أظهرت بعض التباين. جاءت أعلى المتوسطات في العبارات التي تعكس التزاماً استراتيجياً وقيمياً قوياً، مثل مراعاة المعايير البيئية واستخدام مواد نظيفة (3.98) وتبني سياسات إدارية بيئية للحكم على الأداء (3.87) واعتبار حماية البيئة منطلقاً استراتيجياً (3.80). هذا يدل على وجود ثقافة بيئية عليا وإدارة التزام قوية. في المقابل، حصلت العبارتان المتعلقتان بتوجيه الموارد البشرية لضمان إدارة بيئية سليمة (3.43) والمراجعة الدورية لنظم الرقابة الداخلية (3.26) على أدنى متوسطين في المحور بأكمله. هذه النتيجة حرجة، إذ تشير إلى أن التوجه الاستراتيجي والالتزام الرسمي لم يترجما بالكامل بعد إلى ممارسات رقابية ومؤسسية راسخة ومستدامة على مستوى إدارة الموارد البشرية وأنظمة الرقابة الداخلية، مما قد يشكل نقطة ضعف محتملة .

إن مستوى التطبيق العام لمحور دور المسؤولية البيئية في التنمية المستدامة يعكس توجهًا إيجابيًا نحو الاستدامة المؤسسية المتكاملة. لكن ضمان استدامة هذا الأداء يتطلب من المؤسسات الجزائرية الانتقال من مرحلة الوعي والمبادرات الجزئية إلى مرحلة المأسسة الكاملة للسياسات البيئية ضمن

أنظمتها الإدارية، بما يعزز التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة ويحقق مردودية بيئية واقتصادية واجتماعية طويلة الأمد.

المطلب الثالث :اختبار مدى التزام المؤسسات محل الدراسة بتطبيق ممارسات البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية

الفرع الأول : اختبار الفرضية الأولى (بعد التعهدات البيئية)

في هذا الفرع سيتم تحليل نتائج اختبار الفرضيات باستخدام اختبار T لعينة واحدة(One Sample T–Test)، وذلك بغرض التحقق من مدى وجود أثر دال إحصائياً لبعد التعهدات البيئية في تطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات محل الدراسة.

/ الإجابة على التساؤل الأول:

H_0 : لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لبعد التعهدات البيئية في تطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية.

H_1: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لبعد التعهدات البيئية في تطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية .

الجدول رقم 32 : نتائج اختبار (T) لعينة واحدة لقياس مدى تطبيق بعد التعهدات البيئية

الخطأ المعياري للمتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	حجم العينة(N)
0.090	0.646	3.93	100

قيمة المتوسط الفرضي = 3

حد الثقة الأعلى (95%)	حد الثقة الأدنى (95%)	فرق المتوسط	مستوى المعنوية (Sig)	درجة الحرية (df)	قيمة(t)
1.11	0.75	0.933	0.000	99	10.321

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه، تبين لنا أن المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة البالغ عددهم 100 فرد قد بلغ 3.93، وهو ما يُشير إلى اتجاه إيجابي نحو تأكيد وجود أثر ذي دلالة إحصائية لبعد التعهدات البيئية في تطبيق المسؤولية الاجتماعية البيئية داخل مؤسساتهم .

بمقارنة هذا المتوسط بالقيمة الفرضية المُحددة عند 3، تَبيَّن أن قيمة (t) المحسوبة بلغت 10.321، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عالية عند مستوى معنوية 0.000، مما يدعم رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة .(H_1) وهذا يؤكد وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لبُعد التعهدات البيئية في تطبيق البُعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية.

كما يلاحظ من خلال فاصل الثقة 95% أن الفرق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي يتراوح بين 0.75 و1.11، مما يعزز موثوقية النتائج ويؤكد اتساقها. وبذلك، يمكن الاستنتاج أن المؤسسات محل الدراسة تلتزم بشكل ملحوظ بتطبيق التعهدات البيئية كأحد أركان المسؤولية البيئية، مما ينعكس إيجاباً على أدائها البيئي واستدامة ممارساتها.

تشير هذه النتائج إلى أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تُظهر التزامًا فعليًا بتطبيق التعهدات البيئية كأحد أبعاد المسؤولية الاجتماعية، وأن هذا الالتزام ينعكس إيجابًا على الأداء البيئي العام للمؤسسة واستدامة ممارساتها .كما توحي النتائج بأن المعلومات والإجراءات داخل المؤسسة تتسم بدرجة عالية من الوضوح والشفافية، وأن نظام الاتصالات الداخلي فعال ويسمح بمشاركة سريعة للمعلومات بين مختلف المستويات الإدارية. إضافة إلى ذلك، فإن خضوع الموظفين لبرامج تدريبية متخصصة في مجال نظم الاتصال والإدارة البيئية يرفع مستوى الكفاءة التنظيمية، ويجعل الاتصالات مرنة بين الموظفين في مختلف المستويات الإدارية ، مما يدعم تنفيذ الالتزامات البيئية بفعاليةكبيرة ويُعزز ثقافة المسؤولية البيئية المؤسسية.

الفرع الثاني : اختبار الفرضية الثانية (بعد الطاقة وإدارة الموارد)

سيتم تحليل نتائج اختبار الفرضية الثانية باستعمال اختبار (T) لعينة واحدة(One Sample T-Test)، وذلك بغرض التحقق من وجود أثر دال إحصائياً لبعد ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل الطاقة وإدارة الموارد في تطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات محل الدراسة.

/ الإجابة على التساؤل الثاني:

H_0 : لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لبعد ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل الطاقة وإدارة الموارد في تطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية.

H_1 يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لبعد ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل الطاقة وإدارة الموارد في تطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية .

الجدول رقم 33 : نتائج اختبار (T) لعينة واحدة لقياس مدى تطبيق بعد ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل الطاقة وإدارة الموارد

الخطأ المعياري للمتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	حجم العينة(N)
0.122	0.873	3.17	100

قيمة المتوسط الفرضي= 3

حد الثقة الأعلى (95%)	حد الثقة الأدنى (95%)	فرق المتوسط	مستوى المعنوية (Sig)	درجة الحرية (df)	قيمة(t)
0.41	-0.08	0.179	0.000	99	1.364

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يكشف تحليل البيانات الواردة في الجدول أعلاه حول مدى التزام مؤسسات الدراسة بتطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية من خلال مدخل الطاقة وإدارة الموارد عن نتائج واضحة. حيث بلغ متوسط

استجابات أفراد العينة (100 فرد) قيمة3.17 ، وهي قيمة تتجاوز المتوسط الفرضي للمقياس والبالغ (3)، مما يشير إلى وجود اتجاه إيجابي عام لدى المبحوثين يُعزى إلى وجود ممارسات ملحوظة للمسؤولية البيئية في هذا المجال.

وللتحقق من الدلالة الإحصائية لهذا الأثر، تم إجراء اختبار T لعينة واحدة. وأظهرت نتائج الاختبار أن قيمة الدلالة الإحصائية (.Sig) بلغت (0.000)، وهي قيمة أقل بكثير من مستوى الدلالة المقبول (0.05). هذا يعني أن الفرق بين متوسط الاستجابات (3.17) والمتوسط الفرضي (3) هو فرق ذو دلالة إحصائية، وليس مجرد فرض عشوائي.

وبناءً على هذه النتائج، يتم رفض الفرضية الصفرية (H_0) التي تنفي وجود أثر ذي دلالة إحصائية، وقبول الفرضية البديلة .(H_1) وهذا يؤكد وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لممارسات المسؤولية البيئية من مدخل الطاقة وإدارة الموارد في تطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في مؤسسات الدراسة.

تشير هذه النتائج إلى أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بدأت بالفعل في تبني ممارسات بيئية مرتبطة بإدارة فعالة للطاقة والموارد، من خلال رفع كفاءة استهلاك الطاقة وتقليل الهدر وتحسين أساليب الحصول على الموارد الطبيعية . ورغم أن المتوسط المحقق (3.17) يُصنف ضمن مستوى تطبيق متوسط يميل إلى الإيجابية، إلا أنه يكشف عن حاجة المؤسسات إلى مزيد من التنظيم والاستثمار في تقنيات الطاقة المستدامة. كما تبرز النتائج أهمية التوجه نحو ترسيخ ثقافة الاقتصاد في الموارد، وتبني سياسات واضحة في مجال الابتكار البيئي واستخدام الطاقات المتجددة . فكلما زاد وعي المؤسسات بترابط الطاقة والبيئة، زادت قدرتها على تحقيق تنمية مستدامة تتوافق مع معايير المسؤولية الاجتماعية البيئية.

الفرع الثالث : اختبار الفرضية الثالثة (بعد الامتثال للقوانين واللوائح)

يسعى هذا الفرع إلى اختبار الفرضية القائلة بوجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لبعد الامتثال للقوانين واللوائح في تعزيز تطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسات محل الدراسة. وسيتم في هذا الإطار استخدام اختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T-Test) من أجل التحقق من

مدى اتفاق آراء أفراد العينة حول هذا البعد، وتحديد ما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية تمكن من تأكيد أو نفي فرضية البحث المتعلقة به.

/ الإجابة على التساؤل الثالث:

H_0 : لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لبعد ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل الامتثال للقوانين واللوائح في تطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية.

H_1 : يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لبعد ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل الامتثال للقوانين واللوائح في تطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية .

الجدول رقم 34 : نتائج اختبار (T) لعينة واحدة لقياس مدى تطبيق بعد الامتثال للقوانين واللوائح

الخطأ المعياري للمتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	حجم العينة(N)
0.086	0.617	3.80	100

قيمة المتوسط الفرضي= 3

حد الثقة الأعلى (95%)	حد الثقة الأدنى (95%)	فرق المتوسط	مستوى المعنوية (Sig)	درجة الحرية (df)	قيمة(t)
0.98	0.63	0.804	0.000	99	9.304

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج التحليل الإحصائي الواردة في الجدول إلى وجود دليل قوي يدعم فرضية البحث (H_1) ويرفض الفرضية الصفرية .(H_0) ،إذ بلغ متوسط استجابات أفراد العينة البالغ عددهم 100مفردة (3.80)، وهو ما يعكس درجة موافقة مرتفعة على وجود التزام حقيقي بممارسات المسؤولية البيئية القائمة على الامتثال للقوانين واللوائح. وللتحقق من دلالة هذا المتوسط إحصائياً، تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة، حيث تمت مقارنته بمتوسط فرضي قدره(3) ، يمثل درجة الحياد على مقياس ليكرت المستخدم.

وقد أسفرت نتائج الاختبار عن قيمة(t = 9.304) ، وهي قيمة مرتفعة جداً تدل على أن الفرق بين المتوسطين ليس ناتجاً عن الصدفة .وقد تأكدت هذه الدلالة الإحصائية من خلال مستوى المعنوية Sig) (0.000 =، وهو أقل بكثير من مستوى الدلالة الشائع 0.05. كما أن مستوى الدلالة الإحصائية Sig) (0.000 =أقل بكثير من(0.05) ، وهذا يعني أننا نرفض الفرضية الصفرية التي تنفي وجود أثر ذو دلالة إحصائية، ونقبل فرضية البحث البديلة التي تؤكد وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لممارسة المسؤولية البيئية من مدخل الامتثال للقوانين في تطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن فاصل الثقة (95%) لفرق المتوسط يتراوح بين (0.63) و(0.98)، وهو لا يتضمن الصفر، مما يعزز موثوقية النتيجة الإحصائية ويؤكد أن متوسط التقدير الحقيقي في المجتمع الإحصائي يقع فوق القيمة المحايدة.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج بأن هناك التزاماً واضحاً وملموساً من قبل مؤسسات الدراسة بتطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية، حيث أن ممارساتها المرتبطة بالامتثال للقوانين واللوائح البيئية ليست موجودة فحسب، بل هي ذات تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية عالية .وهو ما يعكس وعياً مؤسسياً بأهمية الدور البيئي الذي تلعبه في إطار تحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الرابع : اختبار الفرضية الرابعة (بعد إدارة النفايات والتقليل من الانبعاثات)

/ الإجابة على التساؤل الرابع:

H_0 : لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لبعد ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل إدارة النفايات والتقليل من الانبعاثات في تطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية.

H_1 : يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لبعد ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل إدارة النفايات والتقليل من الانبعاثات في تطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية.

الجدول رقم 35 : نتائج اختبار (T) لعينة واحدة لقياس مدى تطبيق بعد إدارة النفايات والتقليل من الانبعاثات

الخطأ المعياري للمتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	حجم العينة(N)
0.115	0.825	3.51	100

قيمة المتوسط الفرضي = 3

حد الثقة الأعلى (95%)	حد الثقة الأدنى (95%)	فرق المتوسط	مستوى المعنوية (Sig)	درجة الحرية (df)	قيمة(t)
0.74	0.28	0.510	0.000	99	4.415

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول الإحصائي المعروض أن البعد الرابع والمتعلق بممارسة المسؤولية البيئية من مدخل إدارة النفايات والتقليل من الانبعاثات قد حصل على متوسط حسابي بلغ3.51 ، وهو ما يتجاوز المتوسط الفرضي البالغ 3، مما يشير إلى وجود اتجاه إيجابي لدى عينة الدراسة نحو الالتزام بهذا البعد.كما بلغ الانحراف المعياري 0.825، مما يعكس درجة مقبولة من التجانس في استجابات المبحوثين، أي أن معظم أفراد العينة يتفقون على أهمية هذا البعد في التطبيق العملي للمسؤولية البيئية.

ولاختبار دلالة ذلك إحصائياً تم استخدام اختبار t لعينة واحدة، حيث أظهرت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة0.000 ، وهي قيمة أقل من 0.05، مما يعني رفض الفرضية الصفرية (H0)وقبول الفرضية البديلة(H1) ، والتي تنص على وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لممارسة المسؤولية البيئية من مدخل إدارة النفايات والتقليل من الانبعاثات في تطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية. هذا وقد بلغت قيمة t المحسوبة 4.415، وهي أعلى من القيمة الجدولية المقابلة لها عند

درجة حرية 99، مما يؤكد متانة النتيجة. كما يوضح فاصل الثقة 95% لفرق المتوسط (0.28 – 0.74) أن الفرق موجب ولا يشمل الصفر، مما يعزز موثوقية الاستنتاج.

من خلال نتائج التحليل الإحصائي، يتبين أن المؤسسات محل الدراسة تلتزم بشكل واضح بتطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية من خلال تبني ممارسات فعالة في إدارة النفايات والحد من الانبعاثات. كما تعكس هذه النتائج الإدراك المتزايد داخل المؤسسات الاقتصادية لأهمية هذا البعد في تحقيق الاستدامة البيئية وتقليل الأثر السلبي للأنشطة الصناعية على البيئة المحيطة. وبالتالي، فإن هذا البعد يمثل أحد المحاور الجوهرية في تعزيز الأداء البيئي المؤسسي.

الفرع الخامس : اختبار الفرضية الخامسة (بعد متطلبات أصحاب المصلحة)

/ الإجابة على التساؤل الخامس:

H_0 : لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لبعد ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل متطلبات أصحاب المصلحة في تطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية.

H_1 : يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لبعد ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل متطلبات أصحاب المصلحة في تطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية .

الجدول رقم 36 : نتائج اختبار (T) لعينة واحدة لقياس مدى تطبيق بعد متطلبات أصحاب المصلحة

الخطأ المعياري للمتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	حجم العينة(N)
0.145	1.036	3.45	100

قيمة المتوسط الفرضي= 3

حد الثقة الأعلى (95%)	حد الثقة الأدنى (95%)	فرق المتوسط	مستوى المعنوية (Sig)	درجة الحرية (df)	قيمة(t)
0.74	0.16	0.447	0.003	99	3.082

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .

تشير نتائج الجدول إلى أن المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة بلغ(3.45) ، وهي قيمة تفوق المتوسط الفرضي(3) ، مما يدل على وجود اتجاه إيجابي لدى المبحوثين نحو إدراك أهمية متطلبات أصحاب المصلحة ضمن ممارسات المسؤولية البيئية للمؤسسة .كما أن قيمة الانحراف المعياري (1.036)تعكس تفاوتاً مقبولًا في آراء المبحوثين، مما يُشير إلى تنوع في درجة تبني المؤسسات لهذه الممارسات البيئية .

أما نتائج اختبار(t) ، فقد أظهرت أن القيمة المحسوبة (3.082) ذات دلالة إحصائية عالية عند مستوى معنوية(Sig = 0.003) ، وهو أقل من(0.05) ، مما يترتب عليه رفض الفرضية الصفرية(H_0) وقبول الفرضية البديلة(H_1) ، أي أن لممارسات المسؤولية البيئية من مدخل متطلبات أصحاب المصلحة أثرًا إيجابيًا ذا دلالة إحصائية في تطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية .كما يؤكد فاصل الثقة عند مستوى(95%) ، الذي يتراوح بين (0.16) و(0.74)، أن الفرق بين المتوسط الفرضي والمتوسط الفعلي موجب ولا يشمل الصفر، مما يعزز موثوقية هذه النتائج.

من خلال نتائج التحليل، يمكن القول إن المؤسسات محل الدراسة تُظهر وعيًا متوسطًا إلى مرتفع بأهمية إشراك أصحاب المصلحة في تفعيل سياساتها البيئية .فوجود أثر دال إحصائيًا لهذا البعد يؤكد أن المؤسسة تسعى إلى مواءمة ممارساتها البيئية مع توقعات الموردين والزبائن والعمال، مما يساهم في تعزيز الثقة والشفافية المؤسسية .غير أن درجة التطبيق ما تزال تتطلب مزيداً من التنظيم والتطوير المؤسسي، خاصة في ما يتعلق بتوسيع قنوات التواصل البيئي وتشجيع المستهلكين والموردين على تبني ممارسات صديقة للبيئة لضمان تحقيق أثر بيئي أوسع وأكثر استدامة.

المطلب الرابع: عرض وتحليل ومناقشة نتائج اختبار فرضيات الدراسة

بعد التحقق من وجود أبعاد الدراسة لدى المؤسسات الاقتصادية العشرون محل الدراسة، تبيّن وجود التزام فعلي من هذه المؤسسات بتطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية (المسؤولية البيئية) بدرجات متفاوتة. ولغرض اختبار فرضيات الدراسة بشكل أكثر عمقًا، تم استخدام اختبار معامل الانحدار البسيط

(Simple Linear Regression)باستخدام برنامجSPSS ، وذلك بهدف تحديد طبيعة العلاقة بين المسؤولية البيئية وأبعاد التنمية المستدامة، وقياس قوة تأثيرها الإحصائي.

الفرع الأول :اختبار الفرضية الأولى

/ صياغة الفرضية:

H_0 :لا تساهم المسؤولية البيئية في التنمية المستدامة من خلال رفع مستوى البعد الاجتماعي.

H_1 : تساهم المسؤولية البيئية في التنمية المستدامة من خلال رفع مستوى البعد الاجتماعي.

الجدول رقم 37 : نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الأولى

المتغير	معامل التحديد (R^2)	معامل الارتباط (R)	قيمة(F)	مستوى الدلالة (Sig.)	النتيجة
مساهمة المسؤولية البيئية في التنمية المستدامة من خلال رفع مستوى البعد الاجتماعي	0.498	0.706	48.573	0.000	دال إحصائيًا

المصدر :من إعداد الباحث وفق مخرجات برنامجSPSS

توضح نتائج الجدول أعلاه أن هناك علاقة ارتباطيه قوية وإيجابية بين المسؤولية البيئية ورفع مستوى البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة، حيث بلغ معامل الارتباط($R = 0.706$) ، وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين، فكلما ارتفع مستوى التزام المؤسسة بالمسؤولية البيئية، ارتفع معه مستوى مساهمتها في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة. هذا يعني عمليًا أنّ المؤسسات التي تسجّل مستويات أعلى في تبني ممارسات المسؤولية البيئية مثل حماية البيئة، إدارة الموارد، الامتثال للقوانين، إدارة النفايات، هي نفسها المؤسسات التي يُقيَّم أداؤها الاجتماعي بمستوى أعلى من طرف العاملين والشركاء الاجتماعيين .

أما معامل التحديد($R^2 = 0.498$) ، فيعني أن ما نسبته 49.8 %من التغيرات في البعد

الاجتماعي يمكن تفسيرها من خلال التغيرات في ممارسات المسؤولية البيئية، وهو ما يُعد دليلاً على التأثير الكبير للممارسات البيئية في تحقيق المنافع الاجتماعية المستدامة داخل المؤسسة. هذا يحمل دلالتين مهمتين:

–من الناحية الإحصائية :المسؤولية البيئية ليست متغيراً هامشياً أو ثانوياً، بل متغير مؤثّر واساسي في تشكيل صورة البعد الاجتماعي داخل المؤسسات محل الدراسة.

–من الناحية التسييرية :أي تحسن حقيقي في الممارسات البيئية (تدريب بيئي، نظام إدارة بيئية، تقليل التلوث، شفافية الإفصاح البيئي)، يمكن أن يكون له انعكاس مباشر على العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة (الثقة، الشعور بالعدالة، الانتماء، الرضا الوظيفي) في المقابل، يبقى حوالي 50.2 %من التغير في البعد الاجتماعي راجعًا لعوامل أخرى مثل نمط القيادة، الأجور، ظروف العمل، الثقافة التنظيمية، النقابات، وهو ما يؤكد أن المسؤولية البيئية مهمة لكنها ليست العامل الوحيد .وتبين نتائج اختبار (F) أن قيمة (F = 48.573) عند مستوى دلالة(Sig. = 0.000) ، وهي أقل بكثير من الحد المقبول(0.05) ، مما يدل على أن نموذج الانحدار ذو دلالة إحصائية عالية، ويؤكد أن العلاقة بين المتغير المستقل (المسؤولية البيئية) والمتغير التابع (البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة) ليست علاقة عشوائية بل ذات معنى إحصائي معتبر.

إذا ربطنا هذه النتائج بما تم التوصل إليه في التحليل الوصفي حيث دعمت نتائج اختبار (t) النتائج السابقة، إذ بلغت قيمة t المحسوبة (3.082) عند مستوى دلالة(0.003) ، بينما بلغ المتوسط الفرضي (3) والمتوسط الفعلي(3.45) ، مما يشير الى وجود فرق ذو دلالة إحصائية بين المتوسط الفعلي والمتوسط الفرضي . حيث نجد أن:

–التحليل الوصفي أظهر وجود مستوى متوسط إلى مرتفع من تطبيق البعد الاجتماعي في سياق المسؤولية البيئية.

–بينما تحليل الانحدار يبيّن أن جزءًا كبيراً من هذا المستوى الاجتماعي يرتبط مباشرة بمستوى المسؤولية البيئية .

هذا التكامل بين التحليلين يعزز النتيجة الجوهرية التالية: المؤسسات التي تستثمر في البعد البيئي بشكل جدي، هي نفسها التي تنجح أكثر في بناء بعد اجتماعي مستدام.

بناءً على ما سبق، يمكن رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة(H_1) ، التي تنص على أن المسؤولية البيئية تساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية المستدامة من خلال رفع مستوى البعد الاجتماعي. تدل هذه النتائج على أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة باتت تدرك الدور الاجتماعي للمسؤولية البيئية، حيث تعمل على تحسين ظروف العمل، والصحة المهنية، وتعزيز الوعي البيئي لدى العمال والمجتمع المحلي. كما أن هذا الارتباط الإيجابي يعكس التحول الكبير نحو دمج البعد البيئي والاجتماعي ضمن أهداف المؤسسة، مما يعتر خطوة جوهرية نحو تحقيق تنمية مستدامة متكاملة .

الفرع الثاني :اختبار الفرضية الثانية (البعد الاقتصادي)

/ صياغة الفرضية:

H_0 : لا تساهم المسؤولية البيئية في التنمية المستدامة من خلال رفع مستوى البعد الاقتصادي.

H_1 : تساهم المسؤولية البيئية في التنمية المستدامة من خلال رفع مستوى البعد الاقتصادي.

الجدول رقم 38 : نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الثانية

المتغير	معامل التحديد (R^2)	معامل الارتباط (R)	قيمة(F)	مستوى الدلالة (Sig.)	النتيجة
مساهمة المسؤولية البيئية في التنمية المستدامة من خلال رفع مستوى البعد الاقتصادي	0.563	0.751	63.215	0.000	دال إحصائيًا

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تُظهر نتائج الجدول أعلاه وجود علاقة ارتباطيه قوية وطردية بين ممارسات المسؤولية البيئية من جهة، وتحسين البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من جهة أخرى، حيث بلغ معامل الارتباط = R) (0.751، وهي قيمة مرتفعة جدًا تعكس أن المؤسسات التي تتبنى ممارسات بيئية تحقق أيضًا أداءً اقتصاديًا أفضل وأكثر استدامة. وبالتالي يدل هذا الارتباط القوي على أن الاهتمام بالبيئة أصبح محركًا

رئيسياً لتعزيز الكفاءة الاقتصادية من خلال تقليل الهدر، ترشيد استخدام الطاقة، وتنويع مصادر الموارد نحو بدائل مستدامة.

تفسير معامل التحديد($R^2 = 0.563$)

تشير قيمة معامل التحديد إلى أن المسؤولية البيئية تفسر نحو56.3 % من التغيرات في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة. وبذلك يمكن القول إن أكثر من نصف التحسن في الأداء الاقتصادي للمؤسسات محل الدراسة يُعزى إلى سياسات وممارسات بيئية مسؤولة مثل:

-الاستخدام الرشيد للطاقة والمواد الخام.

-تطبيق معايير الإنتاج الأنظف.

-تحسين كفاءة العمليات وتقليل الكُلف التشغيلية.

-الابتكار في تصميم منتجات صديقة للبيئة تفتح أسواقًا جديدة.

أما الجزء المتبقي (43.7 %) من التغير في الأداء الاقتصادي فيُعزى إلى عوامل أخرى كالتسيير المالي، حجم المؤسسة، نوع النشاط، وكفاءة الموارد البشرية.

دلالة اختبار F الإحصائية

ولتأكيد مصداقية هذه النتائج، أظهر اختبار (F) قيمة بلغت (63.215)، وهي قيمة عالية تدل على أن النموذج الإحصائي ككل ذو دلالة إحصائية عالية. الأهم من ذلك، أن مستوى الدلالة (.Sig)قد سجل (0.000)، وهي قيمة أقل بكثير من المستويات المعيارية المقبولة (0.05 أو 0.01). وهذا يؤكد بشكل قاطع أن التغيرات في المسؤولية البيئية تُحدث أثرًا واضحًا في البعد الاقتصادي، أي أن العلاقة بين المتغيرين ليست عشوائية بل حقيقية وممنهجة.

تبيّن هذه النتائج أن المسؤولية البيئية أصبحت عامل إنتاجي جديد في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث لا تقتصر مكاسبها على السمعة والصورة العامة فحسب، بل تمتد إلى تحقيق كفاءة اقتصادية مستدامة. يمكن القول من خلال قوة العلاقة الإحصائية ودلالتها أصبحت استثمار اقتصادي على المدى الطويل إذ تساهم في تقليل تكاليف التشغيل، رفع كفاءة الطاقة، تحسين صورة المؤسسة لدى المستثمرين والعملاء، فتح فرص جديدة في الأسواق. كما أن المؤسسات التي تتبنى معايير بيئية صارمة

تكون أكثر جاهزية للتكيف مع التشريعات البيئية الدولية، مما يعزز قدرتها على الولوج إلى الأسواق الخارجية بمنتجات مطابقة للمعايير البيئية العالمية.

استنادًا إلى نتائج التحليل السابق ، يمكن رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1)، التي تفيد بأن المسؤولية البيئية تُساهم بشكل دال إحصائيًا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال رفع كفاءة وأداء البعد الاقتصادي.

وتعكس هذه النتيجة الوعي المتزايد لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بأن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تُحقق على حساب البيئة، بل من خلال تكامل بين الكفاءة الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية، في إطار ما يُعرف بالاقتصاد الأخضر أو النمو المستدام.

الفرع الثالث :اختبار الفرضية الثالثة(البعد البيئي)

/ صياغة الفرضية:

H_0 : لا تساهم المسؤولية البيئية في التنمية المستدامة من خلال رفع مستوى البعد البيئي.

H_1 : تساهم المسؤولية البيئية في التنمية المستدامة من خلال رفع مستوى البعد البيئي.

الجدول رقم 39 : نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الثالثة

المتغير	معامل التحديد(R^2)	معامل الارتباط(R)	قيمة(F)	مستوى الدلالة (Sig.)	النتيجة
مساهمة المسؤولية البيئية في التنمية المستدامة من خلال رفع مستوى البعد البيئي	0.458	0.677	41.377	0.000	دال إحصائيًا

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول إلى وجود علاقة ارتباطيه قوية وموجبة بين المسؤولية البيئية والبعد البيئي للتنمية المستدامة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط(R = 0.677) ، وهي قيمة مرتفعة نسبيًا تدل على وجود علاقة ذات اتجاه طردي بين المتغيرين .بمعنى آخر، كلما زاد اهتمام المؤسسات بتطبيق ممارسات المسؤولية البيئية، كلما تحسّن أداؤها البيئي وارتفع مستوى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة.

تفسير معامل التحديد(R^2 = 0.458)

توضح قيمة معامل التحديد أن 45.8% من التغيرات في البعد البيئي للتنمية المستدامة يمكن تفسيرها من خلال المسؤولية البيئية، مما يعني أن نصف التحسن تقريباً في الأداء البيئي للمؤسسات يعود إلى تبني سياسات وممارسات بيئية مسؤولة.

تحليل دلالة نموذج الانحدار قيمة(F = 41.377)

تشير قيمة (F = 41.377) عند مستوى دلالة (Sig. = 0.000) إلى أن نموذج الانحدار دال إحصائيًا بشكل قوي، ما يعني أن المسؤولية البيئية تُعد متغيراً مفسراً مؤثرًا في البعد البيئي .إحصائيًا، هذه النتيجة تبرهن على أن العلاقة ليست عشوائية بل ذات قوة تفسيرية معتبرة.

إن العلاقة القوية بين المسؤولية البيئية والبعد البيئي تؤكد أن الاستدامة البيئية لا يمكن تحقيقها دون ممارسات مؤسسية مسؤولة .فالمسؤولية البيئية تمثل الإطار العملي الذي تُترجم من خلاله مفاهيم التنمية المستدامة إلى ممارسات ملموسة داخل المؤسسة .كما تدعم هذه النتائج التوجهات العالمية في مجال الاقتصاد الأخضر الذي يربط بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة.

رغم قوة العلاقة الإحصائية، إلا أن قيمة معامل التحديد (0.458) تشير إلى أن المؤسسات لا تزال في مرحلة التطور في مجال دمج المسؤولية البيئية بعمق في استراتيجياتها .فوجود تأثير معتدل يعني أن هناك فجوة بين التصورات المعلنة (السياسات) والتطبيق الفعلي (النتائج البيئية).

استنادًا إلى نتائج التحليل، يمكن رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة(H_1) ، التي تنص على أن للمسؤولية البيئية أثرًا إيجابيًا ودالًا إحصائيًا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال رفع مستوى البعد البيئي .وتؤكد النتائج أن المؤسسات محل الدراسة تمارس دورًا بيئيًا فاعلًا يسهم في تحسين جودة البيئة وتقليل التأثيرات السلبية، كما أن هذا الالتزام يعزز موقعها ضمن مسار التحول نحو

الاقتصاد الأخضر، ويؤكد على تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة :البيئية، الاقتصادية، والاجتماعية.

النتائج المتوصل إليها في ضوء التحليل الإحصائي للدراسة

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي للدراسة أن المؤسسات الاقتصادية محل البحث تُظهر التزاماً فعلياً ومتنامياً بتطبيق ممارسات البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية ، وإن كان هذا الالتزام يتفاوت في القوة بين مختلف الأبعاد. وقد كشفت النتائج عن مستوى وعي تنظيمي معتبر لدى مسيري هذه المؤسسات بأهمية دمج البعد البيئي ضمن سياساتها واستراتيجياتها الإدارية والتشغيلية.

فيما يتعلق بالمحور الأول الخاص بمدى التزام المؤسسات بتطبيق ممارسات البعد البيئي، بين التحليل الوصفي أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (3.01) و(3.93)، وهو ما يعكس مستوى تطبيق متوسط إلى مرتفع . وأظهرت النتائج أن المؤسسات تحقق أعلى التزام في بُعد التعهدات البيئية ، حيث تبنت سياسات وبرامج بيئية واضحة، بينما كان الالتزام أقل في أبعاد إدارة الموارد والطاقة و إدارة النفايات والتعامل مع أصحاب المصلحة . وهذا يشير إلى أن المؤسسات تركز أكثر على الامتثال التنظيمي والقانوني مقارنة بالجانب التشاركي والابتكاري في المجال البيئي.

أما المحور الثاني المتعلق بدور المسؤولية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، فقد أظهرت النتائج أن للمسؤولية البيئية تأثيراً إيجابياً ملموساً على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاجتماعي، الاقتصادي، والبيئي). إذ تبين أن المؤسسات التي تطبق ممارسات بيئية مسؤولة تحقق أداءً أفضل في مجالات السلامة المهنية، الكفاءة الاقتصادية، وحماية البيئة. ويعكس ذلك تحولاً تدريجياً في الفكر المؤسسي نحو اعتبار البيئة جزءاً من دورة الإنتاج والقيمة وليس مجرد عبء تشغيلي.

وفي إطار اختبار مدى التزام المؤسسات بتطبيق البعد البيئي ، أكدت نتائج اختبار (T) لعينة واحدة أن جميع الأبعاد الخمسة المدروسة (التعهدات البيئية، إدارة الموارد، الامتثال للقوانين، إدارة النفايات، ومتطلبات أصحاب المصلحة) سجلت قيماً دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($Sig \leq$

0.05). مما يدل على وجود التزام حقيقي بالممارسات البيئية، خاصة في مجال الامتثال والتنظيم الداخلي.

وأخيرًا، أوضحت نتائج اختبار فرضيات الدراسة باستعمال تحليل الانحدار البسيط وجود علاقات ارتباطية قوية ودالة إحصائيًا بين المسؤولية البيئية وأبعاد التنمية المستدامة الثلاثة. إذ بلغ معامل الارتباط (R) ما بين (0.677) و(0.751)، وهو ما يؤكد أن تطبيق الممارسات البيئية يساهم بشكل فعلي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال رفع الأداء الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للمؤسسة. كما أظهرت قيم معامل التحديد (R^2) أن المسؤولية البيئية تفسر بين (45% و56%) من التغيرات في هذه الأبعاد، مما يعزز أهمية إدماجها في التخطيط الإستراتيجي للمؤسسات.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن النتائج تؤكد أن المؤسسات الجزائرية المدروسة تسير في اتجاه إيجابي نحو تبني مفهوم المسؤولية البيئية كمكوّن أساسي في استراتيجياتها ، غير أن هذا المسار لا يزال بحاجة إلى مزيد من التنظيم، خاصة في مجالات إدارة الطاقة، تدوير النفايات، وتفعيل الشراكات البيئية مع أصحاب المصلحة .

يمكن القول إن النتائج الإحصائية والتحليلية تُثبت أن المؤسسات الجزائرية قد بدأت بالفعل في الانتقال من مرحلة الامتثال البيئي إلى مرحلة التمأسس البيئي، وأن المسؤولية البيئية لم تعد هامشًا من نشاطها، بل أصبحت عنصرًا من عناصر الحوكمة البيئية والاجتماعية كما تؤكد النتائج أن تعزيز هذه الممارسات لا تقتصر مساهمته في حماية البيئة، بل يُعزز من أداء المؤسسة واستدامتها التنافسية على المدى الطويل.

خلاصة الفصل الرابع :

خلص هذا الفصل التطبيقي إلى تقييم مدى مساهمة البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في دعم أبعاد التنمية المستدامة داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وذلك اعتماداً على دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات التي تنشط في عدة قطاعات. وقد سمحت نتائج الاستبيان المقدَّم لأفراد العينة بفهم مستوى تبنّي المؤسسات للممارسات البيئية، ومدى انعكاس ذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن المؤسسات الاقتصادية باتت تعي بدرجة متزايدة أهمية إدماج البعد البيئي ضمن منظومتها الإدارية، حيث تبين أنّ أغلب أفراد العينة أكدوا وجود التزام نسبي بحماية البيئة، سواء من خلال التقليل من النفايات، أو ترشيد استهلاك الموارد، أو اعتماد سلوكيات تنظيمية تهدف إلى الحد من التلوث. كما أظهرت النتائج أن هذا الالتزام البيئي لا يقتصر على الجانب الشكلي، حيث أظهرت المؤسسات المدروسة أنها تتبع سياسات وإجراءات واضحة للحفاظ على البيئة وإدارة الموارد، لكنها ما تزال بحاجة إلى تعزيز نظم الرقابة والتقييم البيئي الداخلي .

وبناءً على مجموع النتائج المحصل عليها، يمكن القول إنّ البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية يمثّل محركاً أساسياً لدعم التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. كما أثبتت الدراسة صحة الفرضية الرئيسية، التي تؤكد وجود أثر إيجابي لتطبيق الممارسات البيئية على تحقيق التنمية المستدامة، سواء عبر تحسين الأداء الاقتصادي، أو دعم العدالة الاجتماعية، أو حماية البيئة ، حيث أظهرت نتائج معاملات الارتباط في الأبعاد الثلاثة (الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي) علاقات دالة إحصائيًا قوية، مما يؤكد أن تبني المؤسسة للمسؤولية البيئية يساهم مباشرة في دعم أهداف التنمية المستدامة.

على المستوى الاجتماعي، تبين أن تحسين ظروف العمل ومشاركة العاملين في البرامج البيئية يعزز الانتماء المؤسسي ويزيد من فعالية الأداء.

على المستوى الاقتصادي، أوضحت النتائج أن المؤسسات التي تستثمر في الطاقة النظيفة وإدارة الموارد بفعالية تحقق منافع مالية ملموسة وتضمن استمرارية تنافسيتها في السوق.

أما على المستوى البيئي، فرغم وجود جهود معتبرة في الحد من التلوث والنفايات، إلا أن بعض الجوانب التقنية مثل التدقيق البيئي ومتابعة المعايير تحتاج إلى تطوير أكبر لتحقيق التكامل المستدام .

أظهرت الدراسة الميدانية أن المؤسسات الاقتصادية المدروسة بدأت تنتقل تدريجياً من المقاربة التقليدية في إدارة البيئة إلى مقاربة إستراتيجية مستدامة، تعتمد على إدماج مبادئ المسؤولية البيئية في جميع أنشطتها التشغيلية. كما أن القيم الإحصائية المرتفعة للصدق الداخلي والمعاملات الدالة تُشير إلى أن الوعي البيئي في تصاعد مستمر، مما يمهد الطريق لبناء ثقافة مؤسساتية قائمة على التنمية المستدامة. ومع ذلك، يبقى التحدي الأكبر هو تحويل هذا الوعي إلى ممارسات ثابتة ومؤشرات أداء قابلة للقياس والمتابعة.

خاتمة

خاتمة :

تعد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية، وبالأخص ذات البعد البيئي، من المواضيع الحديثة التي اكتسبت أهمية متزايدة في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها العالم اليوم .فهي لم تعد مجرد توجه اختياري، بل أصبحت مطلباً استراتيجياً تمليه تحديات التنمية المستدامة، وضرورة بيئية تفرضها الاعتبارات الأخلاقية والتشريعية، خاصة في ظل تصاعد التحديات البيئية العالمية والضغوط الاجتماعية المتزايدة من قبل المستهلكين والمجتمع المدني .وفي هذا الإطار، جاءت هذه الأطروحة لتسلط الضوء على واقع ممارسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للبعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية، ودوره في دعم أبعاد التنمية المستدامة، من خلال الجمع بين التحليل النظري والدراسة التطبيقية الميدانية.

لقد أظهرت الفصول النظرية أن مفهوم التنمية المستدامة أصبح يمثل توجهاً عالمياً استراتيجياً يهدف إلى تحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية . كما تم التطرق إلى الأسس المفاهيمية للتنمية المستدامة من حيث نشأتها وتطورها التاريخي، وتوضيح خصائصها وأهدافها وأهميتها في تحقيق التوازن بين حاجات الحاضر ومتطلبات الأجيال القادمة .وتبين من خلال التحليل أن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها دون إشراك الفاعلين الاقتصاديين، وفي مقدمتهم المؤسسات، التي تشكل الحلقة المحورية في تحويل المبادئ النظرية إلى ممارسات عملية تساهم في الاستخدام الرشيد للموارد وتحقيق الرفاه الاجتماعي.

كما تم في الإطار النظري إبراز العلاقة التكاملية بين المؤسسة الاقتصادية والتنمية المستدامة، حيث تعتبر المؤسسة المستفيد المباشر من تحقيق الاستدامة، كونها تضمن لها الاستمرارية والتنافسية، في حين تساهم هذه الأخيرة في تحقيق التنمية المستدامة عبر تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية، وتحقيق النمو الاقتصادي في إطار احترام البيئة .وقد أظهرت الدراسة أن التنمية المستدامة تعتمد على ثلاث دعائم أساسية مترابطة :البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، وأن نجاح أي مؤسسة في تحقيق الاستدامة يستوجب تكامل هذه الأبعاد وعدم التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض.

أما على المستوى التطبيقي، فقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية التي شملت عشرين (20)

مؤسسة اقتصادية جزائرية، أن هناك وعيًا متزايدًا بأهمية تبني الممارسات البيئية كجزء من المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة .إذ تسعى بعض المؤسسات إلى إدماج الاعتبارات البيئية في استراتيجياتها الإدارية من خلال اعتماد أساليب إنتاج نظيفة، وتقليص النفايات، وترشيد استهلاك الطاقة، في حين لا تزال مؤسسات أخرى تعاني من ضعف في الوعي البيئي أو غياب لآليات تنظيمية واضحة تضمن استدامة هذه الممارسات .وقد تبين كذلك أن المؤسسات التي تبنت المسؤولية البيئية تحقق أداءً اقتصاديًا أفضل على المدى الطويل، نظرًا لما توفره هذه الممارسات من كفاءة في استخدام الموارد وتقليل للمخاطر التشغيلية وتحسين لصورة المؤسسة لدى المجتمع.

وبالاعتماد على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج على المستويين النظري والميداني، يمكن القول إن الفرضيات المطروحة قد تم تأكيدها بدرجات متفاوتة، بما ينسجم مع الإشكالية الرئيسة وأهداف البحث .فقد أكدت النتائج، أولًا، أن التطور المفاهيمي للتنمية المستدامة أدى إلى إعادة صياغة دور المؤسسة الاقتصادية، حيث لم يعد يقتصر على البعد الاقتصادي فحسب، بل امتد ليشمل الأبعاد البيئية والاجتماعية، مما يؤكد صحة الفرضية الأولى .كما بيّنت نتائج الدراسة أن المسؤولية الاجتماعية تمثل عنصرًا أساسيًا في تعزيز مكانة المؤسسة الاقتصادية وتحسين أدائها ، وهو ما يدعم صحة الفرضية الثانية ويبرز الطابع الاستراتيجي لتبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسات الاقتصادية.

ومن جهة أخرى، أظهرت النتائج صحة الفرضية الثالثة، إذ تبيّن أن المسؤولية البيئية للمؤسسات الاقتصادية، من خلال تبنيها لممارسات الإدارة البيئية، تساهم بشكل مباشر في دعم تحقيق التنمية المستدامة، عبر تحسين الأداء البيئي، وترشيد استخدام الموارد، والحد من الآثار البيئية السلبية للأنشطة الإنتاجية.

أما فيما يخص الفرضية الرابعة ، والتي تم تجزئتها إلى ثلاث فرضيات فرعية، فقد أثبتت النتائج الميدانية صحتها بوضوح، حيث تم تأكيد الفرضية الرئيسة التي مفادها أن تطبيق عناصر المسؤولية البيئية له أثر ذو دلالة على تحقيق الاستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة .فقد أظهرت النتائج صحة الفرضية الفرعية الأولى من خلال وجود علاقة موجبة بين الالتزام بمتطلبات المسؤولية البيئية وتحقيق الاستدامة الاقتصادية للمؤسسة، وهو ما تجلى في تحسين كفاءة

استخدام الموارد، وتقليل الهدر، وتعزيز الأداء المالي على المدى الطويل .وبخصوص الفرضية الفرعية الثانية، فقد أظهرت النتائج أن الالتزام بالمسؤولية البيئية يساهم بوضوح في تحقيق الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة، خاصة في ما يتعلق بإدارة النفايات وترشيد استهلاك الطاقة والحد من التلوث .أما الفرضية الثالثة، فقد أكدت الدراسة صحتها كذلك، حيث تبين أن التوجه البيئي للمؤسسة ينعكس إيجاباً على بعدها الاجتماعي من خلال تحسين بيئة العمل، وتعزيز الصحة والسلامة المهنية، وتنمية روح المسؤولية المجتمعية داخل المؤسسة وخارجها .وبناءً على ذلك، فإن النتائج النهائية تؤكد سلامة الفرضيات الأساسية للدراسة، وتبرز أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تتبنى البعد البيئي ضمن مسؤوليتها الاجتماعية تكون أكثر قدرة على تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

من خلال التحليل النظري والميداني، يمكن القول إن العلاقة بين المسؤولية البيئية والتنمية المستدامة داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية هي علاقة تكاملية متبادلة، إذ تساهم الممارسات البيئية الرشيدة في تعزيز قدرة المؤسسة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بينما توفر التنمية المستدامة الإطار الملائم لاستمرارية المؤسسة وازدهارها .وتؤكد نتائج الدراسة أن تبني البعد البيئي لا يقتصر على الامتثال للقوانين، بل يمثل خياراً استراتيجياً ضرورياً يعكس نضج المؤسسة ووعيها بدورها المجتمعي ومسؤوليتها تجاه الأجيال القادمة.

وانطلاقاً من ذلك، يمكن تقديم جملة من التوصيات العملية الموجهة إلى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والجهات الوصية، أهمها:

–ضرورة إدماج البعد البيئي ضمن الخطط الاستراتيجية والسياسات العامة للمؤسسات الاقتصادية، بحيث يصبح جزءاً من منظومة اتخاذ القرار.

–تكثيف برامج التكوين والتحسيس في مجال الإدارة البيئية والمسؤولية الاجتماعية، لرفع مستوى الوعي لدى الموارد البشرية.

–تشجيع المؤسسات على تبني أنظمة إدارة بيئية متوافقة مع المعايير الدولية، على غرار المواصفة ISO 14001، لما توفره من إطار منهجي لإدارة الأداء البيئي.

–تعزيز الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية والهيئات البحثية والجامعات من أجل تطوير حلول

ابتكارية للمشكلات البيئية.

–توفير حوافز مالية وضريبية للمؤسسات التي تستثمر في التقنيات النظيفة والطاقة المتجددة، بما يعزز من تنافسيتها واستدامتها.

أما من حيث آفاق البحث المستقبلية، فإن هذه الدراسة تمهد الطريق أمام بحوث أخرى يمكن أن تتعمق في تحليل العلاقة بين المسؤولية البيئية والتحول الرقمي في المؤسسات، أو دراسة الفوارق القطاعية في تطبيق ممارسات المسؤولية البيئية بين المؤسسات الصناعية والخدمية، أو تقييم الأثر الكمي للمسؤولية البيئية على الأداء المالي والاجتماعي للمؤسسة .كما يمكن توسيع نطاق البحث ليشمل مقارنة بين المؤسسات الجزائرية ومثيلاتها في دول أخرى من أجل تحديد الممارسات المثلى القابلة للتطبيق محلياً.

وفي الختام، يمكن التأكيد على أن هذه الأطروحة مثلت محاولة علمية جادة لفهم دور البعد البيئي في دعم التنمية المستدامة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وقد بينت أن الطريق نحو تحقيق الاستدامة يتطلب تظافر جهود الدولة والمؤسسات والمجتمع المدني .كما أبرزت أن الاستثمار في المسؤولية البيئية ليس عبئًا ماليًا بل رافداً من روافد النمو والابتكار والتنافسية، وأن التنمية المستدامة ليست مجرد شعار، بل خيار استراتيجي يضمن بقاء المؤسسة وازدهارها في بيئة اقتصادية متغيرة . ومن ثم، فإن هذه الدراسة تسهم في إثراء النقاش الأكاديمي حول مفهوم الاستدامة في السياق الجزائري، وتشكل قاعدة يمكن البناء عليها في أبحاث مستقبلية تهدف إلى تعزيز الفكر الاقتصادي البيئي كأحد مقومات التنمية المستدامة في الجزائر.

الملاحق

ملحق رقم 01 : المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة

N°	Entreprise	Activité	Wilaya
01	BATICIM	Fabrication et galvanisation de pylônes et structures métalliques	Alger
02	NCA Rouiba	Fabrication de jus de fruits	Alger
03	ALFEL	Produits de fonderie	Alger
04	Sika Algérie	Produits chimiques pour la construction	Alger
05	Schneider Electric Alger	Équipements électriques	Alger
06	ETTERKIB	Travaux et montage industriel	Blida
07	VENUS	Produits cosmétiques et hygiène	Blida
08	Groupe SIM	Pâtes, couscous, semoule, farines, eaux	Blida
09	SCMI – Blida	Ciment et clinker	Blida
10	SARL GIPAR	Briques pleines	Bordj Bou Arreridj

11	Condor Electronics	Équipements électroniques et électroménagers	Bordj Bou Arreridj
12	SCSEG – GICA	Ciment et clinker	Bouira
13	ENAP – Akhdaria	Peintures, vernis, produits chimiques	Bouira
14	Pigma Color	Peintures et revêtements	Bouira
15	Linde Gas Algérie	Gaz industriels, médicaux, alimentaires	Bouira
16	Baticompos SPA	Composants métalliques	Béjaïa
17	Lafarge Ciment de M'Sila	Ciment et clinker	M'Sila
18	ALGM Mechri	Géomembranes PEHD	M'Sila
19	TONIC EMBALLAGE	Fabrication de carton ondulé	Tipaza
20	SASACE SPA	Sacs papier et sacs revêtus	Tipaza

ملحق رقم 02 : قائمة الأساتذة المحكمين

1. الدكتور براق محمد المدرسة العليا للتجارة – القليعة
2. الدكتور بلمهدي نبيلة جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة
3. الدكتور عاشور عبد الحكيم جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة
4. الدكتور سليماني سميحة جامعة أمحمد بوقرة بومرداس
5. الدكتور شلالي فارس جامعة أمحمد بوقرة بومرداس
6. الدكتور سلاطني هاجر جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي
7. معزوز زكية جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة

ملحق رقم 03 : استمارة الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

استبيان

دور البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في دعم أبعاد التنمية المستدامة على مستوى المؤسسة الاقتصادية : دراسة حالة الجزائر

سيدي المحترم السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

تحية طيبة وبعد

يقوم الباحث بإعداد بحث علمي بالعنوان المذكور أعلاه وذلك ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في علوم التسيير

نرجوا منكم التفضل بالإجابة على فقرات الاستبيان المرفق وذلك بوضع إشارة (*) في الخانة التي تعبر عن وجهة نظركم ، وإنني أشكركم على تعاونكم وأتمنى لكم دوام التوفيق ، وأحيطكم علما أن كل المعلومات التي سوف تحاط بالسرية التامة ، وان نتائج هذا الاستبيان لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي

تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير

الطالبة : خلادي سومية **تحت إشراف الأستاذ : براق محمد**

الجزء الأول : معلومات عامة

أولا : البيانات الشخصية

1. الجنس : ذكر ☐

أنثى ☐

2. السن :.....

3. المؤهل العلمي : اقل من الثانوي ☐

ثانوي ☐

جامعي ☐

4. اقدمية العمل بالمؤسسة: اقل من 5 سنوات ☐

من 5 إلى 15 سنة ☐

من 16 إلى 25 سنة ☐

أكثر من 25 سنة ☐

5. المستوى الإداري : مدير المؤسسة ☐

رئيس قسم ☐

رئيس مصلحة ☐

إداري ☐

ثانيا : المعلومات الخاصة بالمؤسسة

6. اسم المؤسسة .....

7. المقر الاجتماعي .....

8. تاريخ بداية النشاط .....

9. طبيعة النشاط : الصناعة ☐

التجارة ☐

الخدمات ☐

10. طبيعة الملكية : عامة ☐

خاصة ☐

مختلطة ☐

11. عدد العمال في المؤسسة : من 10 إلى 49 عامل

من 500 إلى 250 عامل

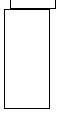

أكثر من 250 عامل

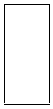

الجزء الثاني :

المحور الأول : إليك بعض العبارات حول مدى التزام مؤسستكم بتطبيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية (المسؤولية البيئية) ، فعليه إلى أي درجة آنت موافق آو غير موافق على ذلك ؟

الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق الى حد ما	موافق	موافق بشدة
أولا: التعهدات البيئية					
1. لدى مسيري مؤسستكم معلومات كافية حول ممارسات المسؤولية البيئية للمؤسسات					
2. تتبنى المؤسسة في نظامها الداخلي بنود تنظيمية توجه سلوكها البيئي كما تمتلك المؤسسة سياسة بيئية محددة وبرامج بيئية يتم تنفيذها					
3. تهتم مؤسستكم وتعمل على تطبيق المبادئ التي تتضمنها متطلبات نظام الإدارة البيئية للحصول على شهادة المطابقة البيئية iso 14001					
4. تعمل المؤسسة على نشر الوعي البيئي في وسط إطاراتها وموظفيها وإشراكهم في تفعيل التزاماتها بمسؤوليتها البيئية					
5. تلتزم المؤسسة بالحفاظ على البيئة مع المجتمع المحلي					

والمنظمات البيئية لتحسين جودة الحياة لمختلف الأطراف ذات المصلحة					
أولا : ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل الطاقة وإدارة الموارد					
6. تقوم المؤسسة باستخدام الطاقة بفعالية					
7. يوجد في مؤسستكم خطط لتطوير نظام لإدارة الطاقة لدى المنشاة من خلال وضع سياسات لزيادة كفاءة استخدام الطاقة وتجنب الفاقد منها					
8. تسعى المؤسسة إلى الحصول على المواد الخام من الموارد المتجددة					
9. تستخدم مؤسستكم المواد غير الضارة للبيئة					
10. تراعي المؤسسة التأثيرات البيئية عند شراءها للمواد الخام					
11. يتبنى موردي المواد الأولية للمؤسسة سياسات وممارسات بيئية سليمة					
12. تستخدم المؤسسة المواد الخام المعاد تدويرها أو المسترجعة					
ثانيا : ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل الامتثال للقوانين واللوائح					
13. تلتزم مؤسستكم بالقوانين واللوائح البيئية					
14. لا تقوم المؤسسة بأي نشاط يخالف المتطلبات القانونية					
15. تعاني المؤسسة ضغوط بيئية من طرف السلطات المحلية					
16. تتحقق المؤسسة وبصفة دورية مما إذا كانت ملتزمة بجميع اللوائح المحلية والوطنية المتعلقة بتخزين المواد الخطرة ومعالجتها والتخلص منها					
17. تلتزم المؤسسة بجميع الضوابط القانونية الحالية					

المفروضة على عمليات تفريغ النفايات الصلبة والسائلة					
ثالثا : ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل إدارة النفايات والتقليل من الانبعاثات					
18. تتبع المؤسسة إجراءات واضحة لإدارة النفايات في موقع عملها					
19. تخزن مؤسستكم نفاياتها بطريقة تقلل من مخاطرها البيئية					
20. تضع مؤسستكم هدفا للتقليل من النفايات الصلبة والسائلة والغازية المنتجة					
21. تقوم المؤسسة بنقل النفايات والتخلص منها بطريقة تحد من أي تأثير بيئي					
22. تعمل المؤسسة على وضع علامات وتواريخ بشكل واضح على جميع المواد الخطرة لكي يتسنى التعرف عليها بسهولة وفحصها بشكل دوري لمعرفة إذا كان هناك تسربات آو تأكل أو أي عيوب في الحاوية					
23. تقوم المؤسسة بفصل النفايات لتسهيل إعادة التدوير					
24. تتم مراقبة الانبعاثات الغازية وتحتفظ المؤسسة بسجلات تفصيلية عنها					
25. قامت مؤسستكم بتركيب أجهزة خاصة لتقليل الانبعاثات الغازية					
رابعا : ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل متطلبات أصحاب المصلحة					
26. لدى مؤسستكم سياسة بيئية واضحة لكل الأطراف ذات المصلحة					
27. تقوم المؤسسة بالإفصاح عن أدائها البيئي حيث تقدم تقارير دورية لأصحاب المصالح حول نشاطاتها البيئية.					
28. تقوم مؤسستكم وبشكل طوعي بمراعاة الجوانب البيئية في أنشطتها					

29. تراعي المؤسسة في برمجتها لسياستها البيئية متطلبات زبائنها					
30. تشرك المؤسسة مورديها عند وضع سياستها البيئية					
31. تعتمد مؤسستكم على مؤشرات تسمح لها بمعرفة مدى توافق سياستها البيئية مع متطلبات عمالها					
32. تقوم المؤسسة بتشجيع المستهلكين على إعادة استخدام آو إعادة تدوير مواد التعبئة من خلال التجميع في مستودع الزجاجات وإعادة استخدام الأكياس البلاستيكية والحاويات التي يمكن إعادة ملؤها					
33. تعمل المؤسسة على تشجيع مورديها وعملائها على المحافظة على البيئة					

المحور الثاني : تتناول فقرات هذا المحور أبرز العناصر التي من شأنها ان توضح دور المسؤولية البيئية في التنمية المستدامة في مؤسستكم، فإلى أي مدى أن موافق أو غير موافق على ذلك؟

الفقرات	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق الى حد ما	موافق	موافق بشدة
أولا : مستوى البعد الاجتماعي					
34. تضع مؤسستكم اطر قانونية لمشاركة الشركاء الاجتماعيين في مشاريع المحافظة على رأس المال الطبيعي					
35. تضمن مؤسستكم متطلبات الصحة والسلامة المهنية للعاملين فيها					
36. تساهم مؤسستكم في تحسين نوعية الحوار الذي يربطها بالشركاء الاجتماعيين					
37. زاد رضا العاملين نتيجة إشراكهم في تطبيق متطلبات المسؤولية البيئية في مؤسستكم					

38. تساهم مؤسستكم في تبني مبادرات مشتركة مع الموردين من اجل تطوير منتجات يراعى فيها البعد البيئي والاجتماعي					
39. تساهم مؤسستكم في التعرف على تطلعات العمال من خلال الاستقصاءات خاصة في المجالات البيئية وظروف العمل والصحة والسلامة المهنية					
40. تقدم مؤسستكم مساعدات للجمعيات التي تهدف الى تحسين البيئة					
ثانيا : مستوى البعد الاقتصادي					
41. يوجد في مؤسستكم توجهات لاستخدام الطاقة بكفاءة وفاعلية وبما يضمن استخدام المنشآت لموارد الطاقة بشكل فعال والحفاظ على الموارد الطبيعية 42.					
43. تسعى مؤسستكم للحفاظ على سمعة وسلامة المنشآت الصناعية من النواحي البيئية من خلال إزالة الأضرار البيئية التي قد تسبب لها تكاليف مادية					
44. تقوم مؤسستكم بتحديث أساليب الحصول على الموارد إلى أساليب مستدامة					
45. تعمل مؤسستكم على تحقيق أرباح باستخدام موارد اقل					
46. تحقق مؤسستكم عوائد مالية من جراء الاستثمار في الاستدامة					
47. تسعى مؤسستكم إلى التقليل من أثارها البيئية عند محاولة تطوير منتج جديد					
48. تقوم مؤسستكم بعمليات التموين والشراء وفق ما تقتضيه متطلبات التنمية المستدامة					
49. تعمل مؤسستكم على تسويق منتجات صديقة للبيئة					

50. تعتمد مؤسستكم على التحسين المستدام لخدماتها					
ثالثا: مستوى البعد البيئي					
51. يتم توجيه الموارد البشرية لضمان إدارة بيئية سليمة					
52. تقوم المؤسسة بمراجعة دورية ودائمة لنظم الرقابة الداخلية في ما يتعلق بالرقابة على الجوانب البيئية					
53. تقوم المؤسسة بالتحقق من صلاحية الأجهزة والمعدات المستخدمة في منع التلوث البيئي					
54. تقوم مؤسستكم بالتحقق من الالتزام بالمعايير والمقاييس المتبعة لاستخدام المواد الخام وطرق معالجتها وتصنيعها والإجراءات الوقاية من التلوث					
55. تتبنى مؤسستكم سياسات إدارية بيئية يمكن من خلالها الحكم عن مدى التزام المنشأة بما خططت له فيما يتعلق بمعالجة التأثيرات السلبية لنشاطاتها على البيئة					
56. تراعي مؤسستكم المعايير البيئية وتعمل على تخفيض التلوث باستخدام مواد نظيفة					
57. تلتزم مؤسستكم بالإجراءات الحكومية لحماية البيئة.					
58. حماية البيئة من التلوث يعد منطلقا أساسيا ضمن إستراتيجية مؤسستكم					

قائمة المراجع

المراجع

أولا : قائمة المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1 . ابتسام سعيد الملكاوي، **جريمة تلويث البيئة – دراسة مقارنة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،2008

2 . إبراهيم مراد الدعمة، **التنمية البشرية الإنسانية بين النظرية والواقع**، دار المناهج، عمان ، 2009

3. أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى ،**إدارة المخاطر**، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان ،2007

4 . أسامة المليجي ، على عبد العزيز ، **الايزو 14000 نظام الإدارة البيئية** ، الشركة العربية للإعلام العلمي القاهرة ،1999

5 . أحمد سامي عدلي القاضي، **المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية)مجالاتها-تأثيرها على الأداء**،2010

6 . أحمد لكحل، **دور الجماعات المحلية في حماية البيئة** ، الجزائر ، دار هومة ،2014

7 .بهجت عطية راضي و هشام يوسف العربي ، **إدارة الجودة الشاملة المفهوم الفلسفة والتطبيقات** ، المنهل للنشر ،2018

8 .باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع : مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية**، عمان ، الطبعة العربية الأولى،2003

9 .توم تيتنبرج، **نحو مفهوم لاقتصاديات الموارد الطبيعية و المعالجات الدولية لها**، تر :جلال البنا ،المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ،2004

10. تميزار أحمد و ضيافي نوال ، **التأصيل النظري لماهية المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال و العوائد المحققة من جراء تبنيها** ، المكتبة الشاملة الذهبية.

11 .ثابت حسن رضا فولى عثمان، **التطورات العلمية والأطر النظرية للمسؤولية الاجتماعية**، المركز الديمقراطي العربي ألمانيا–برلين، كتاب جماعي، الطبعة الأولى،2019

12 .دونانو رومانو ، **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية**، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، دمشق2003

13. سامية جلال سعد، **الإدارة البيئية المتكاملة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، الإسكندرية،.2005

14 .صلاح محمود الحجار ، **الإصلاح البيئي في الوطن العربي** ، ط1، دار الفكر العربي ،2007

15 .سهير حامد، **إشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق**، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007

16. عصام الحناوي، **قضايا البيئة في مئة سؤال وجواب البيئة والتنمية**، لبنان، الطبعة الثانية، 2008

17 .عبود نجم عبود ، **إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات** ، دار الوراق ، عمان ،2005

18 .عبد الحكيم ميهوبي، **التغيرات المناخية الأسباب، المخاطر ومستقبل البيئة العالمي**، دار الخلدونية، القبة القديمة –الجزائر،2011

19 .عبد الرزاق سالم الرحاحلة، **المسؤولية الاجتماعية**، دار الإعصار العلمي، عمان ،2011

20 .عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2008

المراجع

21 .عارف صالح مخلف ، **الإدارة البيئية الحماية الإدارية للبيئة** ، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان،.2007

22 .عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفاء، عمان ، الطبعة الأولى،2007

23 .غازي بن عبد الرحمن القصيبي، **حياة في الادارة** ، دار النهار للنشر ، بيروت ،2006

24 .فريد فهمي زيارة، **مدخل معاصر** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2009

25 .قافي مصطفى يوسف كافي ، **الاهتمام بالتنمية المستدامة– قمة الارض جوهانسبورغ 2002** ، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ،2016

26 .كامل محمد المغربي ، **الإدارة والبيئة والسياسة العامة** ، دار بغدادي للنشر والتوزيع ، عمان ، 1994

27 .مدحت ابو النصر و ياسمين مدحت محمد ، **التنمية المستدامة مفهومها–أبعادها– مؤشراتها**، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، القاهرة ،2017

28 .محمد عبد الغني حسن هلال ، **إدارة وحماية البيئة**، مركز تطوير الأداء والتنمية ، القاهرة ، 2005

29 .محمد حسن دخيل، **إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ، الطبعة الأولى،2009

30 .محمد كامل عارف و علي حسين جحاح، **تقرير مستقبلنا المشترك اللجنة العالمية للبيئة والتنمية**، سلسلة عالم المعرفة، العدد142 ، الكويت ،1989

31 .محمد محمود ذهبية، **علم البيئة**، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان،2006

32 .مصطفى يوسف كافي، **فلسفة التسويق الأخضر**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2014

33 .ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض، السعودية،2006

34 .نادية حمدي صالح، **الإدارة البيئية المبادئ والممارسات**، المنظمة العربية لتنمية الإدارية، عمان ،2003 ،

35 .ناصر جرادات وعزام أبو الحمام، **المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للمنظمات**، ط1 ، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2013

36 .نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، **إدارة البيئة نظم ومتطلبات تطبيقات ISO 14000** ، دار المسيرة ،2007

37 .نعم عباس الخفاجي وطاهر محسن الغالبي ، **قراءات في الفكر الاداري المعاصر** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ،2008

38 .نورا محمد عماد الدين أنور، **المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية دراسة تطبيقية**، مركز المديرين المصري ،مسابقة الأبحاث السنوية،2010

39 .هشام يوسف العربي وبهجت عطية راضي ، **إدارة الجودة الشاملة المفهوم الفلسفة والتطبيقات** ، المنهل للنشر ،2018

40 .زكرياء طاحون، **إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف** ، ط1، جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة ، القاهرة،2005

ب- المجلات العلمية

المراجع

1. العايب عبد الرحمان، **وظيفة التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف، العدد11 ،2011
2. السعيد بريكة، مريم بوثلجة، **الاقتصاد الأخضر المستديم لتحقيق التنمية في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 3 ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر
3. الطيف عبد الكريم و كوراد فاطيمة ، **نظم إدارة البيئة السليمة ودورها في تحقيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال الحديثة**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد07 ، العدد04 :، ديسمبر2019
4. بوسالم زينة ، **البيئة ومشكلاتها قراءة سوسيولوجية في المفهوم والأسباب** ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، عدد17، ديسمبر2014
5. بلحاج سليمة ، **حماية البيئة بين الاسباب الاقتصادية والحلول المالية** ، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية ، المجلد2 ، العدد 1 ،2012
6. جنان شهاب أحمد، **أخلاقيات العمل :منظور إداري معاصر في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمنظمات دراسة تحليلية لآراء العاملين في مؤسسة الشاكري للمبرآت الاجتماعية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد15 ، العدد4 ،2013
7. خليف مصطفى غرايبة ، **التلوث البيئي مفهومه وأشكاله وكيفية التخلص من خطورته** ، مجلة الدراسات البيئية، المجلد3 ، جوان2010
8. دنيا الخطاط، شيماء السيد سالم، **المسؤولية الاجتماعية المتكاملة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، دراسة حالة متعددة على القطاع المصرفي بدولة الإمارات المتحدة**، المجلة العربية للإدارة، مجلد 38، عدد2 ، يونيو2018
9. رائد شهاب ، **الاقتصاد والبيئة صراع المصالح والحقوق** ، مجلة الفتح ، العدد32،2008 ،
10. سعاد حفاف، مليكة بوظياف، **البعد الاجتماعي للتنمية المستديمة في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول**، مجلة جامعة حسيبة بن بوعلي، مجلد9 ، العدد4 ، جوان2016

11. سالم حامد حمدي، **واقع المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية تجاه العاملين دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية /نينوى**، مجلة تنمية الرافدين، العدد112 ، المجلد35 ، العراق

12. سناء عبد الرحيم سعيد و عبد الرضا ناصر الباوي ، **الدور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية الشاملة** ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، عدد 83 ، 2010

13. سفير محمد وآخرون ، **آليات قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات وطرق الإفصاح عنه** ، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، العدد 4 ، ديسمبر2018

14. سعود جايد مشكور العامري و محمد حسن رشم، **المسؤولية البيئية للشلركات الصلناعية و أثرها على إعداد استراتيجية بيئية للتنمية المستدامة**، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، العدد 03 ،جامعة المثنى، الاردن،2017

15. شعشوع قويدر، **دور المؤتمرات والمعاهدات الدولية في تطوير القانون الدولي البيئي**، المعيار، المجلد6 ، العدد2 ،2015

16. طاهر محسن المنصور الغالبي و صالح مهدي محسن العامري ، **المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال** ، مجلة البحوث المعاصرة ، مجلد 11 ، العدد 2،1997

17. طيبة حبيب ظاهر، **المسؤولية الاجتماعية للشركات الأجنبية تحت مظلة الاتفاقات الإطارية الدولية :دراسة تحليلية**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد59

18. عمار التركاوي، **دور المؤتمرات الدولية في رسم السياسات البيئية العالمية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد31 ، العدد الثاني،2015

19. عبد الكريم قلاتي، **الحكم الراشد وعلاقته بالاستقرار السياسي والتنمية المستدامة**، مجلة المدرسة الوطنية للإدارة، المجلد 20 العدد39، الجزائر، جانفي2010

20. عبد القادر بلخضر و حلموس مسعودة ، **تفعيل البعد القانوني كألية ضابطة لممارسات المسؤولية الاجتماعية** ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، المجلد06 ، العدد01، جوان.2019

21. عبد الرزاق محمد سعيد و رياض محمد الهنداوي ، **مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد7 ، عدد2 ، 2011

22. فضيلة سلمان داود، **تقييم دور متطلبات ادارة الجودة الشاملة للبيئة في تعزيز الاستدامة البيئية دراسة حالة في شركة الحفر العراقية**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد، 22 العدد87 ،2016

23. محمد سمير عياد، **إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي**، مجلة اكايميا، العدد01 ، جانفي2013

24. ممدوح الشرقاوى، **مصر وتحديات المستقبل : التدهور البيئي وتحدياته**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد18 ، العدد1 ، جوان2010

25. هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الشراكة **بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة** ، مجلة كلية الشريعة والقانون،جامعة طنطا، الجزء04 ، العدد 31،2016

26. هبول محمد واخرون ، **ابعاد المسؤولية الاجتماعية وفق هرم كارول** ، مجلة اوراق اقتصادية ، مجلد 4 ، عدد2

ج –الملتقيات العلمية

1. بن مسعود نصر الدين وكنوش محمد ، **واقع واهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية** ، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية ،14 ،جامعة بشار، 15فيفري2012

2 .حسين عبد المطلب الأسرج، **تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للشركات فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول العربية** ، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية ،14 ،جامعة بشار، 15فيفري2012

3 .رسلان خضور ، **ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة والعشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا** ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، دمشق 25/26/27 جانفي2011

4 .رسلان خضور، **المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال**، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة والعشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق–سوريا،26–4–2011

5 .زين الدين بروش، جابر دهيمي، **دور نظام الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات –دراسة حالة شركة الاسمنت**، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، جامعة ورقلة 23–22 نوفمبر 2011

6 .سحر قدوري الرفاعي، **التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية : إشارة خاصة للعراق**، ورقة بحثية للمؤتمر السنوي الخامس للإدارة البيئية الموسوم بـ : المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة : تأثير التجارة الدولية على التنمية، المنظمة العربية لتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، تونس،2006

7 .سفيان ساسي، **المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية حالة الجزائر**، المؤتمر الدولي الثاني الحق في بيئة سليمة، عدد خاص بالبيئة، مجلة جيل حقوق الإنسان، مركز جيل البحث العلمي ببيروت ، العدد 2،2013

8 .شراف براهيمي، فاتح مجاهدي، **الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق تنافسية المؤسسة الصناعية الإشارة إلى حالتي مؤسستي IBM وSONY**، الملتقى الدولي الرابع حول : المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف–الجزائر ، يومي 09 08 نوفمبر 2010

9 .عبد الرحمان بوطيبة، هشام مكي، **دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة – الاتحاد الأوروبي نموذجا**، ملتقى وطني : دور العلوم الاجتماعية في تحقيق التنمية في الجزائر، تيارت، 12-13 نوفمبر 2014

10 .عنابي بن عيسى و فاطمة الزهرة قسول، **إدارة السلوك الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال**، مداخلة في الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة بشار ، فيفري2012

11 .ليث الربيعي، **أخلاقيات التسويق و المسؤولية الأجتماعية**، المؤتمر الثالث للمسؤولية الأجتماعية حول : شركات ومؤسسات الأعمال.. والتنمية المستدامة عدن 6-5 ماي2010

12 .محمد لطرش ، **دور القيم الدينية في تجسيد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي الثاني عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة الواقع والرهانات ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، خلال يومي 14 و 15نوفمبر 2016

د -الرسائل و الأطروحات

1. الطاهر خامرة ، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة" حالة سوناطراك** "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ،2006/2007

2. جميلة قنادزة، **الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة** دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان- ،2018-2017

3حيزية لصاق ، **أثر ترشيد الموارد الطاقوية على التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر،2008-2007

4. زهية عباز ، **إشكالية إدماج المسؤولية الاجتماعية ضمن الممارسات الوظيفية في المؤسسة دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الجزائرية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية ، جامعة باتنة 1 ،2018/2019

5. عائشة سلمى كيحلي، **دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2008

6. علاء حسن يوسف الموسوي ، **تعظيم قيمة الشركة العلاقة بين المسؤولية البيئية والأبعاد المحاسبية للرفاهية الاجتماعية وأثرها على تعظيم قيمة الشركة** ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة القادسية العراق ،2017

7. غادة عمر ابو الرشيد ،**المسؤولية الاجتماعية وأثرها على الاداء : دراسة ميدانية للمستشفيات الخاصة في مدينة عمان** ، رسالة ماجستير في ادارة الاعمال ، جامعة اليرموك ، عمان ،2006

8. نشوى مصطفى علي محمد، **الابتكارات البيئية والأداء الاقتصادي المتواصل** ، دكتوراه الاقتصاد، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر،2005

9. نويجي فاطمة الزهراء ، **دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية بالتطبيق على مجموعة من المؤسسات الجزائرية** ، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، جامعة بسكرة ، 2019/2020

هـ –التقارير

1. الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية :التطبيق والتنفيذ**، 10 فيفري1997

2. الشيخ محمد احمد حسين، **البيئة والحفاظ عليها من منظور إسلامي** ، منظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة التاسعة عشر، إمارة الشارقة

3. المعهد الدولي للتنمية المستدامة، **نشرة مفاوضات من أجل الأرض**، خدمة إخبارية عن المفاوضات المعنية بالبيئة والتنمية، المجلد27 ، العدد8 ،2011

4. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر مرجع لواضعي السياسات**،2011

5. تقرير التنمية البشرية، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(PNUD) ،2010

6. تقرير تفصيلى عن فعاليات ونتائج المؤتمر السادس عشر لتغير المناخ بالمكسيك قمة كانون لتغيير المناخ ، الادارة المركزية للاعلام والتوعية البيئية، جمهورية مصر العربية ،2010

7. غونتل هاندل، **إعلان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية إعلان استكهولم 1972 وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية 1992** ، هيئة الأمم المتحدة،2012

8. نجيب صعب وعبد الكريم صادق، **البيئة العربية و التنمية المستدامة في مناخ عربي متغير كيف تحقق الدول العربية أهداف التنمية المستدامة بحلول سنة2030** ، تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية2016 ، المنتدى العربي للبيئة والتنميةAFED

و -المواقع الإلكترونية

1. أزهري محمد صادق،" **الإنسان والبيئة**"، تاريخ الاطلاع: 12 أفريل2023 ، على الرابط : http://mohamedrabeea.net/library/pdf/de0038a7-8829-40f6-b317-a7e053ce465d.pdf

2. **إعلان ريو حول البيئة والتنمية** ، تاريخ الاطلاع : 12 نوفمبر2019 ، على الرابط : https://www.un.org/ar/conferences/environment/rio1992

3. احمد محيي خلف،" **المسؤولية المجتمعية ونشأتها في الفكر الوضعي**"، تاريخ الاطلاع: 15 نوفمبر2022 ، على الرابط:https://mashroo3na.com :

4. الشيخ محمد احمد حسين،" **البيئة والحفاظ عليها من منظور إسلامي**"، تاريخ الاطلاع : 2017/10/03، على الرابط:/https://www.iloencyclopaedia.org :

5. **المنظمة الدولية للتوحيد القياسي،** تاريخ الاطلاع :03 ماي 2023، على الرابط : https://www.iloencyclopaedia.org/

6. الهام خضير شبر،" **إدارة المخاطر وإدارة الأزمات في المنظمة السياحية تطبيقات ومقترحات على المستوى العربي**"، تاريخ الاطلاع 15 :جويلية2024 ، على الرابط : https://iefpedia.com/arab/?p=5255

7. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية،" **أهداف التنمية المستدامة**"، تاريخ الاطلاع: 11فيفري2020 ، على الرابط : https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/

8. برنامج الأمم المتحدة للبيئة،" **مفردات مختارة من مسرد مصطلحات برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمفاوضين في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف**"، تاريخ الاطلاع :16سبتمبر 2019، على الرابط/https://minamataconvention.org :

9. تقييم وإدارة المخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية،" **مؤسسة التمويل الدولية**"، تاريخ الاطلاع: 20 جويلية2024 ، على الرابط : https://documents1.worldbank.org :

10. **جدول أعمال القرن 21- الأمم المتحدة** ، تاريخ الاطلاع: 12 نوفمبر2019 ، على الرابط : https://www.un.org/ar/conferences/environment/rio1992

11. ساندي صبري أبو السعد وآخرون،" **الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول :دراسة حالة مصر**"، تاريخ الاطلاع: 13 نوفمبر2019 ، على الرابط : https://democraticac.de/?tag

12. فؤاد الصباغ،" **الاقتصاد الأخضر ودوره الفعال في التنمية المستدامة**"، تاريخ الاطلاع: 05 ماي2023 ، على الرابط: www.politics-dz.com :

13. فطيمة مبارك،" **التنمية المستدامة :أصلها ونشأتها**"، تاريخ الاطلاع: 07 جانفي2020 ، على الرابط https://ecat.ae/Uploads/EMagazine/Issue_13/ar/PDF/3.pdf :

14. كرد الواد مصطفى،" **حماية البيئة :دراسة على ضوء الجهود المؤسسة للمبادئ البيئية**"، تاريخ الاطلاع: 01 نوفمبر2017 ، على الرابط. www.maan-ctr.org/magazine/ar_ :

15. مؤمن بني مصطفى،" **نظم الإدارة البيئية**"، تاريخ الاطلاع: 27 مارس2024 ، على الرابط : https://e3arabi.com

16. محمد عيسى فؤاد،" **المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر :دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات**"، تاريخ الاطلاع: 15 جانفي2023 ، على الرابط : https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/05

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

A. Books

1. Christian Léveque et Yves Sciama, **Développement durable: nouveau bilan** , Dunod, Paris, 2005.

2. Salah El-Haggar, **Sustainable Industrial Design and Waste Management: Cradle-to-Cradle for Sustainable Development** , Elsevier Academic Press, 2007.

3. Anctil, F. et al.. **Développement durable : enjeux et trajectoires,** Presses de l'Université Laval, Canada, 2017.

4. Capron, Michel et Quairel-Lanoizelée, Françoise. **La responsabilité d'entreprise,** Éditions La Découverte, France, 2007.

5. Commenne, Vincent. **Responsabilité sociale et environnementale : l'engagement des acteurs économiques,** Éditions Charles Léopold Mayer (ECLM), France, 2006.

6. Jounot, Alain. **RSE et développement durable,** Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence (LGDJ), France, [s.d.].

7. Léveque, Christian et Sciama, Yves. **Développement durable : nouveau bilan,** Dunod, France, 2005.

8. Schneider, Grégory. **La responsabilité environnementale : prévention et réparation des dommages à l'environnement,** Éditions Eyrolles, France, 2018.

9. Ministère français de l'Environnement. **La responsabilité environnementale : prévention et réparation des dommages à l'environnement – Guide pratique,** Ministère de l'Écologie et du Développement durable, France, 2004.

B. Journal Articles

1. Debos, Franck, **L'impact de la dimension éthique dans la stratégie de communication de l'entreprise: la nécessité d'une communication «responsable»** , consulté le 25 mai 2022, sur http://journals.opnedition.org/communicationorganisation/3278.

2. Dirk Holtbrugge, Corinna Dogl, **How International is Corporate Environmental Responsibility? A Literature Review** , Journal of International Management , Vol. 18, 2012.

3. Darnall, Nicole, Ines Henriques, and Patrick Sadorsky, **Do Environmental Management Systems Improve Business Performance in an International Setting?** , Journal of International Management , Vol. 14, No. 4, 2008.

4. Sroufe, Robert, **Effects of Environmental Management Systems on Environmental Management Practices and Operations**, Production and Operations Management , Vol. 12, No. 3, 2003.

5. Melnyk, Steven A. and Calantone, Roger, **Assessing the Impact of Environmental Management Systems on Corporate and Environmental Performance** , Journal of Operations Management , Vol. 21, No. 3, 2003.

6. Eneizan, Basha et al., **Prior Research on Green Marketing and Green Marketing Strategy: Critical Analysis** , Singaporean Journal of Business Economics and Management Studies*, Vol. 5, No. 5, 2016.

7. Linus Osuagwu, **Green Marketing: Conceptualizations, Managerial Practices, Challenges and Research Agenda** , Journal of Sustainable Development Studies , Vol. 16, 2023.

8. Wei Li, Yi Han, and Jun He, **How Does the Heterogeneity of Internal Control Weakness Affect R&D Investment?** , Emerging Markets Finance and Trade , Vol. 55, No. 15, 2019.

C. Websites

1. **Historique de développement durable**, élaboré par le ministère de l'écologie et du développement durable, Dossier d'information pour Johannesburghttps, accessed on June 21, 2024://www.actu-environnement.com/ , 2002.

2. Carly Dodd, Ecosystem , **World Atlas** , accessed on April 12, 2023, available at: https://www.worldatlas.com.

3. Anne Kamiya, **Ecological Balance**, accessed on May 1, 2023, available at: https://study.com/academy.

4. **Introduction à l'ISO 14001:2015**, Date de révision: March 27, 2024, available at: https://www.iso.org/.

5. Abey Francis, **Concept of Green Marketing** , revision date: June 27, 2024, available at: https://www.mbaknol.com/.

6. Sneha Chugh, **How Green Marketing Helps Brands Build Loyalty While Saving the Planet** , accessed on June 27, 2024, available at: https://emeritus.org.

فهرس الجداول

فهرس الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مراحل تطور مفهوم التنمية بعد الحرب العالمية الثانية	20
02	أهم الفوارق بين التنمية المستدامة والتنمية التقليدية	37
03	التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة من خلال الأهداف الأساسية من تحقيقها	47
04	الآثار الاقتصادية الناجمة عن إدماج أبعاد التنمية المستدامة	77
05	يبين مجتمع وعينة الدراسة	210
06	محاور الاستبيان	212
07	درجات الاستبيان	215
08	نتائج اختباري Kolmogorov–Smirnov و Shapiro–Wilk	216
09	نتائج معامل الارتباط (Pearson) بين متغيرات الدراسة	222
10	بعد التعهدات البيئية	223
11	بعد ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل الطاقة وإدارة الموارد	224
12	بعد ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل الامتثال للقوانين واللوائح	225
13	بعد ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل إدارة النفايات والتقليل من الانبعاثات	226
14	بعد ممارسة المسؤولية البيئية من مدخل متطلبات أصحاب المصلحة	227
15	بعد المستوى الاجتماعي	229
16	بعد المستوى الاقتصادي	230
17	بعد المستوى البيئي	231
18	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	234
19	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مستوى السن	235
20	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	236

21	توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية في العمل	238
22	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى الإداري	239
23	التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة حول التعهدات البيئية	241
24	التحليل الوصفي لممارسة البعد البيئي ضمن مدخل التعهدات البيئية	244
25	التحليل الوصفي من مدخل الطاقة وإدارة الموارد	248
26	التحليل الوصفي من مدخل الامتثال للقوانين واللوائح	250
27	التحليل الوصفي من مدخل إدارة النفايات والتقليل من الانبعاثات	252
28	التحليل الوصفي من مدخل متطلبات أصحاب المصلحة	256
29	التحليل الوصفي للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة	259
30	التحليل الوصفي للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	262
31	التحليل الوصفي للبعد البيئي للتنمية المستدامة	264
32	نتائج اختبار (T) لعينة واحدة لقياس بعد التعهدات البيئية	266
33	نتائج اختبار (T) لعينة واحدة لقياس بعد الطاقة وإدارة الموارد	268
34	نتائج اختبار (T) لعينة واحدة لقياس بعد الامتثال للقوانين واللوائح	270
35	نتائج اختبار (T) لعينة واحدة لقياس بعد إدارة النفايات	272
36	نتائج اختبار (T) لعينة واحدة لقياس بعد متطلبات أصحاب المصلحة	273
37	نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الأولى	275
38	نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الثانية	277
39	نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الثالثة	280

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مفهوم الاستدامة	35
02	يوضح العلاقة بين الاقتصاد والبيئة	150
03	يوضح التكامل بين إستراتيجية الإنتاج الأنظف ونظام الإدارة البيئية	190

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات :

العنوان	رقم الصفحة
مقدمة	
الفصل الأول : مفاهيم التنمية المستدامة وإدماجها في وظيفة المؤسسة الاقتصادية	11
المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة	11
المطلب الأول :ظهور وتطور مفهوم التنمية	11
الفرع الأول :مفهوم التنمية	11
الفرع الثاني :أهداف التنمية وشروطها	13
الفرع الثالث :أهم المفاهيم المصاحبة للتنمية	15
الفرع الرابع :مراحل تطور مفهوم التنمية	18
المطلب الثاني :التنمية المستدامة –النشأة والمفهوم	21
الفرع الأول :أهم المؤتمرات التي ساهمت في ظهور وتطور التنمية المستدامة	21
الفرع الثاني :مفهوم التنمية المستدامة	32
المطلب الثالث :التنمية المستدامة الأهمية، الخصائص، الأهداف	37
الفرع الأول :أهمية وخصائص التنمية المستدامة	37
الفرع الثاني :أهداف التنمية المستدامة	40
المبحث الثاني :التنمية المستدامة بين الأبعاد والمؤشرات والمعوقات	44
المطلب الأول :أبعاد التنمية المستدامة	44
المطلب الثاني :مؤشرات التنمية المستدامة	47
المطلب الثالث :معوقات التنمية المستدامة	47
المبحث الثالث :دور المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة	56
المطلب الأول :عموميات حول المؤسسة الاقتصادية	56
الفرع الأول : تعريف المؤسسة الاقتصادية	56
الفرع الثاني : تصنيفات المؤسسة الاقتصادية	59

الفرع الثالث : أهداف المؤسسة الاقتصادية	62
المطلب الثاني :العلاقة الارتباطية بين المؤسسة الاقتصادية والتنمية المستدامة	65
الفرع الأول : التنمية المستدامة في المؤسسة –مقاربة في المفهوم	65
الفرع الثاني :وظائف وأدوار المؤسسة الاقتصادية وفق مفاهيم التنمية المستدامة	67
الفرع الثالث :امتيازات المؤسسة في ظل تطبيق التنمية المستدامة	73
خلاصة الفصل الأول	79
الفصل الثاني :التأصيل النظري للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية	80
المبحث الأول :السياق العام للمسؤولية الاجتماعية	80
المطلب الأول :مفهوم المسؤولية الاجتماعية	80
الفرع الأول :تعريف المسؤولية الاجتماعية	80
الفرع الثاني :خصائص المسؤولية الاجتماعية	84
المطلب الثاني :التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية	87
المطلب الثالث :النظريات المفسرة للمسؤولية الاجتماعية	91
الفرع الأول :النظرية النيوكلاسيكية	92
الفرع الثاني :نظرية أصحاب المصلحة	93
الفرع الثالث :نظرية الآثار الخارجية	95
المبحث الثاني :مجالات وأبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة	96
المطلب الأول :مجالات المسؤولية الاجتماعية	96
المطلب الثاني :أبعاد المسؤولية الاجتماعية	105
الفرع الأول :البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية	105
الفرع الثاني :البعد القانوني	108
الفرع الثالث :البعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية	111
الفرع الرابع :البعد الإنساني أو الخيري للمسؤولية الاجتماعية	113
المطلب الثالث :أهمية المسؤولية الاجتماعية	114
المبحث الثالث :الإدارة الاستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية	118
المطلب الأول :دمج المسؤولية الاجتماعية في وظائف المؤسسة	118

الفرع الأول :دوافع انخراط المؤسسات في المسؤولية الاجتماعية	118
الفرع الثاني :مراحل تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية	121
الفرع الثالث :آليات إدماج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية	122
المطلب الثاني :قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية	127
الفرع الأول :معايير قياس المسؤولية الاجتماعية	127
الفرع الثاني :مؤشرات تقييم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية	129
خلاصة الفصل الثاني	132
الفصل الثالث :البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية وعلاقته بالتنمية المستدامة	134
المبحث الأول :مدخل عام للبيئة ومشكلاتها	134
المطلب الأول :مفهوم البيئة ومكوناتها	134
الفرع الأول :تعريف البيئة	134
الفرع الثاني :النظام البيئي	136
الفرع الثالث :مكونات النظام البيئي	137
المطلب الثاني :المشكلات البيئية	142
الفرع الأول :تعريف المشكلة البيئية	142
الفرع الثاني :أسباب المشكلات البيئية	145
المطلب الثالث :التداخل بين الاقتصاد والبيئة	148
الفرع الأول :العلاقة بين الاقتصاد والبيئة	148
الفرع الثاني :الاقتصاد الأخضر	151
المبحث الثاني :ماهية المسؤولية البيئية للمؤسسة الاقتصادية	155
المطلب الأول :المسؤولية البيئية المفهوم، العناصر، الدوافع	155
الفرع الأول :تعريف المسؤولية البيئية	156
الفرع الثاني :عناصر المسؤولية البيئية	158
الفرع الثالث :دوافع تبني المسؤولية البيئية في المؤسسة الاقتصادية	161
المطلب الثاني :الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق استراتيجية الاستدامة للمؤسسة	164
الفرع الأول :تعريف الإدارة البيئية	164

الفرع الثاني :أهمية تبني الإدارة البيئية	166
الفرع الثالث :متطلبات نظام الإدارة البيئية	168
المطلب الثالث :نظم الإدارة البيئية والمواصفة الدولية ISO 14001	171
الفرع الأول : أنواع مواصفات نظام الإدارة البيئية	172
الفرع الثاني : دور مواصفة الإيزو ISO 14001 في تعزيز المسؤولية البيئية للمؤسسات	174
الفرع الثالث : آليات تطبيق نظام الإدارة البيئية في المؤسسات	178
المبحث الثالث :المسؤولية البيئية وتطبيقات الإنتاج المستدام في المؤسسات الصناعية	186
المطلب الأول :الإنتاج الأنظف لتفعيل المسؤولية البيئية على مستوى الإنتاج	186
الفرع الأول :تعريف الإنتاج الأنظف	186
الفرع الثاني :تكامل استراتيجية الإنتاج الأنظف مع نظام الإدارة البيئية	188
الفرع الثالث :دور الإنتاج الأنظف في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة	190
المطلب الثاني :دور التسويق الأخضر في بناء استراتيجية الاستدامة	192
الفرع الأول :مفهوم التسويق الأخضر	192
الفرع الثاني :أهمية التسويق الأخضر	195
الفرع الثالث :ممارسات التسويق الأخضر	196
المطلب الثالث :إدارة المخاطر البيئية في المؤسسة الاقتصادية	199
الفرع الأول :تعريف إدارة المخاطر البيئية	199
الفرع الثاني :عملية تنفيذ إدارة المخاطر البيئية	202
خلاصة الفصل الثالث	204
الفصل الرابع :دور البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية في دعم أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة ميدانية)	206
المبحث الأول :إجراءات الدراسة الميدانية ووصف عينة الدراسة	206
المطلب الأول :منهج الدراسة وحدودها ومصادر جمع البيانات	206
الفرع الأول :منهج الدراسة	206

الفرع الثاني :حدود الدراسة	208
الفرع الثالث :مصادر جمع البيانات	208
المطلب الثاني :مجتمع وعينة الدراسة وتصميم الاستبيان	209
الفرع الأول :مجتمع وعينة الدراسة	209
الفرع الثاني :أدوات الدراسة وإجراءات بنائها	211
المطلب الثالث :كشف نوع التوزيع للبيانات واختيار الأساليب الإحصائية	216
الفرع الأول :اختبار التوزيع الطبيعي	216
الفرع الثاني :الأساليب الإحصائية لمعالجة بيانات المستجوبين	217
المبحث الثاني :عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها ومناقشتها	220
المطلب الأول :صدق وثبات الاستبيان	220
الفرع الأول :صدق الاتساق البنائي	220
الفرع الثاني :حساب ثبات الاستبيان	232
المطلب الثاني :التحليل الوصفي لبيانات المستجوبين	234
الفرع الأول :العرض والتحليل الوصفي للبيانات الشخصية لأفراد العينة	234
الفرع الثاني :التحليل الوصفي لبيانات المستجوبين نحو متغيرات الدراسة	239
المطلب الثالث :اختبار وجود أبعاد الدراسة لدى المؤسسات محل الدراسة	265
الفرع الأول :بعد التعهدات البيئية	265
الفرع الثاني :بعد الطاقة والموارد	267
الفرع الثالث :بعد الامتثال للقوانين واللوائح	268
الفرع الرابع :بعد إدارة النفايات والتقليل من الانبعاثات	270
الفرع الخامس :بعد متطلبات أصحاب المصلحة	272
المطلب الرابع :عرض وتحليل ومناقشة نتائج اختبار فرضيات الدراسة	273
الفرع الاول : إختبار الفرضية الفرعية الاولى	274
الفرع الثاني : إختبار الفرضية الفرعية الثانية	276
الفرع الثالث : إختبار الفرضية الفرعية الثالثة	278
الفرع الرابع : نتائج الدراسة	280

خلاصة الفصل الرابع	282
الخاتمة	284
قائمة المراجع	301
فهرس الجداول	318
فهرس الاشكال	320
فهرس المحتويات	321

الملخص :

تتناول الدراسة موضوع البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية وعلاقته بتفعيل أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، من خلال تحليل الإطارين النظري والتطبيقي لهذا البعد، وبيان مدى إسهامه في تحسين الأداء البيئي والاقتصادي والاجتماعي للمؤسسة. وتأتي هذه الدراسة في ظل التحولات البيئية والاقتصادية المتسارعة التي فرضت على المؤسسات ضرورة اعتماد ممارسات مسؤولة بيئيًا، انسجامًا مع متطلبات الاستدامة العالمية ومع التوجهات الوطنية الهادفة إلى حماية البيئة وترشيد استغلال الموارد.

يهدف البحث إلى إبراز الدور الذي يلعبه البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية باعتباره مدخلاً لتحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، بالإضافة إلى تقييم أثر تبني الممارسات البيئية داخل المؤسسات على دعم مسار التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية : المسؤولية الاجتماعية ، المسؤولية البيئية ، التنمية المستدامة ، المؤسسات الاقتصادية ، الإدارة البيئية

Abstract

This study examines the environmental dimension of corporate social responsibility and its role in advancing the dimensions of sustainable development in Algerian economic institutions. It analyzes both the theoretical and applied frameworks of this dimension, highlighting the extent to which it contributes to improving the environmental, economic, and social performance of the institution. This research is conducted in light of the rapid environmental and economic transformations that compel institutions to adopt environmentally responsible practices, in alignment with global sustainability requirements and national policies aimed at environmental protection and rational resource management.

The study aims to demonstrate the role played by the environmental dimension of social responsibility as an essential approach to achieving a balance between economic growth and environmental preservation, in addition to assessing the impact of adopting environmental practices within institutions on supporting the path toward sustainable development.

Keywords: Social Responsibility, Environmental Responsibility, Sustainable Development, Economic Institutions, Environmental Management.